



كتاب مراقي الفلاح شرح نور الايضاح
للعالم العلامة الحبيب الفهامة
الشيخ حسن بن عمار بن علي
الشرفبلاي الخنفي
رحمه الله
آمين

وبهامشه متن نور الايضاح للوفاء المذكور مع تقريرات
سنية من حاشية العلامة الطحطاوي رضي الله عنهما آمين
أمره از كاثير تباريخ پانزدهم شعبان ١٣٣٢ هـ بقيت من محصل



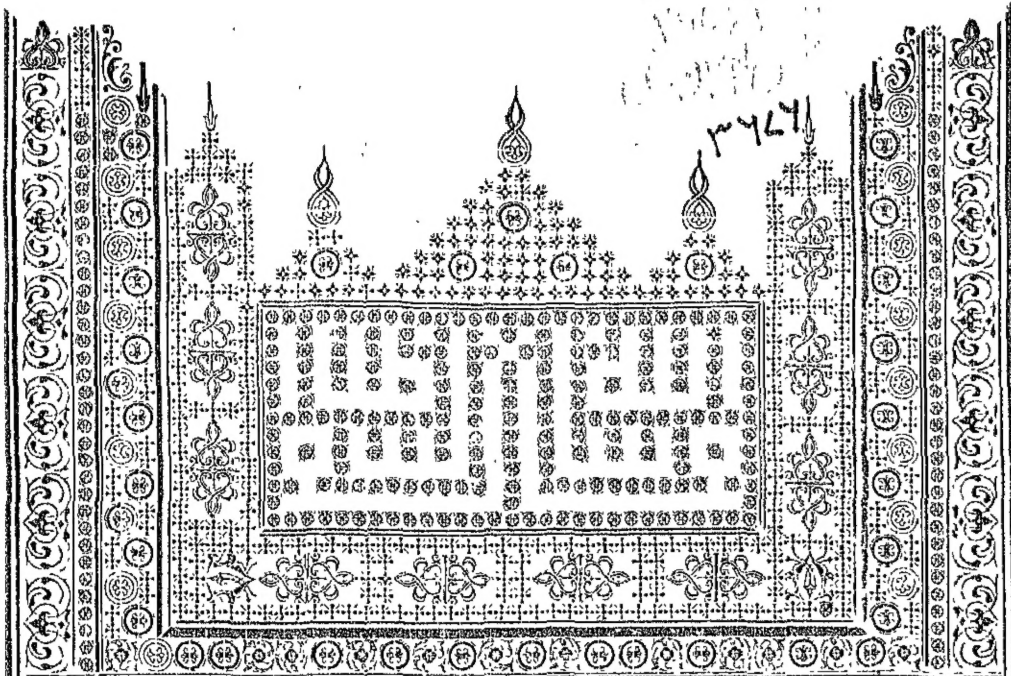
﴿ مبيعه بمجل السيد عمر الخشاب ﴾
﴿ بالسكة الجديدة وبالازهر ﴾

﴿ طبعة أولى ﴾
﴿ بالمطبعة العلمية سنة ١٣١٥ هجرية ﴾

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR3676



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الطهارة
المياه التي يجوز

الحمد لله الذي شرف خلاصة عبادته بوراة صفوة خير عبادته وأمدهم بالعناية فأحسنوا الذاته العبادته وحفظوا شريعته وبلغوها عبادته وأشهد أن لا إله الا الله الملك البر الرحيم وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله النبي الكريم القائل تعلموا العلم وتعلموا الله السكينة والحلم وعلى آله وأصحابه القائمين بنصرة الدين في الحرب والسلم وبعد فيقول العبد الذليل الراجي عفوره الجليل حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي الخنفي غفر الله ذنوبه واسترعيوبه واطف به في جميع أموره مظهر منها وما خفي وأحسن لوالديه ومشايخه وذريته ومحبيه واليه وأدام النعم مسبوحة في الباطن والظاهر عليهم وعليه ان هذا كتاب صغير حجمه غزير علمه صحيح حكمه احتوى على ما به تصحيح العبادات الخمس بعبارة منيرة كالنور والشمس دليله من الكتاب العزيز والسنة الشريفة والاجماع تسري به قلوب المؤمنين وتلذذ به الاعيين والاسماع جمعت فيه ما احتوى عليه شرحي للمقدمة بالتماس أفاضل أعيان للخيرات مقدمة تقريرا للطلاب وتسهيلا لمناه الفوز في المساب وسميته هراق الفلاح بامداد الفتح شرح نور الابضاح ونجاة الارواح والله الكريم أسأل وبحببيه المعصطفى اليه أتوسل أن ينفع به جميع الامة وأن يتقبله بفضله ويحفظه من شر من ليس من أهله اذ هو من أجل النعمة وأعظم المنه والله أسأل أن ينفع به عبادته ويديم به الافاده انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير آمين

(قوله الشرنبلالي) نسبة
لقريته تجاه منف العليا
بأقليم المنوفية بسواد مصر
المعروفة يقال لها شربا لول
واشتهرت النسبة أي بالفظ
الشرنبلالي اه طبع طراوى
نقلا عن المؤلف

كتاب الطهارة

الكتاب والكتابة لغة الجمع واصطلاحا طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة شملت أنواعا ولم تشمل الطهارة بفتح الطاء مصدر طهر الشيء بمعنى النظافة وبكسرها الآلة وبضمها فضل ما يبتطهر به وشرعا حكم يظهر بالمثل الذي يتعلق به الصلاة لاستعمال المظهر والاضافة بمعنى اللام وقدمت الطهارة على الصلاة لكونها شرطاً وهو مقدم والمنزلة للحدث والخبث اتفاقا (المياه) جمع كثرة وجمع القلة أمواه والماء جوه شفاف لطيف سيال والعذب منه به حياة كل نام وهو مدود وقد يقصر وأقسام المياه (التي يجوز) أي يصح

(التطهير)

التطهير بها سبعة مياه

التطهير بها سبعة مياه
السماوية ماء البحر وما
وماء البئر وما ذاب من
والبرد وماء العين
على خمسة أقسام ظاهر
غير مكره وهو الماء
وظاهر مطهر مكره
ما شرب منه المهره
وكان قليلا وظاهر غير
وهو ما استعمل لرفق
أو لقرية كالوضوء
الوضوء بنيتة ويصير
مستعملا بمجرد أنه
عن الجسد ولا يجوز
شجر وغيره ولو خرج
من غير عصر في
ولا يمانع زوال طبعه
أو بغلبة غيره عليه
في مخالطة الجاهل
باخراج الماء عن
وسيلانه ولا يضر تغير
كلها بجامد كزعم
وفاكهة وورق شجر
في المسامات بظ
وصف واحد من ما
وصفان فقط كاللبن
والطعم ولا رائحة له

(قوله هو الطهوره
قاله عليه الصلاة وال
لمن جاءه وقال يا رسول
انا نركب البحر ونحب
منا القليل من الماء
توضأنا به عطشنا أفئ
به انه طهور

(التطهير بها سبعة مياه) أصلها (ماء السماء) لقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض وهو طهور لقوله تعالى لم تطهركم به وهو ماء المطر لأن السماء كل ما علاك فأظلك وستقف البيت ماء وماء الطل وهو الندى مطهر في الصحيح (و) كذا (ماء البحر) الملع لقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته (و) كذا (ماء النهر) كسبحون وجحسون والفرات ونيل مصر وهي من الجنة (و) كذا (ماء البئر) كذا (ما ذاب من الثلج والبرد) يفتح الباء الموحدة والراء المهملة واحترز به عن الذي يذوب من الملح لأنه لا يطهر يذوب في الشتاء ويجمد في الصيف عكس الماء وقبل انعقاده لم يطهر (و) كذا (ماء العين) البخاري على الأرض من ينوع والاضافة في هذه المياه للتعريف لا للتمييز والفرق بين الاضافتين صحة اطلاق الماء على الاول دون الثاني اذ لا يصح ان يقال لماء الورد هذا ماء من غير قيد بالورد بخلاف ماء البئر لصفة اطلاقه فيه (ثم المياه) من حيث هي (على خمسة أقسام) لكل منها وصف يختص به او لها (ظاهر مطهر غير مكره وهو الماء المطلق) الذي لم يخالطه ما يصير به مقيدا (و) الثاني (ظاهر مطهر مكره) استعماله تنزيها على الاصح (وهو ما شرب منه) حيوان مثل (المهره) الالهية اذ الوحشية سورها نجس (ونحوها) أي الالهية الدساجة الخجلة وسباع الطير والحية والغارة لأنها لا تتكلم عن النجاسة واصغاء النبي صلى الله عليه وسلم الاتاء للمهره كان حال علمه بزوال ما يقتضي السكر اهية منها اذ ذلك (و) الذي يصير مكره وهو ما شرب منه ما (كان قليلا) وسأقي تقديره (و) الثالث (ظاهر) في نفسه (غير مطهر) للحدث بخلاف الخبث (وهو ما استعمل) في الجسد أولا فاه بغير قصد (لرفع حدث أو) قصد استعماله (لقرية) وهي (كالوضوء) في مجلس آخر (غلى الوضوء بنيتة) أي الوضوء تقر باليصير عبادة فان كان في مجلس واحد كره يكون الثاني غير مستعمل ومن القرية غسل اليد للطعام أو منه لقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء قبل الطعام بركة وبعده ينفي الالم أي الجنون وقبله ينفي الفقر فلو غسلها الوضوء وهو متوضئ ولم يقصد القرية لا يصير مستعملا كغسل ثوب ودابة ماء كولة (و) يصير الماء مستعملا بمجرد انفصاله عن الجسد وان لم يستقر بمجلس على الصحيح وسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال لضرورة التطهير ولا ضرورة بعد انفصاله (ولا يجوز) أي لا يصح الوضوء (بماء شجر وغيره) لسكالم امتزاجه فلم يكن مطلقا (ولو خرج بنفسه من غير عصر) كالمطر من الكرم (في الاظهر) احترزه بحاقيل بأنه يجوز بماء يقطر بنفسه لأنه ليس بخروج بعصر تأثير في نفي التثنية وصحة نفي الاسم عنه وانما يصح الحاق المسامات المزيلة بالماء المطلق لتطهير النجاسة الحقيقية لوجود شرط الحاق وهي تنافي أجزاء النجاسة بخروجها مع الغسلات وهو منعدم في الحكمة لعدم نجاسة محسوسة بأعضاء المحدث والجسد أمر شرعي له حكم النجاسة لمنع الصلاة معه وعين الشارع لزالته آله مخصوصة فلا يمكن الحاق غيرهما (ولا) يجوز الوضوء (بماء زال طبعه) وهو الرقة والسيلان والارواء والانبث (بالطبخ) بنحو جص وغدس لأنه اذا بردت حتى كما اذا طبخ بما يقصد به النظافة كالسدر وصار به تخيلا وان بقي على الرقة حازبه الوضوء فاما كان تقييد الماء بحصول بأحد الأمرين كمال الامتزاج بتشرب النبات أو الطبخ بما ذكرناه بين الثاني وهو غلبة المتزج بقوله (أو بغلبة غيره) أي غير الماء (عليه) أي على الماء ولما كانت الغلبة مختلفة باختلاف المخالط بغير طبخ ذكر ملخص ما جعله الحق في ذلك فقال (والغلبة) تحصل (في مخالطة) المسامات من (الجامدات) الطاهرة (باخراج الماء عن رفته) فلا يصح عن الثوب (و) استراحه عن (سيلانه) فلا يسيل على الاعضاء سيلان الماء (و) أما اذا بقي على رفته وسيلانه فانه (لا يضر) أي لا يمنع جواز الوضوء به (تغير أو صافه كلها بجامد) خالطه بدون طبخ (كزعفران وفاكهة وورق شجر) لما في البخاري ومسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل الذي وقصته ناقته وهو محرم بماء وسدر وأمر قيس بن عاصم حين أسلم ان يغسل بماء وسدر واغتسل النبي صلى الله عليه وسلم بماء فيه أثر العجين وكان صلى الله عليه وسلم يغسل ويغسل رأسه بالخطمي وهو جنب ويجتزئ بذلك (والغلبة) تحصل (في مخالطة) المسامات بظهور وصف واحد (ككون فقط أو طعم) من مائع له وصفان فقط (أي لا ثالث له ومثل ذلك بقوله) كاللبن له اللون والطعم (فإن لم يوجد له الوضوء وان وجد أحدهما لم يجز كالماء كان مخالط له وصف واحد فقط ظهر وصفه كبيض البيض ليس له الا وصف واحد (و) قوله (لا رائحة له) زيادة ايضاح لعلمه من بيان الوصفين (و)

الغلبة توحد (بظهور وصفين من مائع له) أو صاف (ثلاثة) وذلك (كالخل) له لون وطعم وريح فأى وصفين منها ظهرا منعاجحة الوضوء والواحد منها لا يضر لقلته (والغلبة في) مخالطة (المائع الذي لا وصف له) يخالف الماء بلون أو طعم أو ريح (كالماء المستعمل) فإنه بالاستعمال لم يتغير له طعم ولا لون ولا ريح وهو طاهر في الصحيح (و) مثله (ماء الورد المنة قطع الرائحة تكون) الغلبة (بالوزن) لعدم التمييز بالوصف لفقده (فإن اختلط رطلان) مثلا (من الماء المستعمل) أو ماء الورد الذي انقطع رائحته (برطل من) الماء (المطلق لا يجوز به الوضوء) لغلبة المقيد (وبعكسه) وهو لو كان الاكثر المطلق (جاء) به الوضوء وان استوى بالميزان حكمه في ظاهر الرواية وقال المشايخ حكمه حكم المغلوب احتمالا (و) القسم (الرابع) من المياه (ماء نجس وهو الذي حلت) أى وقعت (فيه نجاسة) وعلم وقوعها يقينا أو بغلبة الظن وهذا في غير قليل الارواث لانه معفو عنه كما سنده (وكان) الماء (راكدا) أى ليس جاريا أو كان (قليلًا والقليل) هو (ما) مساحته عمله (دون عشر في عشر) بذراع العاءة والذراع يذكر ويؤتى وإن كان قليلا وأصابته نجاسة (فمن نجس بها) (وإن لم يظهر أثرها) أى النجاسة (فيه) وأما إذا كان عشر في عشر بحوض من سبع أو ستة وثلاثين في مدور وعمقه أن يكون بحال لا تنكشف أرضه بالغرف منه على الصحيح وقيل بقدر عمقه بذراع أو شبر فلا نجس الا بظهور وصف للنجاسة فيه حتى موضع الوقوع وبه أخذ مشايخ بلخ توسعة على الناس والتقدير بعشر في عشر هو الملقى به ولا بأس بالوضوء والشرب من حب يوضع كوزه في نواحي الدار ما لم يعلم نجسه ومن حوض يخاف أن يكون فيه قذر ولا يتيقن ولا يجب أن يسأل عنه ومن البئر التي تدلى فيها الدلاء والجرار الدنسة وتحملها الصغار والأماء ويمسها الرستاقيون بأي دنسة ما لم يتيقن النجاسة (أو) كان (جاريا) عطف على راكدا (وظهر فيه) أى الجارى (أثرها) فيكون نجسا (والأثر طعم) النجاسة (أو لون أو ريح) لما لوجود عين النجاسة بأثرها (و) الذرع (الخامس ماء مشكوك في ظهوريته) لافي طهارته (وهو ما شرب منه جبار أو بغل) وكانت أمه أنا لا رمكة لأن العبرة لأم كما سنده كره في الاسرار أن شاء الله تعالى (فصل في بيان أحكام السور) (والماء القليل) الذي بينا قدره بدون عشر في عشر ولم يكن جاريا (إذا شرب منه حيوان يكون على) أحد (أربعة أقسام) ما أبقاء بعد شربه (يسمى سور) هم زعيمه ويستعار الاسم لبقية الطعام والجمع أساس والفعل أساس رأى أبقى شيئا مشربه والنعت منه سار على غير قياس لأن قياسه مسير وظنيره أجبره فهو جبار (الاول) من الأقسام سور (طاهر مطهر) بالاتفاق من غير كراهة في استعماله (وهو ما شرب منه آدمي) ليس بقمه نجاسة لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أشرب وأباحنض فأنا وله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع في ولا فرق بين الكبير والصغير والمسلم والكافر والحنث والنجس وإذا نجس فيه فشرب الماء من فوره نجس وإن كان بعد ما تردد البزاق في فيه مرات وألقاه وأبتلعه قبل الشرب فلا يكون سور نجسا عند أبي حنيفة وأبي يوسف لكنه مكر وه لقول محمد بعدم طهارة النجاسة بالبراق عنده (أو) شرب منه (فرس) فإن سور الفرس طاهر بالاتفاق على الصحيح من غير كراهة (أو) شرب منه (ما) بمعنى حيوان (يؤكل لحمه) كالأبل والبقر والغنم ولا كراهة في سورها إن لم تكن جلالة تأكل الحلية بالفخ وهي في الأصل البعرة وقد يكتفى بها عن العذرة فإن كانت جلالة فسورها من القسم الثالث مكره (و) القسم (الثاني) سور (نجس) نجاسة غليظة وقيل خفيفة (لا يجوز استعماله) أى لا يصح التطهير به بحال ولا يسره إلا مضطرا كاليمنة (وهو) أى السور النجس (ما شرب منه الكلب) سواء فيه كلب صيد وما شربه وغيره لما روى الدارقطني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب الملع في الأناء أنه يغسل ثلاثا أو تسعا أو سبعا (أو) شرب منه (الخنزير) للنجاسة عنه لقوله تعالى فإنه رجس (أو) شرب منه (شئ) بمعنى حيوان (من سباع البهائم) أحترز به عن سباع الطير وسأى في حكمها والسباع حيوان مختطف منتهب عاد عاده (كالقرد والذئب) والضبع والنمر والسبع والقرد لتولد لعابها من لحمها وهو نجس كله (و) القسم (الثالث) سور (مكره واستعماله) في الطهارة كراهة تنزيه (مع وجود غيره) مما لا كراهية فيه ولا يكره عند عدم الماء لانه طاهر لا يجوز المصير إلى التيمم مع وجوده (وهو سور الهرة) لأهلية لسقوط حكم النجاسة اتفاقا لعلة الطواف المنصوص عليه بقوله صلى الله عليه وسلم إنها ليست

ويظهر وصفين من مائع له ثلاثة كالخل والغلبة في المائع الذي لا وصف له الماء المستعمل وماء الورد الرائحة تكون بان اختلط رطلان من الماء المستعمل برطل من المطلق لا يجوز به الوضوء وبعكسه جاز والرابع ماء نجس وهو الذي حلت فيه نجاسة وكان راكدا قليلا والقليل ما دون عشر في عشر فينجس وإن لم يظهر أثرها فيه أو جاز أو ظهر فيه أثرها والأثر طعم أو لون أو ريح والخامس ماء مشكوك في ظهوريته وهو ما شرب منه جبار أو بغل (فصل) والماء القليل إذا شرب منه حيوان يكون على أربعة أقسام ويسمى سور الاول طاهر مطهر وهو ما شرب منه آدمي أو فرس أو ما يؤكل لحمه والثاني نجس لا يجوز استعماله وهو ما شرب منه الكلب أو الخنزير أو شئ من سباع البهائم كالقرد والذئب والثالث مكره استعماله مع وجود غيره وهو سور الهرة (قوله من حب) بالحاء المهملة الخائية والكرامة غطاؤها فيقال لك عندي حب وكرامة بهذا المعنى في طحاوى

بغسوة وأنها من الطوافين عليكم والطوافات قال الترمذي حديث حسن صحيح ولكن يكره سورها تنزيها
على الأصح لأنها لا تنحى عن النجاسة كما غمس صغبر يده فيه وحل أصغاء النبي صلى الله عليه وسلم لها الأناء
على ذلك الوهم بعلمه بحالها في زمان لا يتوهم نجاسة فيها بنجس تناولته والمرة البرية سورها نجس لفقد
علة الطواف فيها ويكره أن تلحس المرة كلف انسان ثم يصلي قبل غسله أو ياكل بقية ما أكلت منه ان كان
غنيا يجده غيره ولا يكره أكله لغير الضرورة (و) سور (الدجاجة) بتثليث الدال وتأوها للوحدة لا للتأنيث
والدجاج مشترك بين الذكر والأنثى والدجاجة لأنثى خاصة ولهذا الوجه لا يأكل لحم دجاجة لا ينحس بلحم
الديك ويكره سور (المخللة) التي تجول في القاذورات ولم يعلم طهارة منقارها فنجاسته فذكره سورها
للشك فان لم يكن كذلك فلا كراهة فيه بان حبست فلا يصل منقارها القذر (و) سور (سباع الطير) كالصقر
والشاهين (والحدأة) والرخم والغراب مكره لأنها تتخالط الميتات والنجاسات فأشبهت الدجاجة المخللة
حتى لو ثبت أنه لا نجاسة على منقارها لا يكره سورها وكان القياس نجاسته لحرمته لجمها كسباع البهائم لكن
طهارته استحسان لأنها تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر وسباع البهائم تشرب بالسانها وهو متصل بلعابها
النجس (و) سور سواكن الببوت بماله دم سائل (كالغارة) والحية والوزغة مكره ولا لزوم طوافها وخومة
لجمها النجس (و) سور (العقرب) والخنافس والصراصير لعدم نجاستها فلا كراهة فيه (و) القسم
(الرابع) سور (مشكوك) أي متوقف (في) حكم (طهوريته) فيحكم بكونه مكره من طهارة ما لم ينف عنه
الطهورية (وهو سور البغل) الذي أمه أتاب (والجمار) وهو يصدق على الذكر والأنثى لأن لعابه طاهر على
الصحيح والشك لتعارض الخبرين في إباحة لحمه وخومته والبغل متولد من الجمار فأخذ حكمه (فان لم يجسد)
المحدث (غيره) أي غير سور البغل والجمار (توضأ به وتيمم) والافضل تقديم الوضوء لقول زفر بلزوم تقديمه
والاحوط أن ينوي للاختلاف في لزوم النية في الوضوء بسور الجمار (ثم صلى) فتكون صلاته صحيحة بيقين
لان الوضوء به لو صح لم يضره التيمم وكذا عكسه ومن قال من مشايخنا ان سور الفحل نجس لانه يشتم البول
فتنجس شفتاه فهو غير سديد لانه أمر موهوم لا يغلب وجوده ولا يؤثر في إزالة الشائب ويستحب غسل
الأعضاء بعد ذلك بالماء لإزالة أثر المشكوك والمكره (فصل) في التحري (لواختلط) اختلاط مجاورة
لا بمساحة (أوان) جمع أناة (أكثرها طاهر) وأقلها نجس (تحري للوضوء) والاعتساق قيد بالاكثري لانه يتيمم
عند تساوى الأواني والأفضل ان يمزجها أو يريقها فيتميم لفقد المطهر قطعاً وان وجد ثلثة رجال ثلاث
أوان أحدها نجس وتحري كل أناة حازت صلاتهم وحداناً (و) كذا تحري مع كثرة الطاهر لارادة (الشرب)
لان المغلوب كالمعدوم وان اختلط أناة ولم يتحر وتوضأ بكل وصلى صحت ان مسح في موضعين من رأسه لافي
موضع لان تقديم الطاهر من بل للحدث وقد تنجس بالثاني وفقد المطهر يصلي مع النجاسة وطهر بالغسل
الثاني ان قدم النجس ومسح محلاً آخر من رأسه وان مسح محلاً بالماء من دار الأرض بين الجواز لوقدم الطاهر
وعدم الجواز لتنجس البطل بأول ملاقة لو أخر الطاهر فلا يجوز للشك احتياطاً (وان كان أكثرها) أي
المختلطة بالمحجورة (نجس لا تحري الا للشرب) لنجاسة كلها كما لا غالب فيريقها عند عامة المناجيز ونزجها
لسق الدواب عند الطحاوي ثم يتيمم (وفي) وجود (الشباب المختلطة) تحري مطلقاً أي (سواء كان أكثرها
طاهراً أو نجساً) لانه لا خلف للشوب في ستر العورة والماء يخلفه التراب وان صلى في أحد ثوبين متحر بالنجاسة
أحدهما ثم أراد صلاة أخرى فوقع تحريه على غير الذي صلى فيه لم يصح لان امضاء الاجتهاد لا ينقض بمثله
الافى القبلة لأنها تحتل الانتقال الى جهة أخرى بالتحري لانه أمر شرعي والنجاسة أمر حسي لا يصبرها
طاهرة بالتحري للزوم الاعادة بظهور النجاسة بعد التحري في الشباب والأواني فحتى جعلنا الشوب طاهراً
بالاجتهاد للضرورة لا يجوز جعله نجساً باجتهاد مثله فتفسد كل صلاة يصليها بالذي تحري نجاسته أولاً وتصح
بالذي تحري طهارته ولو تعارض عدلان في الحل والحرمه بأن أخبر عدل بأن هذا اللحم ذبيحة مجوسى وعدل
آخر أنه ذكاه مسلماً لا يحل لبقائه على الحرمة بتهاتر الخبرين ولو أخبر عن ماء وتها ترا بقى على أصل الطهارة
(فصل) في مسائل الأبار الواقع فيها روث أو حيوان أو قطرة من دم ونحوه وحكمها أن (تنزع البثر) أي
ماؤها لانه من اسناد الفعل الى البثر وإرادة الماء الحلال بالبثر (الصغيرة) وهي مدون عشر في عشر (بوقوع

والدجاجة المخللة وسباع
الطير كالصقر والشاهين
والحدأة وكالغارة لا
العقرب والرابع مشكوك
في طهوريته وهو سور
البغل والجمار فان لم يجسد
غيره توضأ به وتيمم به ثم صلى
فصل (فصل) في لواختلط
أوان أكثرها طاهر تحري
للتوضوء والشرب وان كان
أكثرها نجساً لا تحري الا
لشرب وفي الشباب المختلط
يتحري سواء كان أكثرها
طاهراً أو نجساً
فصل (فصل) في تنزع البثر
الصغيرة بوقوع

(قوله) ولكن يكره سورها
تنزيهاً أي عند عدم العلم
بحالها ما إذا علم حالها من
نجاسته ونجسها فيثبت
حكمه أه طحاوي

(قوله) حازت صلاتهم
وحداناً ولا يصح اقتداء
بعضهم ببعض لان كلا
لا يجوز الوضوء بهما تحراه
الا تخول كونه نجساً في
حقه بحسب تحريه فكان
الامام غير متطهر في حق
المأموم أه طحاوي

نجاسة وان قلت من غير
 الارواث كقطرة دم او خمر
 وبوقوع خنزير ولو خرج
 حيا ولم يصب فيه الماء
 وموت كلب أو شاة أو آدمي
 فهم او بانفخ حيوان ولو
 صغيرا وما تنادى لوقوم كان
 ترصعا وان مات فهم اذ جاحة
 أو ذرة أو نحوهما لم ينجس
 أو بعين دلو وان مات فيها
 فأدرة أو نحوها لم ينجس
 عشرين دلو وان كان ذلك
 طهارة للبشر والدلو الرشاة
 ويد المستقي ولا نجس
 البئر بالبحر والروث
 والنجس الا ان يستكثره
 النافر أو ان لا يخلو لدون
 يغيره ولا يفسد الماء بغيره
 حمام وعضه فمور ولا يموت
 ما لادم له فيه كسمك
 ووضعه في حيوان الماء
 وبقي وذباب ورتب وور
 وعقرب ولو وقع آدمي
 وما يؤول كل شيء اذا خرج

نجاسة) فيها (وان قلت) النجاسة التي (من غير الارواث) وقدر القلييل (كقطرة دم أو) قطرة (خمر) لان قليل النجاسة ينجس قليل الماء وان لم يظهر أثره فيه (و) تنزع (بوقوع خمر في زير ولو خرج حيوا) الحال أنه (لم يصب فيه الماء) لنجاسة عينه (و) تنزع (بموت كلب) فبدموته فيها لانه غير نجس العين على الصحيح فاذا لم يمت وخرج حيوا لم يصل فيه الماء لانيحس (أو) موت (شاة أو) موت (أدمي فيها) لنزع ما من خمر يموت زنجي وأمر ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم به بمحض من الصحابة من غير تكبير (و) تنزع (بانتفاخ حيوان ولو) كان (صغيرا) لا تنتشر النجاسة (و) تنزع وجوبا (بما تبادلو) وسط وهو المستعمل كثيرا في تلك البئر ويستحب زيادة مائه ولو نزع الواجب في أيام أو غسل الثوب النجس في أيام طهر وتطهر البئر بانه فصل الدلو الاخير عن فحاهما عند مجده بانه فصله عن الماء ولو قطر في البئر لضرورة وقال يشترط الانفصال لبقاء الاتصال بالقاطرهما وقدر محمد رحمه الله تعالى الواجب بما تبادلو (ولم يمكن نزحها) وأقوى به لما شهد آبار بغداد كثيرة المياه المجاورة دجلة والاشبه أن يعذر ما فيها بشهادة رجلين لها خبيرة بأمر الماء وهو الاصح (وان مات فيها) أي البئر (دجاجة أو هرة أو نحوهما) في الجنة ولم تنتفخ (لزم نزع أربعين دلو) بعد استخراج الواقع منها روى التقدير بالاربعةين عن أبي سعيد الخدري في الدجاجة وما قاربها يعطى حكمها وتستحب الزيادة الى خمسين أو ستين لما روى عن عطاء والشعبي (وان مات فيها فأرة) بالهمز (أو نحوها) كعصفور ولم ينتفخ (لزم نزع عشرين دلو) بعد اخراجه لقول أنس رضي الله عنه في فأرة ماتت في البئر وأخرجت من ساعتها ينزع عشرين دلو واستحب الزيادة الى ثلاثين لاحتمال زيادة الدلو المذكور في الأثر على ما قدره من الوسط (وكان ذلك) المنزوح (طهارة للبئر والدلو والشاء) والبكرة (ويده المستقي) روى ذلك عن أبي يوسف والحسن لان نجاسة هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتسكون طهارتها بطهارته نفما للخرج كطهارة دن الحجر بتخللها وطهارة عروة الابريق بطهارة اليد اذا أخذها كلما غسل يده وروى عن أبي يوسف أن الاربع من الفئران كفارة واحدة والنجس كاللجاجة الى التسع والعشر كالشاة وقال محمد الثالث الى النجس كالهرة والسمك كالكلب وهو ظاهر الرواية وما كان بين الفأرة والهرة في حكمه حكم الفأرة وما كان بين الهرة والكلب في حكمه حكم الهرة وان وقع فأرة وهرة فهما كهرة ويدخل الاقل في الاكثر (ولا نجس البئر بالبرص) وهو الابل والغنم ويعر بغيره من حدمنع (والروث) للفرس والبغل والحمار من حدمنصر (والخشي) بكسر الخاء واحدة الاخشاء للبقير من باب ضرب ولا فرق بين آبار الامصار والفسوات في الصحيح ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر في ظاهر الرواية اشمول الضرورة فلا نجس (الا أن) يكون كثيرا وهو ما يستكثره الناظر والقليل ما استقله وعليه الاعتماد (أو ان لا يخالط دلو عن بكرة) ونحوها كما يحكمه في المبسوط (ولا يفسد) أي لا ينجس (الماء بخرجه) الخبز بالفتح واحد الخبز بالضم مثل قرع وقرع وعن الجوهري بالضم كعند وجنود والواو بعد الراء غلط (و) لا ينجس بخرجه (عصفور) ونحوها ما يؤول كل من الطيور وغير الدجاج والاوز والحسم بطهارته استحسان لان النبي صلى الله عليه وسلم شكر الحمامة وقال انها أكرت على باب الغار حتى سلمت فحازها الله تعالى المسجد ما واهاه فهد دليل على طهارة ما يكون منها ومسح ابن مسعود رضي الله عنه خرو الحمامة عنه بأصبعه والاختيار في كثير من كتب المذهب طهارة عندنا واختلف التصحيح في طهارته خرو الملايو كل من الطيور وبنجاسته شفقة (ولا) ينجس الماء ولا المائعات على الاصح (بموت ما) بمعنى حيوان (لا دمل) سواء البري والبحري (فيه) أي الماء أو المائعات وهو (كسمل وضفدع) بكسر الدال أفصح والفتح لغة ضفيفة والاشئ ضفدعة والبري يفسمده ان كان له دم سائل وحيوان الماء كالسرطان وكتب الماء وخنزير لا يفسده (وبق) هو كيار البعوض واحدة بقعة وقد يسمى به الفسفس في بعض الجهات وهو حيوان كالقراد شديد التنين (وذياب) سمي به لانه كلما ذاب آب أي كلما طرد رجوع (وزنور) بالضم (وعقرب) وخنفس وسراد وبرغوث وقيل لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء رواه البخاري زاد ابوداود وأنه يتقي بجناسه الذي فيه الداء وقوله صلى الله عليه وسلم يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فسات فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوءه (ولا) ينجس الماء (بوقوع آدمي) لا بوقوع (ما يؤكل لحمه) كالابل والبقرة والغنم (اذا خرج

حياء لم يكن على بدنه نجاسة) متيقنة ولا ينظر الى ظاهر اشتغال ابوالهاعلى انفاذها (ولا) يفسد الماء
 (بوقوع بعل وجار وسباع طير) كصقر وشاهين وحداة (و) لا يفسد بوقوع (وحش) كسبع وقرد (في
 الصحيح) لطهارة بدنها وقيل يجب نزح كل الماء الخاف لظوئها بلعابها (وان) وصل لعاب الواقع الى الماء
 أخذ الماء (حكمه) طهارة ونجاسة وكرهه وقد علمته في الاسا ر في نزح بالنجس والمنسكوك وجوبا
 ويستحب في المذكر وعدد من الدلاء لو طاهر او غيل عشرين (ووجود حيوان ميت فيها) أي البئر (ينجسها
 من يوم وليلة) عند الامام احتياطا (ومنتفخ) ينجسها (من ثلاثة أيام) أي لم يعلم وقت وقوعه (لان
 الانتفاخ دليل تقادم العهد فيلزم إعادة صلوات تلك المدة اذا توضأ منها وهم محدثون أو اغتسلوا من جنابة
 وان كانوا متوضئين أو غسلوا الثياب لاعتن نجاسته فلا إعادة اجماعا وان غسلا الثياب من نجاسة ولم
 يتوضأ منها فلا يلزمهم الاغسلها في الصحيح لانه من قبيل وجود النجاسة في الثوب لم يدروا وقت اصابها
 ولا بعد صلواته اتفاقا هو الصحيح وقال أبو يوسف ومحمد يحكم بنجاستها من وقت العلم بها ولا يلزم إعادة شيء من
 الصلوات ولا غسل ما أصابه ماؤها في الزمن الماضي حتى يتحقق امتي وقعت فان تجن الآن بماها قبل
 يلحق للكلاب أو يعلف به المواشي وقال بعضهم يباع لشافعي وان وجد بشوبه منيا أعاد من آخر نومة وفي
 الدم لا يبعث شيئا لانه يصيبه من الخارج (فصل في الاستنجاء) هو قلع النجاسة بنحو الماء ومثل القلح
 التقليل بنحو الحجر (يلزم الرجل الاستبراء) عبر باللازم لانه أقوى من الواجب لقوات الصحة بقوة لا بقوة
 الواجب والمراد طلب براءة المخرج عن أثر الشئ (حتى يزول أثر البول) بزوال الببل الذي يظهر على الحجر
 بوضعه على المخرج (و) حينئذ يطمئن قلبه (أي الرجل ولا يحتاج المرأة الى ذلك بل تصبر قليلا ثم تستنجي
 واستبراء الرجل (على حسب عادته اما بالمشي أو التنخف أو الاضطجاع) على شقة الايسر (أو غيره) ونقل
 أقدام ور كض وعصير ذكره برفق لاختلاف عادات الناس فلا يقيده بشئ (ولا يجوز) أي لا يصح (له) الشروع
 في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول) لان ظهور رالشع برأس السبل مثل تقاطره يمنع صحة الوضوء
 (وصفة الاستنجاء) ليس الاقسما واحدا وهو انه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء لمواظبة النبي صلى الله
 عليه وسلم ولم يكن واجبا لتركه عليه السلام له في بعض الاوقات وقال عليه السلام من استنجم فلهوتر ومن
 فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما ذكره بعضهم من تقسيمه الى فرض وغيره فهو توسع وانما قيدنا
 (من نجس) لان الرشح طاهر على الصحيح والاستنجاء منه بدعة وقولنا (يخرج من السبلين) جرى على
 الغالب اذ لو أصاب المخرج نجاسة من غيره يظهر بالاستنجاء كالمخرج لو كان فيجاء أو دما في حق العرق
 وجواز الصلاة معه لاجتماع المتأخرين على أنه لو سال عرقه وأصاب ثوبه وبدنه أكثر من درهم لا يمنع جوازه
 الصلاة واذا جلس في ماء قليل نجسه وقوله (ما لم يتجاوز المخرج) قيد لتسميته استنجاء ولو كونه مسنونا
 (وان تجاوز) (مخرج) (وكان) المتجاوز (قدر الدرهم) لا يسمى استنجاء (ووجب ازالته بالماء) أو
 المائع لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي الحجر بمسحه (وان زاد) المتجاوز (على) قدر (الدرهم) المائت
 وهو عشر ون قبراط في المتجسدة أو على قدر مساحة في المائتة (افرض غسله بالماء أو المائع) ويفترض
 غسل ما في المخرج عند الاغتسال من الجنابة والحض والنفاث (بالماء المطبق) (وان كان ما في المخرج
 قليلا) ليسقط فرضية غسله للعبد (و) (سن) (أن يستنجي بحجر منق) بان لا يكون خشنا كالآجر
 والاملس كالعقيق لان الانقاء هو المقصود ولا يكون الا بالمناق (ونحوه) من كل طاهر من بل بلا ضرر وليس
 متقوما ولا محترما (والغسل بالماء المطبق) (أحب) لحصول الطهارة المتفق عليها واقامة السنة على
 الوجه الاكمل لان الحجر مقل والمائع غير الماء مختلف في تطهيره (والافضل) في كل زمان (الجمع
 بين) استعمال (الماء والحجر) مرتبا (في مسح) الخارج (ثم يغسل) المخرج لان الله تعالى أثنى على
 أهل قباء بتباعهم الا حجار بالماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه
 الفتوى (ويجوز) أي يصح (أن يقتصر على الماء) فقط وهو يلى الجمع بين الماء والحجر في الفضل
 (أو الحجر) وهو دونهما في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل (والسنة انقاء المخل) لانه
 المقتضود (والعدد في) غسل (الاجار) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام من استنجم فليوتر لانه

حياء لم يكن على بدنه نجاسة) متيقنة ولا ينظر الى ظاهر اشتغال ابوالهاعلى انفاذها (ولا) يفسد الماء
 (بوقوع بعل وجار وسباع طير) كصقر وشاهين وحداة (و) لا يفسد بوقوع (وحش) كسبع وقرد (في
 الصحيح) لطهارة بدنها وقيل يجب نزح كل الماء الخاف لظوئها بلعابها (وان) وصل لعاب الواقع الى الماء
 أخذ الماء (حكمه) طهارة ونجاسة وكرهه وقد علمته في الاسا ر في نزح بالنجس والمنسكوك وجوبا
 ويستحب في المذكر وعدد من الدلاء لو طاهر او غيل عشرين (ووجود حيوان ميت فيها) أي البئر (ينجسها
 من يوم وليلة) عند الامام احتياطا (ومنتفخ) ينجسها (من ثلاثة أيام) أي لم يعلم وقت وقوعه (لان
 الانتفاخ دليل تقادم العهد فيلزم إعادة صلوات تلك المدة اذا توضأ منها وهم محدثون أو اغتسلوا من جنابة
 وان كانوا متوضئين أو غسلوا الثياب لاعتن نجاسته فلا إعادة اجماعا وان غسلا الثياب من نجاسة ولم
 يتوضأ منها فلا يلزمهم الاغسلها في الصحيح لانه من قبيل وجود النجاسة في الثوب لم يدروا وقت اصابها
 ولا بعد صلواته اتفاقا هو الصحيح وقال أبو يوسف ومحمد يحكم بنجاستها من وقت العلم بها ولا يلزم إعادة شيء من
 الصلوات ولا غسل ما أصابه ماؤها في الزمن الماضي حتى يتحقق امتي وقعت فان تجن الآن بماها قبل
 يلحق للكلاب أو يعلف به المواشي وقال بعضهم يباع لشافعي وان وجد بشوبه منيا أعاد من آخر نومة وفي
 الدم لا يبعث شيئا لانه يصيبه من الخارج (فصل في الاستنجاء) هو قلع النجاسة بنحو الماء ومثل القلح
 التقليل بنحو الحجر (يلزم الرجل الاستبراء) عبر باللازم لانه أقوى من الواجب لقوات الصحة بقوة لا بقوة
 الواجب والمراد طلب براءة المخرج عن أثر الشئ (حتى يزول أثر البول) بزوال الببل الذي يظهر على الحجر
 بوضعه على المخرج (و) حينئذ يطمئن قلبه (أي الرجل ولا يحتاج المرأة الى ذلك بل تصبر قليلا ثم تستنجي
 واستبراء الرجل (على حسب عادته اما بالمشي أو التنخف أو الاضطجاع) على شقة الايسر (أو غيره) ونقل
 أقدام ور كض وعصير ذكره برفق لاختلاف عادات الناس فلا يقيده بشئ (ولا يجوز) أي لا يصح (له) الشروع
 في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول) لان ظهور رالشع برأس السبل مثل تقاطره يمنع صحة الوضوء
 (وصفة الاستنجاء) ليس الاقسما واحدا وهو انه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء لمواظبة النبي صلى الله
 عليه وسلم ولم يكن واجبا لتركه عليه السلام له في بعض الاوقات وقال عليه السلام من استنجم فلهوتر ومن
 فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما ذكره بعضهم من تقسيمه الى فرض وغيره فهو توسع وانما قيدنا
 (من نجس) لان الرشح طاهر على الصحيح والاستنجاء منه بدعة وقولنا (يخرج من السبلين) جرى على
 الغالب اذ لو أصاب المخرج نجاسة من غيره يظهر بالاستنجاء كالمخرج لو كان فيجاء أو دما في حق العرق
 وجواز الصلاة معه لاجتماع المتأخرين على أنه لو سال عرقه وأصاب ثوبه وبدنه أكثر من درهم لا يمنع جوازه
 الصلاة واذا جلس في ماء قليل نجسه وقوله (ما لم يتجاوز المخرج) قيد لتسميته استنجاء ولو كونه مسنونا
 (وان تجاوز) (مخرج) (وكان) المتجاوز (قدر الدرهم) لا يسمى استنجاء (ووجب ازالته بالماء) أو
 المائع لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي الحجر بمسحه (وان زاد) المتجاوز (على) قدر (الدرهم) المائت
 وهو عشر ون قبراط في المتجسدة أو على قدر مساحة في المائتة (افرض غسله بالماء أو المائع) ويفترض
 غسل ما في المخرج عند الاغتسال من الجنابة والحض والنفاث (بالماء المطبق) (وان كان ما في المخرج
 قليلا) ليسقط فرضية غسله للعبد (و) (سن) (أن يستنجي بحجر منق) بان لا يكون خشنا كالآجر
 والاملس كالعقيق لان الانقاء هو المقصود ولا يكون الا بالمناق (ونحوه) من كل طاهر من بل بلا ضرر وليس
 متقوما ولا محترما (والغسل بالماء المطبق) (أحب) لحصول الطهارة المتفق عليها واقامة السنة على
 الوجه الاكمل لان الحجر مقل والمائع غير الماء مختلف في تطهيره (والافضل) في كل زمان (الجمع
 بين) استعمال (الماء والحجر) مرتبا (في مسح) الخارج (ثم يغسل) المخرج لان الله تعالى أثنى على
 أهل قباء بتباعهم الا حجار بالماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه
 الفتوى (ويجوز) أي يصح (أن يقتصر على الماء) فقط وهو يلى الجمع بين الماء والحجر في الفضل
 (أو الحجر) وهو دونهما في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل (والسنة انقاء المخل) لانه
 المقتضود (والعدد في) غسل (الاجار) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام من استنجم فليوتر لانه

طعطاوى

ويقال فيه شاطئ وشيطان ويسمى بذلك كل متروك من الحسن والانس والدواب لمعد غوزة في الشر وقيل
 هن شاطئ شيطا اذا هلك والمترده الك بترده ويجوز ان يكون مسمى بفعلان لما لغته في اهلاله غيره والرجيم
 مطر ودبالعن والحشوش جمع الحش بالفتح والضم يستان الخيل في الاصل ثم استعمل في موضع قضاء
 الحاجة واحتضارها رصدي بن آدم بالاذى والقضاء بضمير ما واهم بخروج الخارج (ويجلس معتمدا على
 يساره) لانه اسهل لخروج الخارج ويوسع فيما بين رجليه (ولا يتكلم الا لضرورة) لانه يحقت به (ويكره
 تحريما استقبال القبلة) بالخروج حال قضاء الحاجة واختلوا في استقبالها للتطهير واختار القمراشي عدم
 الكراهة (ويكره) (استندابها) لقوله عليه السلام اذا نيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها
 ولكن شرفوا أو غربوا وهو باطلاقة منهى عنه (ولو في النيات) واذا جلس مستقبلا ناسيا فتذكر وانحرف
 اخلاها لم يقيم من مجلسه حتى يغفر له كما أخرجه الطبراني من فروعها ويكره امسالك الصبي نحو القبلة للمول
 (و) يكره (استقبال عين الشمس والقمر) لانهما آيتان عظيمتان (ومهب الريح) لعودته به فينجسه (ويكره
 أن يبذل أو يتغوط في الماء) ولو جازيا وبقر بئر ونهر وحوض (والظل) الذي يجلس فيه (والخجر) لاذية
 مافيه (والطريق) والمقبرة لقوله عليه السلام اتقوا الاعين قالوا وما الاعين يا رسول الله قال الذي يتخلى
 في طريق الناس أو ظلمهم (وتحت شجرة مثمرة) لا تلاف الثمر (و) يكره (البول قائما) لتنجسه غالبا (الامن
 عذر) كوجع بصلبه ويكره في محل التوضوء لانه يورث الوسوسة ويستحب دخول الخلائ شوب غير الذي
 يصلي فيه والا يجترز ويحفظ من الخباسة ويكره الدخول للخلاء ومعه شيء مكتوب فيه اسم الله أو قرآن
 ونهى عن كشف عورته قائما وذكر الله فلا يحمد اذا عطس ولا يسميت عاتسا ولا يرد سلاما ولا يجيب مؤذنا
 ولا ينظر راعورته ولا الى الخارج منها ولا يصق ولا يتخط ولا يتخف ولا يكثر الالتفات ولا يعبت بفسده ولا
 يرفع بصره الى السماء ولا يطيل الدلوس لانه يورث الباسور ووجع الكبد (ويخرج من الخلاء بجله
 اليمنى) لانها احق بالتقدم لنعمة الانصراف عن الاذى ومحل الشياطين (ثم يقول) بعد الخروج (الحمد لله
 الذي اذهب عني الاذى) بخروج الفضلات الممرضة بحبسها (وعافاني) بابقاء خاصة الغذاء الذي لو افسد
 كله أخرج لي كان مظنة الهلاك وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خروجه غفرا لنفسه وهو كناية عن
 الاعتراف بالقصور عن بلوغ حق شكر نعمة الاطعام وتصريف خاصية الغذاء وتسهيل خروج الاذى
 لسلامة البدن من الآلام أو عن عدم الذكر بالاسان حال التحلل (فصل في) (أحكام) (الوضوء) وهو
 بضم الواو وفتحها مصدر وفتحها فقط ما يتوضأ به وهو لغة مأخوذ من الوضوء والحسن والنظافة يقال
 وضوء رجل أي صار وضيا وشرا عانظا فة مخصوصة فقيه المعنى اللغوي لانه يحسن أعضاء الوضوء في الدنيا
 بالتنظيف وفي الآخرة بالتجمل للقيام بخدمة المولى وقدم على الغسل لان الله قدمه عليه وله سبب وشروط
 وحكم وركن وصفة (أركان الوضوء) أربعة وهي فرائضه الاوّل (منها) غسل الوجه) لقوله تعالى فاغسلوا
 وجوهكم والغسل بفتح الغين مصدر غسلته وبالضم الاسم وبالكسر ما يغسل به من صابون ونحوه والغسل
 اسالة الماء على المحل بحيث يتقاطر أو أقله قطرتان في الاصح ولا تكفي الاسالة بدون التقاطر والوجه ما يواجه
 به الانسان (وحده) أي جملة الوجه (طولا من مبدأ سطح الجبهة) سواء كان به شعرا لا ولا الجبهة ما اكتنفه
 الجبينان (الى أسفل الذقن) وهي مجمع لحية واللحي منبت اللحية فوق عظم الاسنان لمن ليست له لحية
 كتنقه وفي حقه الى مالا في البشرة من الوجه (وحده) أي الوجه (عرضا) بفتح العين مقابل الطول (ما بين
 شحمتي الاذنين) الشحمة معلق القرط والاذن بضمين وتخفف وتثقل ويدخل في الغابتين جزء منهما
 لا اتصاله بالفرض والبياض الذي بين العذار والاذن فيفترض غسله في الصحيح وعن أبي يوسف سقوطه
 بنبات اللحية (و) الركن (الثاني) غسل يديه مع من فقيه) أحد المرفقين غسله فرض بعبارة النص لان
 مقابلة الججمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد والمرفق الثاني بدلالة تساويهما والاجماع وهو بكسر
 الميم وفتح الفاء وقلبه لغة ملتقى عظم العضد والذراع (و) الركن (الثالث) غسل رجليه) لقوله تعالى
 وأرجلكم ولقوله عليه السلام بعد ما غسل رجليه هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة لابه وقراءة الجهر للمجاورة
 (مع كعبيه) لدخول الغاية في المغيا والكعبان هما العظامان المرتفعتان في جانبي القدم واشتقاقهما من

ويجلس معتمدا على يساره
 ولا يتكلم الا لضرورة
 ويكره تحريما استقبال
 القبلة واستندابها ولا
 البنات واستقبال عين
 الشمس والقمر ومهب
 الريح ويكره أن يبذل
 يتغوط في الماء والظن
 والخجر والطريق ونحو
 شجرة مثمرة والبول قائما
 الامن عذر ويخرج من
 الخلاء بجله اليمنى ثم يقول
 الحمد لله الذي اذهب
 الاذى وعافاني (فصل
 في الوضوء) أركان الوضوء
 أربعة وهي فرائضه الاوّل
 غسل الوجه وحده طولا
 من مبدأ سطح الجبهة
 أسفل الذقن وحده عرضا
 ما بين شحمتي الاذنين
 والثاني غسل يديه
 مع كعبيه

الارتفاع كالسجدة والكعب التي يداثيها (و) الركن (الرابع مسح راسه) المسح صلى الله عليه وسلم ناصيته وتقدير الفرض بثلاثة أصابع من دودوان صحح ومحل المسح ما فوق الأذنين فيصح مسح راسه لا منزل عنهما فلا يصح مسح أعلى الذوائب المشدودة على الرأس وهو لغة امرار اليد على أنثى وشرا أصابة اليد المبتلة العضو ولو بعد غسل عضو ولا مسح ولا يبلل أخذ من عضو وإن أصابه ماء أو مطر قدر المفروض أجزاءه (وسببه) السبب ما أفضى إلى الشيء من غير تأثير فيه (استباحة) أي إرادة فعل (ما) يكون من صلاة ومسح صحف وطواف (لا يجل) الأقدام عليه (الابه) أي الوضوء (وهو) أي حل الأقدام على الفعل متوضئا (حكمه الديني) المختص به المقام (وحكمه الآخر) في الثواب في الآخرة إذا كان بنيتة وهذا حكم كل عبادة (وشرط وجوبه) أي التكليف به وفتراضه ثمانية (العقل) إذا لخطاب بدونه (والباوع) لعدم تكليف القاصر وتوقف صحة صلاته عليه لخطاب الوضع (والسلام) إذا لخطاب كافر بفرع الشريعة (وقدرة) المكلف (على استعمال الماء) الطهور لأن عدم الماء والحاجة إليه تنفيه حكما فلا قدرة إلا بالماء (الكافي) لجميع الأعضاء مرة مرة وغيره كالعدم (وجود الحدث) فلا يلزم الوضوء على الوضوء (وعدم الحيض) عدم (النفاس) بانقطاعها شرعا (وضيق الوقت) لتوجه الخطاب مضيقا حينئذ وموسعا في ابتدائه وقد اختصرت هذه الشروط في واحد هو قدرة المكلف بالطهارة عليه بالماء (وشرط صحته) أي الوضوء (ثلاثة) الأول (عموم البشارة بالماء الطهور) حتى لو بقي مقداره مغزاة لم يصبه الماء من المفروض غسله لم يصح الوضوء (و) الثاني (انقطاع ما ينافيه من حيض ونفاس) لتمام العادة (و) انقطاع (حدث) حال التوضي لأنه بظهور بول وسيلان ناقض لا يصح الوضوء (و) الثالث (زوال ما يمنع وصول الماء إلى الجسد) كشمع وشحم (فصل) يجب غسل ظاهر اللحية الكثيفة في أصح ما يقتضي به ويجب اتصال الماء إلى بشرة اللحية الخفيفة ولا يجب اتصال الماء إلى المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه ولا إلى ما نكتهم من الشفتين عند الالتصاق ولو انضمت الأصابع أو طال الظفر فغطى الأتمة أو كان فيه ما يمنع الماء كجحين وجب غسل ما تحتها ولا يمنع الدرن وخرأ البراغيت ونحوها ويجب تحريك الخاتم الضيق ولو ضره غسل شقوق رجليه جاز امرار الماء على الدواء الذي وضعه فيها ولا يعاد الغسل إلا المسح على موضع الشعر بعد حلقه ولا الغسل بقص ظفروه وشاربه (فصل) في سنن الوضوء (يسن في) حال (الوضوء ثمانية عشر شيئا) ذكر العدد تسهيلات الطالب للعصر والسنة لغة الطريقة ولو سبغة واصطلاحا الطريقة المسبوكة في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة وهي المؤكدة أن كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتركها أحيانا

والرابع مسح راسه وسببه استباحة ما لا يجل إلا أنه وهو حكمه الديني وحكمه الآخر في الثواب في الآخرة وشرط وجوبه العقل والباوع والسلام وقدرة على استعمال الماء الكافي ووجود الحدوث وعدم الحيض والنفاس وضيق الوقت وشرط صحته ثلاثة عموم البشارة بالماء الطهور وانقطاع ما ينافيه من حيض ونفاس وحدث زوال ما يمنع وصول الماء إلى الجسد كشمع وشحم (فصل) يجب غسل ظاهر اللحية الكثيفة في أصح ما يقتضي به ويجب اتصال الماء إلى بشرة اللحية الخفيفة ولا يجب اتصال الماء إلى المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه ولا إلى ما نكتهم من الشفتين عند الالتصاق ولو انضمت الأصابع أو طال الظفر فغطى الأتمة أو كان فيه ما يمنع الماء كجحين وجب غسل ما تحتها ولا يمنع الدرن وخرأ البراغيت ونحوها ويجب تحريك الخاتم الضيق ولو ضره غسل شقوق رجليه جاز امرار الماء على الدواء الذي وضعه فيها ولا يعاد الغسل إلا المسح على موضع الشعر بعد حلقه ولا الغسل بقص ظفروه وشاربه (فصل) في سنن الوضوء ثمانية عشر شيئا

وأما التي لم يواظب عليها فهي المندوبة وإن اقترنت بوعيد لمن لم يفعلها فهي للوجوب فيسن (غسل
 المبدن إلى الرسغين) في ابتداء الوضوء الرسخ بضم الراء وسكون السين المهملة وبالعين المهملة المفصل
 الذي بين الساعد والكف وبين الساق والقدم وسواء استيقظ من نوم أو لا ولكنه أكد في الذي استيقظ
 لقوله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الأناة حتى يغسلها ولفظ مسلم حتى
 يغسلها ثلاثا فإنه لا يدرى أين باتت يده وإذا لم يمكن إمالته الأناة يدخل أصابع يسهه الخالصة عن نجاسة
 متحققة ويصعب على كفه اليمنى حتى ينفخها ثم يدخل اليمنى ويغسل يسهه وان زاد على قدر الضرورة
 فأدخل الكف صار الماء مستعملا (والتسمية ابتداء) حتى لو نسيها فتذكرها في خلاله وهي لا تحصل له
 السنة بخلاف الأكل لأن الوضوء عمل واحد وكل لقمة فعل مستأنف لقوله صلى الله عليه وسلم من توضأ
 وذكر اسم الله فإنه يطهر جسده كله ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يطهر إلا موضع الوضوء والمنقول عن
 السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلفظها باسم الله العظيم والمجد لله على دين الإسلام وقيل
 الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم لعدم كل أمر ذي بال الحديث ونسي كذا قبل الاستنجاء وكشف
 العورة في الأصح (والسؤال) بكسر السين اسم الاستبراء والعود أيضا والمراد الأول لقوله صلى الله عليه وسلم
 لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة أو مع كل صلاة ولما ورد أن كل صلاة به فضل سبعين
 صلاة بدونه وينبغي أن يكون ليأتي غلظ الأصبع طول شهر مستويا قليل العقد من الأراك وهو من سنن
 الوضوء ووقته المسنون (في ابتداءه) لأن الابتداء به سنة أيضا عند المضمضة على قول الأكثر وقال غيرهم
 قبل الوضوء وهو من سنن الوضوء عندنا لأن سنن الصلاة فتحصل فضيلته لكل صلاة أداها بوضوء
 استاك فيه ويستحب لتغير الفم والقيام من النوم إلى الصلاة ودخول البيت واجتماع الناس وقراءة
 القرآن والحديث لقول الإمام أنه من سنن الدين وقال عليه الصلاة والسلام السؤال مطهرة للفم هيضة
 للرب فيستوى فيه جميع الأحوال وفضله يحصل (ولو) كان الاستياك (بالأصبع) أو خرقة خشنة
 (عند فقده) أي السؤال أو فقد أسنانه أو ضرر بقمه لقوله عليه السلام يجوز من السؤال الأصابع
 وقال علي رضي الله عنه التشويص بالمسحاة والإهام سؤال ويقوم العمل مقامه للنساء لرقعة بشرتهن
 والسنة في أخذه أن تجعل خنصر يمينك أسفله والبنصر والسبابة فوقه والإهام أسفل رأسه كما رواه ابن
 مسعود رضي الله عنه ولا يقبضه لأنه يورث الباسور ويكره مضطجعا لأنه يورث كبر الطحال وجميع
 العارف بالله تعالى الشيخ أحمد الزاهد فضائله مؤلف سماه تحفة السالك في فضائل السؤال (والمضمضة)
 وهي اصطلاح استيعاب الماء جميع الفم وفي اللغة الفخر بالثوبين أن تكون (ثلاثا) لأنه صلى الله عليه
 وسلم توضأ بمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا يأخذ بخل واحد ماء جديدا (ولو) تمضمض ثلاثا (بعرفة)
 واحدة أقام سنة المضمضة لسنة التنكير (والاستنشاق) وهو لغة من الشق جذب الماء ونحوه برح
 الأنف إليه واصطلاحا إيصال الماء إلى المارن وهو فالان من الأنف ويكون (بثلاث غرفات) للحديث
 ولا يصح التثليث بواحدة لعدم انطباق الأنف على باقي الماء بخلاف المضمضة (و) يسن (المبالغة في
 المضمضة) وهي إيصال الماء إلى أس الخلق (و) المبالغة في (الاستنشاق) وهي إيصاله إلى ما فوق المارن (غير
 الصائم) والصائم لا يبالغ فيهما خشية إفساد الصوم لقوله عليه الصلاة والسلام بالغ في المضمضة
 والاستنشاق إلا أن تكون صائما (و) يسن في الأصح (تخليل اللحية السكتة) وهو قول أبي يوسف لرواه أبي
 داود عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته والتخليل تفريق الشعر من جهة الأسفل إلى
 فوق ويكون بعد غسل الوجه ثلاثا (بكف ماء من أسفلها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ
 أخذ كفاه من ماء تحت حنكته فقال به لحيته وقال هذا أمر في ربي عز وجل وأبو حنيفة ومحمد يفضلانه لعدم
 المواظبة ولأنه لا كمال القرض ودخلها ليس محلا له بخلاف تخليل الأصابع ورشح في الميسوط قول أبي
 يوسف لرواه أنس رضي الله عنه (و) يسن (تخليل الأصابع) كلها إلا امر به ولقوله صلى الله عليه وسلم من
 لم يخلل أصابعه بالماء خللها الله بالنار يوم القيامة وكيفية في اليدين إدخال بعضهما في بعض في الرجلين
 بأصبع من يده ويكفي عنه إدخالها في الماء الجاري ونحوه (و) يسن (تثليث الغسل) فمن زاد أو نقص فقد

غسل المبدن إلى
 الرسغين والتسمية ابتداء
 والسؤال في ابتداءه
 بالأصبع عند فقده
 والمضمضة ثلاثا ولو بعرفة
 والاستنشاق بثلاث
 غرفات والمبالغة في
 المضمضة والاستنشاق لغا
 الصائم وتخليل اللحية
 السكتة بكف ماء من أسفل
 وتخليل الأصابع وتثليث
 الغسل

تعدى وظلم كما ورد في السنة الاضرورة (و) يسن (استيعاب الرأس بالمسح) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (مرة) كسح الجبهة والتميم لان وضعه للتخفيف (و) يسن (مسح الاذنين ولو بماء الرأس) لانه صلى الله عليه وسلم عرف غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه فان أخذهما ماء جديدا مع بقاء البلية كان حسنا (و) يسن (الدلك) لفعله صلى الله عليه وسلم بعد الغسل بأمر ارأيه على الأعضاء (و) يسن (الولاء) لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه وسلم وهو بكسر الواو والمتابعة بغسل الأعضاء قبل جفاف السابق مع الاعتدال جسد او زمانا ومكانا (و) يسن (النية) وهي اعم عزم القلب على الفعل واصطلاحا توجه القلب لايجاد الفعل جزوا وقتا قبل الاستنجاء ليكون جميع فعله قربة وكيفية ان ينوي رفع الحدث أو اقامه الصلاة أو ينوي الوضوء أو امتثال الأمر ومحله القلب فان نطق بها يجزئ مع بين فعل القلب واللسان استحبه المشايخ والنسبة سنة لتخصيل الثواب لان الأمر به ليس الاغسلوا ومسحها في الآخرة ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم للاعرابي مع جهله وفرضت في التيمم لانه بالتراب وليس من بالحدث بالأصالة (و) يسن (الترتيب) سنة مؤكدة في الصحيح وهو (كما نص الله تعالى في كتابه) ولم يكن فرضا لان الواو في الأمر ملطبان الجمع والفاء التي في قوله تعالى فاعسلوا التعقيب جملة الأعضاء (و) يسن (البداية باليمين) جمع ميمنة خلاف الميسرة في اليدين والرجلين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فابدأ باليمين ثم كسر الألف عن الوجوب بالاجماع على استحبابه لشرف اليمين (و) يسن (البداية بالغسل من (رؤس الاصابع) في اليدين والرجلين لان الله تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الغسل فتكون منتهى الفعل كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسن (البداية في المسح من (مقدم الرأس) و) يسن (مسح الرقبة) لانه صلى الله عليه وسلم توضأ وأمام يديه من مقدم رأسه حتى بلغهما أسفل عنقه من قبل قفاه (و) يسن (مسح الخلقوم) بل هو بدعة (وقيل ان الاربعة الاخيرة) التي أولها البداية باليمين (مستحبة) وكأن وجهه عدم ثبوت المواظبة وليس مسلما في فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شيئا وزيد عليها وهي جمع أدب وعرف بأنه وضع الاشياء موضعها وقيل الخصلة الحميدة وقيل الورع وفي شرح الهداية هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه وحكمه الثواب بفعله وعدم اللوم على تركه وأما السنة فهي التي واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك بلا عذر مرة أو مرتين وحكمها الثواب وفي تركها العتاب لا العقاب فآداب الوضوء (الجلوس في مكان مرتفع) ثم راعى الغسالة (واستقبال القبلة) في غير حالة الاستنجاء لانها حالة أرحى لقبول الدعاء فيها وجعل الأناة الصغير على يساره والكبير الذي يعترف منه على يمينه (وعدم الاستعانة بغيره) لقيم العبادة بنفسه من غير اعانة غيره عليها بلا عذر (وعدم التكلم بكلام الناس) لانه يشغله عن الدعاء المأثور بالاضرورة (والجمع بين نية القلب وفعل اللسان) لتخصيل العزيمة (والدعاء بالمأثور) أي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين (والتسمية) (عند غسل كل عضو) أو مسحه فيقول ناويا عند المضمضة بسم الله اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق بسم الله اللهم أرحني رائحة الجنة ولا ترحني رائحة النار وهكذا في سائر ما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أيضا كما هو في التوضيح (و) من آدابه (ادخال خنصره في صمخ أذنيه) مبالغته في المسح (وتحريك خاتمه الواسع) للانداسة في الغسل (و) كون (المضمضة والاستنشاق باليد اليمنى) لشرفها (والامتناع باليسرى) لامتناعها (و) تقديم (التوضي قبل دخول الوقت) مبادرة للطاعة (غير المعذور) لان وضوئه ينتقض بخروج الوقت عندنا وبداخله عند زفر وهم عند أبي يوسف (والايمان بالشهادتين بعده) قائما مستقبلا لقوله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وفي رواية أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخلها من أي باب شاء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال اذا توضأ سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا انت أستغفرلك وأتوب إليك طبع بطنه سبع خصال تحت العرش حتى يوثق بصاحب يوم القيامة (وأن يشرب من فضل الوضوء قائما) مستقبلا القبلة أو قاعدا لانه صلى الله عليه وسلم شرب قائما من فضل وضوئه وماء زمزم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشرب من

واستيعاب الرأس بالمسح مرة ومسح الاذنين ولو بماء الرأس والدلك والنية والترتيب كما نص الله تعالى في كتابه والبداية باليمين ورؤس الاصابع ومقدم الرأس ومسح الرقبة لا الخلقوم وقيل ان الاربعة الاخيرة مستحبة في فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شيئا والجلوس في مكان مرتفع واستقبال القبلة وعدم الاستعانة بغيره وعدم التكلم بكلام الناس والجمع بين نية القلب وفعل اللسان والدعاء بالمأثور والتسمية عند كل عضو وادخال خنصره في صمخ أذنيه وتحريك خاتمه الواسع والمضمضة والاستنشاق باليد اليمنى والامتناع باليسرى والتوضي قبل دخول الوقت غير المعذور والايمان بالشهادتين بعده وأن يشرب من فضل الوضوء قائما

أحمد كم قائماً فن نسي فليستقي وأجمع العلماء على كراهته تنزيهاً لا مرطى لا ديني (وأن يقول اللهم اجعلني من التوابين) أي الرجاعين عن كل ذنب والتواب مبالغته وقيل هو الذي كمالاً أذن بآذنه بالتوبة والتواب من صفات الله تعالى أيضاً لأنه يرجع بالإنعام على كل مذنّب بقبول توبته (واجعلني من المتطهرين) أي المتزهدين عن الفواحش وقدم المذنّب على المتطهر لدفع القنوط والعجب ومن الآداب أنه لا يتوضأ بماء شمس لأنه يورث البصر ولا يستخلص لنفسه أثناء دون غيره لأن الشريعة حنيفة سهلة سمجة ومنه صب الماء برفق على وجهه وترك التحفيف وإن مسح لا يبالغ فيه وأن تكون آنيته من خوف وغسل عرقها ثلاثاً ووضعها على يساره ووضع اليد حلة الغسل على عروقه لآسؤه وتعاهد موقيه وما تحت الخاتم ومجاوزه حدود الفروض اطالة للغرة وملأ آنيته استعداداً للوقت آخر وقراءة سورة القدر ثلاثاً لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ في أثر وضوئه أنا أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثاً حشره الله بحشر الأنبياء أخرجه الديلمي ولما ذكره الفقيه أبو الليث في مقدمته (فصل في المسكر وهات (و) مما يكره) المسكر وهو ضد المحبوب والآداب فيكره (للتوضي) ضد ما يستحب من الآداب فلا حصر لها بعد (سنة أشياء) لأنه للتقرير فيها (الاسراف في) صب (الماء) لقوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ بهذا السرف يا سعد فقال أف الوضوء سرف قال نعم وإن كنت على نهر جار ومنه تثابت المسح بماء جديد (والثقة) يجعل الغسل مثل المسح (فيه) لأن فيه تفويت السنة وقال عليه السلام خير الأمور أوسطها (و) يكره (ضرب الوجه به) لمنافاته شرف الوجه فيلقبه برفق عليه (و) يكره (التكلم بكلام الناس) لأنه يشغله عن الادعية (و) يكره (الاستعانة بغيره) لقول عمر رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ماء لوضوئه فبادرت أن أستقي له فقال ما يا عمر فاني لا أريد أن يعينني على صلاتي أحمد (من غير عذر) لأن الضرورات تبج المحظورات فكيف بما لا يحظر فيه وعن الإمام الوبري أنه لا بأس به فإن الخادم كان يصيب على النبي صلى الله عليه وسلم (فصل في) أوصاف الوضوء * وقد ذكرها بعد بيان سببه وشروطه وحكمه وذكره فقال (الوضوء على ثلاثة أقسام الأول) منها أنه (فرض) كما قدمناه من ليله والمراد بالقرض هنا الثابت بالقطعي وأما المجدود والمقدر فهو ما يغتفر الجواز بغوته ليشمل الفرض الاجتهادي كربع الرأس ونزلت آيته بالمدينة وقد فرض بمكة (على المحدث) إذا أراد القيام (للمصلاة) كما أمر الله تعالى (ولو كانت) الصلاة (نفلاً) لأن الله لا يقبل صلاة من غير طهور كما تقدم وهو بفتح الطاء وقال بعضهم الاجود ضمّه (و) كذا (للمصلاة الجنازة) لأنها صلاة وان لم تكن كاملة (و) مثلها (سجدة التلاوة) كذا الوضوء فرض (لمس القرآن ولو آية) مكتوبة على درهم أو حائط لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وسواء الكتبة والبياض وقال بعض مشايخنا يكره للمحدث مس الموضع المكتوب دون الحواشي لأنه لم يمس القرآن حقيقة وأصحح أمسها كس المكتوب ولو بالفارسية يحرم مسه اتفاقاً على الصحيح (و) القسم (الثاني) وضوء (واجب) وهو الوضوء (للطواف بالكعبة) لقوله عليه السلام الطواف حول الكعبة مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فن تكلم فيه فلا يتكلمن الا بخير ولما لم يكن صلاة حقيقة لم تتوقف صحته على الطهارة فيجب بتركه في الواجب وبدنه في الفرض للحنابة وصدقة في النفل بترك الوضوء كذا ذكر في محله (و) القسم (الثالث) وضوء (مندوب) في أحوال كثيرة كس الكتب الشرعية ورخص مسها للمحدث الا التفسير كذا في الدرر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون من القسم الثاني ونذب الوضوء (لنوم على طهارة) أيضاً (إذا استيقظ منه) أي النوم (و) تجديده (للدأومة عليه) حديث بلال رضي الله عنه (وللوضوء على الوضوء) إذا تبدل مجلسه لأنه نور على نور وإذا لم يتبدل فهو اسراف وقيد بالوضوء لأن الغسل على الغسل والتميم على التيمم يكون عبثاً (وبعد) كلام (غيبه) بذكر كرك الخطأ بما يكره في غيبته (وكذب) اختلاق ما لم يكن ولا يجوز الا في نحو الحرب واصطلاح ذات البين وارضاء الأهل (ونميمة) التمام المضرب والنميمة السعاية بنقل الحديث عن قوم الى قوم على جهة الفساد (و) بعد (كل خطيئة وان شأشعر) فيجوز لأن الوضوء يكره الذنوب الصغار (وقهقهة خارج الصلاة) لأنها حدث صورة (وغسل ميت وحمله) لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً

وأن يقول اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
(فصل) ويكره للتوضي ستة أشياء الاسراف في الماء والتقتير فيه وضرب الوجه به والتكلم بكلام الناس والاستعانة بغيره من غير عذر
(فصل) الوضوء على ثلاثة أقسام الاول فرض على المحدث للمصلاة ولو كانت نفلاً وللمصلاة الجنازة وسجدة التلاوة ولمس القرآن ولو آية والثاني واجب للطواف بالكعبة والثالث مندوب للنوم على طهارة وإذا استيقظ منه والدأومة عليه وللوضوء على الوضوء وبعد غيبة وكذب ونميمة وكل خطيئة وان شأشعر وقهقهة خارج الصلاة وغسل ميت وحمله

فلم يغتسل ومن حمله فلم يتوضأ (ولو قتل كل صلاة) لأنه أكمل لشأنها (وقبل غسل الجنابة) لو ردد السنه به
 (ولجنب عند) ارادة (أكل وشرب ونوم) معاودة (وطء ونغضب) لأنه يطفئه (و) لقراءة (قرآن) وقراءة
 (حديث وروايته) تعظيما لشرعها (ودراسة علم) شرعي (وأذان وإقامة وخطبة) ولو خطبة نكاح (وزيارة
 النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيما لحضرته ودخول مسجده (ووقوف بعرفة) لشرف المكان ومباهاة الله
 تعالى الملائكة بالواقفين بها (والسعي بين الصفا والمروة) لاداء العباد وشرف المكانين (و) بعد (أكل لحم
 جزور) للقول بالوضوء منه خروج من الخلاف ولذا عظمه فقال (وللخروج من خلاف) سائر (العلماء كما
 إذا من امرأة) أو فرجه بيطن كفه لتكون عبادته صحيحة بالاتفاق عليها استبراء ليدنه هكذا اجعت وان
 ذكر بعضها بصفة السنة في محله للفائدة التامة بتوفيق الله تعالى وكرمه (فصل) هو طائفة من المسائل
 تغيرت أحكامها بالنسبة لما قبلها (بنقض الوضوء) النقص اذا ضيف الى الاجسام كنقص الحائط طير اديه
 ابطال تأليفها واذا أضيف الى المعاني كالوضوء مراد به اخراجها عن اقامة المطلوب بها والنواقض جمع
 ناقضة (اثنا عشر شيئا) منها (ما خرج من السيلين) وان قل سمي القبل والدير سميلا لكونه طريقا للخارج
 وسواء المعتاد وغيره كالدودة والحصة (الاربع القبل) الذكروا الفرج (في الاصح) لأنه اختلاج لا يرجح وان
 كان رجحا لا نجاسة فيه ورع الدير ناقضة بمروره على النجاسة لان عينها طاهرة فلا ينجس بمبتل الثياب
 عند العامة فينقض ريع المفضة احتياطاً والخروج يتحقق بظهور البقلة على رأس المخرج ولو الى القلفة
 على الصحيح (وينقضه) أي الوضوء (ولادة من غير رؤية دم) ولا تكون نفساء في قول أبي يوسف ومحمد آخر
 وهو الصحيح لتعلق النفاس بالدم ولم يوجد عليها الوضوء لارطوبة وقال أبو حنيفة عليها الغسل احتياطاً لعدم
 خلوها عن قتل دم ظاهره وصححه في الفتاوى وبه أفق الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى (و) ينقض الوضوء
 (نجاسة سائلة من غيرهما) أي السيلين لقوله عليه الصلاة والسلام الوضوء من كل دم سائل وهو مذهب
 العشرة المبشرين بالجنة وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري وغيرهم من كبار
 الصحابة وصندور التابعين كالسمن البصري وابن سيرين رضي الله عنهم والسيلان في السيلين بالظهور
 على رأسهما وفي غير السيلين يتجاوز النجاسة الى محل يطالب تطهيره ولو نذر بافلا ينقض دم سال في داخل
 العين الى جانب آخر منها بخلاف ما صلب من الانف وقوله (كدم وقح) اشارة الى أن ماء الصديد ناقض
 كما في الثدي والسر والاذن اذا كان مريض على الصحيح (و) ينقضه (في طعام أو ماء) وان لم يتغير (أو علق)
 هو سوداء محترقة (أو ميرة) أي صفراء والنقض بأحد هذه الاشياء (اذا ملأ الفم) لتنجسه بما في قعر المعدة
 وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة ولان النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ قال الترمذي وهو صحيح في
 الباب ولقوله صلى الله عليه وسلم بعد الوضوء من سبع من أقطار البول والدم السائل والقيء ومن دمعة
 تملأ الفم ونوم مضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة وخروج الدم (وهو) أي حذمل الفم (مالا ينطبق
 عليه الفم الا بتكاف على الاصح) من النفاس فيه وقبل ما يمنع الكلام (ويجمع) تقدير (متفرق القىء
 اذا اتحد سببه) عند محمد وهو الاصح فينقض أن كان قد رمل الفم وقال أبو يوسف ان اتحد المكان وماء فم
 النائم ان نزل من الرأس فهو طاهر اتفاقاً وكذا الصاعداً من الجوف على المفتي به وقيل ان كان أصفر أو
 منتناً فهو نجس (و) ينقضه (دم) من جرح بفمه (غلب على الزقاق) أي الربق (أو ساواه) احتياطاً ويعلم
 باللون فالاصفر مغلوب وقيل لحرارة مساهوشه غلبا لالب والنازل من الرأس ناقض اسيلانه وان قل
 بالاجماع وكذا الصاعداً من الجوف رقيقاً وبه أخذ عامة المشايخ (و) ينقضه نوم وهو فترة طيبة تحدث
 فتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل بسلامتها وعن استعمال العقل مع قيامه وهذا اذا لم يتمكن
 فيه المقعدة) يعني المخرج (من الارض) باضطجاع وتورك واستلقاء على الفقا ولو كان مريضاً يصلي بالاماء
 على الصحيح وانقلاب على الوجه لزال المسكة والناقض الحديث للاشارة اليه بقوله صلى الله عليه وسلم
 العيمان وكاء السه فاذا نامت العيمان انطلق الكاء وفيه التنبيه على ان الناقض ليس النوم لأنه ليس حدثاً
 وانما الحدث ما لا يخلو النائم عنه فأقيم السبب الظاهر مقامه والنعاس الخفيف الذي يسرع به ما يقال عنده
 لا ينقض والا فهو النقص ناقض (و) ينقضه (ارتفاع مقعدة) قاعد (نائم) على الارض (قبل انتباهه) وان لم

ولو قتل كل صلاة وقبل غسل
 الجنابة ولجنب عند كل
 وشرب ونوم ووطء ونغضب
 وقرآن وحديث وروايته
 ودراسته علم وأذان وإقامة
 وخطبة وزيارة النبي صلى
 الله عليه وسلم ووقوف
 بعرفة والسعي بين الصفا
 والمروة وأكل لحم جزور
 والخروج من خلاف العلماء
 كما إذا من امرأة
 فصل ينقض الوضوء
 اثنا عشر شيئاً ما خرج من
 السيلين الأربع القبل
 في الاصح وينقضه ولادة
 من غير رؤية دم ونجاسة
 سائلة من غيرهما كدم
 وقح وفي طعام أو ماء أو
 علق أو ميرة إذا ملأ الفم
 وهو مالا ينطبق عليه الفم
 الا بتكاف على الاصح
 ويجمع متفرق القىء اذا
 اتحد سببه ودم غاب على
 السراق أو ساواه ونوم لم
 يتمكن فيه المقعدة من
 الارض وارتفاع مقعدة
 نائم قبل انتباهه وان لم

يسقط (في الظاهر) من المذهب لزوال المقعدة (و) ينقضه (انغماء) وهو من نزيل القوى
 ويسترا العقل (و) ينقضه (جنون) وهو من نزيل العقل ويزيد القوى (و) ينقضه (سكر) وهو
 خفة يظهر أثرها بالتأويل وتلغيم الكلام لزوال القوة الماسكة بظلمة الصدر وعدم انتفاع القلب بالعقل
 (و) ينقضه (قهقهة) مصل (بالغ) عدا أو سهواً أو ما يكون مسموعاً لغيره والخلل ما يسهه هودون
 جبرانه يبطل الصلاة خاصة والتبسم لا يبطل شيئاً وهو ما لا صوت فيه ولو بدت به الأسنان وقهقهة العي
 لا تبطل وضوءه لأنه ليس من أهل الزجر وقبل تبطله (يقطان) لأنهم على الأصح (في صلاة) كاملة ذات
 ركوع وسجود) بالأصالة ولو وجدت بالأيام سواء كان متوضئاً أو متيمماً أو معتبلاً في الصحيح لكونها
 عقوبة فلا يلزم القول بتجزئة الطهارة واحترازاً بالكمال عن صلاة الجنابة وسجدة التلاوة لورود النص فلا
 ينقض فيها وأن بطلانها (و) تنقض القهقهة في الكاملة (و) لو تعمد (الخروج) بها من الصلاة
 بعد الجلوس الأخير ولم يبق إلا السلام لوجودها في حصة الصلاة كما في سجود السهو والصلاة صحيحة لتمام
 فروضها وترك واجب السلام لا ينعى (و) ينقضه مباشرة فاحشة وهي (مس فرج) أو دبر (بذكر) منتصب
 بلا حائل يمنع حوازة الجسد وكذا مباشرة الرجلين والمرأتين ناقضة (فصل عشرة أشياء لا تنقض
 الوضوء) منها (ظهور دم لم يسيل عن محله) لأنه لا ينجس بما سدا ولا ما ناعلى الصحيح فلا يكون ناقضاً (و)
 منها (سقوط لحم من غير سيلان دم) طهارته وانفصال الطهارة لا يوجب الطهارة (كالعرق المذني الذي
 يقال له رشته) بالفارسية كما في الفتاوى البرازية (و) منها (خروج دودة من جرح وأذن وأنف) لعدم
 نجاستها ولقلة الطهارة التي معها بخلاف الخازجة من الدبر (و) منها (مس ذكر) ودبر وفرج مطلقاً وهو
 مذهب كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وصعدور التابعين كالسنة
 وسعيد والشورى رضي الله تعالى عنهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم جاءه رجل كانه يدوي فقال
 يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة فقال هل هو إلا بضعة منك أم وضعة منك قال الترمذي
 وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب وأصح (و) منها (مس امرأة) غير محرمة لمافي السنن الأربعة عن
 عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ والممس في الآية
 المراد به الجماع كقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن (و) منها (قلاء الفم) لأنه من أعلى
 المقعدة (و) منها (قلاء باطن ولو) كان (كثيراً) لعدم تخلل النجاسة فيه وهو طاهر (و) منها (تأويل نائم
 أحتمل زوال مقعده) لما في سنن أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء حتى
 تخفق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضئون (و) منها (نوم متمكن) من الأرض (ولو) كان (مستنداً إلى شيء)
 كما أنط وسارية ووسادة بحيث (لو أزيل) المستند إليه (سقط) الشخص فلا ينتقض وضوءه (على
 الظاهر) من مذهب أبي حنيفة (فيهما) أي في المسئلتين هذه والتي قبلها الاستقراء بالأرض فيأمن
 خروج ناقض منه رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو الصحيح وبه أخذ جماعة المشايخ وقال القدوري ينتقض
 وهو من نزيل القوى (و) منها (نوم مصل ولو) نام (راكعاً أو ساجداً) إذا كان (على جهة) أي صفة
 (السنة) في ظاهر المذهب بأن أبدى ضبعيه وجافي بطنه عن نفاذ لبقوله صلى الله عليه وسلم لا يجب الوضوء
 على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه فإذا اضطجع استرخت مفاصله وإذا نام كذلك خارج
 الصلاة لا ينتقض به وضوءه في الصحيح وإن لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون انتقض وضوءه
 (والله) سبحانه (الموفق) بمحض فضله وكرمه (فصل ما يوجب) أي يلزم (الاغتسال) يعني الغسل
 وهو بالضم اسم من الاغتسال وهو غسل الجسد واسم للماء الذي يغتسل به أيضاً والضم هو الذي اصططح
 عليه الفقهاء أو أكثرهم وإن كان الفتح أفصح وأشهر في اللغة وخصوه بغسل البدن من جنابة وحيض
 ونفاس والجنابة صفة تحصل بخروج المني بشهوة يقال أحنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة وأعلم أنه
 يحتاج لتفسير الغسل لغة وشريعة وسببه وشرطه وحكمه وركنه وسننه وأدابه وصفته وعلمت نفسه وسببه
 بأنه أراد ما لا يحل مع الجنابة أو وجوبه وله شروط وجوب وشروط صحة تقدمت في الوضوء وركنونه عموم
 ما أمكن من الجسد من غير خروج بالماء الطهور وحكمه حصل ما كان منتهماً قبله والثواب بفعله تقرراً

يسقط في الظاهر وانغماء
 وحنون وسكر وقهقهة بالغ
 يقطان في صلاة ذات
 ركوع وسجود ولو تعمد
 الخروج بها من الصلاة
 ومس فرج بذكر منتصب
 بلا حائل

فصل عشرة أشياء
 لا تنقض الوضوء ظهور
 دم لم يسيل عن محله وسقوط
 لحم من غير سيلان دم
 كالعرق المذني الذي يقال
 له رشته وخروج دودة من
 جرح وأذن وأنف ومس
 ذكر ومس امرأة وفي
 لايمس الفم وفي باطن ولو
 كثيرا وتأويل نائم أحتمل
 زوال مقعده ونوم متمكن
 ولو مستنداً إلى شيء لو أزيل
 سقط على الظاهر فيهما
 ونوم مصل ولو راكعاً أو
 ساجداً على جهة السنة
 والله الموفق
 فصل ما يوجب
 الاغتسال

والصفة والسنن والا تذاب يأتي بيانها (يفترض الغسل بواحد) يحصل للانسان (من سبعة أشياء) أوها
(خروج المني) وهو ماء أبيض تخين ينكسر الذكركم بخر وجهه يشبه رائحة الطلح ومنى المرأة رقيق أصفر
(إلى ظاهر الجسد) لأنه ما لم يظهر لا يحكم له (إذا انفصل عن مقرة) وهو الصلب (بشهوة) وكان خروج وجه (من
غير جامع) كاحتلام ولو بأول مرة لم يوجب في الأصح وفكر ونظر وعيث بذكره وله ذلك أن كان أعزب
وبه يجوز أساساً برأس لتسكين شهوة يخشى منها الجأها وأغنى اشتراط الشهوة عن الدفق للملازمة لها فإذا
لم توجد الشهوة لا غسل كما إذا حصل ثقباً أو ضرباً على صلبه فنزل منه بلا شهوة والشرط وجودها عند
انفصاله من الصلب لا دواها حتى يخرج إلى الظاهر خلافاً لابي يوسف سواء المرأة أو الرجل لقوله صلى الله
عليه وسلم وقد سئل هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت فقال نعم إذا رأت الماء وثمرة الخلاف تظهر بما
لو أمسك ذكره حتى سكنت شهوته فأرسل الماء يلزمه الغسل عند أبي حنيفة ومحمد لا عند أبي يوسف ويفتي
بقول أبي يوسف لضيق خشى التهمة إذا لم يتدارك مسكه يتستر بإيهام صفة المصلي من غير تحريمه وقراءة
وتظهر الثمرة بما إذا اغتسل في مكانه وصلى ثم خرج بقية المني عليه الغسل عندهما لا عند مصلاته صحيحة
اتفاقاً ولو خرج بعد ما بال وارضى ذكره أو نام أو مشى خطوات كثيرة لا يجب الغسل اتفاقاً وجعل المني وما
عطف عليه سبباً للغسل مجازاً للسهوة في التعليم لأنها شروط (و) منها (تواري حشفة) هي رأس ذكر آدمي
مستحي حتى أحدث ترزبه عن ذكر البهائم والميت والمقطوع والمضموع من جلد إلا أصبح وذ كرسبي
لا يشتهي والبالغة يوجب عليها بتواري حشفة المراهق الغسل (و) تواري (قدرها) أي الحشفة (من
مقطوعها) إذا كان التواري (في أحد سبيلي آدمي) يجمع مثله فيلزمها الغسل لوسكافين ويؤمر به
المراهق تخلقاو يلزم بوطء صغيرة لا تشتهي ولم يفرضها لأنها صارت ممن يجمع في الصحيح ولولف ذكره بخرقة
وأولجه ولم ينزل فالأصح أنه ان وجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل والأفلا والأحوط وجوب الغسل
في الوجهين لقوله صلى الله عليه وسلم إذا التقي الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل أنزل أولم ينزل (و) منها
(انزال المني بوطء صيته أو بهيمة) شرط الانزال لأن مجرد وطئها لا يوجب الغسل لقصور الشهوة (و) منها
وجود ماء رقيق بعد (الانقباض من النوم) ولا يتذكر احتلاماً عند خلاف أبي يوسف وبقوله أخذ خلف
ابن ابيوب وأبو الليث لأنه مذى وهو الأقيس ولم يمارى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد البلال
ولم يذكر احتلاماً قال يغتسل ولان النوم راحة تخرج الشهوة وقد يرق المني لعارض والاحتياج لازم في باب
العمادات وهذا (إذا لم يكن ذكره منتشراً قبل النوم) لان الانتشار سبب للذي في حال عليه ولو وجد الزوجان
بينهما ماء دون تذكر وميزر بغلظ ورقق وسياض وصفرة وطول وعرض لزومهما الغسل في الصحيح احتياطاً
(و) منها (وجود بلل ظنه منيا بعد افاقته من سكرو) بعد افاقته من (اغشاء) احتياطاً (و) يفترض (بحيض)
للنصف (ونفاس) بعد الطهر من نجاسته ما بالانقطاع اجتماعاً (و) يفترض الغسل بالموجبات (لو حصلت
الاشياء المذكورة قبل الاسلام في الأصح) لبقاء صفة الجنابة ونحوها بهد الاسلام ولا يمكن أداء المشروط
من الصلاة ونحوها بزوال الجنابة وما في معناها إلا به فيفترض عليه لكونه مسلماً مكفياً بالطهارة عند ارادة
الصلاة ونحوها بآية الوضوء (و) يفترض تغسيل الميت (المسلم الذي لا جنابة منه مسقطه لنفسه) (كفافية)
وسند كرتامه في محله ان شاء الله تعالى (فصل عشرة أشياء لا يغتسل منها مذى) بفتح الميم وسكون
الذال المجهمة وكسرها وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند شهوة لا شهوة ولا دفق ولا يعقبه فتور وربما
لا يحس بخروجه وهو تغلب في النساء من الرجال ويسمى في جانب النساء قذى بفتح القاف والذال المجهمة
(و) منها (ودى) باسكان الذال المهملة وتخفيف الياء وهو ماء أبيض كدر تخين لرائحته له يعقب البول وقد
يسبقه أجمع العلماء على أنه لا يجب الغسل بخروج المذي والودي (و) منها (احتلام بالبلل) والمرأة فيه
كالرجل في ظاهر الرواية لحديث أم سليم كما قدمناه (و) منها (ولادة من غير رؤية دم بعدها في الصحيح) وهو
قولها لعدم النفاس وقال الامام عليها الغسل احتياطاً لعدم دخولها عن قليل دم ظاهراً كما تقدم (و) منها
(إبلاج بخرقة مائعة من وجود اللذة) على الأصح وقدمنا لزوم الغسل به احتياطاً (و) منها (حقنة) لأنها
لاخراج الفضلات لا قضاء الشهوة (و) منها (ادخال أصبع ونحوه) كشبهه ذكره مضموع من نحو جلد

يفترض الغسل بواحد من
سبعة أشياء خروج المني إلى
ظاهر الجسد إذا انفصل عن
مقرة شهوة من غير جامع
وتواري حشفة وقد زها من
مقطوعها في أحد سبيلي
آدمي حتى وانزال المني بوطء
صيته أو بهيمة أو وجود ماء
رقيق بعد النوم إذا لم يكن
ذكره منتشراً قبل النوم
ووجود بلل ظنه منيا بعد
افاقته من سكرو اغشاء
وبحيض ونفاس ولو حصلت
الاشياء المذكورة قبل
الاسلام في الأصح ويفترض
تغسيل الميت كفافية
(فصل عشرة أشياء
لا يغتسل منها مذى وودى
واحتلام بالبلل وولادة من
غير رؤية دم بعدها في الصحيح
وابلاج بخرقة مائعة من
وجود اللذة وحقنة وادخال
أصبع ونحوه

في أحد السيلين ووطء
بهجة أو مئة من غير انزال
واصابة بكر لم يزل بكارتهما
من غير انزال

فصل في يفترض في
الاغتسال أحد عشر شيئاً
غسل القدم والآنف والبدن
مرة ودخل قلقة لا عسر
في فسخها وسرة وثقب غيز
منضم ودخل المضفور
من شعر الرجل مطلقاً
المضفور من شعر المرأة
ان سري الماء في أصوله

وبشرة اللحية وبشرة الشارب
والخاجب والفرج الخارج

فصل في يسن في
الاغتسال اثنا عشر شيئاً
الابتداء بالتسمية والنية

وغسل البدن الى الرسغين
وغسل نجاسة لو كانت

بانفرادها وغسل فرجه ثم
يتوضأ كوضوئه للصلاة

فيثلث الغسل ويمسح
الرأس ولا يكتفي بوضوئ

الرجلين ان كان يقف في
محل يجتمع فيه الماء ثم

يفيض الماء على بدنه ثلاثاً
ولو انغمس في الماء الجاري

أوما في حكمه ومكث فقد
أكمل السنة ويبتدئ في

صب الماء برأسه ويغسل
بعدها منكبه الايمن ثم

الايسر ويدلك جسده
فصل في وآداب

الاغتسال هي آداب الوضوء
الا أنه لا يستقبل القبلة

لأنه يكون غالباً مع كشف
العورة

(في أحد السيلين) على المختار لقصور الشهوة (و) منها (وطء بهجة أو) امرأة (مئة من غير انزال) متى لعدم
كمال سببه ولا يغلب نزوله هنا لقيام مقامه (و) منها (اصابة بكر لم يزل) الاصابة (بكارتهما من غير انزال) لان
البكارة تمنع التقاء الختانين ولو دخل منه فخرجها بلا ابلاج فيه لا غسل عليها ما لم يحبل منه

فصل في لبيان فرائض الغسل (يفترض في الاغتسال) من حيض أو نفاس (أحد عشر شيئاً) وكلها
ترجع لواحد هو عموم الماء ما أمكن من الجسد بلا حرج ولا كبح عدت للتعليم منها (غسل القدم والآنف)

وهو فرض اجتهادي لقوله تعالى فاطهروا بجملة لا يفهم في الوضوء لان الوجه لا يتناولهما لان المواجهة
لا تكون بداخل الأنف والآنف وصيغة الماء المعة في قوله فاطهروا وتتناولهما ولا حرج فيهما (والبدن) عطف

عام على خاص ومنه الفرج الخارج لانه كنفها لا الداخل لانه كالخلق ولا بد من زوال ما يمنع من وصول الماء
للجسد كشمع ويحجب لا صبغ بظفر صباغ ولا ما بين الاظفار ولو لم يذني في الصحيح كخبر غوث ووزيم ذباب كما

تقدم والفرض الغسل (مرة) واحدة مستوعبة لان الاصل لا يقتضي التكرار (و) يفترض غسل (داخل
قلقة لا عسر في فسخها) على الصحيح وان عسر لا يكاف به كثقب انضم للخرج (و) يفترض غسل داخل

(سرة) مجوفة لانه من خارج الجسد ولا حرج في غسله (و) يفترض غسل (ثقب غيز منضم) لعدم الخرج
(و) يفترض غسل (داخل المضفور من شعر الرجل) وبلوغه حله (مطلقاً) على الصحيح سواء سري الماء في

أصوله أو لا يكون له ليس زينة له فلا حرج فيه (و) لا يفترض نقض (المضفور من شعر المرأة ان سري الماء
في أصوله) اتفاق الحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها انها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي

أفأنتقضه لغسل الجنابة قال انما يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاث حشيات من ماء ثم تفيض على سائر
جسدك الماء فتطهرين وأما ان كانت شعرها ملبداً أو غزيراً فلا بد من نقضه ولا يفترض اتصال الماء الى

انتهاء ذواتها على الصحيح بخلاف الرجل فانه يفترض عليه بل ذواته كلها والضمير بالضماد المحجمة الذؤابة
وهي الخصلة من الشعر والضفر فتسل الشعر وادخل بعضه في بعض والماء على الزوج طأوان كانت

غنية ولو انقطع حيضها العشرة (و) يفترض غسل (بشرة اللحية) وشعرها ولو كانت كثيفة كثة لقوله تعالى
فاطهروا (و) يفترض غسل (بشرة الشارب و) بشرة الخاجب وشعرهما (والفرج الخارج) لانه كالغسل

الداخل لانه كالخلق كما تقدم (فصل في سنن الغسل) في سنن الاغتسال اثنا عشر شيئاً (الأول
الابتداء بالتسمية) لعموم الحديث كل أمر ذي بال (و) الابتداء (النية) لمكون فعله تقر يا ثاب عليه

كالوضوء والابتداء بالتسمية بصاحب النية لاعتلاق التسمية باللسان والنية بالقلب (و) يكونان مع (غسل
البدن الى الرسغين) ابتداءً ففعله صلى الله عليه وسلم (و) يسن (غسل نجاسة لو كانت) على بدنه

(بانفرادها) في الابتداء ليطمئن بزوالها قبل أن تضيع على جسده (و) كذا (غسل فرجه) وان لم يكن به
نجاسة كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ليطمئن بوصول الماء الى الجزء الذي ينضم من فرجه حال القيام

و ينفرج حال الجلوس (ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة فيثلث الغسل ويمسح الرأس) في ظاهر الرواية وقيل
لا يمسحها لانه يصب عليها الماء والأول أصح لانه صلى الله عليه وسلم توضأ قبل الاغتسال وضوءه للصلاة وهو

اسم للغسل والمسح (ولا يكتفي بوضوئ الرجلين ان كان يقف) حال الاغتسال (في محل يجتمع فيه الماء)
لاحتياجه لغسلهما ثانياً من الغسالة (ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثاً) يستوعب الجسد بكل واحدة منها

وهو سنة للحديث (ولو انغمس) المتغسل (في الماء الجاري أو) انغمس (في ما) هو (في حكمه) أي الجاري
كالعشر (ومكث) منغمساً قدر الوضوء والغسل أو في المظر كذلك ولو الوضوء فقط (فقد أكل

السنة) لحصول المبالغة بذلك كالتثليث (ويبتدئ في) حال (صب الماء برأسه) كما فعله النبي صلى الله عليه
وسلم (ويغسل بعدها) أي الرأس (منكبه الايمن ثم الايسر) لاستحباب التيامن وهو قول شمس الأئمة

الجولاني (و) يسن أن (يدلك) كل أعضاء (جسده) في المرة الأولى لييم الماء بدنه في المراتب الاخيرة بين
وليس الدلك واجب في الغسل الا في رواية عن أبي يوسف لخصوص صبغة اطهر وافيه بخلاف الوضوء لانه

يلتقط اغسلوا والله الموفق (فصل في آداب الاغتسال هي) مثل (آداب الوضوء) وقد بيناها (الا أنه
لا يستقبل القبلة) حال اغتساله (لانه يكون غالباً مع كشف العورة) فان كان مستوراً فلا بأس به ويستحب

أن لا يتكلم بكلام معه ولودعاء له في مصب الاقدار ويكره مع كشف العورة ويستحب أن يغتسل بمكان لا يراه فيه أحد لا يحل له النظر بعورته لاحتمال ظهورها في حال الغسل أو لبس الثياب لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله يحب المحطي والاستبرأ إذا اغتسل أحدكم فليستتر وراءه أو يود أو دوا الم يجرد ستره عند الرجال يغتسل ويختار ما هو أستر والمرأة بين النساء كذلك وبين الرجال نوح غسلا والائتم على الناظر لا على من كشف أزاره لتطهيره وقيل يجوز أن يجرد للغسل وحده ويجرد زوجته للجتماع إذا كان البيت صعبا بمقدار عشرة أذرع ويستحب صلاة ركعتين سجدة بعد غسله كالوضوء لأنه يسمى به (وكره فيه ما كره في الوضوء) ويزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدم ولا تقدر لباء الذي يتطهر به في الغسل والوضوء لا اختلاف أحوال الناس ويراعى حالا وسطا من غير اسراف ولا تقدير والله الموفق (في فصل بسم الاغتسال لاربعة أشياء) منها (صلاة الجمعة) على الصحيح لأنها أفضل من الوقت وقيل أنه لليوم وغرته أنه لو أحدث بعد غسله ثم توضأ لا يكون له فضله على الصحيح وله الفضل على المرحوح وفي معراج الدراية لو اغتسل يوم الخميس أو ليلة الجمعة استثنى بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الرائحة (ومنها) صلاة العيد (لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر والأضحية وعرفة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها وذهبت ومن اغتسل فان غسل أفضل وهو ناسخ لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم غسل الجمعة واجب على كل محتلم والغسل سنة للصلاة في قول أبي يوسف كما في الجمعة (و) بسم (للاحرام) للحج أو العمرة لغسله صلى الله عليه وسلم وهو للتنظيف لا للتطهير فتغتسل المرأة ولو كان بها حيض أو نفاس ولهذا لا يتيهم مكانه بقصد الماء (و) بسم الاغتسال (للحاج) لا لغيره وم يفعله الحاج (في عرفة) لا خارجها ويكون فعله (بعد الزوال) لفصل زمان الوقوف وما فرغ من الغسل المسنون شرع في المندوب فقال (ويندب الاغتسال في ستة عشر شيئا) تقرىباً لأنه يزيد عليها (لأن أسلم طاهرا) عن جنابة وحيض ونفاس للتنظيف عن أثرها كان سنة (ولمن بلغ بالسن) وهو خمس عشرة سنة على المقتضى به في الغلام والجارية (ولمن أفاق من جنون) وسكر وانغماء (وعند) الفراغ من (تجامة وغسل صبت) خر وجال للخلاف من لزوم الغسل بهما (و) ندب (في ليلة براءة) وهي ليلة النصف من شعبان لأحاديثها وعظم شأنها ذفيها تقسم الارزاق والآجال (و) في (ليلة القدر أذرها) بقيتها وعلمها باتباع ما ورد في وقتها لأحاديثها (و) ندب الغسل (لدخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيما لمقامها وقدمه على حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (و) ندب (لوقوف مزدلفة) لأنه ثاني الجمعين ومحل اجابة دعاء سيد الكونين بغفران الدماء والمظالم لأمته (غداة يوم النحر) بعد طلوع بقره لأن به يدخل وقت الوقوف بالمزدلفة ويخرج قبيل طلوع الشمس (وعند دخول مكة) شرفها الله تعالى (لطواف ما ولطواف الزبارة) فيؤدي الطواف بأكمل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمات البيت الشريف (و) ينسب (لصلاة كسوف) الشمس وخسوف القمر لدعاء سنة صلاتهما (واستسقاء) لطلب استئزال الغيث رحمة للخلق بالاستغفار والتضرع والصلاة بأكمل الطهارتين (و) للصلاة من (فرع) من مخوف التجاء الى الله وكرمه لكشف الكرب عنه (و) من (ظلمة) حصلت نهارا (و) من (ريح شديد) في ليل أو نهرا لأن الله تعالى أهلك به من طغي كقوم عاد فبالحج المتطهر اليه ويندب للتائب من ذنب وللقادم من سفر وللمستحاضة إذا انقطع دمها ولم ير أدق قلبه ولزم الحجار ولمن أصابته نجاسة وخفي مكانها فيغسل جميع بدنه وكذلك جميع ثوبه احتياطا وتيمنه عظيم لا تنفع الطهارة الظاهرة الامع الطهارة الباطنة بالاخلاص لله والنزاهة عن الغل والغش والخذل والخسد وتطهير القلب عما سوى الله من الكونين فيعبده لذاته لا لعلته متفقرا اليه وهو يفضل باليمن بقضاء حوائجه المضطر به اعطفا عليه فيكون عبدا فردا للمالك الا احد الفرد الذي لا يسترقف شي من الاشياء سواها ولا يستملك هو الهك عن خدمته مثاله قال الحسن البصري رحمه الله تعالى

وكره فيه ما ذكره في الوضوء
(فصل) ينس الاحتسال
لاربعة اشياء صلاة الجمعة
وصلاة العيدين والاحرام
والحاج في عرفة بعد الزوال
وبندب الاحتسال في ستة
عشر شأن من اسلم طاهرا
ولمن بلغ بالنس ولمن آفاق
من جنون وعند سجامة
وغسل ميت وفي ليلة نراءة
وليلة القدر اذا رآها
والدخول مدينة النبي صلى
الله عليه وسلم والوقوف
بمزدلفة عند ايام النحر
وعند دخول مكة اطواف
الزيارة وصلاة كسوف
واستسقاء وفتح وظلمة
وربح شديد
(باب التيمم)

هو من خصائص هذه الامة وهو لغة القصد مطلقا والجميع لغة القصد الى معظم وشرا مسخ الوجه واليدين
عن صعيد مظهر والقصد شرط له لانه النية وله سبب وشرط وحكم وركن وصفة وكيفية وستأتي تفصيله كاصوله
ارادة ما لا يحل الا به وشرطه قدمها بقوله (يصح) التيمم (بشرط ثمانية الاول) منها (النية) لان التراب ملوث
فلا يصير مطهرا الا بالنية والماء خالق مطهرا (و) النية (حقيقة) شرعا (عقد القلب على) (اليجاد) (الفعل) (جزما
(ووقتها) عند ضرب يده على ما يتيمم به) (أو عند مسخ اعضائه بتراب أصابها) (و) للنية في حد ذاتها شروط لصحتها
بينها بقوله (شروط صحة النية ثلاثة الاسلام) (ليصير الفعل سببا للشواب والكفر محروم منه) (و) (الثاني) (التيمم)
لأنهم ما يتكلم به (و) (الثالث) (العلم بما ينويه) (ليعرف حقيقة المنوى والنية معنى وراء العلم الذي يسبقها) (و)
نية التيمم لها شرط خاص بها بينه بقوله (يشترط لصحة نية التيمم) (ليكون مفتاحا للصلاة) فتصح (به) أحد ثلاثة
أشياء أمانة الطهارة) من الحدث القائم به ولا يشترط تعيين الجنابة من الحدث فتكفي قيمة الطهارة لأنها
شرعت للصلاة وشرطت لصحتها وأباحتها فكانت نيتها نية أمانة الصلاة فلذا قال (أو) نية (استباحة الصلاة)
لان أباحتها برفع الحدث فتصح باطلاق النية ونية رفع الحدث لان التيمم رافع له كالوضوء وأما إذا قيد النية
بشيء فلا بد أن يكون خاصا بينه في الشرط الثالث بقوله (أو نية عبادة مقصودة) وهي التي لا تجب في ضمن
شيء آخر بطريق التبعية فتكون قد شرعت ابتداء تقربا إلى الله تعالى وتكون أيضا (لا تصح بدون
طهارة) فكأن المنوى أمانة الصلاة أو جزء الصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم للصلاة أو الصلاة الجنابة أو
سجدة التلاوة أو لقراءة القرآن وهو جنب أو نية لقراءة القرآن بعد انقطاع حيضها ونفاسها لان كلا منهما
لا بدله من الطهارة وهو عبادة فلا يصح (به) أي التيمم (إذا نوى التيمم فقط) أي مجردا من غير ملاحظة شيء
مما تقدم (أو نواه) أي التيمم (لقراءة القرآن) وهو محدث حدثا أصغرا (ولم يكن جنبيا) وكذا المرأة إذا نوت
للقرآن ولم تكن مخاطبة بالتطهر من حيض ونفاس لجواز قراءة الحديث لا لجنب فلو تيمم الجنب لمس
المصحف أو دخول المسجد أو تعليم الغير لا تجوز به صلاته في الأصح وكذا لزوم يارة القبور والآذان والأقامة
والسلام ورده أو للسلام عند عامة المشايخ وقال أبو يوسف تصح صلاته به لدخوله في الاسلام لانه رأس
القرب وقال أبو حنيفة ومحمد لا تصح وهو الأصح ولو تيمم لسجدة الشكر فهو على الخلاف كما سنذكره وفي
رواية النوار والحسن جوازه بمجرد نية (الثاني) من شروط صحة التيمم (العذر المبيح للتيمم) وهو على أنواع
(كعبه) أي الشخص (مبلا) وهو ثلث فرسخ بغلبة الظن هو المختار للخرج بالذهب هذه المسافة وما شرع
التيمم إلا دفع الخرج وثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة وهي ذراع ونصف بذراع العامة فيتيمم لعدم ميل
(عن ماء) ظهور (ولو) كان بعده عنه (في المصير) على الصحيح للخرج (و) من العذر (حصول مرض)
يخاف منه اشتداد المرض أو بطل البرء أو تحرك كالحموم والمطون (و) من الأعذار (برد يخاف منه) بغلبة
الظن (التلف) لبعض الأعضاء (أو المرض) إذا كان خارج المصير يعني العمران ولو أقرى التي يوجبها
الماء المسخن أو ما سخن به سواء كان جنبيا أو محدثا وإذا عدم الماء المسخن أو ما سخن به في المصير فهو كالبرية
وما جعل عليكم في الدين من حرج (و) منه (خوف عدو) آدمي أو غيره سواء خافه على نفسه أو ماله أو أمانته أو
خافت فاسقا عند الماء أو خاف المديون المفلس الحبس ولا إعادة عليهم ولا على من حبس في السفر بخلاف
المكره على ترك الوضوء فتيمم فانه يعيد صلاته (و) منه (عطش) سواء خافه حال أو مالا على نفسه أو رفيقه
في القافلة أو دابته ولو كلبا لان المعد للمحاجة كالمعدوم (و) منه (احتياج لجن) للضرورة (لا لطبخ مرق)
لا ضرورة اليه (و) يتيمم (لفقد آلة) كحبل ودلولانه يصير البئر كعدمها والماء الموضوع للشرب في الثلاوات
أو نحوها لا يمنع التيمم إلا أن يكون كثيرا يستدل بكثرة على اطلاق استعماله ولا يشبهه فاقد الماء والتراب
الظهور بحبس عندهما وقال أبو يوسف يشبهه بالأماء والعاجز الذي لا يجحد من يوضئه يتيمم اتفاقا ولو جحد من
يعينه فلا قدرة له عند الامم بقدرة الغير خلافا لهما (و) من العذر (خوف فوت صلاة جنازة) ولو جنبيا
لأنها تفوت بلا خلف فان كان يدرك تسكبيرة منها ترضأ والولي لا يخاف الفوت هو الصحيح فلا يتيمم وإذا
حضر جنازة أخرى قبل القدرة على الوضوء صلى عليها بنية الأولى وقال محمد عليه الصلاة والسلام
قد رثم بجز (أو) خوف فوت صلاة (عبد) لو اشتغل بالوضوء لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه

يصح بشرط ثمانية الاول
النية وحقيقة عقد القلب
على الفعل ووقتها عند
ضرب يده على ما يتيمم به
وشروط صحة النية ثلاثة
الاسلام والتيمم والعلم بما
ينويه ويشترط لصحة نية
التيمم للصلاة به أحد ثلاثة
أشياء أمانة الطهارة أو
استباحة الصلاة أو نية
عبادة مقصودة لا تصح
بدون طهارة فلا يصح به
إذا نوى التيمم فقط أو نواه
لقراءة القرآن ولم يكن
جنبيا الثاني العذر المبيح
للتيمم كعبه ميل عن ماء ولو
في المصير وحصول مرض
وبرد يخاف منه التلف
أو المرض وخوف عدو
وعطش واحتياج لجن
لا لطبخ مرق ولفقد آلة
وخوف فوت صلاة جنازة
أو عبد

قال اذا فاتك تلك صلاة جنازة فغسيت فوترها فصل عليها بالتيتم وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه أتى بجنازة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها ونقل عنها في صلاة العبد من كذا لك والوجه فواتها الى بدل (ولو) كان (بناء) فيهما بان سبعة حدث في صلاة الجنازة أو العبد يتيمم ويتم صلاته لجزءه عنه بالماء برفع الجنازة وطر والمفسد للزحام في العبد (وليس من العذر خوف) فوب (الجمعة) خوف فوب (الوقت) لو اشتغل بالوضوء لان الظاهر يصلي بفوت الجمعة وتقضى الفاتنة فلهما خلف (الثالث) من الشروط (أن يكون التيمم بظاهر) طيب وهو الذي لم تمسه نجاسة ولو زالت بذهاب أثرها (من جنس الارض) وهو (كالتراب) المذنب وغيره (والخبر) الاملس (والرمل) عندهما خلافا لابي يوسف فيجوز عندهما بالزنج والنبوة والمغرة والكحل والكبريت والنفير وزج والعقيق وسائر احوار المعادن والمخ الجبلي في الصحیح وبالارض المحترقة والطين المحرق الذي ليس به سرقين قبله والارض المحترقة ان لم يغلب عليها الرماد وبالتراب الغالب على الخياط من غير جنس الارض لانه (لا) يصح التيمم بخو (الخطب والفضة والذهب) والخماس والحديد وضابطه أن كل شيء يصير رمادا أو ينطبع بالاحراق لا يجوز به التيمم والاجاز لقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا والصعيد اسم لوجه الارض ترابا كان أو غيره وتفسيره بالتراب لكونه أغلب لقوله تعالى صعيدا زلقا أي جرا أملس (الرابع) من الشروط (استيعاب المحل) وهو الوجه واليدين الى المرفقين (بالمسح) في ظاهر الرأية وهو الصحیح المقتضى به فيمنع الخاتم ويخلل الاصابع ويمسح بجميع بشرة الوجه والشعر على الصحیح وما بين العذار والاذن الخاقاله باصبعه وقيل يكفي مسح أكثر الوجه واليدين ومسح روى الحسن عن أبي حنيفة أنه إلى الرغين وجه ظاهر الرأية قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين وكذا فعله عليه السلام لانه سئل كيف أمسح فضرب بكفيه الارض ثم رفعهما لوجهه ثم ضرب ضربة فمسح ذراعيه باطنهما وظاهرهما حتى مس يديه المرفقين (الخامس) من الشروط (أن يمسح بجميع اليد وأيا كثرها) أو بما يقوم مقامه (حتى لو مسح باصبعين لا يجوز) كافي الخلاصة ولو كرر حتى استوعب بخلاف مسح الرأس) كذا في السراج الوهاج عن الايضاح (السادس) من الشروط (أن يكون) التيمم بضربتين بباطن الكفين لماروينا فان نوى التيمم وأمر به غيره فميمه صح (ولو) كان الضربتان (في مكان واحد) على الأصح لعدم صيرورته مستعملا لان التيمم على اليد (ويقوم مقام الضربتين إصابة التراب بحسبه إذا مسح به بنية التيمم) حتى لو أحدث بعد الضرب أو إصابة التراب فمسحه يجوز على ما قاله الاسيحياني كن أحدث في كفيه ما يجوز به الطهارة وعلى ما اختاره شمس الأئمة لا يجوز له غسله ان ضرب ركنا كما أحدث بعد غسل عضو وقال المحقق ابن الممام الذي يقتضيه النظر عدم اعتبار الضرب من معنى التيمم شرعا لان المأمور به في الكتاب ليس الا المسح وقوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان خرج مخرج الغالب والله سبحانه وتعالى أعلم (السابع) من الشروط (انقطاع ما ينافيه) حالة فعله (من حمض أو نفاس أو حدث) كما هو شرط أصله (الثامن) منها (زوال ما يمنع المسح) على البشارة (كشمع وشحم) لانه يصير به المسح عليه لا على الجسد (وسببه) ارادة ما لا يحل الا بالطهارة (وشروط وجوبه) ثمانية (كما ذكر) بيانها (في الوضوء) فاغنى عن اعادةها (وركنها مسح اليدين والوجه) لم يقل ضربتان لما علمته من الخلاف من كون الضرب من معنى التيمم وكيفيته قد علمتها من فعله صلى الله عليه وسلم (وسنن التيمم سبعة التسمية في أوله) كاصله (والترتيب) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (والموااة) لحكاية فعله صلى الله عليه وسلم (واقبال اليدين بعد وضعهما في التراب وادبارهما ونفضهما) اتقاء عن تلويث الوجه والمثلة ولذا لا يتيمم بطين رطب حتى يحففه الا اذا خاف خروج الوقت وبين الامام الاعظم لمسأله أبو يوسف عن كيفيته بان مال على الصعيد فاقبل بيديه وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح وجهه ثم أعاد كفيه جميعا فاقبل بهما وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بكل كف ذراع الاخرى وباطنها الى المرفقين (وتفريق الاصابع) طالة الضرب مبالغة في التطهير (ونذب تأخير التيمم) وعن أبي حنيفة أنه حسم (لمن يرجو ادراك المساء) بغلبة الظن (قبل خروج الوقت) المستحب اذا فائدة في التأخير سوى الاداء كمال الطهارتين كما فعله الامام الاعظم في صلاة المغرب مخالفا لاتباعه حسان وصوبه فيه وهي أول جاذبة خالفه

ولو بناء وليس من العذر
خسوف الجمعة والوقت
الثالث ان يكون التيمم
بظاهر من حفس الارض
كالتراب والخبر والرمل
لا الخطب والفضة والذهب
الرابع استيعاب المحل
بالمسح الخامس أن يمسح
بجميع اليد وأيا كثرها
حتى لو مسح باصبعين لا يجوز
ولو كرر حتى استوعب
بخلاف مسح الرأس
السادس أن يكون بضربتين
بباطن الكفين ولو في مكان
واحد ويقوم مقام الضربتين
إصابة التراب بحسبه اذا
مسحه بنية التيمم السابع
انقطاع ما ينافيه من حمض
أو نفاس أو حدث الثامن
زوال ما يمنع المسح كشمع
وشحم وسببه وشروط وجوبه
كما ذكر في الوضوء وركناه
مسح اليدين والوجه وسنن
التيمم سبعة التسمية في أوله
والترتيب والموااة واقبال
اليدين بعد وضعهما في
التراب وادبارهما ونفضهما
وتفريق الاصابع ونذب
تأخير التيمم لمن يرجو المساء

فما هو كان خروجهما التشديد مع الاعمال رجعهم الله تعالى (ويجب) أي يلزم (التأخير بالوعد بالماء ولو خاف
القضاء) اتفاقا إذا كان الماء موجودا أو قريبا أو لا شئ في جوار التيمم ومنع التأخير لخروج الوقت مع
بعده ميلا (ويجب التأخير) عند أبي حنيفة (بالوعد بالشوب) على العاري (أو السقاء) كجبل أو دلو (عالم
يخف القضاء) فان خافه تيمم لعجزه ولأنه ما ولا يجب التأخير ولو خاف القضاء كالوعد بالماء لظهور القدرة
بوفاء الوعد طاهرا (ويجب طلب الماء) غلوة بنفسه أو رسوله وهي ثلثمائة خطوة (إلى مقدار أربع مائة
خطوة) من جانب ظننه (أن ظن قربه) برقيه طير أو خضرة أو خمر (مع الأمن والآن) بان لم يظن أو خاف
عدوا (فلا يطلبه) (ويجب) أي يلزم (طلبه) أي الماء (من هو معه) لأنه مبذول عادة فلا ذل في طلبه (أن
كان في محل لا تشعب به النفوس وان لم يعطه إلا بئس مثله لزمه شراؤه) وبز ياد يسيرة لا يغيب فاحش وهو
ملا يدخل تحت تقويم المقومين وقبل شطرا القيمة (أن كان) الثمن (معه) وكان (فاضلا عن نفقته) وأجرة
جملة فهذه شروط ثلاثة لزم الشراء فلا يلزم الشراء لو طلب الغبن الفاحش أو طلب ثمن المثل وليس معه فلا
يستدين الماء أو احتاجه لنفقته (و) يجوز أن (يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض) كالوضوء للأمر به
ولقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء والأولى أعادته أكل فرض
خروج من خلاف الشافعي (و) يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من (النوافل) اتفاقا (وصح تقديمه على الوقت)
لأنه شرط فيسبق المشروط والأرادة سبب وقد حصلت (ولو كان) أكثر البدن (حريحا تيمم والكثرة تعتبر
من حيث عدد الاعضاء في المختار فإذا كان بالأس والوجه واليدين جراحة ولو قلت وليس بالجلين جراحة
تيمم ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو فان كان أكثر كل عضو منها جرحا تيمم والأول (أو) كان (نصفه)
أي البدن (جرحا تيمم) في الأصح ولو جرح البدن أحد لم يقل بغسل ما بين كل جرحين (وان كان) أكثر
صحح غسله (أي الصحيح) ومسح الجرح (بمروره على الخسود وان لم يستطع فعلى خرقة وان ضربه تركه وإذا
كانت الجراحة قليلة ببطنه أو ظهره وبضربه الماء صار كغالب الجراحة حكما للضرورة (ولا) يصح أن (يجمع
بين الغسل والتيمم) إذا لا نظيره في الشرع للجمع بين البس واللبس والجمع بين التيمم وسوء الجراح لا داء
الفرض بأحد هما إلا بهما كما لا يجمع قطع وضمان وحدومهم ووصية وميراث إلى غير ذلك من المعادرات
هنا (مهمة) نظمها ابن الشحنة بقوله ويسقط مسح الرأس عن برأسه * من الداء ما نبله يتضرر
وبه أفتي قاضي المدائنية قلت وكذا يسقط غسله في الجنابة والحيض والنفاس للساواة في العذر (وبنقضه)
أي التيمم (ناقض الوضوء) لأن ناقض الأصل ناقض الخلقه وبنقضه زوال العذر المبجل كذهاب العذر
والمرض والبرد ووجود الماء وقد شمل هذا قوله (و) ينقضه (القدرة على استعمال الماء الكافي) ولو همة
مري فلو نلت الغسل وفي الماء قبل اكمال الوضوء بطل تيممه في المختار لانتها ظهورية التراب بالحدوث
(ومقطوع اليدين والجلين إذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يعيد) وهو الأصح وقال بعضهم
سقطت عنه الصلاة ومسح الأشل وجهه وذراعيه بالأرض ولا يترك الصلاة ومسح الاقطع ما بقى من
الفروض كغسله ويسقطان بتجاوز القطع محل الفرض (باب المسح على الخفين) *
ثبت بالسنة قول لا وفعلوا الخف الساتر للكتفين مأخوذ من الخفة لأن الحكيم به خف من الغسل إلى المسح
وسببه لبس الخف وشروطه كونه ساترا محل الفرض صالحا للمسح مع بقاء المدة وحكمه حل الصلاة به في مدته
وركنه مسح القدر المفروض وصفته أنه شرع رخصة وكيفيته الابتداء من أصابع القدم بخطوطها بأصابع
اليدين إلى الساق (صح) أي جاز (المسح على الخفين في) الظهارة من (الحديث الأصغر) لما ورد فيه من
الأخبار المستفيضة فيحشى على منكره الكفر وإذا اعتقه سجوازه وتكف قلعه بثاب بالعزيمة لأن
الغسل أشق والمسافر إذا تيمم لجنابة ثم أحدث حسدا أو أصغروا وجده ماء كافيا لأعضاء الوضوء يلزمه
قلع الخف وغسل رجليه ولا يصح له مسح لجنابة (للرجال والنساء) سفر أو حضر الحاجة وبدونها لإطلاق
النص الشامل للنساء (ولو كانا) أي الخفان متخذين (من شئ ثخين غير الجلد) كلبس وخرق وكرباس
يستمسك على الساق من غير شئ لا يشف الماء وهو قوهما وإليه رجوع الأمر وعليه الفتوى لأنه في معنى
المتخذ من الجلد (سواء كان لهما نعل من جلد) ويقال له جرب من نعل بوضع الجلد أسفله كانه نعل للقدم وإذا

قبل خروج الوقت ويجب
التأخير بالوعد بالماء ولو
خاف القضاء ويجب التأخير
بالوعد بالشوب أو السقاء
عالم يخف القضاء ويجب
طلب الماء إلى مقدار
أربع مائة خطوة إن ظن
قربه مع الأمن والأفلا
ويجب طلبه من هو معه إن
كان في محل لا تشعب به
النفوس وان لم يعطه إلا بئس
مثله لزمه شراؤه إن كان
معه فاضلا عن نفقته ويصلي
بالتيمم الواحد ما شاء من
الفرائض والنوافل وصح
تقديمه على الوقت ولو كان
أكثر البدن أو نصفه جرحا
تيمم وان كان أكثره صحيحا
غسله ومسح الجرح ولا
يجمع بين الغسل والتيمم
وينقضه ناقض الوضوء
والقدرة على استعمال الماء
الكافي ومقطوع اليدين
والجلين إذا كان بوجهه
جراحة يصلي بغير طهارة
ولا يعيد
(باب المسح على الخفين)
صح المسح على الخفين في
الحديث الأصغر للرجال
والنساء ولو كانا من شئ
ثخين غير الجلد سواء كان
لهما نعل من جلد

أولا ويشترط لجواز المسح على ٢٢ الخفين سبعة شرائط الأول ليسهما بعد غسل الرجلين ولو قبل كمال الوضوء إذا تمه قبل حصول

جعل أعلاه وأسفله يقال له مجلد (أولا) جلد بهما أصلا وهو الخفين (ويشترط لجواز المسح على الخفين سبعة شرائط الأول) منها (ليسهما بعد غسل الرجلين) ولو حكما كبجيرة بالرجلين أو باحداهما مسحا وليس الخلف بمسح خفه لأن مسحه الجبيرة كالغسل (ولو) كان اللبس (قبل كمال الوضوء إذا تمه) أي الوضوء (قبل حصول ناقض للوضوء) لو حوذا الشرط والخلف مانع سرية الحدث لا رافع وإذا توضع المعذور وليس مع انقطاع عذره فدمه مثل غير المعذور والاعتقاد بوقته فلا يمسح خفه بعده (و) الشرط (الثاني) سترهما أي الخفين (للكعبين) من الجوانب فلا يضر نظرك الكعبين من أعلى خف قصير الساق والذي لا يعطى الكعبين إذا خيط به تخين كخوخ يصح المسح عليه (و) الشرط (الثالث) إمكان متابعة المشي فيهما أي الخفين فتعذر الرخصة لأن عدم شرطها وهو متابعة المشي (فلا يجوز) المسح (على خف) صنع (من) زجاج أو خشب أو حديد (لما قلنا) (و) الشرط (الرابع) خلو كل منهما (أي الخفين) على خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم (لأنه محل المشي) واختلاف في اعتبارها مضمومة أو مفردة فإذا انكشف الأصابع اعتبر ذاتها فلا يضر كشف الإبهام مع جواره وان بلغ قدر ثلاث هي أصغرها على الأصح والخرق طولها يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يترى شيء من القدم عند المشي لصلابته لا يمنع ولا يضم مادون ثلاثة من رجل مثله من الأخرى وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ولا يعتبر مادونه (و) الشرط (الخامس) استمسكهما على الرجلين من غير شد (لأنه من غير شد) الخانتين إذا الرقيق لا يصلح لقطع المسافة (و) الشرط (السادس) منعهما وصول الماء إلى الجسد (فلا يشقان الماء) (و) الشرط (السابع) أن يبقى (بكل رجل) من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد (ليوجد المقدار المفروض من محل المسح فإذا قطعت رجل فوق الكعب حاز مسح خف الباقية وان بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يمسح لا يفترض غسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف الأصحية (فلو كان فاقده مقدمه لا يمسح على خفه ولو كان عقب القدم موجودا) لأنه ليس محل لفرض المسح ويفترض غسلة (ويصح المقيم يوما وليته) (يصح) (المسافر ثلاثة أيام بلياليها) كما روى التوقيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وابتداء المدة) للمقيم والمسافر (من وقت الحدث) الحاصل (بعد لبس الخفين) على طهر هو الصحيح لأنه ابتداء منع الخلف سرية الحدث وما قبله طهارة غسل وقيل من وقت اللبس وقيل من وقت المسح (وان مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدته أتم مدة المسافر) لأن العبرة لا بنحو الوقت كالصلاة (وان أقام المسافر بعدما مسح يوما وليته) نزع خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه (والا) بان مسح دون يوم وليته (يتم يوما وليته) لأنها مدة المقيم (وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) هو الأصح لأنها آلة المسح والثلاث أكثرها وبه وردت السنة فان ابتل قدرها ولو بخرقة أو صلب حاز والأصبع يذكروا وثبت وحمل المسح (على ظاهر مقدم كل رجل) مرة واحدة فلا يصح على باطن القدم ولا عقبة وجوانبه وساقه ولا يسن تكراره (وسننه مد الأصابع مفرجة) (ببدا) (من رؤس أصابع القدم إلى الساق) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يهر بجل يتوضأ وهو يغسل خفه فخنسه بيده وقال إنما أمرنا بالمسح هكذا وأراهم مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه فان بدأ من الساق أو مسح عرضا صح وخالف السنة (وينقض مسح الخلف) أحد (أربعة أشياء) أوها (كل شيء ينقض الوضوء) لأنه يدل فيمنعه ناقض الأصل وقد علمته (و) الثاني (نزع خف سرية الحدث السابق إلى القدم وهو الناقض في الحقيقة وإضافة النقص إلى النزاع مجاز ونزع خف يانم قلع إلا نزع سرية الحدث وزوم غسلهما (ولو) كان النزاع (ينزوع) بخروج أكثر القدم إلى ساق الخلف) في الصحيح لمناقرة محل المسح مكانه وللاكثر حكم الكل في الصحيح (و) الثالث (أصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخلف على الصحيح) كما لو ابتل جميع القدم فحبب قلع الخلف وغسلها ثم راعى الجمع بين الغسل والمسح ولو تكلف فغسل رجله من غير نزع الخلف أخرا عن الغسل فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة (و) الرابع (مضي المدة) للمقيم والمسافر وإضافة النقص مجاز هنا والناقض حقيقة الحدث السابق بظهوره الآن فان تمت وهو في الصلاة بطلت وتيمم لفقد الماء (ان لم يخف دهاب رجلاه) أو بعضها أو عظمها (من البرد) فيجوز له المسح حتى يأمن وظاهر المتن بقاء صفة المسح وفي معراج الدراية يستوعب بالمسح كالجبائر (وبعد الثلاثة الأخيرة) وهي نزع الخلف

ناقض للوضوء والثاني سترهما للكعبين والثالث إمكان متابعة المشي فيهما فلا يجوز زع على خف من زجاج أو خشب أو حديد والرابع خلو كل منهما عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم والخامس استمسكهما على الرجلين من غير شد والسادس منعهما وصول الماء إلى الجسد والسابع أن يبقى من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد فلو كان فاقده مقدم قدمه لا يمسح على خفه ولو كان عقب القدم موجودا أو يمسح المقيم يوما وليته والمسافر ثلاثة أيام بلياليها وابتداء المدة من وقت الحدث بعد لبس الخفين وان مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدته أتم مدة المسافر وان أقام المسافر بعدما مسح يوما وليته نزع والا يتم يوما وليته وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد على ظاهر مقدم كل رجل وسننه مد الأصابع مفرجة من رؤس أصابع القدم إلى الساق وينقض مسح الخلف أربعة أشياء كل شيء ينقض الوضوء ونزع خف ولو بخروج أكثر القدم إلى ساق الخلف وأصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخلف على الصحيح ومضي المدة ان لم يخف دهاب رجلاه من البرد وبعد الثلاثة الأخيرة

وابتلال أكثر القدم ومضى المدة (غسل رجليه فقط) وليس عليه إعادة بقية الوضوء إذا كان متوضئاً لحلول
 الحدث السابق بقدميه (ولا يجوز) أي لا يصح (المسح على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين) لأن المسح ثبت
 بخلاف القياس فلا يلحق به غيره والقفاز بالضم والتشديد يعمل لليدين محشواً بقطن له أزرار يزرع على
 الساعدين من البرد تلبسه النساء ويخذه الصياد من جلده أثناء مخالط السقر والقلنسوة بفتح القاف وضم
 السين المهمل مكان الجوزة والبرقع بضم الباء الموحدة وسكون الراء المهمل وضم القاف وفتحها خرقه
 تنقب للعينين تلبسها الدواب ونساء الأعراب على وجوههن (فصل) في الجبيرة ونحوها (إذا افتصد
 أو جرح أو كسر عضوه فشدته بخرقه أو جبيرة) هي عيذان من جريد ثوب بورق وتربط على العضو والمنكسر
 (وكان لا يستطبع غسل العضو) غمها بارد ولا حار وقيل لا يجب استعمال الحار (ولا يستطبع مسح وجهه وجب
 المسح) على الصحيح مرة واحدة في الصحيح وقيل بكثر الألفي الرأس واستحب رواية وقيل فرض لأن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يمسح على عصابة ولم يكسر زندي على رضى الله تعالى عنه يوم أحد أو يوم خيبر أمره
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يمسح على الجبائر ويمسح (على أكثر ما شد به العضو) هو الصحيح لئلا يؤدي إلى
 فساد الجراحة بالاستيعاب (وكفي المسح على ما ظهر من الجسد بين عصابة المفتصد) ونحوه إن ضره حلها
 تبع الضرورة لئلا يسرى الماء فيض الجراحة وإن لم يضر الجرح حلها وغسل الصحيح ومسح الجرح وإن ضره
 المسح تركه (والمسح على الجبيرة ونحوها كالغسل) لما تحتها وليس بدله بخلاف الخلف لأنه بدل محض (فلا
 يتوقت) مسح الجبيرة (بمدة) لكونه أصلاً (ولا يشترط) المسح (شد الجبيرة) ونحوها (على طهر) دفعها
 للجرح (ويجوز مسح جبيرة إحدى الرجلين مع غسل الأخرى) لكونه أصلاً (ولا يبطل المسح بسقوطها
 قبل البرء) لقيام العذر والجنبان والحدث سواء فيها ويجوز مسح العصابة العليا بعد مسح السفلى ولا يمسح
 السفلى بعد نزاع العليا ولا يبطل مسحها بابتلال ما تحتها بخلاف الخلف (ويجوز تمديدها بغيرها) بعد مسحها
 (ولا يجب إعادة المسح عليها) أي الموضوع بقية (والأفضل إعادة) على الثانية لشبهة البدلية (وإذا رمد
 وأمر) أي أمره طبيب مسلم حاذق (أن لا يغسل عينه) أو غلب على ظنه ضرر الغسل تركه (أو أن يكسر ظفره)
 أو حصل به داء (وجعل عليه دواءً) (أو جعل عليه) (جبيرة مارة) ونحوها (وضره نزع جازله المسح) للضرورة (وإن ضره المسح تركه) لأن الضرورة تقدر بقدرها (ولا يفتقر إلى النية
 في مسح الخلف) في الاظهر وقيل تشترط فيه كالتييم للبدلية (و) مسح الجبيرة (و) مسح (الرأس) فهي سواء
 في عدم اشتراط النية لانه طهارة بالماء

باب الحيض والنفاس والاستحاضة

(يخرج من الفرج) أي بالمرور منه ثلاثة دماء (حيض ونفاس) ومقرهما الرحم (واستحاضة) وفسرها بقوله
 (فالحيض) من غوامض الأبواب وأعظم المهمات لأحكام كثيرة كالطلاق والعتاق والاستبراء والعدة
 والنسب وحل الوطء والصلاة والصوم وقراءة القرآن ومسسه والاعتكاف ودخول المسجد وطواف الحج
 والبلوغ وحقيقته (دم ينفضه) أي يدفعه بقوة (رحم) هو محل تربية الولد من لطفة (بالغة) تسع سنين
 (لادائها) يقتضي خروج دم بسببه (ولا حبل) لأن الله تعالى أجرى عادته بأنسد دم الرحم بالحبل فلا
 يخرج منه شيء حتى يخرج الولد أو أكثره (ولم تبلغ سن الأياس) وهو خمس وخمسون سنة على المفتي به وهذا
 تعرفه شرعاً وما لغة فاصله السيلان يقال حاض الوادي إذا سال (وأقل الحيض ثلاثة أيام) بليلاتها وهذه
 شروطه وركنه برز الدم المخصوص وصفته دم إلى السواد أقرب لذراع كرية الرأحة (وأوسطه خمسة) أيام
 (وأكثره عشرة) بليلاتها النص في عدده وقيل خمسة عشر يوماً وليس الشرط دوامه فانقطاعه في مدته كنزوله
 (والنفاس) لغة مصدر نفست المرأة بضم النون وفتحها إذا ولدت فهي نفساء وشرعاً (هو الدم) الخارج من
 الفرج (عقب الولادة) أو خروج أكثر الولد ولو سقط استبان بعض خلقه فان نزل مستقيماً فالعبرة بصدوره وإن
 نزل منكوساً بجلية فالعبرة بسرته فما بعده نفاس وتنقض بوضعه العدة وتصير أم ولد ويحدث في عيمته بولادة
 لكن لا يرث ولا يصلى عليه إلا إذا خرج أكثره حيواً أو أذا لم تر دماً بعده ولا تكون نفساء في الصحيح ولا يلزمها
 إلا الوضوء عندهما وقد منازعوا غسلها احتياطاً عند الإمام (وأكثره) أي النفاس (أو بعون يوماً) لأن النبي

غسل رجليه فقط ولا يجوز
 المسح على عمامة وقلنسوة
 وبرقع وقفازين
 فصل إذا افتصد أو
 جرح أو كسر عضوه فشدته
 بخرقه أو جبيرة وكان
 لا يستطبع غسل العضو
 ولا يستطبع مسح وجهه وجب
 المسح على أكثر ما شد به
 العضو وكفي المسح على ما
 ظهر من الجسد بين عصابة
 المفتصد والمسح كالغسل
 فلا يتوقت بمدة ولا يشترط
 شد الجبيرة على طهر ويجوز
 مسح جبيرة إحدى الرجلين
 مع غسل الأخرى ولا يبطل
 المسح بسقوطها قبل البرء
 ويجوز تمديدها بغيرها ولا
 يجب إعادة المسح عليها
 والأفضل إعادة وإذا رمد
 وأمر أن لا يغسل عينه أو
 أن يكسر ظفره وجعل عليه
 دواءً أو غلب على ظنه ضرر
 الغسل تركه أو أن يكسر
 ظفره نزع جازله المسح وإن
 ضره المسح تركه ولا يفتقر
 إلى النية في مسح الخلف
 والجبيرة والرأس
 باب الحيض والنفاس
 والاستحاضة
 يخرج من الفرج حيض
 ونفاس واستحاضة فالحيض
 دم ينفضه رحم بالغة لاداء
 بها ولا حبل ولم تبلغ سن
 الأياس وأقل الحيض ثلاثة
 أيام وأوسطه خمسة وأكثره
 عشرة والنفاس هو الدم
 عقب الولادة وأكثره
 أربعون يوماً

صلى الله عليه وسلم وقت النفساء أربعين يوماً ألا ترى أن الطهر قبل ذلك (ولا حداً لقله) أي النفاس إذا
 لاحاجة إلى أمانة زائدة على الولادة ولا دليل للحيض سوى امتداده ثلاثة أيام (والاستحاضة دم نقص عن
 ثلاثة أيام أو زاد على عشرة في الحيض) لما رويناه (و) دم زاد (على أربعين في النفاس) أو زاد على عاداتها
 وتجاوز أكثر الحيض والنفاس لما قد مناه (وأقل الطهر الفاصل بين الحيضتين خمسة عشر يوماً) لقوله صلى
 الله عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً (ولا حداً لكثرة) لأنه
 قد يمتد إلى أكثر من سنة (الامن بلغت مستحاضة) فيعذر حيضها بعشرة وطهرها بخمسة عشر يوماً ونفاسها
 بأربعين يوماً وإذا كانت ما عدا ذلك وتجاوز عاداتها حتى زاد على أكثر الحيض والنفاس فإنها تبقى على عاداتها والزائد
 استحاضة وأما إذا نسيت عاداتها فهي الحيرة (ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية أشياء الصلاة والصوم) ولا
 يحل لقوت شرط النجاسة (و) يحرم (قراءة آية من القرآن) إلا بقصد الذكر إذا اشتملت عليه لا على حكم أو خبر
 وقال الهندواني لا أفقي بجوازها على قصد الذكر وإن روي عن أبي حنيفة واختلاف الصحيح فيما دون الآية
 وإطلاق المنع هو المختار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئاً من القرآن والنفساء
 كالحائض (و) يحرم (مسها) أي الآية لقوله تعالى لا يمسه إلا المطهرون سواء كتب على قرطاس أو درهم
 أو حائط (الانغلاف) مخفف عن القرآن والحائل كخريطة في الصحيح ويكره بالكم تحريمها بالجمعة للإس
 و برخص لاهل كتب الشريعة أخذها بالكم وبالإيد للضرورة إلا التفسير فإنه يجب الوضوء ومسها والمستحب أن
 لا يأخذها إلا بوضوء ويجوز تقليب أوراق المصحف بخوف قلم القراءة أو أمر الصبي بحمله ورفعها له لضرورة
 التعلم ولا يجوز زلف شيء في كاعده كتب فيه فقه أو اسم الله تعالى أو النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عن محو اسم
 الله تعالى بالبراق ومثله النبي تعظيماً ويستتر المصحف لوطء زوجته استحياء وتعظيمها ولا يرمي برأيه قلم ولا حشيش
 المسجد في محل ممتلئ (و) يحرم بالحيض والنفاس (دخول مسجد) لقوله صلى الله عليه وسلم لا أدخل المسجد
 جنب ولا حائض وحكم النفساء كالحائض (و) يحرم بها (الطواف) بالكعبة - وإن صح لأن الطهارة فيه
 شرط كمال وتحل به من الأصوام ويلزمها بدنة في طواف الركن وعلى الحديث شاة إلا أن يعاد على الطهارة
 لشرف البيت ولأن الطواف به مثل الصلاة كما وردت به السنة (و) يحرم بالحيض والنفاس (الجماع)
 والاستمتاع بما تحت السرة إلى تحت الركبة (لكنه) لقوله تعالى ولا تقر بهن حتى يطهرن وقوله صلى الله عليه
 وسلم لك ما فوق الأزارقان وطئها غير مستحل له يستحب أن يتصدق بدينار أو ناقة ويتوب ولا يعود وخبر في
 المبسوط وغيره بكفر مستحله وصح في الخلاصة عدم كفره لأنه حرام لغیره وحرمه وطء النساء مصرح به ولم
 أراحكم في تكفيره وعدمه (وإذا انقطع الدم لا كثر الحيض والنفاس حل الوطء بلا غسل) لقوله تعالى ولا
 تقر بهن حتى يطهرن بخفيف الطاء فإنه جعل الطهارة غاية للحرمه ويستحب أن لا يطأها حتى تغسل لقراءة
 التشديد نحو جامن الخلاف والنفاس كالحيض (ولا يحل) الوطء (أن انقطع) الحيض والنفاس عن المسئلة
 (لدونه) أي دون الأكترو لو (اتمام عاداتها) بأحد ثلاثة أشياء إما (أن تغسل) لأن زمان الغسل في الأقل
 محسوب من الحيض وبالغسل خلصت منه وإذا انقطع لدون عاداتها لا يقربها حتى تمضي عاداتها لأن عوده
 فيها غالب فلا أثر لغسلها قبل تمام عاداتها (أو تتيمم) أعذر (وتصلي) على الأصح ليتأكد التيمم لصلاة ولو نقل
 بخلاف الغسل فإنه لا يحتاج لمؤكده والثالث ذكره بقوله (أو تصير الصلاة ديناً في ذمتها وذلك بأن تجدد بعد
 الانقطاع) لتمام عاداتها (من الوقت الذي انقطع الدم فيه زمناً يسع الغسل والتحريمه فافوقها) (لم
 تغسل) فيه (ولم تتيمم حتى يخرج الوقت) فبمجرد خروجه يحل وطؤها لترتب صلاة ذلك الوقت في ذمتها وهو
 حكم من أحكام الطهارات فإن كان الوقت يسيراً لا يسع الغسل والتحريمه لا يحكم بطهارتها بخبر وجهه مجرداً
 عن الطهارة بالماء أو التيمم حتى لا تلزمها العشاء ولا يصح صوم اليوم كأنها أصبحت وبها الحيض قيدنا
 بالمسئلة لأن السكابية يحل وطؤها بنفس انقطاع دمها لتمام عاداتها قبل العشرة لعدم خطابها بالغسل وإنما
 اشترطنا المؤكداً لئلا ينقطع لدون الأكترو فبقية ما بين القراءة - بين (وتنقض الحائض والنفساء الصوم دون
 الصلاة) لحديث عائشة رضي الله عنها كان يصومنا ذلك فنؤم بقضاء الصوم ولا نؤم بقضاء الصلاة
 وعليه الإجماع (ويحرم بالجنب خمسة أشياء الصلاة) (لأنها) بالطهارة في الآية (وقراءة آية من القرآن) لأنها

ولا حداً لقله والاستحاضة
 دم نقص عن ثلاثة أيام أو زاد
 على عشرة في الحيض وعلى
 أربعين في النفاس وأقل
 الطهر الفاصل بين
 الحيضتين خمسة عشر يوماً
 ولا حداً لكثرة الامن بلغت
 مستحاضة ويحرم بالحيض
 والنفاس ثمانية أشياء
 الصلاة والصوم وقراءة
 آية من القرآن ومسها إلا
 بغلاف ودخول مسجد
 والطواف والجماع
 والاستمتاع بما تحت السرة
 إلى تحت الركبة وإذا انقطع
 الدم لا كثر الحيض والنفاس
 حل الوطء بلا غسل ولا
 يحل أن انقطع لدونه لتمام
 عاداتها إلا أن تغسل أو تتيمم
 وتصلي أو تصير الصلاة ديناً
 في ذمتها وذلك بأن تجدد بعد
 الانقطاع من الوقت الذي
 انقطع الدم فيه زمناً يسع
 الغسل والتحريمه فافوقها
 ولم تغسل ولم تتيمم حتى
 يخرج الوقت وتنقض
 الحائض والنفساء الصوم
 دون الصلاة ويحرم بالجنب
 خمسة أشياء الصلاة وقراءة
 آية من القرآن

عنه صلى الله عليه وسلم (ومسها الا بغلاف) انتهى عنه بالنص (ودخول مسجد والطواف) بالنص المتقدم
 (ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء الصلاة والطواف) لما تقدم (ومس المصحف) القرآن ولو آية (الابغلاف)
 انتهى عنه في الآية (وعدم الاستحاضة) وهو دم عرق الفجر ليس من الرحم وعلامته انه لا رائحة له وحكمه
 (كرعاف دائم لا يمنع صلاة) أي لا يسقط الخطاب بها ولا يمنع صحتها اذا استمر نازلاً وقتاً كاملاً كما سئذ كره (ولا)
 يمنع اذاؤها (صوما) فرضاً كان أو نفلاً (ولا) يحرم (وطاً) لانه ليس أذى وطهارة ذوى الاعذار ضرورية بينها
 بقوله (وتنوضاً المستحاضة) وهي ذات دم نقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره أو أكثر النفاث أو زاد
 على عادتها في أقلها أو تجاوزاً أكثرهما أو الجلي والتي لم تبلغ تسع سنين (ومن به عذر كسلس بول أو استطلاق
 بطن) وانفلات ريج ورعاف دائم ورح لا يرقأ ولا يمكن حبسه بحشومن غير مشقة ولا يجلس ولا بالياء في
 الصلاة فهذا يتوضون (لوقت كل فرض) لا لكل فرض ولا نقل لقوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة
 تنوضاً لوقت كل صلاة واه سبط ابن الجوزي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فساثر ذوى الاعذار في حكم
 المستحاضة فالدليل يشملهم (ونضون به) أي يوضونهم في الوقت (ماشاؤون من الفرائض) أداء الوقتية وقضاء
 غيرها ولو لم تكن السنة زمان الحكة (وماشاؤون من النوافل) والواجبات كالوتر والمعدودة صلاة حنافة وطواف
 ومس مصحف (ويبطل وضوء المعذورين) اذا لم يطرأ ناقض غير العذر (بمخرج الوقت) كطلوع الشمس
 في الفجر عند أبي حنيفة ومحمد (فقط) وعند زفر بدخوله فقط وقال أبو يوسف هما واداءه النقص للخروج
 مجاز وفي الحقيقة ظهور الحدث السابق به فيصلى الظهر بوضوء الصبح والعبد على الصحيح خلاف أبي يوسف
 وزفر ولا يصلى العبد بوضوء الصبح خلافاً لفر (ولا يصير) من ابتلى بناقض (معذورا حتى يستوعبه العذر
 وقتاً كاملاً ليس فيه انقطاع) لعذره (بقدر الوضوء والصلاة) اذ لو وجد لا يكون معذوراً (وهذا) الاستيعاب
 الحقيقي بوجود العذر في جميع الوقت والاستيعاب الحكمي بالانقطاع القليل الذي لا يسع الطهارة
 والصلاة (شرط ثبوته) أي العذر (وشرط دوامه) أي العذر (وجوده) أي العذر (في كل وقت بعد ذلك)
 الاستيعاب الحقيقي أو الحكمي (ولو) كان وجوده (مرة) واحدة ليعلمها بقاؤه (وشرط انقطاعه وخروج
 صاحبه عن كونه معذوراً خلو وقت كامل عنه) بانقطاعه حقيقة فهذه الثلاث شروط الثبوت والدوام
 والانقطاع نسأل الله العفو والعافية بمهركمه

باب الانحاس والطهارة عنها

لما فرغ من بيان النجاسة الحكمية والطهارة عنها شرع في بيان الحقيقة ومن يلهها وتقسيمها ومقدار المعفو
 منها وكيفية تطهير محلها وقدمت الاولى لبقاء المنع عن المشروط بنها والبقاء بقاء بعض المحل وان قل من غير
 اصابة من يلهها بخلاف الثانية فان قليلها عفو بل الكثير للضرورة والانحاس جمع نجس بفحش اسم العين
 مستندة شرعاً وأصله مصدراً اسمتهل اسمها في قوله تعالى انما المشركون نجس وبطابق على الحكمي
 والحقيقي ويختص الخبث بالحقيقي ويختص الحدث بالحكمي فالنجس بالفتح اسم ولا تحقه التاء وبالكسر
 صفة وتحقه التاء والتطهير ما اثبات الطهارة بالمحل أو زالة النجاسة عنه ويفترض فيما لا يعنى منها وقد ورد أن
 اول شئ يسئل عنه العبد في قبره الطهارة وان عامة عذاب القبر من عدم الاعتناء بشأنها والمحرز عن النجاسة
 خصوصاً البول وقد شرع في بيان حقيقة ثبوتها فقال (تنقسم النجاسة الحقيقية الى قسمين) أحدهما نجاسة
 غليظة (باعتبار قلة المعفو عنه منها) لا في كيفية تطهيرها لانه لا يختلف بالغليظة والخففة (والقسم الثاني
 نجاسة خفيفة) باعتبار كثرة المعفو عنه منها بما ليس في الغليظة لا في التطهير واصابة الماء والماءات لانه
 لا يختلف نجاستهما (فالغليظة كالنجر) وهي التي من ماء العنب اذا غلي واشتد وقذف بالزبد وكانت غليظة
 لعدم معارضة نص بنجاستها كالدم المسفوح عند الامام والخفيفة ثبوت المعارض لقوله صلى الله عليه وسلم
 استنزها من البول مع خبر العرفين الدال على طهارة بول الابل (والدم المسفوح) للآية الشريفة أو دما
 مسفوحاً لا الباقي في اللحم المهرزول والسمين والباقي في عروق المذكي ودم الكبد والطحال والقلب ومالا
 ينقض الوضوء في الصحيح ودم البق والبراغيث والقمل وان كثروا ودم السمك في الصحيح ودم الشهيد في حقه
 (ولحم الميتة) ذات الدم لا السمك والحراد وما لا نفس له سائلة (واهاها) أي جلد الميتة قبل دبحه (وبول مالا
 يؤكل لحمه) كالدجى ولورضيها والذئب وبول الفأرة بنجس الماء لا مكان الاحتراز عنه لانه ينجس ويغنى عن

ومسها الا بغلاف ودخول
 مسجد والطواف ويحرم
 على المحدث ثلاثة أشياء
 الصلاة والطواف ومس
 المصحف الا بغلاف ودم
 الاستحاضة كرعاف دائم
 لا يمنع صلاة ولا صوما ولا
 وطاً وتنوضاً المستحاضة
 ومن به عذر كسلس بول أو
 استطلاق بطن لوقت كل
 فرض ويعملون به ماشاؤون
 من الفرائض والنوافل
 ويبطل وضوء المعذورين
 بمخرج الوقت فقط ولا
 يصير معذورا حتى
 يستوعبه العذر وقتاً كاملاً
 ليس فيه انقطاع بقدر
 الوضوء والصلاة وهذا شرط
 ثبوته وشرط دوامه وجوده
 في كل وقت بعد ذلك ولو
 مرة وشرط انقطاعه وخروج
 صاحبه عن كونه معذوراً
 خلو وقت كامل عنه

باب الانحاس والطهارة عنها

تنقسم النجاسة الى قسمين
 غليظة وخفيفة فالغليظة
 كالنجر والدم المسفوح ولحم
 الميتة واهابها وبول مالا
 يؤكل لحمه

القليل منه ومن خثرها في الطعام والشراب الضرورة (ونحو الكلب) بالجميع (ورجميع السباع) من
البهايم كالغهد والسبع والخنزير (ولعامها) أي سباع البهايم لتولد من لحم نجس (ونحو الدجاج) بتثليث
الذال (والبط والأوز) لثنته (وما ينقض الوضوء بخر وجهه من بدن الإنسان) كالدمل السائل والمني والمذي
والودي والاستحاضة والحيض والنفاس والقيء ملء الفم ونجاستها غليظة لا يتفق لعدم معارض دليل
نجاستها عنده ولعدم مساع الاجتهاد في طهارتها عندهما (وأما) القسم الثاني وهي النجاسة الحقيقية
فكبول الفرس) على المقتضى به لأنه مأكول وإن كرهه وعندهم ظاهر (وكذا بول) كل ما يؤكل لحمه (من
النعيم الإلهية والوحشية كالغنم والغزال قيد ببوله لأن روث الخيل والبغال والحمير ونحو البقر والغنم
نجاسته مخالفة عند الامام لعدم تعارض نصين وعندهما حقيقة لا تختلف العلماء وهو الاظهر لعموم البلوى
وطهرها محمد بن حنبل لا يمنع الروث وإن فحش لبلى الناس بامتلاء الطرق والخانات بها وحرارة البعير
كسريقته وهي ما يصعد من حوفه إلى فيه فكذا حرارة البقر والغنم وأما دمل السمك ولعاب البغل والحمار
فطاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح (و) من الحقيقة (نحو طير لا يؤكل) كالصقر والحسنة في الأصح لعدم
الضرورة وفي رواية طاهر وصححه السرخسي ولما بين القسمين بين القدر المعفو عنه فقال (وعني قدر الدرهم)
وزن في المتحسنة وهو عشرون قيراطا ومساحة في المساعة وهو قدر معة السكف داخل مفاصل الأصابع كما
وفقه المحدثون وهو الصحيح فذلك عفو (من) النجاسة (المخالطة) فلا يعنى عنها إذا زادت على الدرهم مع
القدرة على الإزالة (و) عني قدر (مادون ربع الثوب) الكامل (أو البدن) كله على الصحيح (من الحقيقة)
بقيام الربع مقام السكك كسبع ربع الرأس وحلقه وطهارة ربع السائر وعن الامام ربع أدنى ثوب تجوز
فيه الصلاة كالنثر وقام الامام البغدادي المشهور بالقطع هذا وأصح ما روي فيه لسكرته قاصر على الثوب
وقيل ربع الموضع المصاب كالذيل والكم قال في الحقيقة هو الأصح وفي الحقيقة وفي عليه الفتوى وقيل غير
ذلك (وعني رشاش بول) ولو لم يغلظ (كرؤس الأبر) ولو لم يجل ادخل الخط للضرورة وإن امتلأ منه الثوب
والبدن ولا يجب غسله لو أصابه ماء كثير وعن أبي يوسف يجب ولو أقيمت نجاسة في ماء فاصابه من وقعها
لا ينجسه ما يظهر أثر النجاسة ويعني عما لا يمكن الاحتراز عنه من غسالة الميت مادام في علاجه لعموم البلوى
وبعد اجتماعها نجس ما أصابته وإذا انبسط الدهن النجس فزاد على القدر المعفو عنه لا يمنع في اختيار
المرغبات في جماعة بالنظر لوقت الإصابة ومختار غيرهم المنع فإن صلى قبل اتساعه صحت وبعده لا وبه أخذ
الاكثرون كما في السراج الوهاج ولو مشى في السوق فانتل قدماه من ماء رش فيه لم ينجس صلاته لغلظة النجاسة
فيه وقيل تجزئه وردغة الطين والوجل الذي فيه نجاسة عفو إذا علم عين النجاسة للضرورة (ولو ابتدل
فراش أو تراب نجسان) وكان ابتلاهما (من عرق نائم) عليها (أو) كان من (بذل قدم وظهر أثر النجاسة) هو
طعم أولون أو ربح (في البدن والقدم نجسا) لوجودها بالآثر (والا) أي وإن لم يظهر أثرها فيهما (فلا) ينجسان
(كما لا ينجس ثوب بجاف طاهر لثوب نجس رطب لا ينقص رطب لعصر) لعدم انفصال حرم النجاسة
إليه واختلاف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر فذكر الخواص أنه لا ينجس
في الأصح وفيه نظر لأن كثيرا من النجاسة ينتشر به الجاف ولا يقطر بالعصر كما هو مشاهد عند ابتداء غسله
فلا يكون المنفصل اليه مجرد دأوة إلا إذا كان النجس لا يقطر بالعصر فيمتعين أن يفترق بخلاف ما صح
الخواص (ولا ينجس ثوب رطب بنشره على أرض نجسة) ببول أو سرقين لسكرتها (بابسة فتندت) الأرض
(منه) أي من الثوب الرطب ولم يظهر أثرها فيه (ولا) ينجس الثوب (بريح هبت على نجاسة قاصات) الريح
(الثوب إلا أن يظهر أثرها) أي النجاسة (فيه) أي الثوب وقيل ينجس إن كان مبلولا لا تصالحا به ولو خرج
منه ريح ومعه عدة مبلولة حكم شمس الأئمة بنجاسته وغيره بعدمه وتقدم أن الصحيح طهارة الريح الخارجة فلا
ينجس الشباب المبتلة (ويظهر من نجس) سواء كان بدنا أو ثوبا أو نية (بنجاسة) ولو غليظة (مرثية) كدم
(يزوال عنها ولو) كان (مرة) أي غسلة واحدة (على الصحيح) ولا يشترط التكرار لأن النجاسة فيه باعتبار
عينها فتزول بزوالها وعن الفقيه أي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال البدن الجافا لا بغير مرتبة غسلت مرة
وعن نضر الاسلام ثلاثا بعده كغير مرتبة لم تنسل ومسح محل النجاسة بثلاث خرق رطبات نظاف محزئ عن

ونحو الكلب وجميع
السباع ولعامها ونحو
الدجاج والبط والأوز وما
ينقض الوضوء بخر وجهه
من بدن الإنسان وأما الحقيقة
فكبول الفرس وكذا بول
ما يؤكل لحمه ونحو طير لا
يؤكل لحمه وعني قدر الدرهم
من المخلطة مادون ربع
الثوب أو البدن من
الحقيقة وعني رشاش بول
كرؤس الأبر ولو ابتدل
فراش أو تراب نجسان
من عرق نائم أو بزل قدم
وظهر أثر النجاسة في البدن
والقدم نجسا أو أفلا كما
لا ينجس ثوب بجاف طاهر
لثوب نجس رطب
لا ينقص رطب لعصر
لا ينجس ثوب رطب بنشره
على أرض نجسة بابسة
فتندت منه ولا بريح هبت
على نجاسة قاصات الثوب
الأن يظهر أثرها فيه
ويظهر من نجس بنجاسة
مرثية يزوال عينا ولو
مرة على الصحيح

الغسل لانه يعمل عمله (ولا يضر بقاء أثر) كلون أو ربح في محلها (شق زواله) والمسقة أن يحتاج في إزالته
 لغبر الماء أو غير المائع كحرض وضابون لأن الآلة المعدة لتطهير الماء بالشوب المصبوغ بمتنجس يطهر
 إذا صار الماء صافيا مع بقاء اللون وقيل يغسل بعده ثلاثا ولا يضر أثر دهن متنجس على الأصح زوال
 النجاسة المجاورة بالغسل بخلاف شحم الميتة لانه عين النجاسة والسمن والدهن المتنجس يطهر بصب الماء
 عليه ورفع عنه ثلاثا والغسل يصيب عليه الماء ويغلبه حتى يعود كما كان ثلاثا والفخار الجديد يغسل ثلاثا
 بانقطاع نقاطه في كل منها وقيل يحرق الحديد ويغسل القديم والاواني الصقيلة تطهر بالمسح
 والخشب الجديد ينجح والقديم يغسل والدم المطبوخ بنجس حتى ينضج لا يطهر وقيل يغلي ثلاثا بالماء
 الطاهر ومرة تصب لا خير فيها وعلى هذا الدجاج المغلي قبل استوائ أمعائها وأما وضعها بقدر انحلال
 المسام لتنتف ريشها فتطهر بالغسل وتغويه الحديد بعد سقيه بالنجس مرات ويجهه مرة لحرقه وقيل
 التوبه يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثا والتمويه يطهر باطنها عند أبي يوسف وعليه الفتوى والاستحالة تطهر
 الأعيان النجسة كالميتة إذا صارت ملحاً والعذرة ترواها وماذا تكلمنا ذكره والميتة النجسة في النور
 بالاحتراق ورأس الشاة إذا زال عنها الدم به والخمر إذا خللت كالوشكلت والزيت النجس صابونا (و) يطهر
 محل النجاسة (غير المرئية بغسلها ثلاثا) وجوباً وسبباً مع الترتيب يندب في نجاسة الكتاب خروجاً من
 الخلاف (والعصر كل مرة) تقدير الغلبة الظن في استخراجهما في ظاهر الرواية وفي رواية يكتفي بالعصر
 مرة وهو أوفق ووضعه في الماء الجاري يغني عن التثليث والعصر كالأناة إذا وضعه فيه فامتلا وخروج
 منه طهر وإذا غسله في أوان فهو بالمياه متفافة فالأولى تطهر وماتصيه بالغسل ثلاثا والثانية بثنتين
 والثالثة بواحدة وإذا نسي محل النجاسة فغسل طرفه من الشوب بدون تحريكه بطهارته على المختار ولكن
 إذا ظهرت في محل آخر أعاد الصلوة (ونظير النجاسة) الحقيقة هي ثمة كانت أو غير مرسية (عن الشوب
 والبدن بالماء) المطلق اتفاقاً بالمستعمل على الصحيح لقوة الإزالة (و) كذا تطهر عن الشوب والبدن
 في الصحيح (بكل مائع) طاهر على الأصح (من يبل) لوجود الإلتصاف فلا تطهر بدهن لعدم خروجه
 بنفسه ولا بالإناء ولا بغيره في الصحيح وروى عن أبي يوسف لو غسل الدم من الشوب بدهن أو سمن أو زيت
 حتى ذهب أثره مجاز والمزيل (كالحل وماء الورد) والمستخرج من البقول لقوة الإزالة لا أجزاء النجاسة
 المتناهية كالماء بخلاف الحدث لانه حكى ونخص بالماء بالنص وهو أهون موجود فلا يخرج ويظهر
 الشدئ إذا رضعه لولده وقد تنجس بالقي ثلاث مرات بريقه وفم شارب الخمر يترديد ريقه وبلعه وحسن
 الأصبع ثلاثاً عن نجاسة وخص التطهير بمحمد بالماء وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف (ويظهر الخنف
 ونحوه) كالنعل بالماء وبالمائع (بالدلك) بالارض أو التراب (عن نجاسة المسح) ولو لم يكتسبها من غيرها
 على الصحيح كتراب أو رماد وضع على الخنف قبل جفافه من نجاسة مائعة (ولو كانت) المتجسدة من أصلها أو
 باكتساب الحرم من غيرها (رطبة) على المختار للفتوى وعليه أكثر المشايخ لقوله صلى الله عليه وسلم إذا وطئ
 أحدكم الأذى بخفيه فطهر ورهما التراب ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم المسجد فليطهر فان رأى
 في فعله أذى أو قد نذر في مسجدهما أو لم يصلي فيهما فليطهر بالتراب أو الشوب والبساط واحترأ عن
 البدن الأذى المني لما تقدم (ويطهر السيف ونحوه) كالمرآة والاواني المدهونة والخشب الخراشيف والاوتار
 والفقر (بالمسح) بتراب وخوخة لأنها لا تمتدأخلها أجزاء النجاسة أو صوف الشاة المذبوحة فلا يبقى بعد المسح
 إلا القليل وهو غير معتبر ويحصل بالمسح حقيقة التطهير وفي رواية فإذا قطع بها البطيخ جعل أكاه واختاره
 الأسبغاني ويحرم على رواية التقليل واختاره القدوري ولا فرق بين الرطب والبناف والبول والعذرة على
 المختار للفتوى لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يفتلون الكفار بسيموفهم ثم يمسحونها ويصابون معها (وإذا
 ذهب أثر النجاسة عن الأرض) قد (جفت) ولو بغبار الشمس على الصحيح طهرت (جازت الصلاة عليها)
 لقوله صلى الله عليه وسلم أيما أرض جفت فقد ركت (دون التيمم منها) في الظاهر لا اشتراط الطيب نصاً
 وروى جوازها منها (ويطهر ما بها) أي الأرض (من شجر وكلا) أي عشب (قائم) أي نابت فيها (بجفافه)
 من النجاسة لا يسهه عن رطوبته وفي رواية أنها تبيد بالارض على المختار وقيل لا يبدن من غسلها (وتطهر نجاسة

ولا يضر بقاء أثر شق زواله
 وغير المرئية بغسلها ثلاثا
 والعصر كل مرة وتطهر
 النجاسة عن الشوب والبدن
 بالماء وبكل مائع من يبل
 كالحل وماء الورد ويظهر
 الخنف ونحوه بالثلث من
 نجاسة المسح ولو كانت
 رطبة ويظهر السيف ونحوه
 بالمسح وإذا ذهب أثر النجاسة
 على الأرض وجفت مجازت
 الصلاة عليها دون التيمم منها
 ويطهر ما بها من شجر وكلا
 قائم بجفافه وتطهر نجاسة

استحالت عينها كان صارت ملحاً (أو تراباً أو طرناً) أو احتترقت بالنار) لتصير رماداً طاهراً على الصحيح
لتبديل الحقيقة كالصبر يصير خيراً فينجس ثم يصير خلافاً يظهر ويختار الكنيف والاصطبل والحمام إذا
قطر لا يكون نجساً استحساناً والمستقطر من النجاسة نجس كالمسحوق بالعرف فهو حرام ويبيض ملائماً لكل قيل
نجس كالحمة وقيل طاهر (ويظهر المني الجاف) ولم ينعى امرأته على الصحيح (بفرقه عن الثوب) ولو جديداً
(مبطناً) عن (البدن) بفرقه في ظاهر الرواية أن لم ينجس بملطخ خارج المخرج كبول (ويظهر) المني
(الطيب بغسله) لقوله صلى الله عليه وسلم اغسله طيباً وافر كسبه يابساً فإن أصابه الماء بعد الفرك فهو
ونظائره كالارض اذا حفت وجلد الميتة المشمس واللبث اذا غارت وفسد اختلاف الصحيح والاولى اعتبار
الطهارة في الكل كما نفى الميتون وملاقاة الطاهر طاهر مثله لا وجب التخييس فصل يظهر جلد
الميتة ولو في لانه كسائر السباع في الاصح لانه صلى الله عليه وسلم كان يتمشط بمشط من عاج وهو عظم
الغبل ويظهر جلد الكلب لانه ليس نجس الغين في الصحيح (بالدباغة الحقيقية كالقرظ) وهو ورق السلم
أو غر السنط والعفص وقشور الرمان والشب (وبالدباغة) الحكيمة كالترييب والتشبيس) والاتقاء في
الهواء فتجوز الصلاة فيه وعليه والوضوء منه لقوله صلى الله عليه وسلم أيما هاب دبغ فقد طهر وأراد صلى الله
عليه وسلم أن يتوضأ من سقاء فليل له أنه ميتة فقال دباغه من بل خيشه أو نجسه أو رجسه وقال صلى الله
عليه وسلم استمعوا لي يقول الميتة اذا هي دبغت تراباً كان أو رماداً أو ملحاً أو ما كان بعد أن يزيد صلاحه (الا
جلد الخنزير) لنجاسة عينه والدباغة لا تخرج الطوبى النجسة من الجلد الطاهر بالاصالة وهذا نجس العين
(و) جلد (الآدمي) لحرمته صورته لكرامته وان حكم بطهارته به لا يجوز استعماله كسائر أجزاء آدمي
(وتظهر الذكاة الشرعية) خرج بها ذبح المجوسى شيماً والمجوسى صيداً وتارك التسمية عمداً (جلد غيره) كقول
سوى الخنزير لعمل الذكاة عمل الدباغة في إزالة الرطوبات النجسة بل أولى (دون لحمه) فلا يظهر (على أصح
ما يفتى به) من التخييس المحتلفين في طهارة لحم غيره كقول وشحمه بالذكاة الشرعية للاحتياج الى الجلد
(وكل شيء) من أجزاء الحيوان غير الخنزير (لا يسرى فيه الدم لا ينجس بالموث) لان النجاسة باحتباس الدم
وهو منعدم فيما هو (كالشعر والريش الجزوز) لان المنسول جدره نجس (والقرن والحافر والعظم مالم
يكن به) أى العظم (دسم) أى وذلك لانه نجس من الميتة فاذا زال عن العظم زال عنه النجس والعظم في
ذاته طاهر لما أخرج الدارقطني عن اسحاق بن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها فاما الجلد والشعر
والصوف فلا بأس به (والعصب نجس في الصحيح) من الرواية لان فيه حياة بدليل التألم بقطعه وقيل
طاهر لانه عظم غير صلب (ونجاسة المسك طاهرة) مطلقة ولو كانت تنفسد باصالة الماء كما تقدم في الدباغة
الحكيمة (كالمسك) للاتفاق على طهارته (وأكله) أى المسك (حلال) ونص على حل أكله لانه لا يلزم من
طهارة الشيء حل أكله كالتراب طاهر لا يجل أكله (والزباد) معروف (طاهر تصح صلاته متطيب به) لاستحالة
للطبيعية كالمسك فانه بعض دم الغزال وقد اتفق على طهارته وليس الا بالاستحالة للطبيعية والاستحالة مطهرة
والله تعالى الموفق بمنه وكرمه

كتاب الصلاة

لا بد من بيان معناها لغة وشريعة ووقت افتراضها وعدد أوقاتها وبيانها وركعاتها وحكمها وافتراضها وسببها
وشروطها وحكمها وركعاتها وصفاتها فهي في اللغة عبارة عن الدعاء في الشريعة عبارة عن الأركان والأفعال
الخصوصية وفرضت ليلية المعراج وعدد أوقاتها خمس للحديث والاجماع والخبر واجب ليس منها وفرضت في
الاصل ركعتين ركعتين الا المغرب فأقرت في السفر وزيدت في الحضر الا في الفجر وحكمها افتراضها شكر
المنعم وسببها الاصل خطاب الله تعالى الازلي والاولى أسباب طاهر رايسر او شر وطهاستعملها وحكمها
سقوط الواجب وقيل الثواب وأركانها استعمالها وصفاتها ما فرض أو واجب أو سنة استعمالها مفصلة ان شاء
الله تعالى (يشترط لفرضيتها) أى لتكليف الشخص بها (ثلاثة أشياء الاسلام) لانه شرط للخطاب
لفروع الشريعة (والبلوغ) ان لا خطاب على صغير (والعقل) لانعدام التكليف بدونه (و) لكن
(تؤم بها الاولاد) اذا وصوا في السن (لسبع سنين) وتضرع عليها العشر يمد لا بخشبة) أى عصا
تجريد رفقاً به وزجر اجتناباً عنه ولا يزد على ثلاث ضربات يمدده قال صلى الله عليه وسلم هو وا

استحالت عينها كان
صارت ملحاً أو احتترقت
بالنار ويظهر المني الجاف
بفرقه عن الثوب والبدن
ويظهر الرطب بغسله
فصل يظهر جلد
الميتة بالدباغة الحقيقية
كالقرظ وبالطبخ كحمة
كالترييب والتشبيس الا
جلد الخنزير والآدمي
وتظهر الذكاة الشرعية
جلد غيره المأكول دون
لحمه على أصح ما يفتى به
وكل شيء لا يسرى فيه الدم
لا ينجس بالموث كالشعر
والريش الجزوز والقرن
والحافر والعظم مالم يكن
به دسم والعصب نجس في
الصحيح ونجاسة المسك
طاهرة كالمسك وأكله
حلال والزباد طاهر تصح
صلاة متطيب به

كتاب الصلاة

يشترط لفرضيتها ثلاثة
أشياء الاسلام والبلوغ
والعقل وتؤم بها الاولاد
لسبع سنين وتضرع عليها
العشر يمد لا بخشبة

وأسمائها أوقاتها وتجب
 بأول الوقت وجوباً موسعاً
 والأوقات خمسة وقت الصبح
 من طلوع الفجر الصادق
 إلى قبيل طلوع الشمس
 ووقت الظهر من زوال
 الشمس إلى أن يصير ظل
 كل شيء مثليه أو مثله سوى
 ظل الاستواء واختار
 الثاني الطحاوي وهو قول
 الصاحبين ووقت العصر
 من ابتداء الزيادة على المثل
 أو المثلين إلى غروب الشمس
 والمغرب منه إلى غروب
 الشفق الأحمر على المفتي به
 والعشاء والوتر منه إلى الصبح
 ولا يقدم الوتر على العشاء
 للترتيب اللازم ومن لم يجد
 وقتها لم يجبا عليه ولا يجمع
 بين فرضين في وقت بعذر
 إلا في عرفة للحاج بشرط
 الامام الأعظم والأحرام
 فيجمع بين الظهر والعصر
 جمع تقديم ويجمع بين
 المغرب والعشاء بمزدلفة
 ولم تجز المغرب في طريق
 مزدلفة

أولادكم بالصلاة لسبع وأضر بهم عليها العشر وفرقوا بينهم في المضاجع (وأسمائها أوقاتها وتجب) أي
 يفترض فعلها (بأول الوقت وجوباً موسعاً) فلا يخرج حتى يضيق عن الأداء فيتوجه الخطأ حتماً
 ويأثم بالتأخير عنه (والأوقات) للصلوات المفروضة (خمس) أولها (وقت) صلاة (الصبح) الوقت
 مقداره من الزمن مفروض لأمرها (من) ابتداء (طلوع الفجر) لأمامة جبريل حين طلع الفجر
 (الصادق) وهو الذي يطلع عرضاً منتشراً والكاذب يطلع رطولاً ثم يجيب وقد أجمعت الأمة على أن
 أوله الصبح الصادق وآخره (إلى قبيل طلوع الشمس) لقوله عليه السلام وقت صلاة الفجر ما لم يطلع قرن
 الشمس الأول (و) ثانيها (وقت) صلاة (الظهر) من زوال الشمس (عن بطن السماء بالاتفاق) ويمتد إلى وقت
 العصر وفيه روايتان عن الإمام في رواية (إلى) قبيل (أن يصير ظل كل شيء مثليه) سوى في الزوال لتعارض
 الآثار وهو الصحيح وعليه جل المشايخ والمتون والرواية الثانية أشار إليها بقوله (أو مثله) مرة واحدة (سوى
 ظل الاستواء) فإنه مستثنى على الرويتين والفقهاء لم يوزن الشيء مانسج الشمس بالعشي والظل مانسخته
 الشمس بالغداة (واختار الثاني الطحاوي وهو قول الصاحبين) أبي يوسف ومحمد لأمامة جبريل العصر فيه
 ولكن علمت أن أكثر المشايخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه والاختلاف أحوط لبراءة الذمة بيقين إذ تقدم
 الصلاة عن وقتها لا يصح وتصح إذا خرج وقتها فكيف والوقت باق اتفاقاً وفي رواية أسد إذا خرج وقت
 الظهر بصيرورة الظل مثله لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه فبينهما وقت مهملة فالاحتياط
 أن يصلي الظهر قبل أن يصير الظل مثله والعصر بعد مثليه ليكون مؤدباً بالاتفاق كذا في المبسوط (و) أول
 (وقت العصر) من ابتداء الزيادة على المثل أو المثلين لما قدمناه من الخلاف (إلى غروب الشمس) على
 المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقال
 الحسن بن زياد إذا اصفرت الشمس خرج وقت العصر وحل على وقت الاختيار (و) أول وقت (المغرب
 منه) أي غروب الشمس (إلى) قبيل (غروب الشفق الأحمر على المفتي به) وهو رواية عن الإمام وعليها
 الفتوى وبها قال لقول ابن عمر الشفق الأحمر وهو مروي عن أئمة الصحابة وعليه أطباق أهل اللسان ونقل
 رجوع الإمام إليه (و) ابتداء وقت صلاة (العشاء والوتر منه) أي من غروب الشفق على الاختلاف الذي
 تقدم (إلى) قبيل طلوع (الصبح) الصادق لاجتماع السلف وحديث أمامة جبريل لا ينفي ما وراء وقت أمامة
 وقال صلى الله عليه وسلم إن الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الأخيرة إلى طلوع الفجر (ولا
 يقدم) صلاة (الوتر على) صلاة (العشاء) لهذا الحديث (وللترتيب اللازم) بين فرض العشاء وواجب الوتر
 عند الامام (ومن لم يجد وقتها) أي العشاء والوتر (لم يجبا عليه) بأن كان في بلد كعباءة بأقصى المشرق يطلع
 فيها الفجر قبل مغيب الشفق في أقصر ليالي السنة لعدم وجود السبب وهو الوقت وليس مثل اليوم الذي
 كسنة من أيام الدجال لا يراه فيه بتدبر الأوقات وكذا الحال في البيع والأحارة والصوم والحج والعدة كما
 بسطناه في أصل هذا المختصر والله الموفق (ولا يجمع بين فرضين في وقت) إذا تصح التي قدمت عن وقتها
 ولا يحل تأخير الوقتية إلى دخول وقت آخر (بعذر) كسفر ومطر وحمل المروى في الجمع على تأخير الأولى
 إلى قبيل آخر وقتها وعند فراغه دخل وقت الثانية فصلاها فيه (إلا في عرفة للحاج) لا غيرهم (بشرط) أن
 يصلي الحاج مع (الإمام الأعظم) أي السلطان أو نائبه كلام من الظهر والعصر ولو سبق فيهما (و) بشرط
 (الأحرام) بجمع لا عمرة حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو أحرم بعد الزوال في الصحيح وصحة الظهر ولو
 تبين فساده أعاد ويعيد العصر إذا دخل وقته المعتاد فهذه أربعة شروط لجمع عند الإمام وعندهما
 يجمع الحاج ولو منفردا قال في البرهان وهو الظاهر (فيجمع) الحاج (بين الظهر والعصر جمع تقديم) في
 ابتداء وقت الظهر بمسجد نمرة كما هو العادة فيه بأذان واحد وقامتين ليتنبه للجمع ولا يفصل بينهما بمناقلة
 ولا سنة الظهر (ويجمع) الحاج (بين المغرب والعشاء) جمع تأخير فيصليهما بمزدلفة بأذان واحد وقامة
 واحدة لعدم الحاجة للتنبيه بدخول الوقتين ولا يشترط هنا سوى المكان والأحرام (ولم تجز المغرب في طريق
 مزدلفة) يعني الطريق المعتاد للعمامة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تروى في المغرب في الطريق الصلاة
 أمامك فان فعل ولم يعد حتى طلع الفجر أو خاف طلوعه صبح (و) لما بين أصل الوقتين المستحب منه

بقوله (يستحب الاسفار) وهو التأخير للاضاعة (بالفجر) بحيث لو ظهر فسادها أعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر وقال عليه السلام نذروا بالفجر يبارك لكم ولان في الاسفار تكثيرا للجماعة وفي التغليس تقليلها وما يؤدى الى التكثير أفضل وليس سهل تحصيل ما ورد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة تامة وعمره تامة حديث حسن وقال صلى الله عليه وسلم من قال برب صلاة الصبح وهو نائم رجليه قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات وحسب منه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حوز من كل مكر ومكر من الشيطان ولم يتبع بذكره في ذلك اليوم الا الشريك بالله تعالى قال الترمذي هذا حديث حسن وفي بعض النسخ حسن صحيح ذكره النووي وقال صلى الله عليه وسلم من مكث في صلاة بعد الفجر الى طلوع الشمس كان كمن أعتق أربع رقاب من ولد اسمعيل وقال عليه السلام من مكث في صلاة بعد العصر الى غروب الشمس كان كمن أعتق ثمان رقاب من ولد اسمعيل وزاد الثواب لا تنظار فرض وفي الاول لنفل والاسفار بالفجر مستحب سفر او حضرا (الرجال) الا في من دلفة للحاج فان التغليس لم أفضل لواجب الوقوف بعدهما كما هو في حق النساء انما لانه أقرب للسنة وفي غير الفجر لا تنظار الى فراغ الرجال عن الجماعة (و) يستحب (الابراد بالظهر في الصيف) في كل البلاد لقوله صلى الله عليه وسلم ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم والجمعة كالظهر (و) يستحب (تجمله) أي الظهور (في الشتاء) وفي الربيع والخريف لانه عليه السلام كان يجعل الظهور بالبرد (الافى يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته (فيؤخر) استحبنا (فيه) أي يوم الغيم اذا كراهة في وقته فلا يضرب تأخير (و) يستحب (تأخيره) صلاة (العصر) صيفا وشتاء لانه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر العصر مادامت الشمس بيضاء نقية وليتمكن من النفل قبله (مالم تتغير الشمس) بذهاب ضوئها فلا يتخير فيه البصر هو الصحيح والتأخير الى التغيم مكر وهو محرم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين ثلاثا يجلس أحدكم حتى لو اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان ينقر كنفرا الذي لا يذكر الله الا قليلا ولا يباح التأخير ليرض وسفر (و) يستحب (تجمله) أي العصر (في يوم الغيم) مع تيقن دخوله خشية الوقت المكره (و) يستحب (تجمل) صلاة (المغرب) صيفا وشتاء ولا يفصل بين الاذان والاقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو حصة خفيفة لصلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم باول الوقت في اليومين وقال عليه الصلاة والسلام ان أمي لن يزوالا بخير مالم يؤخر والمغرب الى استئمانك الخجوم مضاهاة لليهود فكان تأخيرها مكر (الافى يوم غيم) والامن عذر سفر او مرض وحضرة مائدة والتأخير قليلا لا يكره وتقدم المغرب ثم الحنافة ثم سنة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم عدم تجملها خشية وقوعها قبل الغروب الشدة الالتباس (فتؤخر فيه) حتى يتيقن الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاول في رواية البكر وفي القدوري الى ما قبل الثلث قال صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأخوت العشاء الى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير الى النصف مباح في الشتاء لعارضة دليل الندب وهو قطع السمر المنهي عنه دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لانه قل ما يقوم الناس الى نصف الليل فتعارضوا فثبتت الاباحة والتأخير الى ما بعد النصف مكر وله سلامة دليل الكراهة عن المعارض والكراهة تحريمية (و) يستحب (تجمله) العشاء (في) وقت (الغيم) في ظاهر الرواية لما في التأخير من تقليل الجماعة لمظنة المطر والظلمة وقيدنا السمر بالمنهي عنه وهو ما فيه لغو أو يقوت قيام الليل أو يؤدى الى تقويت الصبح وأما اذا كان السمر لهجة أو قراءة القرآن وذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة فقه وحديث مع ضيف فلا بأس به والمنهي ان يكون منتهى الصلوة بعبادة كما بدت بها يحيى ما بينهما من الزلات ان الحسنات يذهبن السيئات (و) يستحب (تأخير) صلاة (الوتر) ضد الشفع بسكون التاء وفتح الواو وكسرها (الى) قبيل (آخر الليل) لمن يشق بالانتباه وأن لا يوتر قبل النوم لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخره فان صلاة الليل مشهودة وذلك أفضل وسند كراهة الخلاف في وتر رمضان

ويستحب الاسفار بالفجر
لرجال والابراد بالظهر في
الصيف وتجمله في الشتاء
الافى يوم غيم فيؤخر فيه
وتأخير العصر مالم تتغير
الشمس وتجمله في يوم الغيم
وتجمل المغرب الا في يوم
غيم فتؤخر فيه وتأخير
العشاء الى ثلث الليل
وتجمله في الغيم وتأخير
الوتر الى آخر الليل لمن يشق
بالانتباه

فصل في الاوقات المكرهه (ثلاثة اوقات لا يصح فيها شيء من الفرائض والواجبات التي لزممت في الذمة قبل دخولها) أي الاوقات المكرهه اولها (عند طلوع الشمس الى أن ترتفع) وتبين في قدر ربح أو ربحين (و) الثاني (عند استوائها) في بطن السماء (الى أن تزول) أي تميل الى جهة المغرب (و) الثالث (عند اصفرارها) وضعفها حتى تقدر العين على مقابلتها (الى أن تغرب) لقول عقبة بن عامر رضي الله عنه ثلاثة اوقات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيها وأن نقيم موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تضعف للغروب حتى تغرب رواه مسلم والمراد بقوله أن نقيم صلاتنا صلاة الجنائز إذا دل في غير مكره فكيف به عنها لللازمة بينهما وقد فسر بالسنة نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي على موتانا عند ثلاث طلوع الشمس الخ وإذا أشرقت الشمس وهو في صلاة الفجر بطلت فلا ينتقض وضوءه بالقهقهة بعده وعلى أنها تنقلب فلا يبطل بالقهقهة ولا تنهي كسالي العوام عن صلاة الفجر وقت الطلوع لأنهم قديما تركونها بالمره والصححة على قول مجتهد أولى من الترك (ويصح أداء ما وجب فيها) أي الاوقات الثلاثة لكن (مع الكراهة) في ظاهر الرواية (كجنازة حضرت وسجدة آية تليمت فيها) ونافلة شرع فيها أو نذر أن يصلي فيها فيقطع ويقضي في كامل في ظاهرها الرواية فان مضى عليها أصبح (كما صح عصر اليوم) بأدائه (عند الغروب) لبقاء سببه وهو الجزء المتصل به الأداء من الوقت (مع الكراهة) لأننا خبر المنهي عنه لالذات الوقت بخلاف عصر مضى للزوم كماله بخروج وقته فلا يؤدي في ناقص (والاوقات الثلاثة) المذكورة (يكره فيها النافلة كراهة تحريم ولو كان لها سبب كالندور وركعتي الطواف) وركعتي الوضوء وتحيية المسجد والنسب والرواتب وفي مكة وقال أبو يوسف لا تكرر النافلة حال الاستواء يوم الجمعة لأنه استثنى في حديث عقبة (و) يكره التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته (قبل أداء الفرض) لقوله صلى الله عليه وسلم ليلبلغ شاهدكم غائبكم إلا الصلاة بعد الصبح والركعتين وليكن جميع الوقت مشغولا بالفرض حكما ولذا تخفف قراءة سنة الفجر (و) يكره التنفل (بعد صلاة) أي فرض الصبح (و) يكره التنفل (بعد صلاة) فرض (العصر) وإن لم تغرب الشمس لقوله عليه السلام لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشيخان والنهي بمعنى في غير الوقت وهو جعل الوقت كالمشغول فيه بفرض الوقت حكما وهو أفضل من النقل الحقيقي فلا يظهر في حق فرض يقضيه وهو المفاد بمفهوم المتن (و) يكره التنفل (قبل صلاة المغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم بين كل إذنين صلاة إن شاء إلا المغرب قال الخطابي يعني الاذان والاقامة (و) يكره التنفل (عند خروج الخطيب) من خلوة وظهوره (حتى يفرغ من الصلاة) لأنه مني عنه سواء فيه خطبة الجمعة والعيد والنجح والنكاح والختم والكسوف والاستسقاء (و) يكره (عند الاقامة) لكل فريضة (السنة الفجر) إذا أمن فوت الجماعة (و) يكره التنفل (قبل صلاة) (العيد ولو) تنفل (في المنزل) كذا (بعده) أي العيد (في المسجد) أي مصلي العيد لا في المنزل في اختيار الجمهور لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي قبل العيد شيئا فإذا رجع الى منزله صلى ركعتين (و) يكره التنفل (بين الجمعيتين في جمع) (عرفة) ولو بسنة الظهر (و) جمع (مزدلفة) ولو بسنة المغرب على الصحيح لأنه صلى الله عليه وسلم لم يتطوع بينهما (و) يكره (عند ضيق وقت المكتوبة) لتفويتها الفرض عن وقته (و) يكره التنفل كالفرض حال (مدافعة) أحد (الآخضين) البول والغائط وكذا الریح (و) وقت (حضور طعام تتوقفه نفسه) عند حضور كل (ما يشغل البال) عن استحضار عظمة الله تعالى والقيام بحق خدمته (ويجمل بالخشوع) في الصلاة بلا ضرورة لا دخول النقص في المؤدى والله الموفق بمنه **باب الاذان** لما ذكر الاوقات التي هي أسباب ظاهرة وأعلام على نعمة الله تعالى وإيجابه الغمبي ذكر الاذان الذي هو اعلان بدخولها وقدم السبب على العلامة اقرب به ولأن الاوقات اعلام في حق الخواص والاذان اعلام في حق العوام والكلام فيه من جهة ثبوتها وتسميتها وأفضليتها وتفسيرها لغة وشريعة وسبب مشروعية وسببه وشروطه وحكمه وركنه وصفته وكيفيته ومحل شرع فيه ووقته وما يطلب من سامعه وما أعيد من الثواب لفاعله فنبوته بالكتاب والسنة وتسميته إذا نال من باب التعميل واختلاف في أفضليته عندنا والامامة أفضل منه ومعناه لغة اعلان وشريعة اعلام مخصوص

فصل في ثلاثة اوقات

لا يصح فيها شيء من الفرائض

والواجبات التي لزممت في

الذمة قبل دخولها عند

طلوع الشمس الى أن ترتفع

وعند استوائها الى أن تزول

وعند اصفرارها الى أن

تغرب ويصح أداء ما وجب

فيها مع الكراهة كجنازة

حضرت وسجدة آية تليمت

فيها كما صح عصر اليوم

عند الغروب مع الكراهة

والاوقات الثلاثة يكره فيها

النافلة كراهة تحريم ولو

كان لها سبب كالندور

وركعتي الطواف ويكره

التنفل بعد طلوع الفجر

بأكثر من سنته وبعد صلاة

وبعد صلاة العصر وقبل

صلاة المغرب وعند خروج

الخطيب حتى يفرغ من

الصلاة وعند الاقامة إلا

سنة الفجر وقبل العيد ولو

في المنزل وبعده في المسجد

وبين الجمعيتين في عرفة

ومزدلفة وعند ضيق

وقت المكتوبة ومدافعة

الآخضين وحضور طعام

تتوقفه نفسه وما يشغل البال

ويجمل بالخشوع

باب الاذان

وسبب مشروعيته مشاورة الصحابة في علامة يعرفون بها وقت الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم وشرع في السنة الأولى من الهجرة وقيل في الثانية في المدينة المنورة وسببه دخول الوقت وهو شرط له ومنه كونه باللفظ العربي على الصحيح من عاقل وشرط كماله كونه المؤذن صالحا عالميا بالوقت طاهرا متفقا دحوال الناس زاحرا من تخلف عن الجماعة صيته كان من تقع مستقبلا وحكمه لزوم اجابته بالفعل والقول وركنه الالفاظ المخصوصة وصفته سنة مؤكدة وكيفيته الترسيل ووقته أوقات الصلاة ولو قضاء وبطلب من سامعه الاجابة بالقول كالقول وسنذكر بيان ألفاظه ومعانيها وثوابه (سن الاذان) فليس بواجب على الأصح لعدم تعليمه الاعرابي (و) كذا (الاقامة سنة مؤكدة) في قوة الواجب لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم وللدأومة عليهما (للفرائض) ومنها الجمعة فلا يؤذن لعبد واستسقاء وجنازة ووتر فلا يقع أذان العشاء للوتر على الصحيح (ولو) صلى الفرائض (منفردا) بفلا فانه يصلي خلفه جند من جنود الله (أداء) كان (أو قضاء سفرا أو حضرا) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (للرجال) وكرها (أي الاذان والاقامة) (للسماء) لما روى عن ابن عمر من كراهتهما لمن (و) أشار إلى ضبط ألفاظه بقوله (يكبر في أوله أربعا) في ظاهر الرواية وروى الحسن من تين ويجزم الراعي التكبير ويسكن كلمات الاذان والاقامة في الاذان حقيقة وينوي الوقف في الاقامة لقوله صلى الله عليه وسلم الاذان خرم والاقامة خرم والتكبير خرم أي لا فتتاح الصلاة (ويثنى تكبيرا أو ثمة) عودا للتعظيم (بك في ألفاظه) وحكمة التكرير تعظيم شأن الصلاة في نفس السامعين (ولا ترجع في) كتي (الشهادتين) لأن بلا لارضى الله عنه لم يرجع وهو أن يخضع صوته بالشهادتين ثم يرجع في رفعه بهما (والاقامة مثله) لفعل الملك النازل (ويزيد) المؤذن (بعد فلاح الفجر) قوله (الصلاة خير من النوم) يكررها (مرتين) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به بلالا رضى الله عنه وخص بد الفجر لانه وقت نوم وغفلة (و) يزيد (بعد فلاح الاقامة قد قامت الصلاة) ويكررها (مرتين) كما فعله الملك (ويتم) يرسل (في الاذان) بالفصل بسكتة بين كل كلمتين (ويسرع) أي يجدر (في الاقامة) للامر بهما في السنة (ولا يجزئ) الاذان (بالفارسية) المراد غير العربي (وان علم أنه أذان في الظاهر) لوروده بلسان عربي في أذان الملك النازل (ويستحب أن يكون المؤذن صالحا) أي متقيا لانه أمين في الدين (عالم بالسنة) في الاذان (و) عالم بدخول (أوقات الصلاة) لتصحح العبادة (و) أن يكون (على وضوء) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا بوضوء (مستقبل القبلة) كما فعله الملك النازل (الا أن يكون راكبا) لضرورة سفر ووحى ويكره في الحضرة كبا في ظاهر الرواية (و) يستحب (أن يجعل أصبعيه في أذنيه) لقوله صلى الله عليه وسلم لئلا يسمع صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهيد له يوم القيامة ويستغفر له كل رطب ويابس سمعه (و) يستحب (أن يحول وجهه يمينيا بالصلاة ويسار بالفلاح) ولو كان وحده في الصحيح لانه سنة الاذان (ويستدير في صومعته) ان لم يتم الاعلام بتحويل وجهه (ويفصل بين الاذان والاقامة) لكرهه وصلهما (بقدر ما يحضر) القوم (اللازمة للصلاة) للامر به (مع مراعاة الوقت المستحب) ويفصل بينهما (في المغرب بسكتة) هي (قدر قراءة ثلاث آيات قصار) أو آية طويلة (أو) قدر (ثلاث خطوات) أو أربع (ويثوب) بعد الاذان في جميع الاوقات لظهور التواني في الامور الدينية في الاصح وتثويب كل بلد بحسب ما تعارفه أهلها (كقوله) أي المؤذن (بعد الاذان الصلاة بالصلاة بامصليين) فوموا إلى الصلاة (ويكره التحنين) وهو التطريب والخطأ في الاعراب وأما تحسين الصوت بدونه فهو مطلوب (و) يكره (اقامة المحدث وأذانه) لما روينا ولم يفي به من الدعاء الا بما يجيب بنفسه وانبعثت هذه الرواية لموافقة تها نص الحديث وان صح عدم كراهة أذان المحدث (و) يكره (أذان الجنب) رواية واحدة كاقامته (و) يكره بل لا يصح أذان (صبي لا يعقل) وقيل والذي يعقل أيضا لما روي (ومجنون) ومعتوه (وسكران) لنفسه وعدم تمييزه بالحقيقة (و) أذان (امرأة) لانها ان خففت صوتها أخلت بالاعلام وان رفعت ارتكبت معصية لانها عورة (و) أذان (فاسق) لان خبره لا يقبل في البيانات (و) أذان (قاعد) لخالفه صفة الملك النازل لانفسه (و) يكره (الكلام في خلال الاذان) ولو برد السلام (و) يكره الكلام (في الاقامة) لتفويت سنة الموالاة (و) يستحب

سن الاذان والاقامة سنة مؤكدة للفرائض ولو منفردا أداء أو قضاء سفرا أو حضرا للرجال وكرها للنساء ويكره في أوله أربعا ويثنى تكبيرا أو ثمة كبا في ألفاظه ولا ترجع في الشهادتين والاقامة مثله يؤخذ بعد فلاح الفجر الصلاة خير من النوم مرتين وبعد فلاح الاقامة قد قامت الصلاة مرتين ويتم في الاذان ويسرع في الاقامة ولا يجزئ بالفارسية وان علم أنه أذان في الظاهر ويستحب أن يكون المؤذن صالحا عالميا بالسنة وأوقات الصلاة وعلى وضوء مستقبلا القبلة الا أن يكون راكبا وان يجعل أصبعيه في أذنيه وان يحول وجهه يمينيا بالصلاة ويسار بالفلاح ويستدير في صومعته ويفصل بين الاذان والاقامة بقدر ما يحضر الملامون للصلاة مع مراعاة الوقت المستحب وفي المغرب وسكتة قدر قراءة ثلاث آيات قصار أو ثلاث خطوات ويثوب كقوله بعد الاذان الصلاة الصلاة بامصليين ويكره التحنين واقامة المحدث وأذانه وأذان الجنب وصبي لا يعقل ومجنون وسكران وامرأة وفاسق وقاعد والكلام في خلال الاذان وفي الاقامة ويستحب

اعادته) أي الاذان بالكلام فيه لان تكرار مشروع كما في الجمعة (دون الاقامة ويكرهان) أي الاذان والاقامة (لظهر يوم الجمعة في مصر) لمن فاتتهم الجمعة كجماعتهم مثل المسجونين (ويؤذن للفائقة ويقيم) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في الفجر الذي قضاه غداة ليلة التكريس (وكذا) يؤذن ويقيم (الاولى الفوائت) والاكمل فعملهما في كل منهما كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم حين شغله الكفار يوم الاحزاب عن أربع صلوات الظهور والعصر والمغرب والعشاء فمضاهن مرتباً على الولاء وأمر بلال أن يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن (وكره ترك الاقامة دون الاذان في البواقي) من الفوائت فلا يكره ترك الاذان في غير الاولى (ان التحد مجلس القضاء) مخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم لاتفاق الروايات على أنه أتى بالاقامة في جميع التي قضاه وفي بعض الروايات اقتصر على ذكر الاقامة فيما بعد الاولى (واذا سمع المسنون منه) أي الاذان وهو المالحن فيه ولا تلحين (أمسك) حتى عن التلاوة ليحجب المؤذن ولو في المسجد وهو الافضل وفي الفوائت مضي على قراءته ان كان في المسجد وان كان في بيته فكذلك ان لم يكن اذان مسجده فاذا كان يتكلم في الفقه والاصول يجب عليه الاجابة واذا سمعه وهو عشي فلا ولي أن يقف ويحجب واذا تعدد الاذان يجب الاول ولا يجب في الصلاة ولو جئنا زنة وخطبة وسماعها وتعلم العلم وتعليمه والاكل والجماع وقضاء الحاجة ويجب الخنب لا الحائض والنفساء العجزهما عن الاجابة بالفعل (و) صفة الاجابة أن يقول (قال) محبته فيكون قوله (مثله) أي مثل ألفاظ المؤذن (و) لكن (حوقل) أي قال لا حول ولا قوة الا بالله أي لا حول لنا عن معصية ولا قوة لنا على طاعة الا بفضل الله (في) سماعه (الحيلتين) هما حى على الصلاة حى على الفلاح كما ورد لانه لو قال مثلهما صار كالمستهزئ لان من حكى لفظ الآخر بشئ كان مستهزئاً به بخلاف باقى الكلمات لانه ثناء والدعاء مستجاب بعد اجابته بمثل ما قال (و) في اذان الفجر (قال) المحب (صدقت وبررت بفتح الراء الاولى وكسرها) (أو) يقول (ما شاء الله) كان وما لم يشأ لم يكن (عند قول المؤذن) في اذان الفجر (الصلاة خير من النوم) فحاشا عما يشبه الاستهزاء واختلاف أئمتنا في حكم الاجابة بعضهم صرح بوجوبها وصرح بعضهم باستحبابها (ثم) دعا المحب والمؤذن (بالوسيلة) بعد صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الاجابة (فيقول) كآر واه جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته) حلت له شفاعتي يوم القيامة وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على صلاة فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر اثم صلوا الله الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغى الا لعبد مؤمن من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعتي اعلم أن من هذه المنزلة تنفر جميع الجنات وهي جنة عدن دار المقامة ولها شعبة في كل جنة من الجنان من تلك الشعبة يظهر محمد صلى الله عليه وسلم لاهل تلك الجنة وهي في كل جنة أعظم منزلة جعلنا الله من العائرين بشفاعته ومجاورته في دار كرامته (باب شروط الصلاة وأركانها) جمعنا بينهما للتيقظ لما تصح به الصلاة الشرط جميع شرط يسكون الرأى والاشراط جميع شرط بفتحهما وهما العلامة وفي الشريعة هو ما يتوقف على وجوده الشئ وهو خارج عن ماهيته والاركان جميع ركن وهو في اللغة الجانب الاقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب المصاهرة منه ومن غيره وقد أوردنا تنبيه العابد فقلنا (لابد صحة الصلاة من سبعة وعشرين شيئاً) ولا يحصر فيها ومن اقتصر على ذكر الشروط الستة الخارجة عن الصلاة وعلى الستة الاركان الداخلة فيها أراد التتمة قريب والا فالصلي يحتاج الى ما ذكرناه من زيادة فأردنا به بيان مالها الحاجة من شرط صحة الشروع والدوام على صحتها وكملها فروض وعبر بلفظ الشئ الصادق بالشرط والركن فمن الشروط (الطهارة من الحدث) الاصغر والا كبر والحيز والنفاس لآية الوضوء والحدث لغة الشئ الحادث وشرعاً مانعية شرعية تقرم بالاعضاء الى غاية وصول المزيل لها (و) منها (طهارة الجسد والثوب والمكان) الذي يصلي عليه فلو بسط شيئاً رقيقاً يصلي سائر الأعورة وهو المأبى منه الجسد جازت صلاته وان كانت النجاسة رطبة فالقي عليه البياض أو ثوباً ليس نجساً أو كسها بالتراب فلم يحد ريج النجاسة جازت صلاته واذا أمسك حبلها من طهارة نجاسة أو بقي من عمامته طرف ظاهر ولم يتحرك الطرف النجس بحركته صحت

اعادته دون الاقامة
ويكرهان لظهر يوم الجمعة
في مصر ويؤذن للفائتة
ويقيم وكذا الاولى الفوائت
وكره ترك الاقامة دون
الاذان في البواقي ان التحد
مجلس القضاء واذا سمع
المسنون منه أمسك وقال
مثله وحوقل في الحيلتين
وقال صدقت وبررت أو
ما شاء الله عند قول المؤذن
الصلاة خير من النوم ثم
دعا بالوسيلة فيقول اللهم
رب هذه الدعوة التامة
والصلاة القائمة آت محمداً
الوسيلة والفضيلة وابعثه
مقاماً محموداً الذي وعدته
(باب شروط الصلاة وأركانها)
لابد لصحة الصلاة من سبعة
وعشرين شيئاً الطهارة من
الحدث وطهارة الجسد
والثوب والمكان

والأفلا كالأصاب رأسه خيمة نجاسة وجلس صغير يستمسك في حجر المصلي وطير متنجس على رأسه لا يبطل
 الصلاة إذا لم تنفصل منه نجاسة مانعة لأن الشرط الطهارة (من نجس غير معفو عنه) وتقدم بيمانه (حتى) أنه
 يشترط طهارة (موضع القدمين) فتبطل الصلاة بنجس مانع تحت أحد هما أو بجده فيهما تقدير في الأصح
 وفيه على قدم صحيح مع الكراهة وانتقاله عن مكان طاهر لنجس ولم يكت به مقدار ركن لا تبطل به وإن
 مكث قدره بطلت على المختار (و) منها طهارة موضع (اليدين والركبتين) على الصحيح لا فتراض السجود على
 سبعة أعظم واختاره الفقيه أبو الليث وأبو بكر ما قبل من عدم افتراض طهارة موضعها وإن رواية جواز
 الصلاة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين شاذة (و) منها طهارة موضع (الجنبه على الأصح) من الروايتين
 عن أبي حنيفة وهو قويهما رجهم الله ليحقق السجود عليها لأن الفرض وإن كان يتأدى بمقدار الزينة على
 القول المرجوح يصير الوضع معدوماً حكاه أبو جوده على النجس ولو أعاده على طاهر في ظاهر الرواية ولا يمنع
 نجاسة في محل أنفه مع طهارة باقي المحال باتفاق لأن الأنف أقل من الدرهم وبصير كانه اقتصر على الجنبه مع
 الكراهة وطهارة المكان لزم من الثوب المشروط نصاً بالدلالة أولاً وجود الصلاة بدون مكان وقد توحد
 بدون ثوب ولا يضرب وقوع ثوبه على نجاسة لا تعلق به حال سجوده (و) منها (ستر العورة) للاجماع على افتراضه
 ولو في ظلمة والشرط سترها من حوائبه على الصحيح (ولا يضرب نظرهما من جنبه) في قول عامة المشايخ (و) لا يضرب
 لو نظرهما أحد من (أسفل ذيله) لأن التكليف لمنعه فيه سحر والثوب الحرير والمغصوب وأرض الغير تصح
 فيها الصلاة مع الكراهة وسند كرهه والمستحب أن يصل في ثلاثة ثياب من أحسن ثيابه قبض وازار وعمامة
 ويكره في ازراع القدرة عليها (و) منها (استقبال القبلة) الاستقبال من قبلت الماشية الوادى بمعنى قابله
 وليست السنين للطلب لأن الشرط المقابل لا طاهر وهو شرط بالكتاب والسنة والاجماع والمراد منها بقعتها
 لا البناء حتى لو نوى بناء الكعبة لا يجوز إلا أن يريده جهة الكعبة وإن نوى المحراب لا يجوز (فلامكي
 المشاهد) للكعبة (فرضه أصابه عينها) اتفاقاً لقدرة عليه يقيناً (و) الفرض (لغير المشاهد) أصابه
 (جهتها) أي الكعبة هو الصحيح ونية القبلة ليست بشرط والتوجه إليها يغني عن النية هو الأصح وجهتها
 هي التي إذا توجه إليها الإنسان يكون مسامتها للكعبة أو هو أتم التحقيق أو تقرير بما معنى التحقيق أنه لو
 فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة إلى الأفق يكون ماراً على الكعبة أو هو أتم معنى التقريب أن
 يكون ذلك من غير فاع الكعبة أو هو أتم انحرافاً لا تزال به المقابلة بالكلية بأن يبقى شيء من سطح الوجه
 مسامتهاً أو هو أتم لغير المشاهد أصابه جهتها البعيد والقريب سواء (ولو بمكة) وحال بينه وبين الكعبة
 بناءً أو جعل (على الصحيح) كافي الدراية والتجسس (و) من الشروط (الوقت) لأفرائض النجس بالكتاب
 والسنة والاجماع وقد نص على اشتراطها في عدة من المعتمدات وقد ترك ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في
 عدة من المعتمدات كالتدوير والمختار والهداية والسنن مع بيانهم الأوقات والأعلم «رعد مذ كرههم له وإن
 كان ينصف بأنه سبب الادعاء وظرف للوذي وشرط لا وجوب كما هو مقرر في محله (و) يشترط اعتقاد دخوله
 لتكون عبادته بنية جازمة لأن الشك ليس بجازم حتى لو صلى وعنده أن الوقت لم يدخل فظهر أنه كان قد
 دخل لا تجزئه لأنه لما حكم بفساد صلواته بناء على دليل شرعي وهو تحريمه لا ينقلب جازماً إذا ظهر خلافه ويخاف
 عليه في دينه (و) تشترط (النية) وهي الإرادة الجازمة التامة بالعبادة عن العادة والتحقيق الإخلاص فيها لله
 سبحانه وتعالى (و) تشترط (التحرية) وليست ركناً وعليه عامة المشايخ المحققين على الصحيح والتحرية جعل
 الشيء محرماً والماء لتحقيق الأسمية وسمى التكبير للافتتاح أو ما قام مقامه تحرية التحريم الأشياء المباحة
 خارج الصلاة وشرطت بالكتاب والسنة والاجماع ويشترط لصحة التحريم اثنا عشر شرطاً ذكرت منها سبعة
 متناهية الباقي شرحاً فالأول من شروط صحة التحريم أن توجد مقارنة للنية حقيقة أو حكماً (بلافاصل) بينها وبين
 النية بأجنبي يمنع الاتصال للاجماع عليه كالأكل والشرب والكلام فاما المشي للصلاة والوضوء فليسما مانعين
 (و) الثاني من شروط صحة التحريم (الاتيان بالتحريم قائماً) أو مخفياً قليلاً (قبل) وجود (الاشكالية) بما هو
 أقرب (للكوع) قال في البرهان لو أدرك الإمام ركعاً مخفياً ظهر ثم كبر إن كان إلى القيام أقرب صح الشرع
 ولو أراد به تكبير الركوع وتأنى نيتاً لأن مدرك الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبير مبرهنين خلافاً

من نجس غير معفو عنه
 حتى موضع القدمين
 واليدين والركبتين والجنبه
 على الأصح وستر العورة ولا
 يضرب نظرهما من جنبه وأسفل
 ذيله واستقبال القبلة
 فلامكي المشاهد فرضه
 أصابه عينها ولغير المشاهد
 جهتها ولو بمكة على الصحيح
 والوقت واعتقاد دخوله
 والنية والتحرية بلافاصل
 والاتيان بالتحريم قائماً
 قبل اشكاليته للركوع

لبعضهم وان كان الى الركوع اقرب لا يصح الشروع (و) الثالث منها (عدم تأخير النية عن التحريمة) لان
 الصلاة عبادة وهي لا تتجزأ فإلم ينوها لا تقع عبادة ولا خرج في عدم تأخيرها بخلاف الصوم وهو صادق
 بالمقارنة وبالتقدم والافضل المقارنة الحقيقية للاحتياط خروجاً من الخلاف وإيجادها بعد دخول الوقت
 من اعادة للركنية (و) الرابع منها (النطق بالتحريمة بحيث يسمع نفسه) بدون صمم ولا يلزم الاخرس تحريك
 لسانه على الصحيح وغير الاخرس بشرط سماعه نطقه (على الاصح) كما قاله شمس الاثمة الحلواني وأكثر المشايخ
 على ان الصحيح ان الجهر حقيقة انه ان يسمع غيره والمخافتة ان يسمع نفسه وقال الهدواني ولا تجزئه ما لم يسمع أذناه
 ومن يقربه فالسمع شرط فيما يتعلق بالنطق باللسان التحريمة والقراءة السريّة والتشهد والاذكار والتسمية
 على الذبيحة ووجوب سجدة التلاوة والعتاق والطلاء والاستنسا واليمين والنذر والاسلام والايمان حتى لو
 أجرى الطلاق على قلبه وحرك لسانه من غير تلفظ يسمع لا يقع وان صحح الحروف وقال الكرخي القراءة تصحح
 الحروف وان لم يكن صوت بحيث يسمع والصحيح خلافه قال المحقق الكمال ابن المهام رحمه الله تعالى اعلم ان
 القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحرف كيفية تعرض للصوت
 وهو أخص من النفس فان النفس المعروض بالقرع بالحرف عارض للصوت لا للنفس فحجج رد تصحيحها أي
 الحروف بلا صوت ايماء الى الحروف بعضلات الخارج لا حروف فلا كلام انتهى * ومن متعلقات القلب
 النية للاخلاص فلا يشترط لها النطق كالكفر بالنية قال الحافظ ابن قيم الجوزي رحمه الله تعالى لم يثبت
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول عند الافتتاح أصلي كذا ولا عن
 أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول أنه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة كبر وهذه بدعة اه وفي
 مجمع الروايات التلطف بالنية كرهه البعض لان عمر رضي الله تعالى عنه أدب من فعله وأباحه بعض لما
 فيه من تحقيق عمل القلب وقطع الوسوسة وعمر رضي الله تعالى عنه انما سار من جهر به فاما المخافتة به فلا
 بأس بها فمن قال من مشايخنا ان التلفظ بالنية سنة لم يرد به سنة النبي صلى الله عليه وسلم بل سنة بعض
 المشايخ لا خلاف الزمان وكثرة الشراغل على القلوب فيما بعد زمن التابعين (و) الخامس منها (نية
 المتابعة) مع نية أصل الصلاة (للمتدئ) أما النية المشتركة فلما تقدم وأما الخاصة وهي نية الاقتداء فلما يلحقه
 من فساد صلاة امامه لانه بالالتزام فينوي فرض الوقت والاقتداء بالامام فيه أو ينوي الشروع في صلاة
 الامام ولو نوى الاقتداء به لا غير قيل لا يجوز ولا يصح أنه يجوز لانه جعل نفسه تبعاً للامام مطبقاً والتبعية
 انما تحقق اذا صار مصلياً ماصلاً الامام وقيل متى انتظر تكبير الامام كفاه عن نية الاقتداء والصحيح انه
 لا يصير مقتداً بمجرد الانتظار لانه متردد بين كونه للاقتداء أو بحكم العادة وينبغي أن لا يعين الامام خشية
 بطلان الصلاة بظهور خلافه ولو ظنه زيدا فاذا هو عمر ولا يضر كما لو لم يخطر بباله أنه زيد أو عمر وقيل
 بالمتدئ لانه لا يشترط نية الامامة للرجال بل للنساء (و) السادس من شروط صحة التحريمة (تعيين الفرض) في
 ابتداء الشروع حتى لو نوى فرضاً وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعاً فاقمه على ظنه فهو فرض مسقط وكذا عكسه
 يكون تطوعاً ولا يشترط نية عدد الركعات ولا اختلاف تراحم الفروض شرط تعيين ما يصلي كالمظهر مثلاً ولو
 نوى فرض الوقت صح الا في الجمعة ولو جمع بين نية فرض ونفل صح للفرض لقوته عند أبي يوسف وقال محمد
 لا يكون دخلاً في شيء منهما للتعارض ولو نوى نافله وجنزة فهي نافله ولو نوى مكثوبة وجنزة فهي مكثوبة
 (و) السابع منها (تعيين الواجب) أطلقه فشمّل قضاء ونقل أفسده والنذر والوتر وكعنى الطواف والعمدين
 لا اختلاف الاسباب وقالوا في العمدين والوتر ينوي صلاة العمدين والوتر من غير تعبد بالواجب للاختلاف فيه
 وفي سجود السهو لا يجب التعيين في السجودات وفي التلاوة يعينها الدفع المراجعة من سجدة الشكر والسهم
 (تنبيه) لتتميم عدد شروط صحة التحريمة الثامن كونها بلفظ العربية لا لقادر عليها في الصحيح * التاسع أن لا يحد
 همزاً فيها ولا ياءاً كبيراً وشباع حركه الهاء من الجلالة خطأ لانه ولا نفسه به الصلاة وكذا تسكينها * العاشر
 أن يأتي بحملة تامة من مبتدأ وحجر * الحادي عشر أن يكون بذكر خالص لله * الثاني عشر أن لا يكون
 بالسهلة كما سأتى * الثالث عشر أن لا يحدف الهاء من الجلالة * الرابع عشر أن يأتي بالهاوى وهو الالف في
 اللام الثانية فاذا حذف لم يصح * الخامس عشر أن لا يقرن التكبير بما يفسده فلا يصح شروعه لوقال الله

وعدم تأخير النية عن
 التحريمة والنطق بالتحريمة
 بحيث يسمع نفسه على
 الاصح ونية المتابعة
 للمتدئ وتعيين الفرض
 وتعيين الواجب

أ كبر العالم بالمعدوم والموجود أو العالم بأحوال الخلق لأنه يشبه كلام الناس ذكر هذا الأخير في البرازية وهذا مما من الله سبحانه بالإيقاظ لجمعه ولم أره قبله مجموعاً فله الحمد إذا انعامه وفضله ليس محصوراً ولا محظوراً ولا ممنوعاً (ولا يشترط التعمين في النفل) ولوسنة الفجر في الأصح وكذا التراخي عنه دعامة المشايخ وهو الصحيح والاحتياط التعمين فيمنوى من أعيان صفتها بالتراخي أو سنة الوقت (و) يفترض (القيام) وهو ركن متفق عليه في الفرائض والواجبات وحيد القيام أن يكون بحيث إذا مديده لا ينال ركبته وقوله (في غير النفل) متعلق بالقيام فلا يلزم في النفل كما سئل كرم الله تعالى (و) يفترض (القراءة) ولا تكون إلا بسماها كما تقدم لقوله تعالى فاقروا ما تنسرون القرآن وهي ركن زائد على قول الجمهور لاسقوطها بالضرورة عن المقتضى عندنا وعند المدرك في الركوع اجتمعا (و) بالنص كانت القراءة فرضاً (لو) قرأ (آية) قصيرة من كبة من كلمتين كقوله تعالى ثم نظروا في ظاهرها الآية وما لا آية التي هي كلمة كدها متان أو حرف ص ن ق أو حرفان حم طس أو حرف جمع سبق كهم بعض فقد اختلف المشايخ والأصح أنه لا تجوزها الصلاة وقال القدوري الصحيح الجواز وقال أبو يوسف ومحمد لا فرض قراءة آية طويلة أو ثلاث آيات قصار وحفظ ما تجوز به الصلاة من القرآن فرض عين وحفظ الفاتحة وسورة واجب على كل مسلم وحفظ جميع القرآن فرض كفاية وإذا علمت ذلك فالقراءة فرض (في ركعتي الفرض) أي ركعتين كانتا ولا يصح بقراءة في ركعة واحدة فقط خلافاً للفر والحسن البصري لأن الأمر لا يقتضي التكرار قلنا نعم لكن لزم في الثانية لتساكهما من كل وجه فالأولى بعبارة النص والثانية بدلالة (و) القراءة فرض في (كل) ركعات (النفل) لأن كل شفيع منه صلاة على حدة (و) القراءة فرض في كل ركعات (الوتر) أما على كونه سنة فظاهر وعلى وجوبه للاحتياط (ولم يتعين شيء من القرآن لصحة الصلاة) لا طلاق ما تلونا وقتلنا بتعمين الفاتحة وجوباً كما سئل كره (ولا يقرأ المؤمن بل يستمع) حال جهرا لا مام (وينصت) حال أسراره لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وقال صلى الله عليه وسلم يكفيلك قراءة الإمام جهراً أم خافت واتفق الإمام الأعظم وأصحابه والإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل على صحة صلاة المأموم من غير قراءة شيء وقد بسطته بالأصل (و) قلنا (أن قرأ) المأموم الفاتحة أو غيرها (كره) ذلك (تحريراً) لا نهي (و) يفترض (الركوع) لقوله تعالى أركعوا وهو الانحناء بالظهر والرأس جميعاً وكما له تسوية الرأس بالحز وأما التعديل فقال أبو يوسف والشافعي بفرضه وقال أبو مطيع البلخي تليد بالإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو نقص من ثلاث تسبيحات الركوع والسجود لم تجز صلاته والأحدب إذا بلغ حد ركعة الركوع يشير برأسه للركوع فإنه عاجز عما هو أعلى منه (و) يفترض (السجود) لقوله تعالى واسجدوا بالسنة والاجماع والسجدة إنما تتحقق بوضع الجبهة لا الأنف وحده مع وضع إحدى اليدين وأحدى الركبتين وشئ من أطراف أصابع إحدى القدمين على ظاهر من الأرض ولا فلا وجود لها ومع ذلك البعض تصح على المختار مع الذكر اهتدوا بالسجود بآتيانه بالواجب فيه وتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين والجبهة والأنف كما ذكره الكمال وغيره وعن شروط صحة السجود كونه (على ما) أي شئ (يوجد) الساجد (جمعه) بحيث لو بالغ لا تنفل رأسه بل بلغ مما كان حال الوضع فلا يصح السجود على القطن والثلج والتبن والأرز والذرة ونزرا السكك (و) الحنطة والشعير (تستقر عليه جبهته) فيصح السجود لأن جباهها تستقر بعضها على بعض خشونة ورخاوة والجبهة اسم لما يصيب الأرض مما فوق الحاجبين إلى قصاص الشعر دالة السجود (و) يصح السجود (لو) كان (على كفه) أي الساجد في الصحيح (أو) كان السجود على (طرف ثوبه) أي الساجد ويكره غير عذر كالسجود على كور عمامته (أن ظهر محل وضعه) أي الكف أو الطرف على الأصح لا اتصاله به (وسجد وجوباً بما صلب من أنه) لأن أرنبته ليست محل السجود ولما كان شرط كمال لا شرط صحة قال (و) يسجد (بجبهته) ولا يصح الاقتصار على الأنف (في الأصح) (الامن عذر بالجبهة) لأن الأصح أن الإمام رجوع إلى موافقة صاحبها في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية غير العاجز عن العربية وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية وغيرها من أي لسان غير عربي لغیر العاجز عن العربية وعدم جواز الاقتصار في السجود على الأنف بلا عذر في الجبهة حديث أخرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة الحديث (و) من شروط صحة السجود (عدم ارتفاع محل

ولا يشترط التعمين في النفل والقيام في غير النفل والقراءة ولو آية في ركعتي الفرض وكل النفل والوتر ولم يتعين شيء من القرآن لصحة الصلاة ولا يقرأ المؤمن بل يستمع وينصت وإن قرأ كره تحريراً والركوع والسجود على ما يجد جمعه وتستقر عليه جبهته ولو على كفه أو طرف ثوبه إن ظهر محل وضعه وسجد وجوباً بما صلب من أنفه ويجبته ولا يصح الاقتصار على الأنف إلا من عذر بالجبهة وعدم ارتفاع محل

السجود عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع) لتحقيق صفة الساجد والارتفاع القليل لا يضر
 (وان زاد على نصف ذراع لم يجز السجود) أي لم يقع معتدبه فان فعل غير معتبر راحات وان انصرف من
 صلاته ولم بعده بطلت (الا) أن يكون ذلك (لجنة) سجدها على ظهر مصل صلاته (للضرورة وان لم يكن
 ذلك السجود عليه مصلها أو كان في صلاة أخرى لا يصح السجود) (و) من شروط صحة السجود (وضع) إحدى
 (اليدين) (و) إحدى (الركبتين في الصحيح) كما قدمناه (و) وضع (شيء من أصابع الرجلين) موجهًا بباطنه
 نحو القبلة (حالة السجود على الأرض ولا يكفي) لصحة السجود (وضع ظاهر القدم) لأنه ليس محله لقوله صلى
 الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه
 وهو اختيار الفقيه واختلاف في الجواز مع وضع قدم واحدة (و) يشترط لصحة الركوع والسجود (تقديم
 الركوع على السجود) كما يشترط تقديم القراءة على ركوع لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة
 (و) يشترط (الرفع من السجود إلى قرب القعود على الأصح) عن الامام لأنه بعد جالساً بقر به من القعود
 فتتحقق السجدة بالعود بعده عليها أو الأفلاو كـ بعض المشايخ أنه اذا زل جبهة عن الأرض ثم أعادها
 جازت ولم يعلم له تصحيح ذكر القدوري أنه قد مر ما ينطلق عليه اسم الرفع وجعله شيخ الإسلام أصح أو ما يسميه
 الناظر ارتفاعاً (و) يفترض (العود إلى السجود) الثاني لأن السجود الثاني كالاول فرض باجماع الأمة ولا
 يتحقق كونه كالاول الا بوضع الاعضاء السبعة ولا يوجب التكرار الا بعد مزاياتها مكانها في السجود الاول
 فيلزمه رفعها ثم وضعها ليوجد التكرار وبه وردت السنة كان صلى الله عليه وسلم اذا سجد ورفع رأسه من
 السجدة الاولى رفع يديه من الأرض ووضعهما على فخذه وقال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي
 وقال صلى الله عليه وسلم ان الدين تسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع أحدكم وجهه فليضعه ما اذا رفعه
 فليرفعهما وحكمة تكرار السجود قيل تعبدى وقيل ترغيباً للشيطان حيث لم يسجد مرة وقيل لما أمر الله
 بنبي آدم بالسجود عند اخذ الميثاق ورفع المسلمون رؤسهم وقظروا الكفار لم يسجدوا واخبروا سجدوا ثانياً اشكروا
 لنعمة التوفيق وامتنال الامر (و) يفترض (القعود الاخير) باجماع العلماء وان اختلفوا في قدره
 والمفروض عندنا الخلو (قدر) (قراءة) (التشهد) في الأصح حديث ابن مسعود رضى الله عنه حين علمه
 التشهد اذا قالت هذا أو فعلت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد على
 تمام الصلاة به وما لا يتم الفرض الا به فهو فرض وزعم بعض مشايخنا أن المفروض القعدة ما يأتي فيه
 بكامة الشهادتين فكان فرضاً عليها (و) يشترط (تأخير) أي القعود الاخير (عن الاركان) لأنه شرع لحقتها
 فبعد السجدة صلياً بذكرها (و) يشترط لصحة الاركان وغيرها (أداؤها مستقيماً) فاذا ركع أو قام أو سجد
 نائماً لم يعتد به وان طرأ فيه النوم صح بما قبله منه وفي القعدة الاخرة خلاف قال في منية المصلي اذا لم
 يعتد بها بطلت وفي جامع الفتاوى يعتد بها نائماً لانها ليست بركن ومبناها على الاستراحة فيلائمها النوم قلت
 وهو ثمة الاختلاف في شرطيتها وركنيتها (و) يشترط لصحة أداء المفروض اما (معرفة كيفية) يعني صفة
 (الصلاة) وذلك بمعرفة حقيقة (ما فيها) أي ما في جملة الصلوات (من الخصال) أي الصفات القرصية يعني
 كونها فرضاً في معتقد افتراض ركعتي الفجر وأربع الظهر وهكذا باقي الصلوات (المفروضة) فيكون
 ذلك (على وجه يميزها عن الخصال) أي الصفات (المسنونة) كالسنن الرواتب وغيرها باعتقاد سنية ما قبل
 الظهور وما بعده وهكذا وليس المراد ولا الشرط أن يميز ما شملت عليه صلاة الصحيح من الفرض والسنة مثل
 اعتقاد فرضية القيام وسنية الثناء والتسبيح أو اعتقاد المصلي (أنها) أي ان ذات الصلوات التي يفعلها كلها
 (فرض) كاعتقاده أن الأربع في الفجر فرض ويصلي كل ركعتين بانفرادهما أو يأتي بثلاث ثم ركعتين
 في المغرب معتقداً فرضية الخمس (حتى لا ينتقل بفروض) لان النقل يتأدى بنية الفرض أما الفرض فلا
 يتأدى بنية النقل كما في التخييس والمزيد والخصلاصة ثم نبيه على الاركان وغيرها فقال (والاركان) المتفق
 عليها (من المذكورات) التي علمتها فيما قدمناه بأكثر من سبعة وعشرين (أربعة) وهي (القيام والقراءة
 والركوع والسجود وقيل القعود الاخير مقدار التشهد) ركن أيضاً وقيل شرط وقد بينا ثمة الخلاف فيه
 وقبل التخرية ركن أيضاً (وباقيا) أي المذكورات (شرائط بعضها شرط لصحة الشروع في الصلاة وهو

السجود عن موضع
 القدمين بأكثر من نصف
 ذراع وان زاد على نصف
 ذراع لم يجز السجود الا
 لجنحة سجدها على ظهر
 مصل صلاته ووضع اليدين
 والركبتين في الصحيح
 وشيء من أصابع الرجلين
 حالة السجود على الأرض
 ولا يكفي وضع ظاهر القدم
 وتقدم الركوع على
 السجود والرفع من
 السجود إلى قرب القعود
 على الأصح والعود إلى
 السجود والقعود الاخير
 قدر التشهد وتأخير
 من الاركان وأداؤها
 مستقيماً ومعرفة كيفية
 الصلاة وما فيها من الخصال
 المفروضة على وجه يميزها
 عن الخصال المسنونة
 أو اعتقادها فرض حتى
 لا ينتقل بفروض والاركان
 من المذكورات أربعة
 القيام والقراءة والركوع
 والسجود وقيل القعود
 الاخير مقدار التشهد
 وباقيها شرائط بعضها شرط
 لصحة الشروع في الصلاة
 وهو

ما كان خارجها) وهو الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحرية
 (وغيره شرط لدوام صحتها) وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على التوفيق لجمعها بعد التفريق
 فصل في متعلقات الشروط وفروعها (تجوز الصلاة) أي تصح (على لبد) بكسر اللام وسكون الباء
 الموحدة (وجهه الأعلى طاهر) ووجهه (الأسفل نجس) نجاسة مانعة عنه لأنه لثخنته كثو بين وكأوح ثخين
 يمكن فصله لوحين وأسفله نجس تجوز الصلاة على الطاهر منه عندهما خلافاً لابي يوسف لأنه كشيتين فوق
 بعضهما (و) تصح الصلاة (على ثوب طاهر وبطائنه نجسة إذا كان غير مضرب) لأنه كثو بين فوق بعضهما
 (و) تصح (على طرف طاهر) من بساط أو حصير أو ثوب (وان تحرك الطرف النجس بحركته) لأنه ليس
 ملتصقاً به (على الصحيح ولو نجس أحد طرفي عمامته) أو لحفته (فألقاه) أي الطرف النجس (وأبقى الطاهر
 على رأسه ولم يتحرك النجس بحركته جازت صلاته) لعدم تلبسه به (وان تحرك) الطرف النجس بحركته
 (لا تجوز) صلاته لأنه حامل لها حكمها إذا لم يجد غيره للضرورة (وفاقد ما ينيل به النجاسة) المانعة (يصلي
 معها ولا إعادة عليه) لأن التكليف بحسب الوضوء (ولا) إعادة (على فاقد ما ينير عورته ولو حبراً) فإنه ان
 وجد الحبر برزومه الصلاة فيه فإن فرض الستر أقوى من منع لبسه في هذه الحالة (أو) كان (حشيشاً أو
 طيناً) أو ماء كدر يصلي داخله بالأيام لأنه سائر في الجملة (فان وجدته) أي الساتر (ولو بالاباحة) (والحال أن
 ربه طاهر لا تصح صلاته عارياً) على الأصح كلما الذي أبيع للمتيهم إذا لم يلحقه المائسة وربع الشيء يقوم
 مقام كله في مواضع منها هذا ولم تقم ثلاثة أرباعه النجاسة مقام كله لزوم والستر وسط حكم النجاسة بطهارة
 الربع (وخبرنا طهراً أقل من ربه) والصلاة فيه أفضل للستر واتيان بالركوع والسجود وان صلى عريانياً
 بالأيام قاعداً صريح وهو دون الأول أوقائماً حازو وهو دون ما في الفضل لأن من ابتلى ببلية من يختار أهرقها وان
 تساوت بالخبر (وصلاته في ثوب نجس الكل أحب من صلاته عريانياً) لما قلنا من تنبيهه قال في الدراية لو ستر
 عورته بجلدية غير مدبوغة وصلى معه لا تجوز صلاته ثلاثاً في ثوب النجس لأن نجاسة الجلد غلط ليل
 أنها لا تنزل بالغسل ثلاثاً بخلاف نجاسة الثوب انتهى قلت فيه لظفر لأنه يظهر مما هو أهون من غسله
 كشمسه أو حفافه بالماء (ولو وجد ما ستر بعض العورة وجب) يعني (لزم استعماله) أي الاستتار به (ويستر
 القبل والدبر) إذا لم يسترا لأحدهما (فان لم يسترا لأحدهما قبل يسترا الدبر) لأنه أخفى في حالة الركوع
 والسجود (وقيل) يستر (القبل) لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستتر بغيره والدبر يستتر باليدين وفيه
 تأمل لأنه يستتر باليدين ووضع اليدين فوقهما (ونذب صلاة العاري جالساً بالأيام عارياً جالساً نحو القبلة)
 لما فيه من الاستتر (فان صلى) العاري (قائماً بالأيام أو) قائماً (أتى بالركوع والسجود صريحاً) لا يتيان بالاركان
 فيميل إلى أيهما شاء والأفضل الأول ولو صلى عارياً بالأيام ستر الاختلاف في صحتها (وعورة الرجل) حوا كان أو
 برفق (ما بين السرة ومنتهى الركبة) في ظاهر الرواية سميت عورة لعمق ظهورها وغض اللبس عنها في اللغة
 وفي الشريعة ما افترض ستره وحده الشارع صلى الله عليه وسلم بقوله عورة الرجل ما بين سرة إلى ركبته
 وبقوله عليه السلام الركبة من العورة (وتريد عليه) أي على الرجل (الامة) القنة وأم الولد والمذبة والمكاتب
 والمستسعاة عند أبي حنيفة لوجود الرق (البطن والظهر) لأن لما من به قصدها وثديها ليسا من العورة
 للخرج (وجميع بدن الحرة عورة لا وجهها وكفيها) بأدلتها وظاهرهما في الأصح وهو المختار وذراع الحرة
 عورة في ظاهر الرواية وهي الأصح وعن أبي حنيفة ليس بعورة (و) (القدمين) في الأصح الر وابتين باطنهما
 وظاهرهما عموم الضمير لسترهما من العورة فستر الحرة حتى المستتر عورة في الأصح وعامه الفتوى
 فكشف ربه يمنع صحة الصلاة ولا يحل النظر إليه مقطوعاً عنها في الأصح كشعر عانته وذكرة المقطوع وتقدم
 في الأذان أن صوتها عورة وليس المراد مجرد كلامها بل ما يحصل من تلبسته وتطيطه لا يحصل سماعه (وكشف
 ربع عضون أعتاء العورة) الغليظة أو الخفيفة من الرجل والمرأة (يمنع صحة الصلاة) مع وجود الساتر
 لا ما دون ربه والركبة مع الفخذ عضو واحد في الأصح وكعب المرأة مع ساقها وأذنها بانفرادها عن رأسها
 وثديها المنكسر فان كانت ناهداً فهو تباع لصدرها والذي كر بانفرادها لا يثنى بلا ضمها إليه في الصحيح وما
 بين السرة والعانة عضو كامل بجوانب البدن وكل ألية عورة والدبر ثالثهما في الصحيح (ولو تفرق الانكشاف

ما كان خارجها) وهو الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحرية
 (وغيره شرط لدوام صحتها) وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على التوفيق لجمعها بعد التفريق
 فصل في متعلقات الشروط وفروعها (تجوز الصلاة) أي تصح (على لبد) بكسر اللام وسكون الباء
 الموحدة (وجهه الأعلى طاهر) ووجهه (الأسفل نجس) نجاسة مانعة عنه لأنه لثخنته كثو بين وكأوح ثخين
 يمكن فصله لوحين وأسفله نجس تجوز الصلاة على الطاهر منه عندهما خلافاً لابي يوسف لأنه كشيتين فوق
 بعضهما (و) تصح الصلاة (على ثوب طاهر وبطائنه نجسة إذا كان غير مضرب) لأنه كثو بين فوق بعضهما
 (و) تصح (على طرف طاهر) من بساط أو حصير أو ثوب (وان تحرك الطرف النجس بحركته) لأنه ليس
 ملتصقاً به (على الصحيح ولو نجس أحد طرفي عمامته) أو لحفته (فألقاه) أي الطرف النجس (وأبقى الطاهر
 على رأسه ولم يتحرك النجس بحركته جازت صلاته) لعدم تلبسه به (وان تحرك) الطرف النجس بحركته
 (لا تجوز) صلاته لأنه حامل لها حكمها إذا لم يجد غيره للضرورة (وفاقد ما ينيل به النجاسة) المانعة (يصلي
 معها ولا إعادة عليه) لأن التكليف بحسب الوضوء (ولا) إعادة (على فاقد ما ينير عورته ولو حبراً) فإنه ان
 وجد الحبر برزومه الصلاة فيه فإن فرض الستر أقوى من منع لبسه في هذه الحالة (أو) كان (حشيشاً أو
 طيناً) أو ماء كدر يصلي داخله بالأيام لأنه سائر في الجملة (فان وجدته) أي الساتر (ولو بالاباحة) (والحال أن
 ربه طاهر لا تصح صلاته عارياً) على الأصح كلما الذي أبيع للمتيهم إذا لم يلحقه المائسة وربع الشيء يقوم
 مقام كله في مواضع منها هذا ولم تقم ثلاثة أرباعه النجاسة مقام كله لزوم والستر وسط حكم النجاسة بطهارة
 الربع (وخبرنا طهراً أقل من ربه) والصلاة فيه أفضل للستر واتيان بالركوع والسجود وان صلى عريانياً
 بالأيام قاعداً صريح وهو دون الأول أوقائماً حازو وهو دون ما في الفضل لأن من ابتلى ببلية من يختار أهرقها وان
 تساوت بالخبر (وصلاته في ثوب نجس الكل أحب من صلاته عريانياً) لما قلنا من تنبيهه قال في الدراية لو ستر
 عورته بجلدية غير مدبوغة وصلى معه لا تجوز صلاته ثلاثاً في ثوب النجس لأن نجاسة الجلد غلط ليل
 أنها لا تنزل بالغسل ثلاثاً بخلاف نجاسة الثوب انتهى قلت فيه لظفر لأنه يظهر مما هو أهون من غسله
 كشمسه أو حفافه بالماء (ولو وجد ما ستر بعض العورة وجب) يعني (لزم استعماله) أي الاستتار به (ويستر
 القبل والدبر) إذا لم يسترا لأحدهما (فان لم يسترا لأحدهما قبل يسترا الدبر) لأنه أخفى في حالة الركوع
 والسجود (وقيل) يستر (القبل) لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستتر بغيره والدبر يستتر باليدين وفيه
 تأمل لأنه يستتر باليدين ووضع اليدين فوقهما (ونذب صلاة العاري جالساً بالأيام عارياً جالساً نحو القبلة)
 لما فيه من الاستتر (فان صلى) العاري (قائماً بالأيام أو) قائماً (أتى بالركوع والسجود صريحاً) لا يتيان بالاركان
 فيميل إلى أيهما شاء والأفضل الأول ولو صلى عارياً بالأيام ستر الاختلاف في صحتها (وعورة الرجل) حوا كان أو
 برفق (ما بين السرة ومنتهى الركبة) في ظاهر الرواية سميت عورة لعمق ظهورها وغض اللبس عنها في اللغة
 وفي الشريعة ما افترض ستره وحده الشارع صلى الله عليه وسلم بقوله عورة الرجل ما بين سرة إلى ركبته
 وبقوله عليه السلام الركبة من العورة (وتريد عليه) أي على الرجل (الامة) القنة وأم الولد والمذبة والمكاتب
 والمستسعاة عند أبي حنيفة لوجود الرق (البطن والظهر) لأن لما من به قصدها وثديها ليسا من العورة
 للخرج (وجميع بدن الحرة عورة لا وجهها وكفيها) بأدلتها وظاهرهما في الأصح وهو المختار وذراع الحرة
 عورة في ظاهر الرواية وهي الأصح وعن أبي حنيفة ليس بعورة (و) (القدمين) في الأصح الر وابتين باطنهما
 وظاهرهما عموم الضمير لسترهما من العورة فستر الحرة حتى المستتر عورة في الأصح وعامه الفتوى
 فكشف ربه يمنع صحة الصلاة ولا يحل النظر إليه مقطوعاً عنها في الأصح كشعر عانته وذكرة المقطوع وتقدم
 في الأذان أن صوتها عورة وليس المراد مجرد كلامها بل ما يحصل من تلبسته وتطيطه لا يحصل سماعه (وكشف
 ربع عضون أعتاء العورة) الغليظة أو الخفيفة من الرجل والمرأة (يمنع صحة الصلاة) مع وجود الساتر
 لا ما دون ربه والركبة مع الفخذ عضو واحد في الأصح وكعب المرأة مع ساقها وأذنها بانفرادها عن رأسها
 وثديها المنكسر فان كانت ناهداً فهو تباع لصدرها والذي كر بانفرادها لا يثنى بلا ضمها إليه في الصحيح وما
 بين السرة والعانة عضو كامل بجوانب البدن وكل ألية عورة والدبر ثالثهما في الصحيح (ولو تفرق الانكشاف

على أعضاء من العورة وكان جملة ما تفرق ببلغ ربع أصغر الأعضاء المكشوفة) يعني التي أنكشف بعضها
 (منع) محبة الصلاة أن طال زمن الانكشاف بقدر أداء ركن (والا) أي وإن لم يبلغ ربع أصغرها أو ببلغ ولم
 يطل زمن الانكشاف (فلا) يمنع المحبة للضرورة سواء الغنى والفقر (ومن تجزئ عن استقبال القبلة)
 بنفسه (لمرض) أو خشية غرق وهو على خشية (أو تجزئ عن النزول) بنفسه (عن دابته) وهي سائرة أو كانت
 جوحاً أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه الركوب إلا بعين (أو خوف عدو) آدمياً أو سبعاً على نفسه أو دابته أو ماله أو
 أمانته أو اشتد الخوف لقتال أو هرب من عدو أو كذا (فقبلته جهة قدرته) للضرورة (و) قبلته الخائف جهة
 (أمنه) ولو خاف أن يراه العدو أن يقدم على مضطجها بالأيام إلى جهة أمنه والقادر بقدرته الغير ليس قادراً
 عند الامام خلافاً لهم أو إذا لم يجد أحداً فلا خلاف في المحبة (ومن اشتبهت عليه) جهة القبلة ولم يكن عنده
 مخبر (من أهل المسكن ولا من له علم أو سؤال فلم يخبره) ولا محراب (بالحل) (تحرى) أي اجتهد وهو بذل
 الجهد لنيل المقصود ولو سجدت تلاوة ولا يجوز التحرى مع وضع المحارب لأن وضعها في الأصل بحق ومن
 ليس من أهل المسكن والعلم لا يلتفت إلى قوله وإن أخبره اثنان من هو مسافر ومثله لا نهما يخبران عن
 اجتهاد ولا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وليس عليه قرع الأبواب للسؤال عن القبلة ولا من الجدران خشية
 الهوام ولا لا شبهة بطاق غير المحراب وإذا أصلى الأعشى ركعة غير القبلة فغاءه رجل وأقامه إليها واقتدى به فإن
 لم يكن حال افتتاحه عنده مخبر فصلاة الأعشى صحيحة لأنه لا يلزمه من الجدران والأفشى فاسدة ولا يصح
 اقتداء الرجل به في الصورتين لقدرته في الأولى وعلم خطئه في الثانية (ولا إعادة عليه) أي التحرى (لو) علم
 بعد فراغه أنه (أخطأ) الجهة لقول عاصم بن عتبة رضي الله عنه كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة
 مظلمة فلم ندر أن القبلة فصلى كل رجل من على حiale فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فنزلت فابتنوا فثم وجه الله وليس التحرى للقبلة مثل التحرى للوضوء والسائرة فإنه إذا ظهر نجاسة الماء أو
 الثوب أعاد لأنه أمر لا يتحمل الانتقال والقبلة تحتمل كما حوت عن المقدس إلى الكعبة (وإن علم بخطئه)
 أو تبدل اجتهاده (في صلاته استدار) من جهة اليمن إلى اليسار (وبنى) على ما أداه بالتحرى لأن تبدل
 الاجتهاد كالشيخ وأهل قباء استداروا في الصلاة إلى الكعبة حين بلغهم النسخ واستحسنه النبي صلى الله
 عليه وسلم وإن تذكر سجدة صليبة بطلت صلاته (وإن شرع) من اشتبهت عليه (بالتحرى) كان فعله موقوفاً
 فلو أتتها (فعلم بعد فراغه) من الصلاة (أنه أصاب صحت) لأنه يبين الصواب بطل الحكم بالاستصحاب
 وثبت الجواز من الصلاة (وإن علم بأصابتها) ولو غلب الظن (فسدت) لأن حاله قويته فلا يعني
 قويا على ضعيف خلافاً لابي يوسف رحمه الله (كما) فسدت فيما (للمعلم أصابته أصلاً) لأن الفساد ثابت
 باستصحاب الحال ولم يرتفع بدليل فتقرر الفساد لأن المشروط لم يحصل حقيقة ولا حكماً وإذا وقع تحريره إلى
 جهة فصلى إلى غير هال التجزئة لترك الكعبة حكماً في حقه وهي الجهة التي تحررها ولو أصاب خلافاً لابي
 يوسف في ظهور أصابته هو بجعله كالتحرى في الأولى إذا عدل عن تحريره وظهور طهارة ما توضأ به صحت
 صلاته وعلى هذا الوصل في ثوب وهو يعتقد أنه نجس أو أنه محدث أو عدم دخول الوقت فظهر بخلافه
 لا تجزئه وإن وجد الشرط لعدم شرط آخر وهو فساد فعله ابتداء لعدم الجزم وأما في الماء فقد وجدت الطهارة
 حقيقة والنية (ولو تحرى قوم جهات) في ظلمة (وجعلوا حال امامهم) في توجيههم (تجزئهم) صلاتهم الأمن
 تقدم على امامه كما في خوف الكعبة لما قدمناه (فصل في) بيان (واجب الصلاة) الواجب في اللغة
 يعني الزوم ويعني السقوط ويعني الاضطراب وفي الشرع اسم لما لم يندلج فيه شبهة قال
 نغز الاسلام وانما سمي به اماله كونه ساقطاً عن علمه أو كونه ساقطاً عن علمه لا أول كونه مضطرباً بين
 الغرض والسنة أو بين الزوم وعدمه فإنه يلزم من علمه انتهي وشرعت الواجبات لا كمال الفرائض
 والسنة لا كمال الواجبات ولا دبل كمال السنة ليكون كل منها حصصاً للمأشع لتكميله وحكم الواجب
 استحقاق العقاب بتركه عمداً وعدم كفاؤه واحده والثواب بفعله وزوم سجود السهو انقص الصلاة بتركه
 سهواً أو عاداتاً بتركه عمداً وسقوط الفرض ناقصاً ان لم يسجد ولم يعد (وهو) أي الواجب (ثمانية عشر شيئاً)
 الاول وجوب (قراءة الفاتحة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وهو لفي الكمال

الفاتحة

ويستحب السهول لان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة تفلا ويراعها مرة وقع عن الاداء لقوته بمكانه
 واذا كررها خلف المشروع الا في النفل بخلاف السورة فانها مشروعة تفلا في الاخيرين ولم تكرر
 (فصل في بيان سننها) أي الصلاة (وهي إحدى وخمسون) تقر بها فيسن (رفع اليدين للتحريك عند
 الاذنين للرجل) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي
 باهاميه اذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ (و) حذاء اذني (الامة) لانها كالرجل في الرفع وكالحرة
 في الركوع والسجود لان ذراعيها اليدين ابهورة (و) رفع اليدين (حذاء المذكبين للحرمة) على الصحيح لان
 ذراعيها عورة ومنه على الستر وروى الحسن أنها ترفع حذاء اذنيها (و) يسن (نشر الاصابع وكيفية ان
 لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفرج بل يتركها على حالها مشورة لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر
 رفع يديه ناشرا أصابعه (و) يسن (مقارنة اصحاب المقتدى لاحرام امامه) عند الامام ا قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا كبر فكبر والان اذا التوقت حقيقة وعندهما بعد احرام الامام حذرا لئلا يقع ولا خلاف في الجواز
 على الصحيح بل في الاولوية مع التيقن بحال الامام (و) يسن (وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته)
 حديث على رضي الله عنه ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة (وصفة الوضع ان يجعل باطن
 كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى محلقا بالخنصر والاهام على الرسغ) لانه لما ورد انه يضع الكف على
 الكف وورد الاحتفاء فاستحسن كثير من المشايخ تلك الصفة عملا بالحدِيثين وقيل انه مخالف للسنة والمذهب
 فينبغي ان يفعل بصفة أحد الحديثين مرة وبالأخرى فيما بقي بالحقيقة فيهما (و) يسن (وض المرأة
 يدها على صدرها من غير تحليق) لانه استرها (و) يسن (الثناء) لما روينا ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا قمت الى
 الصلاة فارفعوا أيديكم ولا تخالفوا ذانكم ثم قولوا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا
 اله غيرك وان لم تزيدوا على التكبير اجزا كوسند كرمها نهيها لئلا شاء الله تعالى (و) يسن (التهويد)
 فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو ظاهر المذهب أو استعيذ الخ واختاره الهندواني (للقراءة)
 فيما أتى به المسبوق كالامام والمنفرد لا المقتدى لانه تتبع للقراءة عندهما وقال أبو يوسف تتبع للثناء سنة
 للصلاة لدفع وسوسة الشيطان وفي الخلاصة والذخيرة قول أبي يوسف الصحيح (و) يسن (التسمية أول كل
 ركعة) قبل الفاتحة لانه صلى الله عليه وسلم كان يفتخ صلاته بسم الله الرحمن الرحيم والقول بوجوبها
 ضعيف وان صحح لعدم ثبوت المواظبة عليها (و) يسن (التأمين) للامام والمأموم والمنفرد والقارئ خارج
 الصلاة لاهميه في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم لقنني جبريل عليه السلام عند فراغي من الفاتحة آمين
 وقال انه كان يسم على الكتاب وليس من القرآن وأصح لغاته المسد والخفيف والمعنى استجب دعائنا
 (و) يسن (التحميد) للمؤتم والمفرد اتفاقا وللإمام عندهما أيضا (و) يسن (الاستسقاء) بالثناء وما بعده
 لا تمارا لواردة بذلك (و) يسن (الاعتدال عند ابتداء التحريمة) وانتهائها بان يكون آتيا بها (من غير
 طأطأة الرأس) كما ورد (و) يسن (جهر الامام بالتكبير والتسميع) لحاجته الى الاعلام بالشروع والانتقال
 ولا حاجة للمفرد كالأمام (و) يسن (تفريج القدمين في القيام قدر أربع أصابع لانه اقرب الى الخشوع
 والتراوح أفضل من نصب القدمين وتفسير التراوح ان يعتد مد على قدم من رجليه لا يستره لانه أيسر
 وامكن لطول القيام (و) يسن (أن تكون السورة المضمومة للفاتحة من طول المفصل) الطوال والقصار
 بكسر أوهما جمع طوبى وقصيرة والطوال بالضم الرجل الطويل وسمى المفصل به لكثرة فصوله وقيل
 لقلة المنسوخ فيه وهذا (في صلاة) الفجر والظهر ومن أوسطه (جمع وسط بفتح السين ما بين القصار
 والطوال) في العصر والعشاء ومن قصاره في المغرب وهذا التقسيم (لو كان) المسمى (مقيما) والمنفرد والامام
 سواء ولم يشتر على المقتدين بقراءته كذلك والمفصل هو السبع السابعة قيل أوله عند الاكثر من
 سورة الحجرات وقيل من سورة محمد صلى الله عليه وسلم أو من الفتح أو من ق فالطوال من مبتدئته الى الخروج
 وأوسطه منها الى لم يكر وقصاره منها الى آخره وقيل طواله من الحجرات الى عبس وأوسطه من كورت الى
 الضحى والباقي قصاره من طوال المفصل والظهر كالقصر ما ساءوا في سعة الوقت وورد انه كاله من لا شغل
 بوسط المفصل وفي الصحيح بطوال المفصل والظهر كالقصر ما ساءوا في سعة الوقت وورد انه كاله من لا شغل

(فصل في سننها) وهي
 إحدى وخمسون رفع
 اليدين للتحريك عند
 الاذنين للرجل والامة
 وحذاء المذكبين للحرمة
 الاصابع ومقارنة احرام
 المقتدى لاحرام امامه
 ووضع الرجل يده اليمنى
 على اليسرى تحت سترته
 وصفة الوضع ان يجعل
 باطن كف اليمنى على ظاهر
 كف اليسرى محلقا بالخنصر
 والاهام على الرسغ ووضع
 المرأة يدها على صدرها
 من غير تحليق والثناء
 والتهويد للقراءة والتسمية
 أول كل ركعة والتأمين
 والتحميد والاستسقاء
 والاعتدال عند التحريمة
 من غير طأطأة الرأس وجهر
 الامام بالتكبير والتسميع
 وتفريج القدمين في القيام
 قدر أربع أصابع وأن
 تكون السورة المضمومة
 للفاتحة من طول المفصل
 في الفجر والظهر ومن
 أوسطه في العصر والعشاء
 ومن قصاره في المغرب لو
 كان مقيما

الناس مهماتهم وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل الكتاب وهل أتى على الإنسان وقد ترك الخنفة إلا النادر منهم هذه السنة ولازم عليها الشافعية إلا القليل فظن جهلة المذهبين بطلان الصلاة بالفعل والترك فلا ينبغي الترك ولا الملازمة دائماً (و) للضرورة (يقرأ أي سورة شاء) لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم المعوذتين في الفجر فلما فرغ قال أو حزن قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تقن أمه كما (لو كان مسافراً) لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر وإذا أثر في سقوط شطر الصلاة ففي تخفيف القراءة أولى (و) (يسن) (اطالة الأولى في الفجر) اتفاقاً لا توارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا بالثلثين في الأولى والثلث في الثانية استحباباً وإن كثرت التفاوت لا بأس به وقوله (فقط) إشارة إلى قول محمد أحب إلى أن يطول الأولى في كل الصلوات وتكره اطالة الثانية على الأولى اتفاقاً بما فوق آيتين وفي النوافل الأمر أسهل (و) (يسن) تكبير الركوع (الركوع) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فإنه كان يسمع فيه (و) (يسن) (تسبيحه) أي الركوع (ثلاثاً) لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربّي العظيم وذلك أدناه وإذا استجد فليقل سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات وذلك أدناه أي أدنى كماله المعنوي وهو الجمع المحصل للسنة لا اللغوي والأمر للاستحباب فيكره أن ينقص عنها ولو رفع الإمام قبل اتمام المقتدى ثلاثاً فالصحيح أنه يتابعه ولا يرد الإمام على وجهه عمل به القوم وكلما زاد المنفرد فهو أفضل بعد الختم على وتر وقيل تسبيحات والركوع والسجود وتكبيرهما واجبات ولا يأتي في الركوع أو السجود بغير التسبيح وقال الشافعي بن يدي في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وعليت توكلت وفي السجود سجود وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين كما روى عن علي قلنا هو محمول على حالة التمسجد (و) (يسن) (أخذ ركبته بيديه) حال الركوع (و) (يسن) (تفريج أصابعه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تس رضى الله عنه إذا ركعت فضع كفيلك على ركبتك وفرج بين أصابعك وأرفع يديك عن جنبيلك ولا تطلب تفريج الأصابع إلا هنا التمكن من بسط الظهر (والمرأة لا تفرجها) لأن معنى حاملها على الستر (و) (يسن) (نصب ساقيه) لأنه المتوارث واحدتها شبه القوس مكرره (و) (يسن) (بسط ظهره) حال ركوعه لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يسوي ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر وروى أنه كان إذا ركع لو كان قدح ماء على ظهره لم يتحرك لاستواء ظهره (و) (يسن) (تسوية رأسه بعجزه) العجز بوزن رجل من كل شيء مؤخره ويذكر وبؤنث والعجزة للمرأة خاصة وقد يستعمل للرجل وأما العجز فعام وهو ما بين الوركين من الرجل والمرأة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع لم يخفض رأسه ولم يصب به ولكن بين ذلك أي لم يرفع رأسه ولم يخفضه (و) (يسن) (الرفع من الركوع) على الصحيح وروى عن أبي حنيفة أن الرفع منه فرض وتقديم (و) (يسن) (القيام بعده) أي بعد الرفع من الركوع (مطمئناً) للتوارث (و) (يسن) (وضع ركبته) ابتداء على الأرض (ثم يديه ثم وجهه) عند نزوله (السجود) ويسجد بينهما (و) (يسن) (عكسه للوضوء) للقيام بأن يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبته إذا لم يكن به عذر وأما إذا كان ضعيفاً أو لا يس خفف فيفعل ما لا يستطيع ويستحب الهبوط باليمين والتهوض بالسار لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد وضع ركبته قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبته (و) (يسن) (تكبير السجود) لما روي (و) (يسن) (تكبير الرفع) منه للروى (و) (يسن) (كون السجود) أي جعل السجود (بين كفيه) وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد وضع وجهه بين كفيه رواه مسلم وفي البخاري لما سجد وضع كفيه عند ومنه كنيته وبه قال الشافعي رحمه الله وقال بعض المحققين بالجمع وهو أن يقول هذا مرة وبالأخرى مرة وإن كان بين الكفين أفضل وهو حسن (و) (يسن) (تسبيحه) أي السجود بأن يقول سبحان ربّي الأعلى (ثلاثاً) لما روي (و) (يسن) (مجاورة الرجل) أي مجاودته (بطنه عن شفتيه) (مجاورة) من فقيهه عن جنبيه (مجاورة) ذراعيه عن الأرض) في غير زحمة حذر عن الإبداء المحرم لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد بطاف حتى لو شاءت جمجمة أن تمر بين يديه لم تزل وكان صلى الله عليه وسلم يرفع يديه ويضع يديه في بيضاءهما وقال عليه السلام لا تبسط بسط السبع وأدعهم على راحتين

ويقرأ أي سورة شاء لو كان مسافراً واطالة الأولى في الفجر فقط وتكبير الركوع وتسبيحه ثلاثاً وأخذ ركبته بيديه وتفريج أصابعه والمرأة لا تفرجها ونصب ساقيه وبسط ظهره وتسوية رأسه بعجزه والرفع من الركوع والقيام بعده مطمئناً ووضع ركبته ثم يديه ثم وجهه للسجود وعكسه للوضوء وتكبير السجود وتكبير الرفع وكون السجود بين كفيه وتسبيحه ثلاثاً ومجاورة الرجل بطنه عن شفتيه ومجاورة ذراعيه عن الأرض

وأبديت يمينها فأنزلت ذلك سجدة كل عضو من ذلك (و) يسن (الخفاض المرأة ولزقها بطنها بفخذها) لأنه عليه السلام مر على امرأتين تصليان فقال اذا سجدا فضع يمينك على يميني فان المرأة ليست في ذلك كالرجل لانها عورة مستورة (و) تسن (القومة) يعني اتمامها لان الرفع من السجود فرض الى قرب القعود فقامت سنة (و) يسن (الجلوس بين السجدين) يسن (وضع اليدين على الفخذين) حال الجلوس (فيما بين السجدين) فيكون (كحالة التشهد) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ الركبته هو الاصح (و) يسن (اقتراش الرجل) (رجله اليسرى ونصف اليمنى) وتوجيه أصابعهما نحو القبلة كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما (و) يسن (تورك المرأة) بان تجلس على اليدين وتضع الفخذ على الفخذ وتخرج رجليها من تحت وركها اليمنى لأنه أسرها (و) تسن (الاشارة في الصحيح) لأنه صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه اليسارية وقد أخذها شيئاً ومن قال أنه لا يشترط أصلاً فهو خلاف الرواية والدرية وتكون (بالمسحاة) أي السبابة من اليمنى فقط يشير بها (عند) انتهائه الى (الشهادة) في التشهد لقول أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلاً كان يدعو باسمه فقام له رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أحد (يرفعها) أي المسحاة (عند النفي) أي نفي الألوهية عما سوى الله تعالى بقوله لا اله الا الله (و) يسن (وضعها عند الاثبات) أي اثبات الألوهية لله وحده بقوله الا الله لم يكون الرفع اشارة الى النفي والوضع الى الاثبات ويسن الاسرار بقراءة التشهد وأشرنا الى أنه لا يعقد شيئاً من أصابعه وقيل الا عند الاشارة بالمسحاة فيما يروى عنهما (و) تسن (قراءة الفاتحة فيما بعد الاولين) في الصحيح وروى عن الامام وجوبها وروى عنه التحخير بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت (و) تسن (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الاخير) فيقول مثل ما قال محمد رحمه الله تعالى لما سئل عن كيفية ما يقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وزيادة في العالمين ثابتة في رواية مسلم وغيره فالمنع منها ضعيف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في العجم مرة ابتداء وتقتض كلاً من كراهية لوجود سببه (و) يسن (الدعاء) بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام اذا صلى أحدكم فليبدأ بحميد الله عز وجل والثناء عليه ثم ليصل على النبي ثم ليدع بعد ما شاء لكن لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم ان صلاته لا يصح فيها شيء من كلام الناس قدم هذا المانع على اباحة الدعاء بما أحجبه في الصلاة فلا يدعوا فيها الا (بما يشبه ألفاظ القرآن) ربنا لا تزغ قلوبنا (و) بما يشبه ألفاظ (السنة) ومنهما ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني يا رسول الله دعاء أدعوه به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدعو بكلمات منها اللهم اني أشأ لك من الخير كما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كما علمت منه وما لم أعلم (لا يجوز ان يدعو في صلاته بما يشبه كلام الناس) لأنه يظلمها ان وجد قبل القعود وقد اشتهد بفوت الواجب لوجوده بعده قبل السلام بخروج وجهه دون السلام وهو مثل قوله اللهم زوجني فلانة أعطني كذا من الذهب والفضة والمناصب لأنه لا يستحيل حصوله من العباد وما يستحيل مثل العفو والعافية (و) يسن (الاتفات يميناً ثم يساراً بالتسليمتين) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايسر وان نقص فقال السلام عليكم أو سلام عليكم أو سلاماً بترك السنة وجميع فرضه ولا يزيد بركاته لأنه يدعوه وليس فيه شيء ثابت وان بدأ بيساره ناسياً أو عامداً يسلم عن يمينه ولا يعيده على يساره ولا شيء عليه سوى الاساءة في العهود ولو سلم تلقاء وجهه يسلم عن يساره ولو نسي يساره وقام يعوده لم يخرج من المسجد أو يتكلم فيجلس ويسلم (و) يسن (نية الامام الرجال والنساء والصبيان والخنثى) (الملائكة) (الحفظة) جمع حافظ سموه لحفظهم ما يصدر من الانسان من قول وعمل أو لحفظهم اياه من الحزن وأسباب المعاطب ولا يعين عدد الاختلاف فيه وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وآخر امامه يلقيه الخيرات وآخر وراءه يدفع عنه المكاره وآخر عند ناصيته يكتب

والخفاض المرأة ولزقها
بطنها بفخذها والقومة
والجلوس بين السجدين
وضع اليدين على الفخذين
فيما بين السجدين كما
التشهد واقتراش رجله
اليسرى ونصف اليمنى
وتورك المرأة والاشارة في
الصحيح بالمسحاة عند الشهادة
يرفعها عند النفي ويضعها
عند الاثبات وقراءة
الفاتحة فيما بعد الاولين
والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم في الجلوس
الاخير والدعاء بما يشبه
الفاظ القرآن والسنة
لا كلام الناس والالتفات
يميناً ثم يساراً بالتسليمتين
ونية الامام الرجال والنساء

وصالح الجن بالتسليمين

في الأصح ونية المأموم
أمامه في جهته وإن حاذاه
نواه في التسليمين مع القوم
والحفظه وصالح الجن ونية
المنفرد الملائكة فقط
ونقص الثانية عن الأولى
ومقارنته لسلام الإمام
والبدء باليمين وانتظار
المسبوق فراغ الإمام

فصل من آدابها
أخرج الرجل كفيه من
كفيه عند التكبير ونظر
المصلي إلى موضع سجوده
قائما وإلى ظاهر القدم
راكعا وإلى أرنبة أنفه
ساجدا وإلى حجر جالس
وإلى المنكبين مسليا
ودفع السعال ما استطاع
وكظم فمه عند التأثرب
والقيام حين قيل حي على
الفسلاح وشروع الإمام مذ
قيل قد قامت الصلاة

فصل في كيفية
تركيب الصلاة إذا أراد
الرجل الدخول في الصلاة
أخرج كفيه من كفيه ثم
رفعهما حذاء أذنيه ثم كبر
بلا مدنا وبأصبح الشروع
بكل ذكر خالص لله تعالى
كسبحان الله وبالفارسية
إن عجز عن العربية وإن
قادر لا يصح شروعه
بالفارسية ولا قراءته بها في
الأصح ثم وضع يمينه على
يساره تحت ستره عقب
التحرية بلا مهلة مستغفرا
وهو أن يقول سبحانك
اللهم وبحمدهك وتبارك
اسمك وتعالى جددك ولا اله
غيرك

ما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه إلى الرسول عليه السلام وقيل معه ستون مائة وقيل مائة
وستون يذنون عنه الشياطين فالإيمان بهم كالإيمان بالأنبياء عليهم السلام من غير حصر بعدد (و) نيته
(صالح الجن) المقتدين به فمنوى الإمام الجميع (بالتسليم في الأصح) لأنه يخاطبهم وقيل ينوهم بالتسليم
الأولى وقيل تكفيه الإشارة لهم (و) يسن (نية المأموم أمامه في جهته) اليمين إن كان فيها أو اليسار إن كان
فيها (وإن حاذاه نواه في التسليمين) لأنه حظ من كل جهة وهو أحق من الحاضرين لأنه أحسن إلى
المأموم بالترام صلاته (مع القوم والحفظه وصالح الجن) يسن (نية المنفرد الملائكة فقط) إذ ليس معه
غيرهم وينبغي التنبيه لهذا فإنه قل من يتنبه له من أهل العلم فضلا عن غيرهم (و) يسن (خفض) صوته
بالتسليمين (الثانية عن الأولى) يسن (مقارنته) أي سلام المقتدى (لسلام الإمام) عند الإمام موافقة له
وبعد تسليمه عندهما ثلاثا يسرع بأمر الدنيا (و) يسن (البدء باليمين) وقد بيناه (و) يسن (انتظار
المسبوق فراغ الإمام) لوجوب المتابعة حتى يعلم أن لاسهو عليه (فصل من آدابها) الأدب ما فعله
الرسول صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة التسبيحات في الركوع والسجود والزيادة
على القراءة المسنونة وقد شرع لا كمال السنة فيها (أخرج الرجل كفيه من كفيه عند التكبير) للأحوام
لقربه من التواضع والضرورة كبره والمرأة تستر كفيه باخذرا من كشف ذراعيها ومثلها الخنثى (و) منها
(نظر المصلي) سواء كان رجلا أو امرأة (إلى موضع سجوده قائما) حفظه عن النظر إلى ما يشغله عن
الخشوع (و) نظره (إلى ظاهر القدم) ركعا وإلى أرنبة أنفه ساجدا وإلى حجر جالس (و) منها نظره (إلى المنكبين
مسليا) وإذا كان بصيرا أو في ظلمة فيلاحظ عظمة الله تعالى (و) من الأدب (دفع السعال ما استطاع) تحريزا
عن المفسد فإنه إذا كان بغير عذر يفسد وكذا الخشاء (و) من الأدب (كظم فمه عند التأثرب) فإن لم يقدر
غطاه يده أو كفه لقوله صلى الله عليه وسلم لم التأثرب في الصلاة من الشيطان فإذا تنأب أحدكم فليكظم
ما استطاع (و) من الأدب (القيام) أي قيام القوم والإمام إن كان حاضرا يقرب المحراب (حين قيل) أي
وقت قول المقيم (حي على الفلاح) لأنه أمر به فيجاء وإن لم يكن حاضرا يقوم كل صف حين ينتهي إليه
الإمام في الأظهر (و) من الأدب (شروع الإمام) أي (مذقيل) أي عند قول المقيم (قد قامت الصلاة)
عندهما وقال أبو يوسف يشروع إذا فرغ من الإقامة فلو أخرج حتى يفرغ من الإقامة لا بأس به في قولهم جيبها
فصل في كيفية تركيب (أفعال الصلاة) من الابتداء إلى الانتهاء من غير بيان أو صافها لتقديمها (إذا
أراد الرجل الدخول في الصلاة) أي صلاة كانت (أخرج كفيه من كفيه) بخلاف المرأة وحال الضرورة
كما بيناه (ثم رفعهما حذاء أذنيه) حتى يجاذي بأمره شحمتي أذنيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة ولا يفرج
أصابعه ولا يضمهما وإذا كان به عذر يرفع بقدر المكان والمرأة الحرة حذو منكبها والامة كالرجل كما
تقدم (ثم كبر) هو الأصح فالمد يرفع يده حتى يفرغ من التكبير لا ياتي به لفوات محله وإن ذكره في أثناءه
رفع (بلا مد) فإن مددهم ولا يكون شارعا في الصلاة وتفسد به في أثناءه وأقوله (ناويا) شرط لصحة التكبير
(وبصيح الشروع بكل ذكر خالص لله تعالى) عن اختلاطه بحاجة الطالب وإن كره ترك الواجب وهو
لفظ التكبير وفيه إشارة إلى أنه لا بد لصحة الشروع من جملة تاء وهو ظاهر الرواية (كسبحان الله) أولا لله
الا لله والمجد لله (و) يصح الشروع أيضا (بالفارسية) وغيرهما من اللسان (إن عجز عن العربية وإن قادر
لا يصح شروعه بالفارسية) ومحورها (ولا قراءته بها في الأصح) من قول الإمام الأعظم موافقة لهما لأن القرآن
اسم للنظم والمعنى جميعا وأما التلبية في الحج والسلام من الصلاة والتسمية على الذبيحة والإيمان بخاتر بغير
العربية مع القدرة عليها جاعا (ثم وضع يمينه على يساره) وتقدم صفته (تحت ستره عقب التحريم بلا مهلة)
لأنه سنة القيام في ظاهر المذهب وعند محمد سنة القراءة فيرسل حال الثناء وعندهما بعد في كل قيام فيه
ذكر مسنون كجمالة الثناء والتقوى وصلاة الجنادة ورسول بين تكبيرات العبدن إذ ليس فيه ذكر
مسنون (مستغفرا) وهو أن يقول سبحانك اللهم وبحمدهك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك (وإن
قال وجل ثناؤك لم يمنع وإن سكت لا يؤسر ولا ياتي بدعاء التوجه لا قبل الشروع ولا بعده ويضمه في التمجيد

للاستفتاح ومعنى سبحانك اللهم وبحمدك تزهتلك عن صفات النقص بالتسبيح وأثبت صفات الكمال
 لذاتك بالحمد وتبارك أي دام وثبت وتنزه اسمك وتعالى جسدك أي ارتفع سلطانك وعظمتك وغناك
 بمكانك ولا اله غيرك في الوجود معبود بحق بدأ بالتنزيه الذي يرجع إلى التوحيد ثم ختم بالتوحيد ترقيا
 في الثناء على الله تعالى من ذكر النعوت السلبية والصفات الشبوتية إلى غاية الكمال في الجلال والجمال
 وسائر الأفعال وهو الألفراد بالالوهية وما يختص به من الاحدية والصفدية (وبستفتح كل مصلى) سواء
 المقتدى وغيره بالمبدأ الامام بالقراءة (ثم تعوذ) بالله من الشيطان الرجيم لأنه مطرود عن حضرة الله
 تعالى ويريد أن يجعل شركه كالله في العقاب وأنت لا تراه فتعصم بمن يراه ليحفظك منه بالتعوذ (سرا للقراءة)
 مقدم عليها (فبأقرب المسبوق) في ابتداء ما يقضيه بعد الثناء فإنه يثنى حال اقتدائه ولو في سككات الامام
 على ما قيل ولا يأتي به في الركوع وياق فيه بتكبيرات العبد لوجوبها (لا المقتدى) لأنه للقراءة ولا يقرأ
 المقتدى وقال أبو يوسف هو تبع للثناء فيأتي به (وآخر) التعوذ (عن تكبيرات الزوائد) (العبد) لأنه
 لأنه للقراءة وهي بعد التكبيرات في الركعة الأولى (ثم يسمى سرا) كما تقدم (ويسمى) كل من يقرأ في صلاته
 (في كل ركعة) سواء صلى فرضا أو نفلا (قبل الفاتحة) بأن يقول بسم الله الرحمن الرحيم وأما في الوضوء
 والذبيحة فلا يتقدم بخصوص البسمة بل كل ذكر له يكفي (فقط) فلا تسن التسمية بين الفاتحة والسورة
 ولا كراهة فيها أن فعلها اتفاقا للسورة سواء جهر أو خافت بالسورة وغلط من قال لا يسمى الا في الركعة
 الاولى (ثم قرأ الفاتحة وأمن الامام والمأموم سرا) وحقيقة اسماع النفس كما تقدم (ثم قرأ سورة) من
 المفصل على ما تقدم (أو) قرأ (ثلاثا آيات) قصارا وآية طويلة وجوبا (ثم كبر) كل مصلى (راكعا)
 فمبتدئ بالتكبير مع ابتداء الثناء ويختمه بجملة يشترع في التسبيح فلا تخلو حالة من حالات الصلاة عن
 ذكر (مطمئنا مسويا رأسه بعجزه) أخذ ركبتيه بيديه (ويكون الرجل) مفرجا أصابعه (ناصبا ساقيه
 واحناؤهما) شبه القوس مكره والمرأة لا تفرج أصابعها (وسبح فيه) أي الركوع كل مصلى فيقول سبحان
 رب العظيم مرات (ثلاثا وذلك) العدد (أدناه) أي أدنى كمال الجمع المسنون ويكره قراءة القرآن في
 الركوع والسجود والشهادتين باجماع الأئمة لقوله صلى الله عليه وسلم نهيت أن أقرأ أركعا أو ساجدا (ثم رفع
 رأسه واطمان) قائما (ثلاثا سمع الله من جمده) أي قبل الله جمده من جمده لأن السماع يذكروا بآية القبول
 مجازا كما يقال سمع الأمير كلام فلان وفي الحديث أعوذ بك من دعاء لا يسمع أي لا يستجاب والهاء للسكينة
 والاستراحة لا للكناية (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسبيح والتحميد (لو) كان (اماما) هذا قوله وهو
 رواية عن الامام اختارها في الحاوي القدسي وكان الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين يميلون إلى الجمع
 وهو قول أهل المدينة وقوله (أو منفردا) متفق عليه على الأصح عن الامام موافقة لما وعنه يستحق
 بالتحميد وعنه يكتفي بالتسبيح (والمقتدى يكتفي بالتحميد) اتفاقا للاهرية في الحديث إذا قال الامام سمع
 الله من جمده فقلوا ربنا لك الحمد رواه الشيخان والافضل اللهم ربنا ولك الحمد وليد الله اللهم ربنا لك الحمد
 وليد ربنا لك الحمد (ثم كبر) كل مصلى (خار السجود) ويختمه عند وضع جبهته للسجود (ثم وضع ركبتيه
 ثم يديه) أن لم يكن به عذر عنه من هذه الصفة (ثم وضع) وجهه بين كفيه المارونا (وسجد بانفاه وجهته)
 وتقدم الحكيم (مطمئنا مسجعا) بأن يقول سبحان رب العلي مرات (ثلاثا وذلك أدناه) لما تقدم (وجافي)
 أي باعد الرجل (بطنه عن نغذيه وعضديه عن ابطنيه) لأنه أبلغ في السجود بالأعضاء (في غير رجة) وينضم
 فيها حذر عن اضرار الجار (موجها أصابع يديه) ويضمها كل الضم لا يندب الا هنا لأن الرحمة تنزل عليه
 في السجود وبالضم ينال الأكثر (و) يكون موجها أصابع (رجليه نحو القبلة والمرأة تحفض) فتضم
 عضديها بطنها (وتلزم بطنها بطنها) لأنه أسهل ثم رفع رأسه مكبرا (وجلس) كل مصلى (بين
 السجدين واضعا يديه على نغذيه مطمئنا) وليس فيه ذكر مسنون والوارد فيه محمول على التمسك (ثم كبر)
 للسجود (وسجد) بعده (مطمئنا وسبح فيه) أي السجود (ثلاثا وجافي بطنه عن نغذيه وأبدى عضديه) وهما
 ضبعاه والضبع يسكون الباء لا غير العضد (ثم رفع رأسه مكبرا للتهوض) أي القيام للركعة الثانية (بلا
 اعتماد على الأرض بيديه) أن لم يكن به عذر (وبلا قعود) قبل القيام يسمى جلسة الاستراحة عند الشافعي

وبستفتح كل مصلى ثم
 تعوذ سرا للقراءة فيأتي به
 المسبوق لا المقتدى ويؤخر
 عن تكبيرات العبد
 ثم يسمى سرا ويسمى في كل
 ركعة قبل الفاتحة فقط ثم
 قرأ الفاتحة وأمن الامام
 والمأموم سرا ثم قرأ سورة أو
 ثلاث آيات ثم كبر راكعا
 مطمئنا مسويا رأسه بعجزه
 أخذ ركبتيه بيديه مفرجا
 أصابعه وسبح فيه ثلاثا
 وذلك أدناه ثم رفع رأسه
 واطمان قائما ثلاثا سمع الله من
 جمده ربنا لك الحمد لو اماما أو
 منفردا والمقتدى يكتفي
 بالتحميد ثم كبر خار السجود
 ثم وضع ركبتيه ثم يديه ثم
 وجهه بين كفيه وسجد
 بانفاه وجهته مطمئنا مسجعا
 ثلاثا وذلك أدناه وجافي بطنه
 عن نغذيه وعضديه عن
 ابطنيه في غير رجة موجها
 أصابع يديه ورجليه نحو
 القبلة والمرأة تحفض وتلزم
 بطنها بطنها أو مجلس بين
 السجدين واضعا يديه على
 نغذيه مطمئنا ثم كبر وسجد
 مطمئنا وسبح فيه ثلاثا
 وجافي بطنه عن نغذيه
 وأبدى عضديه ثم رفع
 رأسه مكبرا للتهوض بلا
 اعتماد على الأرض بيديه
 وبلا قعود

سنة (والركعة الثانية) يفعل فيها (كلاولى) وعلمت ما شملته (الا الله) أى المصلى (لا يثنى) لانه لا افتتاح فقط (ولا يتعوذ) لعدم تبدل المجلس (و) لا يرفع يديه اذ (لا يسن رفع اليدين) في حالتي الركوع وقيامه ولا يفسد الصلاة في الصحيح فلا يسن (الا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير القنوت في الوتر وتكبيرات الزوائد في العيدين) لا اتفاق الاخبار وصفة الرفع فيها حدوا والاذنين (و) يسن رفعهما مبسوطتين نحو السماء (حين يرى الكعبة) المشرفة أى وقت معاينتها فتسكون العين في فقعس للعيدين ومعاينة البيت للدعاء وهو مستجاب (و) يسن رفعهما (حين يستلم الحجر الاسود) مستقبلا يباطنهما الحجر (و) يسن رفعهما مبسوطتين نحو السماء دائما (حين يقوم على الصفا والمروة) كذلك (عند الوقوف بعرفة) ووقوف (من دلفة) في الوقوف (بعد رمى الجمره الاولى) (والجمره الوسطى) كما ورد بذلك السنة الشريفة وترفع في دعاء الاستسقاء ونحوه لان رفع اليدين في الدعاء سنة (و) كذلك (عند) دعائه بعد فراغه من (التسبيح) والحمد والتكبير الذي سلكه (عقب الصلوات) كما عليه المسلمون في سائر البلدان (واذا فرغ) الرجل من سجدة في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس عليها ووضعه على وجهه أصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه بسط أصابعه وجعلها منتهية الى رأس ركبتيه (والمرأة تتورك) وقد مناه عنه (وقرأ) المصلى ولو مقتديا (بشهاد ابن مسعود رضي الله عنه) ويقصد معانيه هي اذلة على أنه ينشئها تحية وسلاما منه (وأشار بالمسحبة) من أصابعه اليمنى (في الشهادة) على الصحيح (يرفعها عند النفي ويضعها عند الاثبات ولا يزد على التشهد في القعود الاول وهو التحيات لله والصلوات والطيبات) (وهو) كما قال علمي رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد أخذ كني بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن فقال اذا قعدا أحدكم في الصلاة فليقل (التحيات لله والصلوات والطيبات) جمع تحية من حيافلان فلانا اذا دعاه عند ملاقاته كقولهم حيالك الله أى أبقالك والمراد هنا عز الالفاظ التي تدل على الملك والعظمة وكل عبادة قولية لله تعالى والمراد بالصلوات هنا العبادات البدنية ونحوها والطيبات العبادات المالية لله تعالى وهي المصادرة منه ليله الاسراء فلما قال ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بالمسام من الله سبحانه ردا لله عليه وحياته بقوله (السلام عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته) فقابل التحيات بالسلام الذي هو تحية الاسلام وقابل الصلوات بالرحمة التي هي معناها وقابل الطيبات بالبركات المناسبة للالاسكونها النور والاكثرة فلما أفاض الله سبحانه وتعالى بانعامه على النبي صلى الله عليه وسلم بالثلاثة مقابل الثلاثة والنبي أكرم خلق الله وأجودهم عطف باحسانه من ذلك الفيض لاخوانه الانبياء والملائكة وصالحى المؤمنين من الانس والجن فقال (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) فعمهم به كما قال صلى الله عليه وسلم انكم اذا قلتموها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض وليس أشرف من العبودية في صفات المخلوقين وهي الرضا بما يفعل الرب والعبادة ما يرضيه والعبودية أغوى من العبادة لبقائها في العقبى بخلاف العبادة والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد فلما أن قال ذلك صلى الله عليه وسلم احسانا منه شهد أهل الملكوت الاعلى والسموات وجبريل بوحي والهام بان قال كل منهم (أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) أى أعلم وأبين وجمع بين أشرف أسمائه وبين أشرف وصف للمخلوق وأرق وصف مستلزم للنبوته لمقام الجمع فيقصد المصلى انشاء هذه الالفاظ هي اذلة له فاصدا معناه الموضوعة له من عنده كانه يحكي الله سبحانه وتعالى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه وأولياء الله تعالى خلا لما قاله بعضهم انه حكاية بسلام الله لا ابتداء سلام من المصلى (وقرأ الفاتحة فيما بعد) الركعتين (الاوليين) من الفرائض فشم المغرب (ثم جلس) مفترشا رجله اليسرى ناصبا اليمنى وتورك المرأة (وقرأ التشهد) المتقدم (ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا) ليكون متبوعا بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (بما يشبهه) ألقاظ (القرآن والسنة ثم سلم يميننا) ابتداء (ويسارا) انتهاء (فيقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) من القوم والخلفه (كما تقدم) بيانه بحمد الله سبحانه وصيته **باب الامامة** قدمنا شيئا يدل على فضل الاذان وعندنا (هي) أى الامامة (أفضل من الاذان) لمواظبته صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين عليها والا فضل كون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رحمه الله (والصلاة بالجماعة سنة)

والركعة الثانية كلاولى
الا الله لا يثنى ولا يتعوذ ولا
يسن رفع اليدين الا عند
افتتاح كل صلاة وعند
تكبير القنوت في الوتر
وتكبيرات الزوائد في
العيدين وحين يرى الكعبة
وحين يستلم الحجر الاسود
وحين يقوم على الصفا
والمروة وعند الوقوف بعرفة
ومن دلفة وبعد رمى الجمره
الاولى والوسطى وعند
التسبيح عقب الصلوات
واذا فرغ والمرأة تتورك
وقرأ تشهد ابن مسعود
رضي الله عنه وأشار بالمسحبة
في الشهادة يرفعها عند
النفي ويضعها عند الاثبات
ولا يزد على التشهد في
القعود الاول وهو التحيات
لله والصلوات والطيبات
السلام عليكم أيها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا اله
الا الله وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله وقرأ الفاتحة فيما
بعد الاوليين ثم جلس وقرأ
التشهد ثم صلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم دعا بما
يشبه القرآن والسنة
ثم سلم يميننا ويسارا فيقول
السلام عليكم ورحمة الله
ناو يامن معه كما تقدم
باب الامامة
هي أفضل من الاذان

والصلاة بالجماعة سنة
للرجال الاخوان بلا عذر
وشروط صحة الامامة للرجال
الاجماع سنة اشياء الاسلام
والدواعي والعقل والذكورة
والقراءة والسلامة من
الاعذار كالرعاف والفاقة
والتممة والاشغ وقد شرط
كطهارة واستعرة وشروط
صحة الاقتداء اربعة عشر
شيئا المقتدى المتابعة
مقارنة لغيره بمقارنة الرجل
الامامة شرط لصحة اقتداء
النساء وتقدم الامام
بعقبه عن المأموم وأن
لا يكون أدنى حالا من
المأموم وأن لا يكون الامام
مسلما بغير فرضه وأن
لا يكون مقيما للمسافر بعد
الوقت في رابعة ولا مسبوقا
وان لا يفصل بين الامام
والمأموم صف من النساء
وأن لا يفصل بينهما رقيب
الزورق ولا طريق ترفيه
العجلة ولا حائط يشبهه
العلم بانتقالات الامام فان
لم يشبهه لسمع أو رؤية صحيح
الاقتداء في الصحيح وان
لا يكون الامام راكبا
والمقتدى راكبا أو راكبا
غير دابة امامه

في الاصح مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة (للرجال) للواجبة ولقول صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل
من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين خرا وفي رواية درجة فلا يسع تركها الا بعذر ولو تركها أهل مصر
بلا عذر يؤمر ونها فان قبلوا والاقتوا عليهم لانهم من شعائر الاسلام ومن خصائص هذا الدين ويحصل
فضل الجماعة بواحد ولو صيما يعقل أو امرأه ولو في البيت مع الامام وأما الجمعة فيشترط ثلاثة أو اثنين كما
سند كره (الاخيار) لان العبد شغول بخدمة المولى (بلا عذر) لانها تسقط به (وشروط صحة الامامة
للرجال الاجماع سنة اشياء الاسلام) وهو شرط عام فلا تصح امامة من ذكر البعث أو خلافة الصديق أو صحبته أو
سبب الشيعين أو ينكر الشفاعة أو نحو ذلك ممن يظهر الاسلام مع ظهور صفته المكفرة له (والبلوغ) لان
صلاة الصبي نفل ونفله لا يلزمه (والعقل) لعدم صحة صلاته بعدمه كالسكران (والذكورة) يخرج به المرأة
للامر بتأخيرهن والخشني امرأة فلا يقتدى به غيرها (والقراءة) بحفظ آية تصح بها الصلاة على الخلاف
(و) (السلامة من الاعتذار) فان المعتذر وصلاة ضرورية فلا يصح اقتداء غيره به (كالرعاف)
الدائم وانفلت الریح ولا يصح اقتداء من به انفلت ریح من به سلس بول لانه ذو عذر (والفاقة) بتكرار
الغناء (والتممة) بتكرار التاء فلا يتكلم الاب (واللثة) بالنساء المشتهة والتحريل وهو والتدعة بضم اللام وسكون
التاء تحريك اللسان من السين الى التاء ومن الراء الى الغين ونحوه لا يكون اماما غيره وإذا لم يجد في القرآن
شيئا لم يبا عن لغة ويحجز عن اصلاح لسانه أثناء الليل وأطراف النهار فصلاة جائرة لنفسه وان ترك الصحيح
والجهد فصلاة فاسدة (و) (السلامة من) فقد شرط كطهارة فان عدمها يحمل خيب لا يعنى لا تصح امامته
لظاهر (و) كذا حكم (سترعورة) لان العاري لا يكون اماما مستور (وشروط صحة الاقتداء اربعة عشر شيئا)
تقريباً نية المقتدى المتابعة مقارنته لغيره (امام مقارنته حقيقة أو حكمية كما تقدم فينبوي الصلاة والمتابعة
أيضا) ونية الرجل الامامة شرط لصحة اقتداء النساء (لما يلزم من الفساد بالمخاذاة ومساكنها مشهورة ولو في
الجمعة والعيدين على ما قاله الاكثر) وتقدم الامام بعقبه عن (المأموم) حتى لو تقدم أصادعه لطول
قدمه لا يضرك (وأن لا يكون) الامام (أدنى حالا من المأموم) كان يكون متمفلا والمقتدى مفترضا أو معذورا
والمقتدى ظاهرا عنه (و) يشترط (أن لا يكون) الامام مصليا فرضا غير فرضه) أي فرض المأموم كظهور وعصر
وظهرين من يومين للشارك ولا بد فيهما من الاتحاد فلا يصح اقتداء نادر بناذر لم ينذر عين نذر الامام لعدم
ولايته على غيره فيما التزمه ولا النادر بالخالف لان المنذرة أقوى (وأن لا يكون) الامام (مقيما للمسافر بعد
الوقت في رابعة) لما قدمناه فيكون اقتداء مفترض بمنفصل في حق القعدة أو القراءة (ولا مسبوقا) لشبهة
اقتدائه (وأن لا يفصل بين الامام والمأموم صف من النساء) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان بينه وبين
الامام نهرا أو طريق أو صف من النساء فلا صلاة له فان كن ثلاثا فسدت صلاة ثلاثة خلفه من كل صف الى
آخر الصفوف وعليه الفتوى وجاز اقتداء الباقي وقيل الثلاث صف مانع من صحة الاقتداء من خلف صفه
جميعا وان كانتا اثنتين فسدت صلاة اثنين خلفهما فقط وان كانت واحدة في الصف محاذية فسدت صلاة
من حاذيته عن يمينها ويسارها وأخلفها (وأن لا يفصل بين الامام والمأموم (نهرير فيه الزورق) في
الصحيح والزورق نوع من السفن الصغار (ولا طريق ترفيه الجملة) وليس فيه صفوف متصلة والممانع في
الصلاة فاصل يسع فيه صفين على المفتي به (و) يشترط ان (لا يفصل بينهما) (حائط) كبير (يشبهه معه
العلم بانتقالات الامام فان لم يشبهه) العلم بانتقالات الامام (السمع أو رؤية) ولم يكن الوصول اليه (صح
الاقتداء) به (في الصحيح) واختيار شمس الأئمة الحلواني لماري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي
في حجرة عائشة رضي الله عنها والناس في المسجد يصطلون بصلاة وعلى هذا الاقتداء في الاماكن المتصلة
بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجة صحيح اذا لم يشبهه حال الامام عليهم بسمع أو رؤية ولم يتخلل الا الحدار كما
ذكره شمس الأئمة فيمن صلى على سطح بيته المتصل بالمسجد وفي منزله يجنب المسجد وبينه وبين المسجد حائط
معتد يا امام في المسجد وهو يسمع التكبير من الامام أو من المكبر تجوز صلاته كذا في التبيين والمزيد ويصح
اقتداء الواقف على السطح بمن هو في البيت ولا يخفى عليه حاله (و) يشترط (أن لا يكون) الامام راكبا والمقتدى
راكبا (أو بالقلب) (أو راكبا) دابة (غير دابة امامه) لاختلاف المكان واذا كان على دابة امامه صح الاقتداء

لا اتحاد المكان (و) بشرط (أن لا يكون) المقتدى (في سفينة) والامام في سفينة (أخرى غير مقترنة بها) لانهما
 كذا ايتين واذا اقرنا صحيح الاتحاد الحكمي (و) الرابع عشر من شروط صحة الاقتداء (أن لا يعلم المقتدى
 من حال امامه) المخالف المذهب (مفسد في زعم المأموم) يعني في مذهب المأموم (كخروج دم) سائل (أو قىء)
 بلاء القم وتيقن أنه (لم يعد بعده وضوؤه) حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما يعيد الوضوء ولم يعلم حاله
 فالصحيح جواز الاقتداء مع الذاكرة كالمجاهل حاله بالمرة وأما اذا علم منه أنه لا يجتنب في مواضع الخلاف فلا
 يصح الاقتداء به سواء علم حاله في خصوص ما يقتدى به فيه أولا وان علم أنه يجتنب في مواضع الخلاف يصح
 الاقتداء به على الاصح ويكره كما في المجتبى وقال الدرر في شرحه لا يكره اذا علم منه الاحتياط في مذهب
 الخفي وأما اذا علم المقتدى من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة أو الذكر أو جعل نجاسة قدر
 الدرهم والامام لا يدري بذلك فانه يجوز الاقتداء به على قول الاكثر وقال بعضهم لا يجوز زعمهم الهندواني لان
 الامام يرى بطلان هذه الصلاة فتبطل صلاة المقتدى تبعاله وجه الاول وهو الاصح أن المقتدى يرى جواز
 صلاة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجوب النول يجوزها كافي التبيين وفتح القدير وانما قيل بدقوله
 والامام لا يدري بذلك لانه يكون جازما بالنية وأمكن حمل صحة صلاته على معتقد امامه وأما اذا علم به وهو على
 اعتقاده مذهب صار كالمعتد لا عب ولا نية له فلا وجه لحمل صحة صلاته (ودعي اقتداء متوضي بمتميم) عندهما
 وقال محمد لا يصح والخلاف مبني على أن الخلاف بين الاكثيين التراب والماء والظهار تين الوضوء والتيمم
 فعندهما بين الاكثيين وظاهر النص يدل عليه فاستوى الظهار تان وعند محمد بين الظهار تين والتيمم والوضوء
 فيصير بناء القوي على الضعيف وهو لا يجوز ولا خلاف في صحة الاقتداء بالتيمم في صلاة الجنابة (و) صح
 اقتداء (غاسل بماسح) على خف أو جبهة أو خرقه قرحة لا يسيل منها شيء (و) صح اقتداء (قائم بقاعد) لان
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يوم السبت والاحد في مرض موته جالسوا الناس خلفه قياما وهي آخر
 صلاة صلاها اماما وصلى خلف أبي بكر الركنة الثانية صبح يوم الاثنين مأموما ثم اتى لنفسه ذكره اليه في
 المعرفة (و) صح اقتداء (باحدب) لم يبلغ حد به حسد الركونع اتفاقا على الاصح واذا بلغ وهو يتخففت
 للركونع قليلا يجوز زعمه ماويه أخذ عامة العلماء وهو الاصح بمنزلة الاقتداء بالقاعد لا يستواء لصفه
 الاسفل ولا يجوز زعمه عند محمد قال الزبلي وفي الظهيرة هو الاصح انتهى فقد اختلف الصحيح فيه (و) صح
 اقتداء (موم بمثله) بان كانا قاعدين أو مضطجعين أو المأموم مضطجعا والامام قاعدا لقوة حاله (ومتنفل
 بمقتضى) لانه بناء على ضعفه على القوي وصار تبعه لالامام في القراءة (وان ظهر بطلان صلاة امامه) بفوات
 شرط أو ركن (أعاد) لزوما يعني اقترض عليه الايمان بالفرض وليس المراد الاعادة الجارية لتمكن في المؤدى
 لقوله صلى الله عليه وسلم اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه واذا طار المبتطل لا اعادة على
 المأموم كارتداد الامام وسعه للجمعة بسند ظهريه دونهم وعوده لمجود تلاوة بعد تفرقهم (وبان المام) الذي
 تبين فساد صلاته (اعاد القوم باعادة صلاتهم بالقدر الممكن) ولو بكتاب أو رسول (في المختار) لانه صلى الله
 عليه وسلم صلى بهم ثم جاء ورأسه يقطر فاعادهم وعلى رضى الله عنه صلى بالناس ثم تبين له أنه كان محمدا ثاقا عاد
 وأمرهم أن يعيدوا وفي الدراية لا يلزم الامام الاعاد ان كانوا قوما غيبه عن من وفي خواته الاكمل لانه سكت
 عن خطأ معفو عنه وعن البري يخبرهم وان كان مختلفا فيه ونظيره اذا رأى غيره يتوضا من ماء نجس أو
 على ثوبه نجاسة فصل يسقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئا (مطار وبرد) شديد
 (وشوف) ظالم (وظلمة) شديدة في الصحيح (وحبس) معسر أو مظلوم (وعصى) وقيل وقطع يدور رجل وسقام
 واقساد ووجل وزمانة وشيخوخة وتكرار فقهه بجماعة تقوته وحضور طعام تتوقه نفسه (اشغل
 باله) كدافعة أحد الاختين أو الرعي (وارادة سفر) تنهاله (وقيامه) عريض (يستغفر) بغيته (وشدة ريح
 ليلا لانهارا) للرج (واذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها المبيحة للتخلف) وكانت نيته حضورها أولا
 العذر الحاصل (يحصل له ثوابها) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى
 (فصل في بيان (الحق بالامامة) في بيان ترتيب الصفوف اذا اجتمع قوم (لم يكن بين الحاضرين

وأن لا يكون في سفينة
 والامام في أخرى غير مقترنة
 بها وان لا يعلم المقتدى من حال
 امامه مفسد في زعم المأموم
 كخروج دم أو قىء لم يعد
 بعده وضوؤه وصح اقتداء
 متوضي بمتميم وغاسل بماسح
 وقائم بقاعد واحدب
 وموم بمثله ومتنفل بمقتضى
 وان ظهر بطلان صلاة
 امامه أعاد ويلزم الامام اعاد
 القوم باعادة صلاتهم
 بالقدر الممكن في المختار
 فصل في يسقط حضور
 الجماعة بواحد من ثمانية
 عشر شيئا مطر وبرد وخوف
 وظلمة وحبس وعصى وقيل
 وقطع يدور رجل وسقام
 واقساد ووجل وزمانة
 وشيخوخة وتكرار فقهه
 بجماعة تقوته وحضور طعام
 تتوقه نفسه وارادة سفر
 وقيامه عريض وشدة ريح
 ليلا لانهارا واذا انقطع عن
 الجماعة لعذر من أعذارها
 المبيحة للتخلف يحصل له
 ثوابها
 فصل في الحق بالامامة
 وترتيب الصفوف اذا لم
 يكن بين الحاضرين

صاحب منزل ولا ذوساطان
فلا علم أحق بالامامة ثم
الاقرأ ثم الاوزع ثم الاس
ثم الاحسن خلقا ثم
الاحسن وجهات ثم الاشرف
نسبا ثم الاحسن صوتا ثم
الانظف ثوبا فان استووا
يقرع أو الخيار الى القوم
فان اختلفوا فالعبرة بما
اختاره الاكثر وان قدموا
غير الاولى فقد أساؤا وكره
امامة العبد والاعمى
والاعرابي وولد الزنا الجاهل
والفاسق والمبتدع
وتطويل الصلاة وجماعة
العراة والنساء فان فعلن
يقف الامام وسطهن
كالعراة ويقف الواحد من
يمين الامام والاكثر خلفه
ويصنف الرجال

صاحب منزل) اجتماعه فيه ولا فيهم ذو وظيفة وهو امام المحل (ولا ذوساطان) كما يروى والوقاض (فلا علم) باحكام الصلاة الحافظ ما به سنة القراءة ويجتنب الفواحش الظاهرة وان كان غير متبحر في بقية العلوم (أحق بالامامة) واذا اجتمعوا يقدم السلطان فالامير فالقاضي فصاحب المنزل ولو مستأجرا يقدم على المالك ويقدم القاضي على امام المسجد لما ورد في الحديث ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكريمه الا باذنه (ثم الاقرأ) أي الا علم باحكام القراءة لا مجرد كثرة حفظه (ثم الاوزع) الورع اجتناب الشهوات ارفق من التقوى لانها اجتناب المحرمات (ثم الاس) لقوله صلى الله عليه وسلم وليؤمكم اكبركم (ثم الاحسن خلقا) بضم الخاء واللام أي ألفه بين الناس (ثم الاحسن وجهها) أي أصبحهم لان حسن الصورة يدل على حسن السيرة لانه مما يزيد الناس رغبة في الجماعة (ثم الاشرف نسبا) لاحترامه وتعظيمه (ثم الاحسن صوتا) للرغبة في سماعه للتخضوع (ثم الانظف ثوبا) لبعده عن الدنس ترغيبا فيه فالاحسن زوجة لشدة عقده فاكثرهم رأسا أو أصغرهم عضوا فاكثرهم مالا فاكثرهم جاهوا واختلاف في المسافر مع المقيم قيل همسا ووقيل المقيم أولى (فان استووا يقرع) بينهم فمن خرجت قرعته قدم (أو الخيار الى القوم) فان اختلفوا فالعبرة باختاره الاكثر وان قدموا غير الاولى فقد أساؤا (ولسكن لا يأتون كذا في التجنيس وفيه لو لم يقرعوا وهم له كارهون فهو على ثلاثة أوجه ان كانت الكراهة لفساد فيه أو كانوا أحق بالامامة منه يكره وان كان هو أحق بهم منهم ولا فساد فيه ومع هذا يكرهونه لا يكره له التقدم لان الجاهل والفاسق يكره العالم والصالح وقال صلى الله عليه وسلم ان سركم ان تقبل صلاتكم فليؤمكم علماءكم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم وفي رواية فليؤمكم خياركم (وكره امامة العبد) ان لم يكن عالما نقيما (والاعمى) لعدم اهتدائه الى القبلة وصون ثيابه عن الدنس وان لم يوجد أفضل منه فلا كراهة (والاعرابي) الجاهل أو الخضرى الجاهل (وولد الزنا) الذي لا علم عنده ولا تقوى فلذا قيده مع ما قبله بقوله (الجاهل) اذ لو كان عالما نقيما لا تتركه امامته لان الكراهة للثبائن حتى اذا كان الاعرابي أفضل من الخضرى والعبد من الخرو وولد الزنا من ولد الرشيد والاعمى من البصير فالحكم بالضد كذا في الاختيار (و) لذا كرهه امامة (الفاسق) العالم لعدم اهتمامه بالدين فحبب اهانته شرعا فلا يعظم بتقديمه للامامة واذا تعدد منعه ينتقل عنه الى غير مسجد للجمعة وغيره وان لم يقيم الجمعة الا هو تضل معه (والمبتدع) بارتكابه ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم أو عمل أو حال بنوع شبهة أو استحسان وروى محمد بن أبي حنيفة رجه الله تعالى وأبي يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز والصحيح أنها تصح مع الكراهة بخلاف من لا تكفر بدعته لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجاءه واعم كل بر وفاجر رواه الدارقطني كما في البرهان * وقال في مجمع الروايات واذا صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محررا ثواب الجماعة لسكن لا ينال ثواب من يصلي خلف امام تقى (و) كرهه للامام (تطويل الصلاة) لما فيه من تنفير الجماعة لقوله عليه السلام من أم فليخفف (وجماعة العراة) لما فيها من الاطلاع على عورات بعضهم (و) كرهه جماعة النساء) بواحدة منهن ولا يخضرن الجماعات لما فيه من الفتنة والخالفة (فان فعلن) يجب أن يقف الامام وسطهن مع تقدم عقبا فلو تقدمت كالرجال أثمت وصحت الصلاة والامام من يؤتم به ذكر أو أنثى والوسط بالخير يلبس ما بين طرفي الشئ كما هنا وبالسكران يساين بعضه عن بعض كجلست وسط الدار بالسكون (ك) الامام العاربي (العراة) يكون وسطهم لسكن بالساو ويمد كل منهم رجله ليستترهما أمكن ويصلون بالايما وهو الافضل (ويقف الواحد) رجلا كان أو صبيا مبرا (عن يمين الامام) مساويا لله متأخرا بعقبه ويكره أن تقف عن يساره وكذا خلفه في الصحيح لحديث ابن عباس أنه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فقامه عن يمينه (و) يقف (الاكثر) من واحد خلفه لانه عليه الصلاة والسلام تقدم عن أنس واليتم حين صلى بهما وهو دليل الافضلية وما ورد من القيام بينهما فهو دليل الاباحة (ويصنف الرجال) لقوله صلى الله عليه وسلم لبني منكم أولوا الا حلام والنهي فيما هم الامام بذلك وقال صلى الله عليه وسلم استووا تسبوا قلوبكم وتساوت اجزوا وقال صلى الله عليه وسلم أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسددوا الخلل ولينوا بايدكم اخوانكم لا تذروافرجات الشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله وبهذا يعلم

جهل من يستمسك عند دخول أحد بجنبه في الصف بظن أنه رياء بل هو عانة على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وإذا وجد فرجة في الصف الأول دون الثاني فله خرقه وتركهم سد الأول ولو كان الصف منتظما ينتظره محجيء آخر فان خاف فوت الركعة جذب عالما بالحد لا يتأذى به والاقام وحده وهذه ترد القول بفساد من فسخ لا هريء داخل بجنبه وأفضل الصفوف أولها ثم الأقرب فالأقرب لما روي أن الله تعالى ينزل الرجة أولا على الإمام ثم تتجاوز عنه إلى من يجاذبه في الصف الأول ثم إلى الميامن ثم إلى الميسر ثم إلى الصف الثاني وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال تكتب للذي يصلي خلف الإمام بحذاءه مائة صلاة وللذي في الجانب الأيمن خمسة وسبعون صلاة وللذي في الأيسر خمسون صلاة وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة (ثم) يصف (الصبيان) لقول أبي مالك الأشعري إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وأقام الرجال يلوونه وأقام الصبيان خلف ذلك وأقام النساء خلف ذلك وان لم يكن جمع من الصبيان يقوم الصبي بين الرجال (ثم الخنثائي) جمع خنثي والمراد به المشكل احتياطا لأنه إن كان رجلا فقيامه خلف الصبيان لا يضره وإن كان امرأة فهو متأخر ويلزم جعل الخنثائي صفوا واحدا متفرقا لقاء عن القيام خلف مثله وعن المحاذاة لاحتمال الذكورة والانوثة وهو معاملة بالاضرف في أحواله (ثم) يصف (النساء) إن حضرن والافهن ممنوعات عن حضور الجماعات كما تقدم

(فصل في ما يفعله المقتدي بعد فراغ امامه من واجب وغيره) لو سلم الإمام أو تكلم (قبل فراغ المقتدي من) قراءة (التشهدية) لأنه من الواجبات ثم يسلم لبقاء حصة الصلاة وأمكن الجمع بالاتيان بها وان بقيت الصلوات والدعوات يتركها ويسلم مع الإمام لأن ترك السنة دون ترك الواجب وأما أن أحدث الإمام عمدا ولو بغيره عند السلام لا يقرأ المقتدي التشهد ولا يسلم لخروجه من الصلاة بطلان الجزء الذي لا قام حديث الإمام فلا ينبغي على فاسد ولا يضر في صحة الصلاة لكن يجب عاداتها لغير نقصها بترك السلام وإذا لم يجلس قدر التشهد بطلت بالحدث للعمد ولو قام الإمام إلى الثالثة ولم يتم المقتدي التشهد أتمه وإن لم يتم جاز وفي فتاوى الفضلي والتجنيس يتم ولا يتبع الإمام وان خاف فوت الركوع لأن قراءة بعض التشهد لم تعرف قربة والركوع لا يفوته في الحقيقة لأنه يدرك فكان خلف الإمام ومعارضة واجب آخر لا يمنع الاتيان بما كان فيه من واجب غيره لا يأنه به بعده فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما إذا عارضته سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب أشار إليه بقوله (ولو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدي ثلاثا في الركوع أو السجود يتابعه) في الصحيح ومنهم من قال يتم ثلاثا لأن من أهل العلم من قال بعدم جواز الصلاة بتتبعها عن الثلاث (ولو زاد الإمام سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساهيا لا يتبعه الموقم) فيما ليس من صلاته بل يمكن أن دعا الإمام قبل تقييده الزائدة بسجدة سلم معه فان جلس عن قيامه يسلم معه (وان قيسدها) أي الإمام أي الركعة الزائدة بسجدة (سلم) المقتدي (وحده) ولا ينتظر مخروجه إلى غير صلاته (وان قام الإمام قبل القعود الأخير ساهيا انتظره المأموم) وسيجلستبه امامه (فان سلم المقتدي قبل أن يقيده امامه الزائدة بسجدة فسد فرضه) لانفراد بركن القعود حال الاقتداء كما تقدم بتقييد الإمام الزائدة بسجدة لترك القعود الأخير في محله (وكره سلام المقتدي بعد تشهد الإمام) لوجود فرض القعود (قبل سلامه) لتركه المتابعة وصحت صلاته حتى لا تبطل بطالع الشمس في الفجر ووجدان الماء للتميم وبطلت صلاة الإمام على المرحوح وعلى الصحيح صحت كما سئل كره (فصل في) صفة (الأذكار الواردة بعد) صلاة (الفرض) وفضلها وغيره (القيام إلى) أداء (السنة) التي تلي الفرض (متصلا بالفرض مسنون) غير أنه يستحب الفصل بينهما كما كان عليه السلام إذا سلم يكثف قدر ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام والثلث يعود السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ثم يقوم إلى السنة قال السكك والحمد لله الذي ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الأذكار التي تؤخر عنه السنة ويفصل بينهما وبين الفرض انتهى قلت ولعل المراد غير ما ثبت أيضا بعد المغرب وهو ثمان رجلا لا اله الا الله إلى آخره عشر أو بعد الجمعة من قراءة الفاتحة والمعوذات سبعين أو (و) قال السكك (عن شمس الأئمة الحلواني) أنه قال (لا بأس بقراءة الأوراد بين الفريضة والسنة) فالأولى تأخير الأوراد عن السنة فهذا

ثم الصبيان ثم الخنثائي ثم النساء (فصل في ما يفعله المقتدي بعد فراغ امامه من واجب وغيره) لو سلم الإمام قبل فراغ المقتدي من التشهدية ولو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدي ثلاثا في الركوع أو السجود يتابعه ولو زاد الإمام سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساهيا لا يتبعه الموقم وان قيسدها سلم معه وان قام الإمام قبل القعود الأخير ساهيا انتظره المأموم فان سلم المقتدي قبل أن يقيده امامه الزائدة بسجدة فسد فرضه وكره سلام المقتدي بعد تشهد الإمام قبل سلامه (فصل في الأذكار الواردة بعد الفرض) (القيام إلى) السنة متصلا بالفرض مسنون وعن شمس الأئمة الحلواني لا بأس بقراءة الأوراد بين الفريضة والسنة

ينبغي السكراهة ويحذف ما قال في الاختيار كل صلاة بعدها سنة يكره القعود بعدها والدعاء بل يشتمل بالسنة
 كيلا يفصل بين السنة والمكتوبة وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد ما يقول اللهم
 أنت السلام الخ كما تقدم فلا يزيد عليه أو على قدره ثم قال الكمال ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم الفصل
 بالأذكار التي يواظب عليها في المساجد في عصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات وأخواتها ثلاثا
 وثلاثين وغيرها وقوله صلى الله عليه وسلم لفقراء المهاجرين تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة الخ
 لا يقتضي وصلها بالفرض بل كونها عقب السنة من غير اشتغال بما ليس من توابع الصلاة فصح كونها
 دبرها وقد أشرنا إلى أنه إذا تكلم بكلام كثير أو كل أو شرب بين الفرض والسنة لا تبطل وهو الأصح بل
 نقص ثوابها والأفضل في السنن إذاؤها فيما هو بعد من الرياء وأجمع للمخلص سواء البيت أو غيره (ويستحب
 للإمام بعد سلامه أن يقول) إلى يمين القبلة وهو الجانب المقابل (إلى) جهة (يساره) أي يسار المستقبل لأن
 يمين المقابل جهة يسار المستقبل فيتحول إليه (المتطوع بعد الفرض) لأن لليمين فضلا ولدفع الاشتباه بظنه
 في الفرض فيقتدي به وكذلك للقوم ولتسكين شهره لما روي أن مكان المصلي يشهد له يوم القيامة (و)
 يستحب (أن يستقبل بعده) أي بعد التطوع وعقب الفرض أن لم يكن بعده نافله يستقبل (الناس) أن
 شاء أن لم يكن في مقابلة مصلي في الصحيحين كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أقبل عليه بوجهه وإن
 شاء الإمام انحراف عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وإن شاء انحراف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره
 وهذا أولى لمصلي سلم كما إذا صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبنا أن نكون عن يمينه حتى
 يقبل علينا بوجهه وإن شاء ذهب الخواتم قال تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من
 فضل الله والأمر بالإباحة وفي مجمع الروايات إذا فرغ من صلاته أن شاء قرأ أو ردها لساوات شاء قرأ قائما
 (ويستغفرون الله) العظيم (ثلاثا) لقول ثوبان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته
 استغفر الله تعالى ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت إذا الحلال والأكرام رواه مسلم
 وقال صلى الله عليه وسلم من استغفر الله تعالى في دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال استغفر الله الذي لا اله الا
 هو الحي القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان ذنوب من الزحف (ويقرؤون آية الكرسي) لقول النبي صلى
 الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمتعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذ
 مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دياره حوله (و) يقرؤون (المعوذات) لقول عقبة بن عامر رضي
 الله تعالى عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات في دبر كل صلاة (ويستحبون الله
 ثلاثا وثلاثين ويحمدونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ويكبرونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ثم يقولون) تمام المسألة
 (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) لقوله صلى الله عليه وسلم من سبح الله
 في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله تعالى ثلاثا وثلاثين وكبر الله تعالى ثلاثا وثلاثين تسعة وتسعون
 وقال تمام المسألة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياها وإن
 كانت مثل زبد البحر رواه مسلم وفيما قدمناه إشارة إلى مثله وهو حديث المهاجرين (ثم يدعون لأنفسهم
 وللمسلمين) بالأدعية المأثورة الجامعة لقول أبي امامة قبل يارسول الله أي الدعاء أسمع قال جوف الليل
 ودبر الصلوات المكتوبات ولقوله صلى الله عليه وسلم والله أني لأحبك أو صميتك بأعذار لا تدعني دبر كل
 صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك (رافعي أي يديهم) هذا الصدور بطونهما
 إلى الوجه بخشوع وسكون ثم يختمون بقوله تعالى سبحان ربك رب العزة عما يصفون الآية لقول علي
 رضي الله عنه من أحب أن يكال بالمكال الأول في من الآخر يوم القيامة فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه
 سبحان ربك الآية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال دبر كل صلاة سبحان ربك الآية ثلاث مرات
 فقد اكمل المكال الأول في من الآخر (ثم يسبحون بها) أي بأيديهم (وجوههم في آخره) لقوله صلى الله
 عليه وسلم إذا دعوت الله فادع بباطن قلبك ولا تدع بظهوره فما إذا فرغت فامسح بها وجهك وكان
 صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما وفي رواية لم يردهما حتى يسبح بها وجهه والله الموفق
 ﴿باب ما يقصد الصلاة﴾

ويستحب للإمام بعد سلامه
 أن يقول إلى يساره التطوع
 بعد الفرض وأن يستقبل
 بعده الناس ويستغفرون
 الله ثلاثا ويقرؤون آية
 الكرسي والمعوذات
 ويستحبون الله ثلاثا وثلاثين
 ويحمدونه كذلك
 ويكبرونه كذلك ثم يقولون
 لا اله الا الله وحده لا شريك
 له له الملك وله الحمد وهو على
 كل شيء قدير ثم يدعون
 لأنفسهم وللمسلمين رافعي
 أي يديهم ثم يسبحون بها
 وجوههم في آخره
 ﴿باب ما يقصد الصلاة﴾

الفساد ضد الصلاح والفساد والبطلان في العبادة سيما وفي المعاملات كالبيع مفرقان وحصر الفساد
بالعدم تقريرا لا تحديدا فقال (وهو ثمانية وستون شيئا) منه (الكلمة) وان لم تكن مفيدة كما (ولو) نطق بها
(معه) يظن كونه ليس في الصلاة (أو) نطق بها (خطأ) كما لو أراد أن يقول يا أيها الناس فقال يا زيد ولو
جهل كونه مفسدا ولو نأى في المختار لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس والعمل القليل عقول عدم الاحتراز عنه (و) يفسدها (الدعاء بما يشبه كلامنا) نحو اللهم ألبسني ثوب
كذا أو اطعني كذا أو اقض ديني أو ارزقني فلانة على الصحيح لانه يمكن تحصيله من العباد بخلاف قوله اللهم
عافني وعاف عني وارزقني (و) يفسدها (السلام بنية التحية) وان لم يقل عليك (ولو) كان (سأها) لانه
خطاب (و) يفسدها (رد السلام بلسانه) ولو سهر لانه من كلام الناس (أو) رد السلام (بالمصافحة) لانه
كلام معني (و) يفسدها (العمل الكثير) لا القليل والفواصل بينهما ان الكثير هو الذي لا يشك الناظر
لفاعله أنه ليس في الصلاة وان اشتبه فهو قليل على الاصح وقيل في نفسه غير هذا كالحركات الثلاث
المتواليات كثير ودونها قليل ويكره رفع اليدين عند ارادة الركوع والرفع عندئذ لا يفسد على الصحيح
(و) يفسدها (تحويل الصدر عن القبلة) لتركه فرض التوجه الا سبق حدث أو الاضطراب حواصة بازاء
العدو في صلاة الخوف (و) يفسدها (أكل شيء من خارج فيه ولو قل) كسجدة لا يمكن الاحتراز عنه
(و) يفسدها (أكل ما بين أسنانه) ان كان كثيرا (وهو) أي الكثير (قدر المحصة) ولو بعمل قليل لا يمكن
الاحتراز عنه بخلاف القليل يعمل قليل لانه تبع له يقره وان كان يعمل كثيرا ففسد بالعمل (و) يفسدها
(شربه) لانه ينافي الصلاة ولو رفع رأسه الى السماء فوقع في حلقه برد أو مطر ووصل الى جوفه بطلت صلاته
(و) يفسدها (التخفيف بالعدو) لما فيه من الحروف وان كان لعذر كمنعه المانع من القراءة لا يفسد
(والتأفيف) كنفخ التراب والتخفيف (والانين) وهو أه بسكون الملاء مقصور بوزن دع (والتأوه) وهو ان
يقول أوه وفيها الغائ كثيرة قد لا تمد مع تشديد الواو والمفتوحة وسكون الهاء وكسرها (وارتفاع بكائه) وهو
أن يحصل به حروف مسموعة وقوله (من وجع) بحسده (أو مصيبة) بفتح حبيب أو مال قيد للذين وما يعلم
لانه كلام معني (لا) تفسدها بمصونها (من ذكر جنسة أو نار) اتفاقا لا لتمام على الخشوع (و) يفسدها
(تسميت) بالشين المحجمة أفصح من المهملة الدعاء بالخير خطاب عاظم بوجه الله) عندهما خلافا لابي
يوسف (وجواب مستفهم عن ند) لله سبحانه أي قال هل مع الله آخرة فاجابه المصلي (بلا اله الا الله) يفسد
عندهما خلافا لابي يوسف هو يقول انه ثناء لا غير عزيمته وهما يقولان أنه صار جوابا فيكون متصلا
بالمنا في (وخبير سوء بالاسترجاع) أنا لله وأنا اليه راجعون (وسار بالحمد لله) جواب خبر (عجب بلا اله الا الله
وبسبحان الله) يفسدها (كل شيء) من القرآن (قصده الجواب كما يحيى خذ السكاب) لمن طلب كتابا
ونحوه وقوله آتنا غدا للمستفهم عن الايمان بشي وتلك حدود الله فلا تقر بوهانها لمن استأذن في الاخذ
وهكذا اذا لم يرد به الجواب بل أراد اعلام أنه في الصلاة لا يفسد بالاتفاق (و) يفسدها (رؤية متميم) أو معتد
به ولم يره امامه (ماء) قدر على استعماله قبل قعوده قدر التشهد كما سئله المسائل التي بعد هذه أيضا وكذا
تبطل بزوال كل عذر أباح التيمم (و) كذلك (تمام مدة ماسخ الخلف) وتقدم بيانها (و) كذا (نزع) أي
الخلف ولو يعمل بسبيل وجوده قبل القعود قدر التشهد (وتعلم الأمي آية) ولم يكن معتد ببقائه نسبة الى أمة
العرب الخالية عن العلم والكتابة كانه كما ولدته أمه وسواء تعلمها بالتمليق أو تذكراها (ووجدان العاري
ساترا) بآزمة الصلاة فيه نخرج نخس السكل ومالم يحجمه ماله (وقدرة الموحى على الركوع والسجود) لقوة
باقيا فلا يبنى على ضعف (وتد كرفائتي لذي ترتيب) والفساد موقوف فان صلى خمسمائة ذكر الفائتة
أو قضاها قبل خروج وقت الخامسة بطل وصفت ماصلا قبلها وصار نفلا وان لم يقضها حتى خرج وقت
الخامسة صححت وارتفع فسادها (واستخلاف من لا يصلح اماما) كما في موعود (وطلوع الشمس في الفجر)
لظهور الناقص على السكامل (وزوالها) أي الشمس (في صلاة) العيدين ودخول وقت العصر في الجمعة
لفوات شرط صحتها هو الوقت (وسقوط الجبهة عن برء) لظهور الحدث السابق (وزوال عذر المعذور)
بناقض ويعلم زواله بخلاف وقت كامل عنه (والحدث عهدا) لا بسبقه لانه يبنى (أو يصنع غيره) كوقوف

وهو ثمانية وستون شيئا
الكلمة ولو سهر أو خطا
والدعاء بما يشبه كلامنا
والسلام بنية التحية ولو ساهيا
ورد السلام بلسانه أو
بالمصافحة والعمل الكثير
وتحويل الصدر عن القبلة
وأكل شيء من خارج فيه ولو
قل وأكل ما بين أسنانه
وهو قدر المحصة وشربه
والتخفيف بالعدو والتأفف
والانين والتأوه وارتفاع
بكائه من وجع أو مصيبة
لأن ذكر جنسة أو نار وتسميت
عاظم بوجه الله وجواب
مستفهم عن ند بلا اله الا
الله وخبير سوء بالاسترجاع
وسار بالحمد لله وعجب بلا
اله الا الله أو سبحان الله وكل
شي قصده الجواب كما يحيى
خذ السكاب ورؤية متميم
ماء وتسام مدة ماسخ الخلف
ونزعته وتعلم الأمي آية
ووجدان العاري ساترا
وقدرة الموحى على الركوع
والسجود وتد كرفائتي لذي
ترتيب واستخلاف من
لا يصلح اماما وطلوع
الشمس في الفجر وزوالها
في العيدين ودخول وقت
العصر في الجمعة وسقوط
الجبهة عن برء وزوال عذر
المعذور والحدث عهدا
أو يصنع غيره

والاغشاء والجنون والجنابة (بمنظر أو احتلام) نائم متسكن (ومحاذاة المشتهة) بساقها
وكعبها في الأصغر ولو محرماً له أو زوجة اشتميت ولو قاضيا كحجوز وشوها في أداء ركن عند سجدة أو قدره عند
أبي يوسف (في صلاة) ولو بالانجاء (مطلقة) فلا تبطل صلاة الجنابة إذا لا سجود لها (مشتركة تحريمية)
بأقتدائهم بالامام أو اقتداءه (في مكان متعبد) ولو حكماً بقيامها على مادون قامته (بلا حائل) قدر ذراع أو
فرجة تسع رجلاً ولم يشر إليها لتأخر عنه فإن لم تتأخر بأشارته فسدت صلاتها لا صلاته ولا يكلف بالتقيد
عن مال كراهته (و) تأسع شروط المحاذاة المفسدة أن يكون الامام قد (نوى امامتها) فإن لم ينوها لا تكون في
الصلاة فانفتحت المحاذاة (و) يفسدها (ظاهر عورة من سبقة الحدث) في ظاهر الرأية (ولو اضطر اليه)
للطهارة (ككشف المرأة ذراعها للوضوء) أو عورته بعد سبق الحدث على الصحيح (وقراءة) لا تسببه في
الأصح أي قراءة من سبقة الحدث حاله كونه (ذاهبا أو عائدا للوضوء) وانما الصلوة لف ونشر لا تمانه
بركن مع الحدث أو المشي ذاهبا أو عائدا (وممكنه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظا) بلا عذر فلو مكث
لزام أوله ينقطع رعاؤه أو نوم رعاؤه فيه متمكنا فانه يبنى ويرفع رأسه من ركوع أو سجود سبقة فيه الحدث
بنية التطهير لا بنية اتمام الركن حذرا عن الافساد به ويضع يده على أنفه تسترا (ومجاوزه ماء قريبا) باكثر
من صفتين (أخرى) عامدا مع وجود آلة وله خور ذلوف فتح باب وتكرار غسل وسنن طهارة على الأصح وتطهير
ثوبه من حدثه والقاء الخس عنه (و) يفسدها (خروج وجه من المسجد بظن الحدث) لو جرد المنايا بغير عذر
لا إذا لم يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو الجنابة أو مصلى العبد استسحانا لقصد الإصلاح (و) يفسدها
(مجاوزه الصفوف) أو سترته (في غيره) أي غير المسجد وما هو في حكمه كما ذكرناه وهو الصحراء وإن لم يكن
امامه صف أو مصلى منفردا وليس بين يديه ستر أو غشوة له قدر موضع سجوده من كل جانب في الصحيح فان
تجاوز ذلك (بظنه) الحدث ولم يكن أحدث كما اذا نزل من أنفه ماء فظنه دما فسدت صلاته كما اذا لم يعد
لامامه وقد بقي فيهما أو اذا فرغ منها فله الخيار أن شاء أتمها في مكانه أو عاد واختار في الأفضل (و) يفسدها
(الصرافه) عن مقامه (ظاناً أنه غير متوضي أو) ظاناً (أن مدة مسجعه انقضت أو) ظاناً (أن عليه فائتة أو) أن
عليه نجاسة وإن لم يخرج (في هذه المسائل) (من المسجد) ونحوه لا نصرا فله على سبيل الترتيب لا الإصلاح
وهو الفرق بينه وبين ظن الحدث وعلمت بما ذكرناه شروط البناء لسبق الحدث السماوي فأغنى عن إفراده
بباب (والأفضل الاستئذان) خروجاً من الخلاف وعملاً بالأجاء (و) يفسدها (فتح) أي المصلى (على غير
امامه) لتعاطيه بلا ضرورة وفتح على امامه جائز ولو قرأ المفضل أو انتقل لآية أخرى على الصحيح لا إصلاح
صلاته (و) يفسدها (التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته) لتحصيل ما نواه وخروجه عما كان
فيه كالمفرد اذا نوى الاقتداء وعكسه كن انتقال بالتكبير من فرض إلى فرض أو نفل وعكسه بنية وأشرنا
إلى أنه لو كبر يريد استئذاناً عين ما هو فيه من غير تلفظ بالنية لا يفسد إلا أن يكون مسبوقاً باختلاف حكم
المنفرد والمسبوق وإذا لم يفسد ما مضى يلزمه الجلوس على ما هو آخر صلاته به فإن تكرر معتمداً على ما ظننه
بطلت صلاته ولا يفسده الجلوس في آخر ما ظن أنه افتتح به وفيه إشارة إلى أن الصائم عن قضاء فرض لو نوى
بعد شروعه فيه الشروع في غيره لا يضره ثم قيس بطلان الصلاة فيما ذكره (إذا حصلت) واحدة من
(هذه) الصور (المذكورة) قبل الجلوس الأخير مقدار التشهد فتبطل بالاتفاق وأما إذا عرض المنافي
قبل السلام بعد العقود قدر التشهد فاختار صحة الصلاة لأن الخروج منها فعل المصلى واجب على الصحيح
وقيل تفسد بناء على ما قيل أنه فرض عند الامام ولا نص عن الامام بل يخرج أبي سعيد البردعي عن الأئمة
عشرية لأن الامام لما قال بفساد الصلاة فيها لا يكون الا بترك فرض ولم يبق الا الخروج بالصنيع فحكم بأنه
فرض لذلك وعندهما ليس بفرض لأنه لو كان كذلك لمتعين بما هو قربة ولم يتعين به لصحة الخروج بالكلام
والحدث العمد فدل على أنه واجب لا فرض فاذا عرضت هذه العوارض ولم يبق عليه فرض صار كما بعد
السلام وغلط الكرخي البردعي في تخريجه لعدم تعيين ما هو قربة وهو السلام وانما الوجه فيه وجود المنافي
وفيه محتم (و) يفسدها أيضاً مد الهمة في التكبير (وقدمنا الكلام عليه) (وقراءة ما لا يحفظه من معصوف)
وإن لم يحمله للتلقين من غيره وأما إذا كان حافظاً له ولم يحمله فلا تفسد لا انتفاء العمل والناقي (و) يفسدها

من معصوف

بشوبه وبدنه) لأنه ينافي بالخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكررها القول تعالى قد أفلح المؤمنون
الذين هم في صلاتهم خاشعون وقوله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى كره لكم العيب في الصلاة والرفث في
الصيام والضحك عند المقابر ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا يعيب بجمته في الصلاة فقال لو خشع قلبه
لخشعت جوارحه والعيب عمل لا فائدة فيه ولا حكمة تقتضيه والمراد بالعيب هنا فعل ما ليس من أعمال
الصلاة لأنه ينافيها (وقاب الحصى إلا للجدوهرة) قال جابر بن عبد الله سألت النبي صلى الله عليه وسلم
عن مسح الحصى فقال واحدة ولان تسلك عنها خير لك من مائة تأفة سود الخديق (وفرقة الأصابع) ولو مرة
وهو غمرها أو مدها حتى تصوت لقوله صلى الله عليه وسلم لا تفرقع أصابعك وأنت في الصلاة (وتشبيكها)
لقول ابن عمر فيه تلك صلاة المغضوب عليهم (والنخصر) لأنه ينسى عنه في الصلاة وهو أن يضع يده على
خاصرته وهو أشهر وأصح تأويلها لما فيه من ترك سنة أخذ اليدين والتشبه بالجباورة (والالتفات بعنقه)
لأنه لا يقول عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة
فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري وقوله صلى الله عليه وسلم لا يزال الله
مقبلا على العبد وهو في صلاة ما لم يلتفت فان التفت أنصرف عنه ويكره أن يرمي بزاقه إلا أن يضطرب يأخذه
بشوبه أو يلقه تحت رجله اليسرى إذا صلى خارج المسجد لما في البخاري أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا
قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمضق أمامه فأنما يناجي الله تعالى مادام في مصلاه ولا عن يمينه فان عن يمينه
ملكين وليمصق عن يساره أو تحت قدمه وفي رواية أو تحت قدمه اليسرى وفي الصحيحين البراق في المسجد
خطيئة وكفارتها دفنها (و) كرهه (الاقعاء) وهو أن يضع اليدين على الأرض وينصب ركبتيه لقول أبي
هريرة رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقرة ركعتي الديك واقعاء كاقعاء الكلب
واللتفات كالتفات الثعلب (واقتراش ذراعيه) لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كان النبي صلى الله عليه
وسلم ينهي عن عقبة الشيطان أن يفرش الرجل ذراعيه اقتراش السبع رواه البخاري وعقبة الشيطان
الاقعاء (وتشبيك يديه عنهما) للنهي عنه لما فيه من الجفاء المنافي للخشوع (وصلاة في السرابيل) أو في أزار
(مع قدرته على لبس القميص) لما فيه من التهاون والتكاسل وقوله الأدب والمستحب للرجل أن يصلي في
ثلاثة أثواب أزار وقميص وعمامة ولأرأة في قميص وخمار ومقنعة (ورد السلام بالاشارة) لأنه سلام معي وفي
الذخيرة لا بأس بالصلي أن يجيب المتكلم برأسه ورد الأثرية عن عائشة رضي الله عنها ولا بأس بان يكلم الرجل
المصلي فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب الآية (والتربع بلا عذر) ترك سنة القعود وليس بكره
خارجها لأن جل قعود النبي صلى الله عليه وسلم كان التربع وكذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو
ادخل الساقين في الفخذين فصار أربع (وعقصة شعره) وهو شد على القفا أو الرأس لأنه صلى الله عليه
وسلم هو برجل يصلي وهو معقوص الشعر فقال دع شعرك يسجد معك (و) يكرهه (الاعتجار وهو شد الرأس
بالمنديل) أو تكوير عمامته على رأسه (وترك وسطها مكشوفة) وقيل أن يتنقب بعمامته فيغطي أنفه للنهي
النبي صلى الله عليه وسلم عن الاعتجار في الصلاة (وكف ثوبه) أي رفعه بين يديه أو من خلفه إذا أراد
السجود وقيل أن يجمع ثوبه ويشده في وسطه لما فيه من الجبر المنافي للخشوع لقوله صلى الله عليه وسلم
أهريت أن أسجد على سبعه أعظم وإن لا كف شعرا ولا ثوبا منفق عليه (و) يكرهه (سدله) تكبرا وتهاونا
وبالعذر لا يكره وهو أن يجعل الثوب على رأسه وكفيه أو كفيه فقط ويرسل جوانبه من غير أن يضعها القول
أي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل وإن يغطي الرجل ذاه فيكره التلثم وتغطية
الأنف والقدم في الصلاة لأنه يشبه فعل المجوس حال عبادتهم النيران ولا كراهة في السدل خارج الصلاة
على الصحيح (و) يكرهه (الاندراج فيه) أي الثوب (بحيث لا يدع منفذا) يخرج يديه منه وهي الاشتمال
الصماء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان لا حدكم ثوبان فليصل فيهما فإن لم يكن له الثوب فليملأه
ولا يشتمل اشتماله اليهود (و) يكرهه (جعل الثوب تحت إبطه الأيمن وطرح جانبه على عاتقه الأيسر) أو
عكسه لأن ستر المنكبين مستحب في الصلاة فمكره تركه تنزيها بغير ضرورة (والقراءة في غير حالة القيام)
كتمام القراءة حالة الركوع ويكرهه أن يأتي بالأذكار المشروعة في الانتقالات بعد تمام الانتقال لأن فيه

بشوبه وبدنه وقلب الحصى
إلا للسجود مرة وقرعة
الأصابع وتشبيكها
والنخصر والالتفات بعنقه
والاقعاء واقتراش ذراعيه
وتشبيك يديه عنهما وصلاة
في السرابيل مع قدرته
على لبس القميص وورد
السلام بالاشارة والتربع
بلا عذر وعقصة شعره
والاعتجار وهو شد الرأس
بالمنديل وترك وسطها
مكشوفة وكف ثوبه وسدله
والاندراج فيه بحيث لا
يخرج يديه وجعل الثوب
تحت إبطه الأيمن وطرح
جانبه على عاتقه الأيسر
والقراءة في غير حالة القيام

خلفين تركه في موضعه وتحصيله في غيره (و) يكره (اطالة الركعة الاولى في كل شفع من التطوع) الا ان يكون من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أو ما أثر عن صحابي كقراءة سبع وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد في التوراة من حيث القراءة ملحق بالنوافل وقال الامام أبو اليسر لا يكره لأن النوافل أمرها سهل من المفروض (و) يكره (تطويل الركعة) (الثانية على الركعة الاولى) بثلاث آيات فما كثر لا تطويل الثالثة لأنه ابتداء صلاة نقل (في جميع الصلوات) المفروض بالانفاق والنقل على الأصح الخاقاله بالفرض فيما لم يرد فيه تخصيص من التوسعة (و) يكره (تكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض) وكذلك تكرارها في الركعتين ان حفظ غيرهما وتعمده لعدم ورده فلم يحفظه وجب قراءتها لوجوب ضم السورة للقراءة وان نسي لا يترك لقوله صلى الله عليه وسلم ان افتتحت سورة فاقراها على نحوها وقيد بالفرض لأنه لا يكره التكرار في النفل لان شأنه أوسع لأنه صلى الله عليه وسلم قام الى الصباح بآية واحدة يكررها في سجدة وجعاعة من السلف كانوا يحيمون ليلتهم بآية العذاب أو الرجة أو الجأ والخوف (و) يكره (قراءة سورة فوق التي قرأها) قال ابن مسعود رضي الله عنه من قرأ القرآن منكوسا فهو منكوس وما شرع لتعليم الاطفال الا ليتيسر الحفظ بقصر السور فاذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس لانه قصيد يكررها في الثانية ولا كراهة فيه حذر عن كراهة القراءة منكوسا ولو ختم القرآن في الاولى يقرأ من البقرة في الثانية لقوله صلى الله عليه وسلم خيرا للناس الحال المرتحل يعني الخاتم المفتوح (و) يكره (فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين) لما فيه من شبهة التفضيل والهجر وقال بعضهم لا يكره اذا كانت السورة طويلة كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان يكره الانتقال بآية من سورتها ولو فصل بآيات واجمع بين سورتين بينهما سورة أو سورة وفي الخلاصة لا يكره هذا في النفل (و) يكره (شم طيب) قصد الاله ليس من فعل الصلاة (و) يكره (تروجحه) أي جلب الروح فتفتح الراس من الريح (بشوبه أو موهو حة) بكسر الميم وفتح الواو (مرة أو مرتين) لأنه ينافي بالخشوع وان كان عملا قليلا (و) يكره (تحويل أصابع يديه أو رجله عن القبلة في السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم فليوجه من أعضائه الى القبلة بما استطاع (و) في (غيره) أي السجود لما فيه من ازالته عن الموضع المستنون (و) يكره (ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع) وترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حال التشهد وترك وضع اليدين على السارحال القيام لتركه السنة (و) يكره (التثاؤب) لأنه من التكاسل والامتناع فان غلبه فليكنظم ما استطاع ولو بأخذ شفته بسننه وبوضع ظهر يمينه أو كفيه في القيام ويساره في غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العطاس ويكره التثاؤب فاذا تشاءب أحدكم فليردهما استطاع ولا يقول هاهاهه فانه ذلك من الشيطان فيحلف منه وفي رواية فليمسك يده على فمه فان الشيطان يدخل فيه (و) يكره (تغميض عينيه) لانه من الحيلة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه لانه يفوت النظر للحمل المندوب ولكل عضو وطرف حظ من العبادة وبرؤية ما يفوت الخشوع ويفرق الخاطر ربحا يكون التغميض أولى من النظر (و) يكره (رفعهما للسماء) لقوله صلى الله عليه وسلم ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء لينتهن أولي الخطفن أبصارهم (و) التخطي لأنه من التكاسل (والعمل القليل) المنافي للصلاة وأفراده كثيرة كتنف شعره ومنه الرمية عن القوس مرة في صلاة الخوف كالشي في صلاته (و) منه (أخذ قلعة وقتلها) من غير عذر فان كانت تسغله البعض كمنه وبرغوث لا يكره الاخذ ويترزعن دمها القول الامام الشافعي رحمه الله تعالى بخماسة قشرها ودمها ولا يجوز عندنا القاء قشرها في المسجد (وتغطية أنفه ووجهه) لمسار وينا (و) يكره (وضع شيء لا يذوب في فمه) وهو (يمنع القراءة المستنونة) أو يشغل باله كذهب (و) يكره (السجود على كور عمامته) من غير ضرورة حرا أو برد أو خشونة أرض والكور ردور من أدوارها بفتح الكاف اذا كان على الجبهة لأنه حائل لا يمنع السجود أما اذا كان على الرأس وسجد عليه ولم تصب جبهته الأرض لا تصح صلاته وكثير من العوام يفعل (و) يكره السجود (على صورة) ذي روح لأنه يشبه عبادتها (و) يكره (الاقتصار على الجبهة في السجود بلا عذر بالأنف) لترك واجب ضم الأنف تحريما (و) يكره (الصلاة في الطريق) لشغله حق العامة ومنعهم من المرور (و) في (الحمام وفي المخرج) أي السكينف (وفي المقبرة) وأمثالها لان رسول الله

واطالة الركعة الاولى في التطوع وتطويل الثانية على الاولى في جميع الصلوات وتكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض وقراءة سورة فوق التي قرأها وفصله بسورة سورتين قرأهما في ركعتين وشم طيب وتروجحه بشوبه أو موهو حة أو موهو حة أو أصابع يديه أو رجله عن القبلة في السجود وغيره وترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع والتثاؤب وتغميض عينيه ورفعهما للسماء والتخطي والعمل القليل وأخذ قلعة وقتلها وتغطية أنفه ووجهه ووضع شيء في فمه يمنع القراءة المستنونة والسجود على كور عمامته وعلى صورة والاقتصار على الجبهة بلا عذر بالأنف والصلاة في الطريق والحمام وفي المخرج وفي المقبرة

وأرض الغير بلا رضا
وقربان من نجاسة ومدا فها
لاحد الاخيرين أو الرجح
ومع نجاسة غير مائة إلا
إذا خاف فوت الوقت أو
الجماعة والاندب قطعها
والصلاة في ثياب البذلة
ومكشوف الرأس لا للتلذذ
والتضرع وبحضرة طعام
يميل اليه وما يشغل البال
ويجمل بالخشوع وعند
الأي والتسبيح باليد وقيام
الامام في المحراب أو على
مكان أو الأرض وحده
والقيام خلف صف فيه
فرجة وليس ثوب فيه
تصاوير وأن يكون فوق
رأسه أو خلفه أو بين يديه
أو بحذاءه صورة الآن
تكون صغيرة أو مقطوعة
الرأس أو غير ذكروا
وأن يكون بين يديه تنور
أو كانون فيه حجر

صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي في سبعة مواطن في المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام
ومعاطن الأبل وفوق ظهري بيت الله ولا يصلي في الحمام إلا لضرورة خوفاً من فوت الوقت لا لطلاق الحديث
ولا بأس بالصلاة في موضع خلع الثياب وجلس الجماعي (و) تكره في (أرض الغير بلا رضا) وإذا ابتلى
بالصلاة في أرض الغير وليست من روعة أو الطريق إن كانت لمسلم صلى فيها وإن كانت لكافر صلى في
الطريق (و) أدائها (قربان من نجاسة) لأن ما قرب من الشيء حكمه وقد أمر بابتعاد نجاسات ومكانها
(ومدا فها لاخيرين) البول والنفاس (أو الرجح) ولو حدث فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمل لأحد
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو طاق حتى يخفف (ومع نجاسة غير مائة) تقدم بيانها سواء كانت
بشبه أو بدنه أو مكانه أو وجهاً من الخلاف (إذا خاف فوت الوقت أو) فوت (الجماعة) فحينئذ يصلي بتلك
الحالة لأن إخراج الصلاة عن وقتها حرام والجماعة مؤكدة أو واجبة (والأ) أي وإن لم يخف الفوت (نذب
قطعها) وقضية قوله عليه الصلاة والسلام لا يجمل وجوب القطع للأكمال (و) تكره (الصلاة في ثياب
البذلة) بكسر الباء وسكون الهمزة توب لا يصان عن الدنس ممتهن وقيل ما لا يذهب به إلى الكبراء
ورأى غير رضي الله تعالى عنه رجلاً فعل ذلك فقال رأيت لو كنت أرسلتني إلى بعض الناس أكنتم تمر
في ثيابك هذه فقال لا فقال عمر رضي الله تعالى عنه الله أحق أن تزين له (و) تكره وهو (مكشوف
الرأس) تكسلاً لترك الوقار (لالتلذذ والتضرع) وقال في التخييس ويستحب له ذلك قال الجلال
السيوطي رحمه الله تعالى اختلوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخوف أو من أعمال الجوارح
كالسكون أو هو عبارة عن المجموع قال الرازي الثالث أولى وعن علي رضي الله عنه الخشوع في القلب
وعن جماعة من السلف الخشوع في الصلاة السكون فيها وقال البغوي الخشوع قريب من الخفضوع
الآن الخفضوع في البدن والخشوع في البدن والبصر والعصوت (و) تكره (بحضرة طعام يميل) طبعه
(اليه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبثان رواه مسلم ومافي أبي داود
لا تؤخر الصلاة لطعام ولا لغيرة محمول على تأخيرها عن وقتها الصريح قوله صلى الله عليه وسلم إذا وضع عشاء
أحدكم وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء ولا يجمل حتى يفرغ منه رواه الشيخان وإنما أمر بتقديمه لئلا يذهب
الخشوع باشتغال فكرهه (و) تكره بحضرة كل (ما يشغل البال) كزينة (و) بحضرة ما (يجمل بالخشوع)
كله ولو لعب ولذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاتيان للصلاة سعيها بالمرولة ولم يكن ذلك محرماً
بالأمر بالسعي للجمعة بل الذهاب بالسكينة والوقار (و) كذا يكره (عند الأي) جمع آية وهي الجملة المقدرة
من القرآن وتطلق بمعنى العلامة (و) عند (التسبيح) وقوله (باليد) قيد لكراهة عند الأي والتسبيح عند
أي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما بان يكون بقبض الأصابع ولا يكره الغمز بالانامل في موضعها ولا
الاحصاء بالقلب اتفاقاً كعدد تسبيحه في صلاة التسبيح وهي معلومة وباللسان مفسداً اتفاقاً ولا يكره خارج
الصلاة في الصحيح (و) يكره (قيام الامام) بجملة (في المحراب) لاقيامه خارج جسده وسجوده فيه سمي محراباً
لأنه يحارب النفس والشيطان بالقيام اليه والكراهة لاشتباه الحال على القوم وإذا ضاق المكان فلا كراهة
(أو) قيام الامام (على مكان) بقدر ذراع على المعتقد وورى عن أبي يوسف قامة الرجل الوسط واختاره
شمس الأئمة الحلواني (أو) على (الأرض وحده) قيد للسنة التي فتنت في الكراهة بقيام واحد معه للنهي
عنهما به ورد الأثر (و) يكره (القيام خلف صف فيه فرجة) الأمر بسد فرجات الشيطان وقوله صلى الله
عليه وسلم من سدد فرجة من الصف كتب له عشرة حسنات وحي عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات
(وليس ثوب فيه تصاوير) ذي روح لأنه يشبه حامل الصنم (و) يكره (أن يكون فوق رأسه أو خلفه
أو بين يديه أو بحذاءه صورة) حيوان لأنه يشبه عبادتها وأشد كراهة أمامه ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره
ثم خلفه (الآن تكون صغيرة) بحيث لا تبدل ولا قائم الابتأمل كالتي على الدنار لأنها لا تعبد عادة ولو صلى
ومعه دراهم عليها قائم لا بأس به لأن هذا يصغر عن البصر (أو) تكون كبيرة (مقطوعة الرأس)
لأنها لا تعبد بالأرأس (أو) تكون (غير ذي روح) كالشجر لأنها لا تعبد وإذا رأى صورة في بيت غيره يجوز
له محوها وتغييرها (و) يكره (أن يكون بين يديه أي المصلي) تنوراً أو كانون فيه حجر لأنه يشبه الجوس

في حال عبادتهم له الا شمع وقنديل وسراج في الصبح لانه لا يشبه التعبد (أو) يكون بين يديه (قوم نيام)
 يخشى خروج ما يخلع أو يخلع أو يؤذى أو يقابل وجهها والا فلا كراهة لان عائشة رضي الله عنها قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل كلها أو ما يعترضه بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوتر
 أبغضني فأوتر (و) يكره (مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة) لانه نوع عيب وإذا ضربه لا بأس به
 في الصلاة وبعد الفراغ وكذا مسح العرق (و) يكره (تعيين سورة) غير الفاتحة لانها معينة وجوباً وكذا
 المسنون المعين وهذا الجنب (لا يقرأ غيرها) لما فيه من هجر الباقي (الا ليسر عليه أو تتركه براءة النبي صلى الله
 عليه وسلم) فلا يكره ويستحب اقتداءؤه براءة النبي صلى الله عليه وسلم كالسجدة وهل أتى بفرد الجماعة أحياناً
 وقد ذكرنا في الأصل جملة من الصور التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم مسنداً وهذه أصولها فما جاء في
 الصبح كان يقرأ في الصبح يمس كان يقرأ في الصبح بالواقعة ونحوها من السور رقرأ في الصبح بسورة الزم
 كان في سفر فصلي الغداة فقراً فقرأ في أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس وصلى بهم الفجر
 بقصر سورتين من القرآن وأخرو فلما قضى الصلاة قال له معاذ يا رسول الله صليت صلاة ما صليت مثلها
 قط قال أما سمعت بكاء الصبي خلفي في صف النساء أردت أن أفرغ له أمه قرأ في الصبح إذا زلزلت صلى الصبح
 بمكة فاستفتح سورة المؤمنین حتى جاء ذكر هرون وموسى فركع كان يقرأ في الفجر في القرآن المجيد كان
 لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية ولا يقرأ في العشاء بدون عشرين آية * ومما جاء في صلاة الظهر والعصر
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والليل إذا يغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول
 من ذلك كان يقرأ في الظهر بسم الله رب العالمين وفي الصبح بطول من ذلك كان يقرأ في الظهر والعصر
 بالسماوات ذات البروج والسماء والطارق ونحوها من السور كان يصلي بها الظهر فسمع منه الا بتهجد
 الآية من سورة لقمان والذاريات صلى الظهر فسجد فظننا انه قرأ تنزيل السجدة كان يقرأ في الظهر
 والعصر بسم الله رب العالمين وهل أتاك حديث الغاشية صلى بهم لها حجة فرفع صوته وقرأوا الشمس ونحوها
 والليل إذا يغشى فقال له أبي بن كعب يا رسول الله أمرت في هذه الصلاة بشئ فقال لا ولكني أردت أن
 أوقت لكم * ومما جاء في المغرب جمع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قرأ في المغرب بالاعراف كان يقرأ
 في المغرب سورة الانفال كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله آخر صلاة صلاها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فقرأ في الركعة الأولى بسم الله رب العالمين وفي الثانية بقل يا أيها
 الكافرون قرأ في المغرب بالتين والزيتون قرأ في المغرب بحم الدخان صلى المغرب فقرأ القارة كان يقرأ
 في صلاة المغرب ليلة الجمعة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وكان يقرأ في صلاة العشاء الاخرة ليلة
 الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين * ومما جاء في العشاء منه هذا القرآن يسوع عن جبر بن مطعم سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء بالتين والزيتون عن أبي رافع قال صليت مع أبي هريرة العشاء فقرأ
 إذا السماء انشقت فسجد فقلت له فقال سجدت خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقرأ في العشاء الاخرة بالسماوات ذات البروج والسماء والطارق كان يقرأ بالتخفيف ويؤمنها
 بالصفات عن ابن عمر قال ما من المفضل سورة صغيرة ولا كبيرة الا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بها
 الناس في الصلاة المكتوبة انتهت ما قلنا عن الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ليقتهدي به من يحافظ
 على ما بلغه من السنة الشريفة وقد علمت التفصيل في القراءة من المفضل في الاوقات عندنا والله تعالى
 الموفق (و) يكره (تراثاً اتخذ استرة في محل يظن المرور فيه بين يدي المصلي) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا صلى
 أحدكم فليصل الى استرة ولا يدع احداً يمر بين يديه وسواء كان في الصحراء او غيرها احترازاً عن وقوع
 المسار في الاثم ولذا عمنها ببيانها فقلنا (فصل في اتخاذ السترة ودفع المسار بين يدي المصلي إذا ظن
 أي من يد الصلاة (مروره) أي المسار (يستحب له) أي من يد الصلاة (ان يغرز سترة) لما روينا
 ولقوله صلى الله عليه وسلم ليس تراحدكم ولو بسهم وان (تكون طول ذراع فصاعداً) لانه سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سترة المصلي فقال مثل مثل مؤخره الى رجل بضم الميم وهي سكة وكسر
 الحاء الموحدة العود الذي في آخر الرجل يحاذي راس الراكب على البعير وتشديد الخطاء خطأ

أو قوم نيام ومسح الجبهة
 من تراب لا يضره في خلال
 الصلاة وتعيين سورة لا يقرأ
 غيرها الا ليسر عليه أو تتركه
 براءة النبي صلى الله عليه
 وسلم وترك اتخاذ استرة في
 محل يظن المرور فيه بين
 يدي المصلي
 فصل في اتخاذ
 السترة ودفع المسار بين يدي
 المصلي إذا ظن مروره
 يستحب له ان يغرز سترة
 تكون طول ذراع
 فصاعداً

في غلظ الاصبع والسنة
ان يقرب منها ويجعلها على
أحد حاجبيه ولا يصعد
اليها صمدا وان لم يصعد
مادنه صبه فليخط خطا طولا
وقالوا بالعرض مثل الهلال
والمستحب ترك دفع الممار
ورخص دفعه بالاشارة أو
بالسبح وكره الجمع بينهما
ويدفعه برفع الصوت
بالقراءة ويدفعه بالاشارة
أو بالتصفيق بظهر أصابع
اليمنى على صفحة كف
اليسرى ولا ترفع صوتها الله
فتنة ولا تقابل الممار وما
ورد به مؤول بأنه كان
والعمل مباح وقد نسخ
فصل في ما لا يكره
للصلي لا يكره له شد الوسط
ولا تقلد بسيف ونحوها إذا
لم يشغل بغيره ولا عدم
ادخال يديه في فرجيته
وشقه على المختار ولا التوجه
للمصحف أو سيف معلق أو
ظهر قاعد يحدث أو شمع أو
سراج على الصحيح والسجود
على بساط فيه تصاوير لم
يسجد عليها وقتل حمة
وعقرب إذاهما ولو
بضربات وانحراف عن
القبلة في الظهور ولا بأس
بنفض ثوبه كيلا يلتصق
بجسده في الركوع ولا يمسح
بجبهته من التراب أو
الحشيش بعد الفراغ من
الصلاة ولا قبل الفراغ إذا
ضربه

وفسرت بانها ذراع فافوقه (في غلظ الاصبع) وذلك أدناه لأن مادونه ربما لا يظهر لنا ظر فلا يحصل
المقصود منها (والسنة أن يقرب منها) لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى ستره فلم يدر منها
لثلا يقطع الشيطان عليه صلاته (ويجعلها على) جهة (أحد حاجبيه ولا يصعد اليها صمدا) لما روى المقداد
رضي الله عنه أنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه
اليمين أو اليسر ولا يصعد صمدا أي لا يقابله مستويا مستقيما بل كان يميل عنه (وان لم يجد ما ينصبه)
منع جماعة من المتقدمين الخط وأجازوه المتأخرون لأن السنة أولى بالتباع لما روى في السنن عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال إن لم يكن معه عصا (فليخط خطا) فيظهر في الجملة إذا المصعد جمع الخطا بر بط
الخطا به كيلا يتشرب ويجعله اما (طولا) بمنزلة الخشبة المغروزة امامه (و) اما كما (قالوا) أيضا يجعله (بالعرض
مثل الهلال) وإذا كانت الارض صلبة يلقى مامعه طولا كأنه غرز ثم سقط هكذا اختاره الفقهاء أبو جعفر
رحمه الله تعالى وفي هشام حجت مع أبي يوسف وكان يطرح بين يديه السوط وسترة الامام سترة لمن خلفه لأن
النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالابطح إلى عنزة ركزت له ولم يكن للقوم سترة العنزة عصا ذات زج حديد في
أسفلها (و) إذا اتخذها أو لم يتخذ كان (المستحب ترك دفع الممار) لأن معنى الصلاة على السكون والامر بالدرة
في الحديث لبيان الرخصة كالأمر بقتل الاسودين في الصلاة (و) لذا (رخص دفعه) أي الممار (بالاشارة)
بالرأس أو العين أو غيرهما كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بولدي أم سلمة (أو) دفعه (بالسبح) لقوله صلى
الله عليه وسلم إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح (وكره الجمع بينهما) أي بين الاشارة والتسبيح لأن
بأحدهما كفاية (ويدفعه) الرجل (برفع الصوت بالقراءة) ولو بزادة على جهره الأصلي (ويدفعه) المرأة
(بالاشارة أو) بالتصفيق بظهر أصابع يدها (اليمنى على صفحة كف اليسرى) لأن من التصفيق (ولا ترفع
صوتها) بالقراءة والتسبيح (لانه فتنة) فلا يطلب منهن الدرة به (ولا يقابل) المصلي (الممار) بين يديه (وما ورد
به) من قوله صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه وليدرا ما استطاع فان أبي
فليقله انما هو شيطان (مؤول بأنه كان) جواز مقابلة في ابتداء السلام (والعمل) المنافي للصلاة (مباح)
فيها اذ ذلك (وقد نسخ) بما قدمناه (فصل فيما لا يكره للصلي) من الافعال (لا يكره له شد الوسط) لما
فيه من صنون العورة والنهي للعبادة حتى لو كان يصلي في قباء غير مشدود الوسط فهو مسمى عوفي غير القباء
قيل بكرهاته لانه صنع أهل الكتاب (ولا) يكره (تقلد) المصلي (بسيف ونحوه) إذا لم يشغل بحركته (وان
شغله) كره في غير حالة قتال (ولا) يكره (عدم ادخال يديه في فرجيته وشقه على المختار) لعدم شغل البال (ولا)
يكره (التوجه للمصحف أو سيف معلق) لانهم لا يعبدون وقال تعالى وليأخذوا حذرهم وسخطهم (أظهر قاعد
يحدث) في المختار لعدم التشبه بعبادة الصور وصلى ابن عمر إلى ظهر يافع (أو شمع أو سراج على الصحيح) لانه
لا يشبه عبادة الجوس (ولا) يكره (السجود على بساط فيه تصاوير) ذي روح (لم يسجد عليها) لاهانتها بالوطء
عليها ولا يكره قتل حية بجميع أنواعها ذات الصلاة وأما بالنظر لخشية الجان فليعلم عن الحية البيضاء
التي تشبه مستوية لانها تنقض عهد النبي الذي عاهد به الجان أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهر وأنفسهم
وناقض العهد خاشن فيخشى منه أو مما هو مثله من أهله الضرب بقتله أو ضربه وقال صلى الله عليه وسلم اقتلوا
ذالطفتين والابتر وياكم والحية البيضاء فانها من الجن (ولا) يكره (قتل حية وعقرب خاف) المصلي
(إذاهما) أي الحية والعقرب (ولو) قتلها (بضربات وانحراف عن القبلة في الظهور) قيد بخوف الأذى
لانه مع الأمن يكره العمل الكثير وفي السبعيات لابي الليث رحمه الله تعالى سبعة أذار آها المصلي لا بأس
بقتلها الحية والعقرب والوزغة والنمور والقراد والبرغوث والقمل ويزاد البق والمعوذ والنمل المؤذى
بالبعض ولكن الخرز عن اصابت دم القمل أولى لثلاثي حمل نجاسة تمنع عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى
وقدمنا كراهة أخذ القملة وقتلها في الصلاة عند الامام وقال دفعنا أحب من قتلها وقال محمد بن جعفر لا فاه وقال
أبو يوسف بكرهاتهما (ولا) بأس بنفض ثوبه (بعمل قليل) كيلا يلتصق بجسده في الركوع (تجاشيان عن
ظهور ضرورة الأعضاء ولا بأس بصونه عن التراب) (ولا) بأس (بمسح جبهته من التراب أو الحشيش بعد
الفراغ من الصلاة) تنظيفا عن صفة المثل والملوث (ولا) بأس (بمسح جبهته) قبل الفراغ (من الصلاة) إذا ضربه

الاعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد وقت قبل الركوع وفي جدي عاتشة
 رضى الله عنها قرأ في الثالثة بقل هو الله احد والمعوذتين فيجعل به في بعض الأوقات عملاً بالدينين لا على وجه
 الوجوب (ويجلس) وجوبا (على رأس) الركعتين (الاوليين منه) للثاوير (ويقتصر على التشهد) لشبهة
 الفرضية (ولا يستفتح) أى لا يقرأ دعاء الافتتاح (عند قيامه للثالثة) لانه ليس ابتداء صلاة أخرى (واذا
 فرغ من قراءة السورة فيها) أى الركعة الثالثة (رفع يديه حذاء ذنبه) كما قدمناه الا اذا قضاها حتى لا يرى
 تماونه فيه برفعه عن يمين يراه (ثم كبر) لانتقاله الى حالة الدعاء (وبعد التكبير) قنت قائماً لان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع وعند الالم يضع يمينه على يساره وعن أبي يوسف
 يرفعهما كما كان ابن مسعود يرفعهما الى صدره ويطوئهما الى السماء روى فرج مولى أبي يوسف قال
 رأيت مولاي أبي يوسف اذا دخل في القنوت للوتر رفع يديه في الدعاء قال ابن أبي عمير ان كان فرج ثقة قال
 الكمال ووجهه مغمود ليل الرفع للدعاء ويحجب بانه مخصوص بمائيس في الصلاة لا لاجماع على أنه لا رفع في
 دعاء التشهد انتهى قلت وفيه نظر لا تراين مسعود الذي تقدم قريبا وفي المبسوط عن محمد بن الحنفية قال
 الدعاء أربعة دعاء رغبة فقيه يجعل بطون كفيه الى السماء ودعاء رهبة فقيه يجعل ظهر كفيه الى وجهه
 كما تستغيث من الشئ ودعاء تضرع فقيه يعقد الخنصر واليد من يخلق الالهام والوسطى ويشير بالسبابة
 ودعاء خفية وهو ما يفعله المرء في نفسه كذا في معراج الدراية ولما رويناه يقنت (قبل الركوع في جميع
 السنة ولا يقنت في غير الوتر) وهو الصحيح لقول أنس قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد
 الركوع يدعو على أحياء من العرب رعل وذكوان وعصية حين قتلوا القراء وهم سبعون أو ثمانون رجلا
 ثم ترك ما ظهر عليهم فدل على تسخيه وروى ابن أبي شيبة لما قنت على رضى الله عنه في الصبح أنه ذكر الناس
 عليه ذلك فقال إنما استنصرنا على عدونا وفي الغاية ان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر وهو
 قول الثوري وحمد وقال جمهور أهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات كلها انه فعدم
 قنوت النبي صلى الله عليه وسلم في الفجر بعد ظفرو بأولئك لعدم حصول نازلة تستدعي القنوت بعدها
 فتسكون مشروعية مستمرة وهو سهل قنوت من قنت من الصحابة رضى الله عنهم بعد وفاته صلى الله عليه
 وسلم وهو منه مناهة عليه الجمهور وقال الامام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى إنما لا يقنت عندنا في الفجر من
 غير بلية فان وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم أى بعد الركوع كما تقدم
 (والقنوت) من (معناه الدعاء) في الوتر (وهو) باللفظ الذي روى عن ابن مسعود (أن يقول اللهم) أى يا الله
 (أناستعينك) أى نطلب منك العانة على طاعتك (ونستهديك) أى نطلب منك الهداية لما يرضيك
 (ونستغفرك) أى نطلب منك ستر عيوبنا فلا تفضحنا بها (ونتوب اليك) التوبة الرجوع عن الذنوب وشرعا
 الندم على ما مضى من الذنوب والاقلاع عنه في الحال والعزم على ترك العود في المستقبل تعظيما لأمر الله
 تعالى فان تعلق به حق الا دعى فلا بد من مسامحته وإرضائه (ونؤمن) أى نصدق معتقدين بقلوبنا باطمين
 بلساننا قائلين آمنا (بك) وبما جاء من عندك وبما نكسبك وكتبك ورسلك وبأيامنا لا تخربنا لغيره وشبهه
 (ونتوكل) أى نعتمد (عليك) بنفوسنا وأمورنا اليك العجزنا (ونشئ عليك الخير كله) أى نمدحك بكل خير
 مقرر بين جميعه مع الأئمة أفضالا منك (نشكرك) بصرف جميع ما نعمت به من الخوارج الى ما خلقته لا حله
 سبحانه لك الحمد لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (ولا نكفرك) أى لا نحمد نعمة لك علينا
 ولا نضيفها الى غيرك الكفر نقيض الشكر وأصله السترك قال كفر النعمة اذا لم يشكرها كأنه سترها بحجده
 وقولهم كفرت فلانا على حذف مضاف والاصل كفرت نعمته ومنه ولا نكفرك (ونخلع) بشيئ - رف
 العطف أى نلقى ونطرح ونزيل رتبة الكفر من أعناقنا ورتبة كل ما لا يرضيك يقال نخلع الفرس رسته
 ألقاه (ونترك) أى نفارق (من يفجرك) بجحده نعمتك وعبادته غيرك نخاشي عنه وعن صفته بان يفرضه عدما
 تنزيها لحدنا لك اذ كل ذرة في الوجود شاهدة بانك المذم المتفضل الموجود المستحق لجميع المحامد الفرد
 المعبود والمخالف لهذا هو الشق المطرود (اللهم أياك نعبد) عودا لئلا نخضع لغيرك بالعبادة أى لا نعبد الا
 أياك اذ قد سديم المفعل المحض (ولك نصلي) أفردت الصلاة بالذكرك لشرورها بتفضيلها بجميع العبادات

ويجلس على رأس الاولين
 منه ويقتصر على التشهد
 ولا يستفتح عند قيامه
 للثالثة واذا فرغ من قراءة
 السورة في رفع يديه حذاء
 أذنيه ثم كبر وقت قائماً
 قبل الركوع في جميع
 السنة ولا يقنت في غير الوتر
 والقنوت معناه الدعاء وهو
 أن يقول اللهم اناستعينك
 ونستهديك ونستغفرك
 ونتوب اليك ونؤمن بك
 ونتوكل عليك ونشئ عليك
 الخير كله ونشكرك ولا
 نكفرك ونخلع ونترك من
 يفجرك اللهم أياك نعبد
 ولك نصلي

(ونسجد) تخصيص بعد تخصيص اذ هو اقرب حالات العبد من الرب المعبود (والله اعلم) وهو اشارة الى قوله في الحديث حكاية عنه تعالى من اتاني سعيها تبت هرولة والمعنى نجهد في العمل لتخصيل ما يقر بنا اليك (ونحقد) نسرع في تخصيص عبادتك لنشاط لان الحقد بمعنى السرة واذا سميت الخدم حقدة اسرعتهم في خدمة ساداتهم وهو بفتح النون ويجوز ضمها وبالهاء المهمله وكسر الفاء وبالذال المهمله يقال حقدوا وحقد لغة فيه ولو ابدل الدال ذالا لمعجمة فسدت صلته لانه كلام اجنبي لا معنى له (نرجو) أي نؤمل (رحمتك) دوامها وامدادها وسعة عطاياك بالقيام لخدمتك والعمل في طاعتك وانت كريم فلا تخيب راجعك (وتخشى عذابك) مع احتنا بنا مانهم تبا عنه فلا نامن مكرك فخن بين الرجاء والخوف وهو اشارة الى المذهب الحق فان آمن المكر كفر كالفنوط من الرحمة وجمع بين الرجاء والخوف لان شأن القادر أن يرجي نواله ويخاف نكاله وفي الحديث لا ينجت من في قلب عبد مؤمن الا أعطاه الله ما يرجوه وأمنه مما يخاف فلا نعماء علينا بالايان وتوفيقك للعمل بالاركان ممتثلين لا مكرك لامة صبر من على القلب والاسان اذ هو طمع الكاذبين ذوى اليتمان نعتقد ونقول (ان عذابك الجذ) أي الحق وهو يكسر الجيم انفا قام معنى الحق وهو ثابت في مراسيل أبي داود فلا يلتفت لمن قال انه لا يقول الجذ (بالكفار ملحق) أي لا حق لهم بكسر الخاء أفصح وقيل بفتحها يعني أن الله سبحانه وتعالى ملحقهم ولما روى النسائي باسناد حسن أن في حديث القنوت (وصلى الله على النبي) صلينا عليه صلى الله عليه (و) على (آله وسلم) كما اختار الله عليه أبو الاليث رحمه الله تعالى أنه يصلي في القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم (والمؤمن بقراء القنوت كالامام) على الاصح ويخفى الامم والقوم على الصحيح لكن استحب للامام الجهر به في بلاد العجم ليتعلموه كما جهر بمرضى الله عنه بالثناء حين قدم عليه وفد العراق ولذا فصل بعضهم ان لم يعلم القوم فلا فضل للامام الجهر ليتعلموه والا فلا خفاء أفضل (واذا شرع لامام في الدعاء) وهو اللهم اهدنا الخ كما سنده (بعد ما تقدم) من قوله اللهم اننا نستعينك الخ (قال أبو يوسف رحمه الله يتابعونه ويقرئونه معه) أيضا (وقال محمد لا يتابعونه) فيه ولا في القنوت الذي هو اللهم اننا نستعينك ونستغفرك (ولكن يؤمنون) على دعائه والدعاء قال طائفة من المشايخ انه لا توقيت فيه والاولى أن يقرأ بعد المة تقدم قنوت الحسن بن علي رضي الله عنهما قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في التور وفي لفظ في قنوت التور ورواه الحاكم وقال فيه اذ رفعت رأسي ولم يبق الا السجود اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عايلك وانه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت وحسنه الترمذي وزاد البيهقي بعد واليت ولا يعز من عادي و زاد النسائي بعد وتعاليت وصلى الله على النبي فهو كما ترى بصيغة الافراد فيه وفي المروي عنه صلى الله عليه وسلم حال دعائه في قنوت التبر لما كان يفعله قال الكمال بن الهمام انهم أي المشايخ لقوه من حديث في حق الامام عام لا يخص القنوت فقالوه بنون الجمع أي اللهم اهدنا وعافنا وتولنا الى آخره انتهى قلت ومنهم صاحب الدرر والغرر والبرهان (والدعاء) الذي قالوه (هو هذا اللهم اهدنا) ورواية الحسن اهدني كما نهننا عليها صل الهداية الرسالة والبيان كقوله تعالى وانك تهدي الى صراط مستقيم فاما قوله تعالى انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء فهي من الله تعالى التوفيق والارشاد فطلب المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى طلب التثبيت عليها او بمعنى المزيد منها (بفضلك) لا بوجوب عليك وهذه الزيادة ليست في قنوت الحسن اللهم اهدني (فيمن هديت) أي مع من هديته (وعافنا) العافية السلامة من الاسقام والبلايا والجن والمعاينة أن يعافيك الله من الناس ويعافهم منك (فيمن عافيت) أي مع من عافيت (وتولنا) من توليت الشئ اذا اعتنيت به ونظرت فيه بالمصلحة كما ينظر الولي حال التيم لانه سبحانه ينظر في أمور من تولاه بالعناية (فيمن توليت) أي مع من توليت أمره من عبادك المقربين (وبارك لنا فيما أعطيت) البركة الزيادة من الخير فطلب ترقيا على المقامين السابقين ثم رجوع الى مقام الخشية والجلال فقال (وقنا) من الوقاية وهي الحفظ بالعناية بدفع (شر ما قضيت) لاننا انما اليك (انك تقضي) بما شئت (ولا يقضي عليك) لانك المسالك الواحدة لا شريك لك في الملك فنطلب (والا تلك) انه لا يذل من واليت (لعرزك وساطان قهرك) (ولا يعز من عاديته) ذلك بان الله مولى الذين آمنوا

ونسجد واليك تسبي ونحقد
نرجو رحمتك وتخشى
عذابك ان عذابك الجذ
بالكفار ملحق وصلى الله
على النبي وآله وسلم والمؤمن
بقراء القنوت كالامام واذا
شرع الامام في الدعاء بعد
ما تقدم قال أبو يوسف رحمه
الله يتابعونه ويقرئونه معه
وقال محمد لا يتابعونه ولكن
يؤمنون والدعاء اللهم اهدنا
بفضلك فيمن هديت
وعافنا فيمن عافيت وتولنا
فيمن توليت وبارك لنا فيما
أعطيت وقنا شر ما قضيت
انك تقضي ولا يقضي
عليك انه لا يذل من واليت
ولا يعز من عاديته

آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ وَمَنْ يَنْزِلْ فِي اللَّهِ فَهُوَ مِنْكُمْ (تباركت) تقدست وتنزهت فهي صفة خاصة
 لا تستعمل إلا لله (ربنا) أي سيدنا ومالكنا ومعبودنا ومصلينا وقال البيضاوي تبارك الله تعالى شأنه في
 قدرته وحكمته فهو معني (وتعاليت) ووجه تقديم تباركت الاختصاص به سبحانه (وصلي الله على النبي
 سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) لما روينا (ومن لم يحسن) دعاء (القنوت) انتقدم قال الفقيه أبو الليث رحمه
 الله تعالى (يقول اللهم اغفر لي) ويكررها (ثلاث مرات أو) يقول (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار) قال في التحفيس وهو اختيار مشايخنا (أو) يقول (يا رب يا رب يا رب) ثلاثا ذكره
 المصدر المصنف فهذه ثلاثة أقوال مختارة (واذا اقتدى بمن يقنت في الفجر) كشافعي (قام معه في) حال
 (قنوته ساكتا في الأظهر) لوجوب متابعتيه في القيام ولكن عندهما يقوم ساكتا وقال أبو يوسف يقرأه
 معه لأنه تبع للامام والقنوت مجتهد فيه فصارت ككثيرات العبد من والقنوت في الوتر بعد الركوع
 (ورسل يديه في جنبه) لأنه ذكر ليس مسنوننا (واذا نسي القنوت في) ثلاثة (الوتر وتذكره في الركوع
 أو في) (الرفع منه) أي من الركوع (لا يقنت) على الصحيح لا في الركوع الذي تذكره فيه ولا بعد الرفع
 منه ويسجد للسهو (ولو قنت بعد رفع رأسه من الركوع لا يعيد الركوع ويسجد للسهو) لزال القنوت
 عن محله الأصلي (وتأخير الواجب) ولوركع الامام قبل فراغ المقتدى من قراءة القنوت أو قبل شروعه فيه
 وخاف فوت الركوع (تابع امامه) لأن اشتغاله بذلك يقوت واجب المتابعة فتكون أولى
 وإن لم يخف فوت المشاركة في الركوع يقنت جماعة الواجبين (ولو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم
 إن أمكنه مشاركة الامام في الركوع) لجمعه بين الواجبين بحسب الامكان (وان) كان (لا) يمكنه المشاركة
 (تابعه) لأن متابعته أولى (ولو أدرك الامام في ركوع الثالثة من الوتر كان مدركا للقنوت) حكما (فلا يأتي
 به فيما سبق به) كما لو قنت المسبوق معه في الثالثة أجمعوا أنه لا يقنت مرة أخرى فيما يقضيه لأنه غير
 مشروع وعن أبي الفضل تسويته بالشاك وسيأتي في سجود السهو (ويوتر جماعة) استحبها (في رمضان
 فقط) عليه إجماع المسلمين لأنه نفل من وجه الجماعة في النفل في غير التراويح مكرهة لا احتياط تركها
 في الوتر خارج رمضان وعن شمس الأئمة أن هذا فيما كان على سبيل التداخي أما لو اقتدى واحد بواحد
 أو اثنين بواحد لا يكره وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وإذا اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقا (وصلاته)
 أي الوتر (مع الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفردا آخر الليل في اختيار قاضيهان قال) قاضيهان
 رحمه الله (هو الصحيح) لأنه لما جازت الجماعة كانت أفضل ولأن عمر رضي الله عنه كان يؤتمهم في الوتر
 (وصحح غيره) أي غير قاضيهان (خلافه) قال في النهاية بعد حكاية هذا واختار علماءنا أن يوتر في منزله
 لا بجماعة لعدم اجتماع الصحابة على الوتر بجماعة في رمضان لأن عمر رضي الله تعالى عنه كان يؤتمهم فيه
 وأبي بن كعب كان لا يؤتمهم وفي الفتح والبرهان ما يفيدان قول قاضيهان أرجح لأنه صلى الله عليه وسلم أوتر
 بهم فيه ثم بين عذر الترك وهو خشية أن يكتب علينا قيام رمضان وكذا الخلقاء الراسخون صلوا به بالجماعة
 ومن تأخر عن الجماعة فيه أحب صلاته آخر الليل والجماعة اذ ذلك متعذرة فلا يدل على أن الأفضل فيه
 ترك الجماعة أول الليل انتهى وإذا صلى الوتر قبل النوم ثم سجد لا يعيد الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران
 في ليلة (فصل في) بيان (النوافل) عبر بالنوافل دون السنن لأن النفل أعم إذ كل سنة نافلة
 لا عكس والنفل لغة الزيادة وفي الشرع فعل ما ليس به فرض ولا واجب ولا مسنون من العبادة والسنة لغة
 مطلق الطريقة مرضية أو غير مرضية وفي الشريعة الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا
 وجوب وقال القاضي أبو زيد رحمه الله النوافل شرعت لخبر نقصان تمكن في الفرض لأن العبد وإن علت
 رتبته لا يخلو عن تقصير وقال قاضيهان السنة قبل المكتوبة شرعت لقطع طمع الشيطان فإنه يقول من لم
 يطعمني في ترك ما لم يكتب عليه فيكيف يطعمني في ترك ما كتب عليه والسنة مندوبة ومؤكدة وبين
 المؤكدة بقوله (سن سنة مؤكدة) منها (ركعتان قبل صلاة الفجر) وهي أقوى السنن بحسب روى
 الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لوصلاها قاعدا من غير عذر لا يجوز وروى المرعيني عن أبي
 حنيفة رحمه الله أنها واجبة وقال صلى الله عليه وسلم لا تدعوهما وإن طردتكم الخيل وقال صلى الله

تباركت ربنا وتعاليت
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وسلم ومن لم
 يحسن القنوت يقول اللهم
 اغفر لي ثلاث مرات أو
 ربنا آتنا في الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار أو يا رب يا رب
 يا رب وإذا اقتدى بمن يقنت
 في الفجر قام معه في قنوته
 ساكتا في الأظهر وورسل
 يديه في جنبه وإذا نسي
 القنوت في الوتر وتذكره
 في الركوع أو الرفع منه
 لا يقنت ولو قنت بعد رفع
 رأسه من الركوع لا يعيد
 الركوع ويسجد للسهو
 لزال القنوت عن محله
 الأصلي ولوركع الامام قبل
 فراغ المقتدى من قراءة
 القنوت أو قبل شروعه
 فيه وخاف فوت الركوع
 تابع امامه ولو ترك الامام
 القنوت يأتي به المؤتم إن
 أمكنه مشاركة الامام في
 الركوع والا تابعه ولو أدرك
 الامام في ركوع الثالثة
 من الوتر كان مدركا للقنوت
 فلا يأتي به فيما سبق به
 ويوتر بجماعة في رمضان
 فقط وصلاته مع الجماعة
 في رمضان أفضل من أدائه
 منفردا آخر الليل في
 اختيار قاضيهان قال هو
 الصحيح وصحح غيره خلافه
 فصل في النوافل
 سن سنة مؤكدة ركعتان
 قبل الفجر

عليه وسلم ركعتا الفجر أحب إلى من الدنيا وما فيها وفي لفظ حسير من الدنيا وما فيها ثم اختلف في الأفضل
بعد ركعتي سنة الفجر قال الخليلاني ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر
ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقبل التي بعد العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعده المغرب
كلها سواء وقيل التي قبل الظهر أكمل قال الحسن وهو الأصح وقد ابتدأ في المبسوط بها (و) منها (ركعتان
بعد الظهر) ويندب أن يضم اليهما ركعتين فتصير أربعاً (و) منها ركعتان (بعد المغرب) ويستحب أن
يطيل القراءة في سنة المغرب لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأولى منها ما لم تنزل وفي الثانية تبارك
الذي بيده الملك كذا في الجوهره وعن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ركعتين
قبل أي ينطق مع أحد يقرأ في الأولى بالمجد وقل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية بالمجد وقل هو الله
أحد خرج من ذنوبه كما يخرج الحية من سلخها (و) منها ركعتان (بعد العشاء وأربع قبل الظهر) لقوله
صلى الله عليه وسلم من ترك الأربعة قبل الظهر لم تنله شفاعتي كذا في الاختيار وقال في البرهان كان
صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك فقال إن
أبواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحب أن يصعد لي في تلك الساعة خير قلت أفى كهن قراءة قال نعم قلت
أي فصل بينهن بسلام قال لا ولقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبد مسلم يصلي في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً
من غير الفريضة إلا بني الله بيتاً في الجنة رواه مسلم زاد الترمذي والنسائي أربعاً قبل الظهر وركعتين
بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة (و) منها أربع (قبل الجمعة)
لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن (و) منها أربع (بعدها)
لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة أربع ركعات يسلم في آخرهن فلذا قيل دنابه في
الرباعيات فقلنا (بتسليمه) لتعلقه بقوله وأربع وقال الزبلي حتى لو صلاها بتسليمين لا يعتد بهما عن السنة
انتهى ولعله يدون غدر لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً فإن تجلس بل شيء
فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت رواه الجماعة إلا البخاري والقسم الثاني المستحب من السنن
شرع فيه بقوله (وندب) أي استحباب (أربع) ركعات (قبل) صلاة (العصر) لقوله صلى الله عليه وسلم
من صلى أربع ركعات قبل العصر لم تحسب له النار وورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وورد أربعاً فلذا
خيرها القدوري بينهما (و) ندب أربع قبل (العشاء) لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى عليه السلام
كان يصلي قبل العشاء أربعاً ثم يصلي بعدها أربعاً ثم يصلي أربعاً (بعده) أي بعد العشاء
لما روي بقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر أربعاً كان كائناً ما كان من ليلة ومن صلاها من
بعد العشاء كان كائناً من ليلة القدر (و) ندب (ست) ركعات (بعد المغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم
من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الأوابين ولا قوله تعالى أنه كان للأوابين غفوراً والأواب هو
الذي إذا أذنب ذنباً أبداً إلى التوبة * وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى عليه السلام قال من صلى بعد
المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة وعن ابن عباس أنه صلى عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست
ركعات لم ينكحكم فيمانيهن بسوء عدل له عبادة ثنتي عشرة سنة وعن عائشة رضي الله عنها أنه صلى عليه الصلاة
والسلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة * وعن ابن عباس رضي الله عنهما
أنه صلى عليه السلام قال من صلى أربع ركعات بعد المغرب قبل أن يكلم أحد دار فعت له في عيسى وكان كمن
أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى وهو خير له من قيام نصف ليلة * وعن ابن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يكلم غفر له ما ذنوبه خمس سنين * وعن عمار
ابن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه
وإن كانت مثل زبد البحر ولم يقيد فيه بكونها قبل التكلم وفي التجديد الست تساميات وذكر
القنوي أنها بتسليمتين وفي الدرر بتسليمية واحدة وقد عطفنا المندوبات على المؤكدات كما في السكز وغيره
من المعتمديات وظاهره المغيرة فتشكون الست في المغرب غير الـ ركعتين المؤكدتين وكذا في الأربع بعد
الظهر وقيل بها لما في الدراية أنه صلى عليه السلام قال من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعد

وركعتان بعد الظهر وبعد
المغرب وبعد العشاء وأربع
قبل الظهر وقبل الجمعة
وبعدها بتسليمية وندب
أربع قبل العصر والعشاء
وبعده وست بعد المغرب

ويقتصر في الجلوس الاول
من الرباعية المؤكدة على
التشهد ولا يأتي في الثالثة
بدعاء الاستفتاح بخلاف
المندوبة واذا صلى نافلة
اكثر من ركعتين ولم يجلس
الا في آخرها صح استحسانا
لانها صارت صلاة واحدة
وفيها الفرض الجلوس
آخرها وكره الزيادة على
اربعة بتسليمه في النهار وعلى
ثمان ليل والافضل فيهما
رباع عند أي حنيفة
وعندهما الافضل في الليل
مثنى مثنى وبه يفتي وصلاة
الليل افضل من صلاة
النهار وطول القيام أحب
من كثرة السجود فصل
في تحية المسجد وصلاة
الضحى واحياء الليالي
سن تحية المسجد ركعتين
قبل الجلوس وأداء الفرض
ينوب عنها وكل صلاة
أدائها عند الدخول بلانية
التهيئة ونذير ركعتان بعد
الوضوء قبل جفافته وأربع

سوره الله على النار ومثله في الاختيار (ويقتصر) المتفضل (في الجلوس الاول من) السنة (الرباعية
المؤكدة) وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها (على) قراءة (التشهد) فيقف على قوله وأشهد أن محمدا
عنده ورسوله واذا تشهد في الآخر يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم (و) اذا قام للشفع الثاني في الرباعية
المؤكدة (لا يأتي في) ابتداء (الثالثة بدعاء الاستفتاح) كما في فتح القدير وهو الاصح كما في شرح المنية لانها
لتأ كدها أشبهت الفرائض فلا تبطل شفعته ولا خيار الخيرة ولا يلزمه كمال المهر بالا انتقال الى الشفع الثاني
منها لعدم صحة الخلوة بدخولها في الشفع الاول ثم أتم الاربع كما في صلاة الظهر (بخلاف) الرباعيات
(المندوبة) فيستفتح ويتعوذ ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء كل شفع منها وقال في شرح المنية
مسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مريوية عن المتقدمين من الأئمة وانما هي اختيار بعض المتأخرين (واذا
صلى نافلة أكثر من ركعتين) كاربعة فاتها (ولم يجلس الا في آخرها) فالقيام فسادها وبه قال زفر وهو
رواية عن محمد وفي الاستحسان لا تفسد وهو قوله (صح) نقله (استحسانا لانها صارت صلاة واحدة) لان
التطوع كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً (وفيها الفرض الجلوس آخرها) لانها صارت من ذوات الاربع
ويجب ترك القعود على الركعتين ساهياً بالسجود ويجب العود اليه بتذكيره بعد القيام لم يسجد كذا في
الفتح وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس الا في الثامنة ثم نهض فصلى التاسعة واذا
لم يقعد الا على الثالثة وسلم اختلف في صحته وصحح الفساد في الخلاصة (وكره الزيادة على أربع بتسليمه في)
نقل (النهار) الزيادة (على ثمان ليلاً) بتسليمه واحدة لانه صلى الله عليه وسلم لم يزد عليه وهذا اختيار أكثر
المشايخ وفي المعراج والاصح أنه لا يكره ما فيه من وصل العبادة وكذا صحح السيرحسي عدم كراهة الزيادة
عليها لما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم
يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين فتبقى العشر بقلا أي والثلاث وترا كما في البرهان (والافضل
فيهما) أي الليل والنهار (رباع عند) الامام الاعظم (أي حنيفة) رحمه الله تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصلي بالليل أربع ركعات لا تسلي عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً لا تسلي عن حسنهن وطولهن
وكان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعاً ولا يفصل بينهما بسلام وثبت مواظبته صلى الله عليه وسلم على
الاربعة في الضحى (وعندهما) أي أبي يوسف ومحمد (الافضل) في النهار كما قال الامام (في الليل مثنى مثنى)
قال في الدراية وفي العميون (وبه) أي بقولهما (يفتي) اتباعاً للحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام صلاة
الليل مثنى مثنى (وصلاة الليل) خصوصاً في الثلث الاخير منه (افضل من صلاة النهار) لانه أشق على
النفس وقال تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع (وطول القيام) في الصلاة ليلاً ونهاراً (أحب من كثرة
السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة طول القنوت أي القيام ولان القراءة تكثر بطول القيام
وبكثرة الركوع والسجود يكثر السبب والقراءة افضل منه ونقل في المجتبى عن محمد خلافه وهو أن كثرة
الركوع والسجود افضل وفصل أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال اذا كان له ورد من الليل بقراءة من
القرآن فالافضل أن يكثّر عدد الركعات والافضل القيام افضل لان القيام في الاول لا يختلف ويضم اليه
زيادة الركوع والسجود

فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى واحياء الليالي وغيرها (سن تحية المسجد ركعتين) يصليهما في غير
وقت مكرره (قبل الجلوس) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين
(وأداء الفرض ينوب عنها) قاله الزيلعي (و) كذا (كل صلاة أدائها) أي فعلها (عند الدخول بلانية التحية)
لانها التعظيم وحرمته وقد حصل ذلك بما صلا ولا نفوت بالجلوس عندنا وان كان الافضل فعلها قبله واذا
تكرر دخوله يكفيه ركعتان في اليوم ونذير أن يقول عند دخوله المسجد اللهم افتح لي أبواب رحمتك وعند
خروجه اللهم اني أسألك من فضلك لا هو النبي صلى الله عليه وسلم به (ونذير ركعتان بعد الوضوء قبل
جفافته) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما
بقبله الا وجبت له الجنة واهم مسلم (ونذير صلاة الضحى على الراج وهي) (أربع) ركعات لما رويناها قريماً
عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي الضحى أربع ركعات ويريد ما شاء فلذا قلنا نذير أربع

(فصاعدا في وقت الضحى) وابتداءؤه من ارتفاع الشمس الى قبيل زوالها فيز يدعى الاربع الى اثنتي عشرة ركعة لما روى الطبراني في الكبير عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين ومن صلى أربعاً كتب من العابدين ومن صلى ستاً كفي ذلك اليوم ومن صلى ثانياً كتبه الله تعالى من القانتين ومن صلى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة (ونذب صلاة الليل) خصوصاً آخره كما ذكرناه وأقل ما ينبغي أن يتنفل بالليل ثمان ركعات كذا في الجوهره وفضلها لا يحصى قال تعالى فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين وفي صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم به صلاة الليل فانها أدب الصالحين قبلكم وقرية إلى ربكم ومكفرة للسيئات ومنهاة عن الأثم (ونذب صلاة الاستخارة) وقد أفصح السنة عن بيانها قال جابر رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذ هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفرب ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويسمى حاجته رواه الجماعة الا مسليماً وينبغي أن يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة أمري وعاجله وأجله والاستخارة في الحج والجهاد وجميع أبواب الخير تحمل على تعيين الوقت لأنفس القوم واذا استخار يعضى لما يشرح له صدره وينبغي أن يكرر سبع مرات لما روى عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أنس اذا هممت بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي يسبق الى قلبك فان الخير فيه (ونذب صلاة الحاجة) وهي ركعتان * عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى أو الى أحد من بني آدم فليتبوضاً ولجسناً للوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثني على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الخليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنباً الا غفرتة ولا همماً الا فرحتة ولا حاجة لك فيها رضا الا قضيتها يا أرحم الراحمين ومن دعائه اللهم اني أسألك وأتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجهت بك الى ربي في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم فشفعة في (ونذب احياء ليلتي العشر الاخير من رمضان) لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير من رمضان أحيا الليل وأيقظ أهله وشدا المئزر وانقصه من احياء ليله القدر فان العمل فيها خير من العمل في ألف شهر خالية منها * وروى أحمد بن محمد بن قيس القدر ايماناً واحتساباً بغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر * وقال صلى الله عليه وسلم تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان متفق عليه * وقال ابن مسعود رضي الله عنه هي في كل السنة وبه قال الامام الاعظم في المشهور عنه أنها تدور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره قاله قاضيان وفي المبسوط أن المذهب عند أبي حنيفة أنها تكون في رمضان لكن تتقدم وتتاخر وعندهما لا تتقدم ولا تتأخر (ونذب احياء ليلتي العيدين) الفطر والضحى حديث من أحيا ليلة العيد أحيا الله قلبه يوم تموت القلوب ويستحب الاكثار من الاستغفار بالاستسحار وسيد الاستغفار اللهم أنت ربى لا اله الا أنت خلقتني وأنا على عهدك وأنا على عهدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت والدعاء فيها مستجاب (ونذب احياء ليلتي عشر ذي الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله تعالى أن يتعبد فيها من عشر ذي الحجة يعمل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر * وقال صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية (ونذب احياء ليلة النصف من شعبان) لأنها تكفر ذنوب السنة وليلة الجمعة تكفر ذنوب الاسبوع وليلة القدر تكفر ذنوب العمر لأنها تقدر فيها الارزاق والاحال والافقار والافقار والاعزاز

فصاعدا في الضحى ونذب صلاة الليل وصلاة الاستخارة وصلاة الحاجة ونذب احياء ليلتي العشر الاخير من رمضان واحياء ليلتي العيدين ولبا لي عشر ذي الحجة وليلة النصف من شعبان

موميا إلى أي جهة توجهت
دأبته وبني بنزوله لا ركوبه
ولو كان بالنوافل الراتبة
وعن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أنه ينزل لسنة الفجر
لأنها أكدر من غيرها وحاز
للتطوع الاتكاء على شيء
أن تعبد بلا كراهة وإن
كان بغیر عذر كره في الأظهر
للساعة الأدب ولا يمنع
صحة الصلاة على الدابة
تجاسة عليها ولو كانت في
السرير والركابين على
الأصح ولا تصح صلاة
الماشي بالأجماع
فصل في صلاة الفرض
والواجب على الدابة
لا يصح على الدابة صلاة
الفرأئض ولا الواجبات
كالوتر والمنذور وشرع
فيه نقلا فأفسده ولا صلاة
الحنيزة وسجدة تلبت آيتها
على الأرض الاضرورة
كخوف لص على نفسه أو
دأبته أو ثيابه لنزول وخوف
سبع وطين المكان وجوح
الدابة وعدم وجدان من
يركبه لعجزه والصلاة في
الحمل على الدابة كالصلاة
عليها سواء كانت سائرة
أو واقفة ولو جعل تحت
الحمل خشبة حتى يبق
قراره إلى الأرض كان بمنزلة
الأرض فتصح الفريضة
فيه قائما
فصل في الصلاة في
السفينة صلاة الفرض
فيها وهي جارية قاعدا بلا
عذر صححه عند أبي حنيفة
بالركوع والسجود وقال
لا تصح إلا من عذر وهو
الأظهر

ليشمل خارج القرية والاحبية بمحل إذا دخله مسافر قصر الفرض وسواء كان مسافرا أو خرج الحاجة في
بعض النواحي على الأصح وقيل إذا خرج قدر فرسخين جازله والأفلا وعن أبي
يوسف جوازها في المصر أيضا على الدابة (موميا إلى أي جهة) ويفتتح الصلاة حيث (توجهت) به (دأبته)
لمكان الحاجة ولا يشترط يحجزه عن إيقافها للتحريم في ظاهرها رواية لقول جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي النوافل على راحلته في كل وجه يومى إيماء ولا سكنه يخفف السجدة من الركعتين رواه ابن
حبان في صحيحه وإذا حرك رجله أو ضرب دأبته فلا بأس به إذا لم يصنع شيئا كثيرا (وبني بنزوله) على ماضى
إذا لم يحصل منه عمل كثير كما إذا ثنى رجله فأنشده لأن أحرامه أنه قد جاوز الركوع والسجود عزيمة بنزوله
بعده فكان له الإيماء مارا كبار خصة ومذايق بين جواز بنائه وعدم بناء المريض بالركوع والسجود
وكان موميا لأن أحرام المريض لم يتناول ما لعدم قدرته عليها فلما (لا) يجوز له البناء بعد (ركوبه) على
ما مضى من صلاته نازلا في ظاهرها رواية عنهم لأن افتتاحه على الأرض استلزم جميع الشرط وفي الركوب
بقوت شرط الاستقبال واتحاد المكان وطهارته وحقيقة الركوع والسجود (و) جاز لا إيماء على الدابة (و) لو
كان بالنوافل الراتبة المؤكدة وغيرها حتى سنة الفجر (و) روى (عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينزل)
الراكب (لسنة الفجر لا تها كد من غيرها) قال ابن شجاع رحمه الله يجوز أن يكون هذا البيان الأولى يعني
أن الأولى أن ينزل ركعتي الفجر كذا في العناية وقد من أن هذا على رواية وجوبها (وجاز للتطوع الاتكاء
على شيء) كعصا أو حائط وخادم (أن تعبد) لأنه عذر كما جاز أن يعبد (بلا كراهة وإن كان) الاتكاء (بغير
عذر كره في الأظهر لاساءة الأدب) بخلاف القعود بغير عذر بعد القيام كما قد مناه (ولا يمنع صحة الصلاة
على الدابة تجاسة) كثيرة (عليها) أي الدابة (ولو كانت) التي تزيد على الدرهم (في السرير والركابين على
الأصح) وهو قول أكثر مشايخنا للضرورة (ولا تصح صلاة الماشي بالأجماع) أي أجماع أئمتنا لاختلاف
المكان فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة والحمل (لا يصح على الدابة صلاة الفرائض ولا
الواجبات كالوتر والمنذور) والعديد (و) لا قضاء (ما شرع فيه نقلا فأفسده ولا صلاة الحنيزة) (لا سجدة)
تلاوة قد تلبت آيتها على الأرض الاضرورة نص عليها في الفرض بقوله تعالى فان خفتم فزجلا أو ركبان
والواجب ملحق به (كخوف لص على نفسه أو دأبته أو ثيابه لنزول) ولم تقف له رفقة (وخوف سبع) على
نفسه أو دأبته (و) وجود مطر و (طين) في (المكان) يغيب فيه الوجه أو يلطخه أو يتلف ما يبسطه عليه أما
مجرد ندوة فلا يبيح ذلك والذي لا دأبته يصلي قائما في الطين بالإيماء (وجوح الدابة وعدم وجدان من
يركبه) دأبته ولو كانت غير جوح (لعجزه) بالاتفاق ولا تلزمه إعادة نزول العذر والمريض الذي يحصل له
بالنزول والركوب زيادة مرض أو بطور يوجب زلة الإيماء بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة أن
أمكن والأفلا وكذا الطين المكان وإن وجد العاجز عن الركوب مغينا فلهى مسئلة القادر بقدره الغير
عاجز عنده خذ لا فلهما كالمراة إذا لم تقدر على النزول لا يجرم أو زوج ومبادل زوجته أو محرمه إذا لم يقم
ولده محله كالمراة (والصلاة في الحمل) وهو (على الدابة كالصلاة عليها) في الحكم الذي علمته (سواء كانت
سائرة أو واقفة ولو أوقفها أو جعل تحت الحمل خشبة) أو نحوها (حتى يبق قراره) أي الحمل (إلى الأرض)
بواسطة ما جعل تحته (كان) أي صار الحمل بمنزلة الأرض فتصح الفريضة فيه قائما لا قاعدا بالركوع
والسجود (فصل في الصلاة في السفينة صلاة الفرض) والواجب (فيها وهي جارية) حال كونه قاعدا
ولا عذر (به) وهو يقدر على الخروج منها (صححه عند) الإمام الأعظم (أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لكن
(بالركوع والسجود) لا بالإيماء لأن الغالب في القيام دوران الرأس والغالب كالتحقق لكن القيام فيها
والخروج أفضل إن أمكنه لأنه أبعد عن شبهة الخلاف وأسكن لقلبه (وقالا) أي أبو يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى (لا تصح) بطاسا (الامن عذروها الأظهر) لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن
الصلاة في السفينة فقال صل فيها قائما إلا أن تخاف الغرق وقال مثله ليعقوب ولأن القيام ركن فلا يترك إلا
بعذر محقق لا موهوم ودليل الامام أقوى فيتبسع لأن ابن سيرين قال صليت مع أنس في السفينة فعودوا ولو
شئنا لم نر جنا إلى الجند وقال مجاهد صليت مع جندة رضي الله عنه في السفينة فعودوا ولو شئنا لقمنا وقال

والعذر كدوران الرأس
وعدم لقدرة على الخروج
ولا تجوز فيها بالإيماء اتفاقا
والمربوطة في جلسة البحر
وتحريكها الريح شديد
كالسائرة والألف كالأقفى
على الأصح وإن كانت
مربوطة بالشط لا تجوز
صلاته قاعدا بالاجماع فإن
صلى قائما وكان شيء من
السفينة على قرار الأرض
صحت الصلاة والألف تصح
على المختار إذا لم يمكنه
الخروج ويتوجه المصلي
فيها إلى القبلة عند افتتاح
الصلاة وكما استدارت
عن يمينه في حال
الصلاة حتى يتمها مستقبلا
﴿فصل في التراويح﴾
التراويح سنة الرجال
والنساء وصلاتها بالجماعة
سنة كفاية ووقتها بعد
صلاة العشاء ويصح تقديم
الوتر على التراويح وتأخيرها
عنها ويستحب تأخيرها
التراويح إلى ثلث الليل
أو نصفه ولا يكره تأخيرها
إلى ما بعده على الصحيح وهي
عشرون ركعة بعشر
تسليما

الزاهد بن محمد بن عمر وجعفر بن محمد بن علي النذب فظهر قوة دليله لموافقة تابعين ابن سيرين ومجاهد
وصحابة بن أنس وحنادة في تتبع قول الامام رحمه الله تعالى (والعذر كدوران الرأس وعدم القدرة على
الخروج ولا تجوز) أي لا تصح الصلاة فيها بالإيماء لمن يقدر على الركوع والسجود (اتفاقا) لقصد المباح
حقيقة وحكما (والمربوطة في جلسة البحر) بالمراسي والحبال (و) مع ذلك (تحريكها الريح) تحريكها (شديدا)
هي (كالسائرة) في الحكم الذي قد علمته والخلاف فيه (والأ) أي وإن لم تحركها شديدا (فكألفا) بالشط
(على الأصح) (و) الواقفة ذكرها مع حكمها بقوله (إن كانت مربوطة بالشط لا تجوز صلاته) فيها (قاعدا) مع
قدرته على القيام لا تنفاد المقتضى للصحة (بالاجماع) على الصحيح وهو احتراز عن قول بعضهم إنها أيضا على
الخلاف (فإن صلى) في المربوطة بالشط (قائما) وكان شيء من السفينة على قرار الأرض صحت الصلاة (بمنزلة
الصلاة على السرير) (والأ) أي وإن لم يستقر منها شيء على الأرض (فلا تصح) الصلاة فيها (على المختار) كما
في المحيط والسدائع لأنها حينئذ كالداية وظاهرها داية والنهاية جواز الصلاة في المربوطة بالشط قائما
مطلقا أي سواء استقرت بالأرض أو لا (الأ) إذا لم يمكنه الخروج (بلا ضرر) فيصلي فيها للخرج (و) إذا كانت
سائرة (بتوجه المصلي فيها إلى القبلة) لقدرة على فرض الاستقبال (عند افتتاح الصلاة) وكل الاستدارت
السفينة (عنها) أي القبلة (بتوجهه) المصلي باستدارتها (إليها) أي القبلة (في خلال الصلاة) وإن عجز
يسئل عن الصلاة (حتى) يقدر إلى أن يتمها مستقبلا (ولو ترك الاستقبال لا تجزئه في قولهم جميعا
﴿فصل في﴾ صلاة (التراويح) التراويح للجلسة في الأصل ثم سميت بها الأربع ركعات التي آخرها الترويجة
روى الحسن عن أبي حنيفة صفتها بقوله (التراويح سنة) كما في الخلاصة وهي مؤكدة كما في الاختيار وروى
أسد بن عمر وعن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن التراويح وما فعله عمر رضي الله عنه فقال التراويح
سنة مؤكدة ولم يخبره عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدع عالم بأمر به إلا عن أصل لديه وعنه من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي سنة عين مؤكدة على (الرجال والنساء) ثبتت سنة بتأثير العمل النبي صلى
الله عليه وسلم وقوله قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وقد واظب عليها عمر وعثمان
وعلى رضي الله عنهم وقال صلى الله عليه وسلم في حديث افترض الله عليكم صيامه وسنتكم قيامه وفيه
رد لقول بعض الرافضين هي سنة الرجال دون النساء وقول بعضهم سنة عمر لأن الصحيح أنها سنة النبي صلى
الله عليه وسلم والجماعة سنة فيها أيضا لكن على الكفاية بنبه بقوله (وصلاتها بالجماعة سنة كفاية) لما
ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالجماعة إحدى عشرة ركعة بالوتر على سبيل التداخي ولم يجزها مجزئ سائر
الأنواف ثم بين العذر في الترك وهو خشية صلى الله عليه وسلم افتراضها علمنا وقال الصدر الشهيد بالجماعة
سنة كفاية فيها حتى لو أقامها البعض في المسجد بجماعة وبأهل المحلة أقامها منفردا في بيته لا يكون
تاركا لسنة لأنه روى عن أفراد الصحابة الخلفاء وقال في الميسوط لوصلي أنسان في بيته لا يأثم فقد فعله ابن
عمر وعروة وسالم والقاسم وأبراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية
إذا لظن بأن عمر ومن تبعه ترك السنة أم وإن صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نال إحدى الفضيلتين
فإن الأداء في المسجد فضيلة ليس للأداء في البيت ذلك وكذا الحكم في الفرائض (ووقتها) ما (بعد صلاة
العشاء) على الصحيح إلى طالع الفجر (و) لتبعيتها للعشاء (يصح تقديم الوتر على التراويح وتأخيرها عنها)
وهو أفضل حتى لو تبين فساد العشاء دون التراويح والوتر أعادوا العشاء ثم التراويح دون الوتر عند أبي
حنيفة لو قوعها نافلة مطلقة بوقوعها في غير محلها وهو الصحيح وقال جماعة من أصحابنا منهم إسماعيل الزاهد
أن الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لأنها قيام الليل (ويستحب تأخير التراويح
إلى قبيل (ثلث الليل أو) قبيل (نصفه) واختلفوا في أدائها بعد النصف فقال بعضهم يكره لأنها تتبع
العشاء فصارت كسنة العشاء (و) قال بعضهم (لا يكره تأخيرها إلى ما بعده) أي ما بعد نصف الليل (على
الصحيح) لأن أفضل صلاة الليل آخره في حد ذاتها ولكن الأحب أن لا يؤخر التراويح إلى خشية الفوات
(وهي عشرون ركعة) بالجماعة الصحابة رضي الله عنهم (بعشر تسليما) كما هو المتوارث يسلم على رأس
كل ركعتين فإذا وصلها وجلس على كل شفع فلا يصح أنه أن تعم ذلك كره وصحت وأجزأته عن كلها وإذا لم

يجلس الألفي آخر أربع نابت عن تسليمة فتكون بمنزلة ركعتين في الصحيح (و يستحب الجلوس بعد صلاة
(كل أربع) ركعات (بقدرها وكذا) يستحب الجلوس بقدرها (بين الترويحة الخامسة والوتر) لانه
المتوارث عن السلف وهذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله ولان اسم التراويح نبى عن ذلك وهم مخبرون في
الجلوس بين التسبيح والقراءة والصلاة قرأى والسكوت (وسن ختم القرآن فيها) أى التراويح (مرة في
الشهر على الصحيح) وهو قول الأكثر رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله بقرائ كل ركعة عشر آيات
وشوها وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يجتم في رمضان إحدى وستين ختمة وفي كل يوم ختمة وفي كل ليلة
ختمة وفي كل تراويح ختمة وصلى بالقرآن في ركعتين وصلى الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة (وان مـل به)
أى يجتم القرآن في الشهر (القوم قرأ بقدر ما لا يؤدى الى تنفيرهم في المختار) لان الافضل في زماننا ما لا يؤدى
الى تنفير الجماعة كذا في الاختيار وفي المحيط الافضل في زماننا أن يقرأ بما لا يؤدى الى تنفير القوم عن
الجماعة لان تكثير القوم أفضل من تطويل القراءة وبه يقتضى وقال الزاهد يقرأ بكافى المغرب أى بقصر
المفضل بعد الفاتحة ويكرهه الاقتصار على مادون ثلاث آيات أو أية تطويله بعد الفاتحة تركه الواجب (ولا
يرك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل تشهد منها) لانها سنة مؤكدة عندنا وفرض على قول
بعض المجتهدين فلا تصح بدونها ويحذر من المـذمومة وترك الترتيل وترك تعدل الاركان وغيرها كما يفعله
من لا خشية له (ولولس القوم) بذلك (على المختار) لانه عين السكسل منهم فلا يلتفت اليهم فيه (و) كذا
(لا يترك الشاء) في افتتاح كل شفع (و) كذا (تسبيح الركوع والسجود) لا يتركه لا فتراضه عند البعض
وتأكيده سنة عندنا (ولا يأتى) الامام (بالدعاء) عند السلام (ان مل القوم) به ولا يتركه بالمرء فيسعد عوبا
قصر تحصيل السنة (ولا تقضى التراويح) أصلا (بقواتها) عن وقتها (منفردا ولا بجماعة) على الأصح لان
القضاء من خصائص الواجبات وان قضائها كانت نفلا مستحبا لا تراويح وهى سنة الوقت لاسنة الصوم
في الأصح فن صار أمـلا للصلاة في آخر اليوم من له التراويح كالحائض اذا ظهرت والمسافر والمريض
المفطر

ويستحب الجلوس بعد
كل أربع بقدرها وكذا
بين الترويحة الخامسة
والثورة ومن ختم القرآن
فيها مرة في الشهر على
الحجيج وإن سئل به القوم
قرأ بقدر ما يؤدي إلى
تفكيرهم في المختار ولا يترك
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم في كل تشهد منها
وواصل القوم على المختار
ولا يترك النساء وتسبيح
الركوع والسجود ولا
يأتى بالدعاء إن سئل القوم
ولا تقضى التراويح بقواتها
منفردة ولا بالجماعة

(باب الصلاة في الكعبة)
صح فرض ونفل فيها وكذا
هو قهوا وان لم يتخذ ستة
الكنة مكر ولا ساعة الادب
باسم علائق عليها ومن
جعل ظهره الى غير وجهه
امامه فيها أو فوقها صح
وان جعل ظهره الى وجهه
امامه لا يصح وصح الاقتداء
بخارجها بامام فيها او الباب
مقعر وان تخلعوا وحدها
والامام خارجها صح والامن
كان اقرب اليها في جهة
امامه

(باب صلاة المسافر)

من باب اضافة الشيء الى شرطه ويقال الى محله أو الفعل الى فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة وفي الشرع

مسافة مقدرة يسير بخصوص يدينه بقوله (أقل) مدة (سفر) تغريبه (أي السفر) (الاحكام) وهي لزوم قصر الصلاة كرخصة الاسقاط واعلم ان الرخصة على قسمين رخصة حقيقية ورخصة تجازية وتسمى رخصة ترفيه مثل الفطر واجزاء كلفة الكفر لا كراه والثانية مثل الكراه على شرب الخمر وقصر الصلاة في السفر فالاولى العبد مخير بين ارتكاب الرخصة والعمل بالعزيمة فيمناب والثانية لا تخيير له لتعين الفعل فيها بالرخصة وسقوط العزيمة فلا يتضمن اكمال الصلاة ثوابا لان الثواب في فعل العبد ما عليه ولو بالتخير بينه وبين ما هو أسير منه كالابس الخف فانه مخير بين ابقائه والمسح وبين قلعه والغسل وأما الصلاة في السفر فليست الاركتين من الر باعية فاذا صلاهما لم يبق عليه شيء فلا ثواب له في الاكمال أربع مخالفة المفروض عليه عمنا واسأله بتأخير السلام وظنه فرضية الزاثنين ولا ثواب له بالصبر على القتل وعدم شربه الخمر بالاكراه بل يأثم بصبره وتسميته هذه وتسمية القصر في السفر رخصة تجاز لان الرخصة الحقيقية يشبث معها الخيار للعبد بين الاقدام على الرخصة وبين الاتيان بالعزيمة كالسج على الخف كما ذكرناه وانظر في رمضان وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية ولا تخيير له بين شرب الخمر مكرها وصبره على قتله ولا بين اكمال الصلاة الر باعية وقصره بالسفر (مسيرة ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة) وقدر بالأيام دون المراحل والقراسم وهو الاصح (يسير وسط) نهارا لان الليل ليس محللا للسير بل للاستراحة ولا بد أن يكون السير نهارا (مع الاستراحات) فينزل المسافر فيه للاكل والشرب وقضاء الضرورة والصلاة ولا كثر النهار حكم كله فاذا خرج قاصدا محلا ويكر في اليوم الاول وسار الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة ويات بها ثم يكر في اليوم الثاني وسار الى ما بعد الزوال ونزل ثم يكر في الثالث وسار الى الزوال فبلغ المقصد قال شمس الأئمة السير خشي الصحيح أنه مسافر (و) اعتبر السير (الوسط) وهو (سير الابل ومشى الاقدام في البر) يعتبر (في الجبل بما يناسبه) لانه يكون صعودا وهبوطا ومضيقا ووعرا فيكون مشى الابل والاقدام فيه دون سيرهما في السهل فاذا قطع بذلك السير مسافة ليست بعيدة من ابتداء اليوم ونزل بعد الزوال احتسب به على نحو ما قدمناه وما اذا بات ثم أصبح وفعل ذلك الى ما بعد الزوال ثم نزل كان يومنا نيا ولا يعتبر أعجل السير وهو سير البريد ولا أبطأ السير وهو مشى العجالة التي تجرها الدواب فان خيرا الامور واساطها وهو تناسير الابل والاقدام كما ذكرناه (وفي البحر) يعتبر (اعتدال الریح) على المغتبی به فاذا سارا أكثر اليوم به كان كسكاه وان كانت المسافة دون ما في السهل (فيقصر) المسافر (الفرض) العلي (الرابعي) فلا قصر للثنائي والثلاثي ولا للوتر فانه فرض على ولا في السن فان كان في حال نزول وقرار أو من يأتي بالسن وان كان سائرا أو خائفا فلا يأتي بها وهو المختار قالت عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر الا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لم تكن من الخطبة والصبح لطول قراءتها وعندنا بقصر (من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره) كما بق من سيده وقاطع طريق لا طلاق نص الرخصة (اذا جاوز بيوت مقامه) ولو بيوت الاخمبة من الجانب الذي خرج منه ولو حاذاه في أحد جانبيه فقط لا يضره (و) يشترط أن يكون قد (جاوز) أيضا (ماتصل به) أي بمقامه (من فناءه) كما يشترط مجاوزة بضه وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة ببعض المصر يشترط مجاوزتها في الصحيح (وان انفصل الفناء بمزعة أو) فضاء (قدر غلوة) وتقدم أنها من ثلثمائة خطوة الى أربع مائة (لا يشترط مجاوزته) أي الفناء وكذا لو اتصلت القرية بالفناء لا بالنص لا يشترط مجاوزتها بل مجاوزة الفناء كذا في قاضحان ويخالفه ما في النهاية والفتاوى والولوالحجية والتجديد والمزيد ونصها بقصر قصر وجهه عن عمران المصر ولا يلحق فناء المصر بالمصر في حق السفر ويلحق الفناء بالمصر لصلاة الجمعة والفرق أن الجمعة من مصالح المصر وفناء المصر ملحق بالمصر فيما هو من حوائج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر فلا يلحق فناء المصر بالمصر في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والفناء المكان المعد لمصالح البلد كركض الدواب ودفن الموتى) والقاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وان كانت متصلة بينها وبينها ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكني الحفظة والاكرقة اتفاقا (ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم) الثاني (البلوغ) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا

أقل سفر تغريبه الاحكام
مسيرة ثلاثة أيام من أقصر
أيام السنة يسير وسط مع
الاستراحات والوسط سير
الابل ومشى الاقدام في
البر وفي الجبل بما يناسبه
وفي البحر اعتدال الریح
فيقصر الفرض الرابعي
من نوى السفر ولو كان
عاصيا بسفره اذا جاوز بيوت
مقامه وجاوز ما اتصل به من
فناءه وان انفصل الفناء
بمزعة أو قدر غلوة لا يشترط
مجاوزته والفناء المكان
المعد لمصالح البلد كركض
الدواب ودفن الموتى
ويشترط لصحة نية السفر
ثلاثة أشياء الاستقلال
بالحكم والبلوغ وعدم
نقصان مدة السفر عن
ثلاثة أيام فلا

يقصر من لم يجاوز عمر ان مقامه أو جاوز (و) سكن (كان صبياً أو ثابلاً لم ينو متبوعه السفر) والتابع (كالمرأة مع زوجها) وقد أوثماها مجمل مهرها وان لم يوفها لم تكن تبعاً له ولودخل بها لانهما يجوز لها منه من الوطء والاخراج للهر عند أبي حنيفة رحمه الله (والعبد) غير المكاتب فيشمل أم الولد والمذبر (مع مولاه والجندي مع أميره) اذا كان يرتزق منه والاحير مع المستأجر والتلميذ مع استاذة والاسير والمكر مع من أكرهه على السفر والاعمى مع المتبرع بقوده وان كان أحيراً فالعبرة بنية الاعمى (أو) كان (ناوياً دون الثلاثة) الايام لان مادونها لا يصير به مسافراً شرعاً (وتعتبر نية الإقامة والسفر من الاصل) كالزوج والمولى والأمير (دون التبع) كالمرأة والعبد والجندي (ان علم) التسع (نية المتبوع في الاصح) فلا يلزمه الالتزام بنية الاصل الإقامة حتى يعلم كما في توجه الخطاب الشرعي وعزل الوكيل حتى لو صلى مخالفاً له قبل علمه صحته في الاصح (والقصر عزيمة عندنا) لما قدمناه (فاذا أتم الرباعية) والحال انه (بعد القعود الأول) قدر التشهد (صحته صلاته) لوجود الفرض في محله وهو الجلوس على الركعتين وتصير الاخير بان أفعله (مع الكراهة) لتأخير الواجب وهو السلام عن محله ان كان عامداً فان كان ساهياً بسجد السهو (والا) أي وان لم يكن قد جلس قدر التشهد على رأس الركعتين الأوليين (فلا تصح) صلاته لتركه فرض الجلوس في محله واختلاط النفل بالفرض قبل كماله (الاذا نوى الإقامة لما قام للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لانه صار مقبلاً بالنية فانقلب فرضه رباعاً وترك واجب القعود الأول لا يفسد وكذا الوقوف في ركعة لانه أمكنه تدارك فرض القراءة في الاخير بين نية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره يمضي ثلاثة أيام مسافراً (يقصر حتى يدخل مصره) يعني وطنه الاصل (أو ينوي إقامة نصف شهر ببلد أوقرية) قدره ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم واذا لم يستحكم سفره بان أراد الرجوع لوطئه قبل مضي ثلاثة أيام يتم بمجرد الرجوع وان لم يصل لوطئه انقضت السفر لانه ترك بخلاف السفر لا يوجد بمجرد النية حتى يسير لانه فعل (وقصر ان نوى أقل منه) أي من نصف شهر (أو لم ينو) شياً (وبقي) على ذلك (سنتين) وهو ينوي الخروج في غد أو بعد جمعة لان علقمة ابن قيس مكث كذلك بخوار زم سنتين يقصر الصلاة (ولا تصح نية الإقامة ببلدين لم يعين المبيت بأحدهما) وكل واحدة أصل بنفسها واذا كانت تابعة كقرية يجب على ساكنها الجمعة تصح الإقامة بدخول أيتهما وكذا تصح اذا عين المبيت بواحدة من البلدين لان الإقامة تضاعف لمحل المبيت (ولا) تصح نية الإقامة (في مفارقة أهل الاخية) لعدم صلاحية المكان في حقها والاخية جمع خباء بغير هزم مثل كساء وأكسية بيت من وبر ووصوف والمرا دما هو أعم من ذلك وأما أهل الاخية فصح نيتهم الإقامة في الاصح في مفارقة (ولا) تصح نية الإقامة (لعسكر نابتاً بالحرب) ولو حاصر وامصر الخالخلة طاهم بالتردد بين القرار (ولا) تصح نية الإقامة لعسكرنا (بدارنا في) حال (محاصرة أهل البغي) لا تردد كما ذكرنا ولو كانت الشوكة ظاهرة لنا عليهم (وان اقتدى مسافر بجمع) يصلي رباعية ولو في التشهد الاخير (في الوقت صح) اقتداء (وأتمها أربعاً) تبعاً لأمه واتصال المغير بالسبب الذي هو الوقت ولو خرج الوقت قبل إتمامه أو ترك الامام القعود الأول في العجيج (وبعد) أي بعد دخوله الوقت (لا يصح) اقتداء المسافر بالمقيم ولو كان اسماً المقيم قبل خروجه الوقت لان فرضه لا يتغير قبل خروجه (وبعكسه) بان اقتدى مقيم بمسافر (صح) الاقتداء (فيهما) أي في الوقت وفيما بعد دخوله لانه صلى الله عليه وسلم صلى بأهل مكة وهو مسافر وقال أتموا صلاتكم فاناقوم سفر وقعوده فرض أقوى من الاول في حق المقيم ويتم المقيمون منفردين بالقراءة ولا سجود سهو ولا يصح الاقتداء بهم (ونذب الامام) بعد التسليتين في الاصح وقيل بعد التسليمة الاولى (ان يقول أتموا صلاتكم فاني مسافر) كما روينا وانما كان منسحباً لانه لم يتعين مصر فالحال الامام لجواز السؤال قبل الصلاة أو بعد إتمامهم صلاتهم (ويشبهني ان يقول) لهم الامام (ذلل قبل شروعه في الصلاة) لدفع الاشتباه ابتداء (ولا يقرأ) المأتم (المقيم في مائة) بعد فراغ امامه المسافر في الاصح (لانه أدرك مع الامام أول صلاته وفرض القراءة قد تآدى بخلاف المسبوق) وفائتة السفر (وفائتة) الحضر تقضي ركعتين وأربعاً وفيه ألف ونشر من تيب لان القضاء بحسب الاداء بخلاف فائتة المريض والقوى فان المريض اذا أقرأ يقضي بالركوع والسجود واذا حضر عن يقضي بالأيام فائتة الحجة لسقوط الركوع والسجود بالعذر

يقصر من لم يجاوز عمر ان مقامه أو جاوز وكان صبياً أو ثابلاً لم ينو متبوعه السفر كالمرأة مع زوجها والعبد مع مولاه والجندي مع أميره أو ثابلاً دون الثلاثة وتعتبر نية الإقامة والسفر من الأصل دون التبع ان علم نية المتبوع في الاصح والقصر عزيمة عندنا فاذا أتم الرباعية وقعد القعود الأول صح صلاته مع الكراهة والا فلا تصح الا اذا نوى الإقامة لما قام للثالثة ولا يزال يقصر حتى يدخل مصره أو ينوي إقامة نصف شهر ببلد أوقرية وقصر ان نوى أقل منه أو لم ينو وبقي سنتين ولا تصح نية الإقامة ببلدين لم يعين المبيت بأحدهما ولا في مفارقة أهل الاخية ولا لعسكر نابتاً بالحرب ولا بدارنا في محاصرة أهل البغي وان اقتدى مسافر بجمع في الوقت صح وأتمها أربعاً وبعد لا يصح وبعكسه صح فيهما ونذب الامام أن يقول أتموا صلاتكم فاني مسافر وينبغي أن يقول ذلك قبل شروعه في الصلاة ولا يقرأ المقيم في مائة بعد فراغ امامه المسافر في الاصح وفائتة السفر والحضر تقضي ركعتين بأربعاً

ولزمهما بالقدرة حال القضاء (والمعنى برفيه) أي لزوم الأربع بالحضر والركعتين بالسفر (آخر الوقت) فان كان في آخره مسافر أصلي ركعتين وأن كان مقيماً صلى أربعاً لأنه المعتبر في السببية عند عدم الاداء فيما قبله من الوقت فتلزمه الصلاة لو صار أهلاً لها في آخر الوقت ببلوغه وإسلامه وفاقاة من جنون وانغماء وظهر من حيض ونفاس وتسقط بفقد الأهلية فيه مجنون وانغماء منه ونفاس وحيض (ويبطل الوطن الأصلي بمثله فقط) أي لا يبطل بوطن الإقامة ولا بالسفر لان الشيء لا يبطل بمادونه بل بما هو مثله أو فوقه ولا يشترط تقديم السفر لثبوت الوطن الأصلي اجماعاً ولا لوطن الإقامة في ظاهر الرواية وإذا لم ينقل أهله بل استحدث أهلاً أيضاً ببلدة أخرى فلا يبطل وطنه الاول وكل منهما وطن أصلي له (ويبطل وطن الإقامة بمثله و) (يبطل أيضاً) (ب) انشاء السفر (بعده) (وب) بالعود للوطن (الأصلي) (لما ذكرنا) (والوطن الأصلي هو الذي ولد فيه) (الانسان) (أو تزوج) فيه (أو لم يتزوج) ولم يولد فيه (و) (السكن) (قصد التعيش لا الارتحال عنه ووطن الإقامة موضع) صالح لماعلى ما قدمناه وقد نوى الإقامة فيه نصف شهر فأفوقه وفائدة هذا أنه يتم الصلاة اذا دخله وهو مسافر قبل بطلانه (ولم يعتبر المحققون وطن السكني وهو ما) أي موضع (ينوى الإقامة فيه دون نصف شهر) وكان مسافراً فلا يبطل به وطن الإقامة ولا يبطل السفر

باب صلاة المريض

من إضافة الفعل الى فاعله والمرض حالة للبدن خارجة عن الجري الطبيعي (اذا تعذر على المريض كل القيام) وهو الحقيقي ومثله الحسكي ذكره فقال (أو تعسر) كل القيام (بوجود ألم شديد أو خاف) بأن غلب على ظنه بتجربة سابقة أو أخبره طبيب مسالم حاذق أو ظهو راحل (زيادة المرض أو) خاف (بطأه) أي طول المرض (به) أي بالقيام (صلى) قاعداً بركوع وسجود (لماروى عن عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى قائماً فان لم تستطع فقا عداً فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقياً لا يكاف الله نفساً الاوسعها) (ويقعد كيف شاء) أي كيف تيسر له بغير ضرر من تربع أو غيره (في الاصح) من غير كراهة كذا روى عن الامام للتعذر (والا) بأن قدر على بعض القيام (قام بقدر ما يمكنه) بلا زيادة مشقة ولو بالتحرية وقراءة آية وان حصل به ألم شديد يقعد ابتداء كماله مجتزئ وقعد ابتداء هو المذهب الصحيح لان الطاعة بحسب الطاقة (وان تعذر الاركوع والسجود) وقدر على القعود ولو مستنداً (صلى قاعداً بالايضاء) للاركوع والسجود برأسه ولا يجزئ به مضطجعا (وجعل ايماءه) برأسه (السجود) أخفض من ايمائه (برأسه) للاركوع) وكذا لو تجزئ عن السجود وقدر على الاركوع يومئ بمالان النبي صلى الله عليه وسلم عاد من ايضاً فراه يصلي على وسادة فأخذها فمرى بها فأخذ عوداً يصلي عليه فمرى به وقال صل على الارض ان استطعت والا فأوم ايماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك (فان لم يخفضه) أي الایاء للسجود (عنه) أي عن الایاء للركوع بان جعلهما على حد سواء (لا تصح) صلاة لفقد السجود حقيقة وحكمها مع القدرة (ولا يرفع) بالبناء للجهول (لوجهه شيء) كحجر وخشبة (يسجد عليه) لما قدمناه واقله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم ان يسجد فليسجد ومن لم يستطع فلا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد عليه وليكن في ركوعه وسجوده يومئ برأسه رواه الطبراني وقال في المجتبى كانت كيفية الایاء بالركوع والسجود مشبهة على في أنه يكفي بعض الانحناء أم أقصى ما يمكن فغلغلت على الرواية فانه ذكر شيخ الاسلام المومني اذا خفض رأسه للركوع شيئاً ثم للسجود شيئاً جازاه وفي شرح المقدسي من يرض عجز عن الایاء فرك رأسه عن أبي حنيفة يجوز وقال ابن الفضل لا يجوز لانه لم يوجد منه الفعل اه حقيقة الایاء طاعة الرأس انتهت عبارته وقال أبو بكر اذا كان يجبهته وأنفه عند رصلي بالایاء ولا يلزمه تقرير الجبهة الى الارض بأقصى ما يمكنه وهذا نص في الباب كما في معراج الدراية (فان فعل) أي وضع شيئاً فسجد عليه (وخفض رأسه) للسجود عن ايمائه للركوع (صح) أي صحت صلاة لوجود الایاء لكن مع الاساءة لما روينا وقبل هو سجود كذا في الغاية ويقعد المريض في صلاة من القراءة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وان عجز عن ذلك تركه كافي التارخانية عن التعريد (والا) أي وان لم يخفض رأسه للسجود أنزل عن الاركوع بان جعلها سواء (لا) تصح صلاة لترك فرض الایاء للسجود كما لو فصل ذلك من غير رفع شيء

والمعنى برفيه آخر الوقت
ويبطل الوطن الأصلي بمثله
فقط ويبطل وطن الإقامة
بمثله وبالسفر وبالأصلي
والوطن الأصلي هو الذي
ولد فيه أو تزوج أو لم
يتزوج وقصد التعيش لا
الارتحال عنه ووطن الإقامة

موضع نوى الإقامة فيه
نصف شهر فأفوقه ولم
يعتبر المحققون وطن
السكني وهو ما ينوى
الإقامة فيه دون نصف شهر

باب صلاة المريض
اذا تعذر عن المريض كل
القيام أو تعسر بوجوه ألم
شديد أو خاف زيادة المرض
أو بطأه به صلى قاعداً
بركوع وسجود ويقعد كيف
شاء في الاصح والاقام بقدر
ما يمكنه وان تعذر الاركوع
والسجود صلى قاعداً
بالایاء وجعل ايماءه
للسجود أخفض من ايمائه
للركوع فان لم يخفضه عنه
لا تصح ولا يرفع لوجهه
شيئاً يسجد عليه فان فعل
وخفض رأسه صح والا لا

رمضان ولو بغير عذر (الوصية بما) أي بفدية ما (قدر عليه) من ادراك عدة من أيام أحران أفطر بعذر
 وان لم يدرك عدة من أيام أحران أفطر بدون عذر لزمه بجميع ما أفطره لان التقصير منه لكونه يرجى له
 العفو بفضل الله بفدية ما لزمه (وبقي بدمته) حتى أدركه الموت من صوم فرض وكفارة وظهار وجناية على
 اسحرام ومنذور (فيخرج عنه وليه) أي من له التصرف في ماله لوراثته أو وصاية (من ثلث ما ترك) الموصى
 لان حقه في ثلث ماله حال مرضه وتعلق حق الوارث بالثلثين فلا ينفذ قهره على الوارث الا في الثلث ان
 أوصى به وان لم يوص لا يلزم الوارث الاخراج فان تبرع جاز كما سئذ كره وعلى هذا من صدقة الفطر أو النفقة
 الواجبة والاخراج والجزية والكفارات المالية والوصية بالحج والصدقة المندورة والاعتكاف المندور عن
 صومه لاعتكاف في المسجد وقد لزمه وهو صحيح ولم يعتكف حتى أشرف على الموت كان عليه أن يوصي
 لصوم اعتكاف في كل يوم بنصف صاع من ثلث ماله وان كان مرضا وقت الإيجاب أو لم يبرأ حتى مات فلا
 شيء عليه فاذا لم يبق به الثلث توقف الزائد على اجازة الوارث فيعطى (لصوم كل يوم) طعام مسكين لقوله
 صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا يخرج (الصلاة كل
 وقت) من فروض اليوم والليالي (حتى الوتر) لانه فرض على الامام وقد ورد النص في الصوم والصلاة
 كالصيام باستحسان المشايخ لكونها أهم واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل فدية جميع صلوات
 اليوم الواحد كفدية صوم يوم والصحيح أنه لكل صلاة فدية هي (نصف صاع من بر) أو دقيقه أو سويقه
 أو صاع تمر أو زبيب أو شعير (أو قيمته) وهي أفضل لتنوع حاجات الفقير (وان لم يوص وتبرع عنه وليه)
 أو أجنبي (جاز) ان شاء الله تعالى لان محمد اقل في تبرع الوارث بالطعام في الصوم يجوز ان شاء الله تعالى
 من غير حرم وفي ايصاله به حزم بالاجزاء وان تبرع أحد بالاعتكاف عنه لا يصح لما فيه من الزام الولا على
 الميت بغير رضاه بخلاف وصيته به وفي الوصية بالحج صحيح من منزله من ثلث ماله والتبرع به من حيث شاء سواء
 الوارث وغيره (ولا يصح أن يصوم) الولي ولا غيره عن الميت (ولا) يصح (أن يصلي) أحد (عنه) لقوله صلى
 الله عليه وسلم لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولا يكن يطعم عنه وما ورد من قوله صلى الله عليه
 وسلم فصوصي عن أمك وقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام صام عنه وليه فتنسوخ كذا في
 البرهان وغيره فما فعله جهلة الناس الا أن من اعطاهم اهرم للفقير على أن يصوم أو يصلي عن الميت أو
 يعطيه شيئا من صلاته أو صومه ليس بشيء وانما الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي
 قدرها الشارع كما بيناه وان قلنا بان للعتيد أن يجعل ثواب طاعته لغيره فهو غير هذا الحكم فليتنبه له (وان
 لم يبق ما وصى به) الميت (عما عليه) أو لم يكف ثلث ماله أو لم يوص بشيء وأراد أحد التبرع بقليل لا يكفي
 خفيته لا براعة الميت عن جميع ما عليه أن (يدفع ذلك المقدار) اليسير بعد تقديره شيء من صيام أو
 صلاة أو نحوه ويعطيه (للفقير) بقصد اسقاط ما يريد عن الميت (فيستقط عن الميت بقدره ثم) بعد قبضه
 (يهبه الفقير للولي) أو لأجنبي (ويقبضه) لتمام الهدية وتلك (ثم يدفعه) الموهوب له (للفقير) بجهة الاسقاط
 متبرعا به عن الميت (فيستقط) عن الميت (بقدره أيضا) ثم يهبه الفقير للولي (أو لأجنبي) ويقبضه ثم
 يدفعه الولي للفقير (وهكذا) يفعل مرارا (حتى يستقط ما كان) يظنه (على الميت من
 صلاة وصيام) ونحوهما مما ذكرناه من الواجبات وهذا هو الخلف في ذلك ان شاء الله تعالى بمنه وكرمه
 (ويجوز اعطاء فدية صلوات) وصيام أيام ونحوها (لواحد) من الفقراء (جملة بخلاف كفارة اليمين) حيث
 لا يجوز أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على العدد فيها وكذا ما نص على عدده في كفارة
 (والله سبحانه وتعالى أعلم) وهو الموفق بمنه وكرمه

باب قضاء الفوائت

القضاء لغة الاحكام وشريعة اسقاط الواجب بمثل ما عسده (الترتيب بين الفائتة) القابلة وهي ما دون ست
 صلوات (و) بين (الوقتية) المتسع وقتها مع تذكرة الفائتة لازم (و) كذا الترتيب (بين) نفس (الفوائت)
 القليلة (مسحوق) أي لازم لانه فرض على يغوت الجواز بغوته والاصل في لزوم الترتيب قوله صلى الله عليه
 وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليقتض التي
 تذكرها ثم ليعد التي صلى مع الامام وهو خبر مشهور نقلته العلماء بالقبول فيثبت به الفرض العملي ورتب

الوصية بما قدر عليه وبقي
 بدمته فيخرج عنه وليه
 من ثلث ما ترك لصوم
 كل يوم ولصلاة كل وقت
 حتى لو ترك نصف صاع
 من بر أو قيمته وان لم يوص
 وتبرع عنه وليه جاز ولا
 يصح ان يصوم ولا ان يصلي
 عنه وان لم يبق ما وصى به
 عما عليه يدفع ذلك المقدار
 للفقير فيستقط عن الميت
 بقدره ثم يهبه الفقير للولي
 ويقبضه ثم يدفعه الفقير
 فيستقط بقدره ثم يهبه
 الفقير للولي ويقبضه ثم
 يدفعه الولي للفقير وهكذا
 حتى يستقط ما كان على
 الميت من صلاة وصيام
 ويجوز اعطاء فدية صلوات
 لواحد جملة بخلاف كفارة
 اليمين والله سبحانه وتعالى
 أعلم
 باب قضاء الفوائت
 الترتيب بين الفائتة
 والوقتية وبين الفوائت
 مستحق

النبى صلى الله عليه وسلم قضاء الفرائض يوم الخندق (ويسقط) الترتيب (بأحد ثلاثة أشياء) الاول (ضيق الوقت) عن قضاء كل الفرائض وأداء الحاضرة فالزوم العمل بالمتواتر حينئذ لان العمل بالمشهور يستلزم ابطال القطعي وهو لا يعمل به الا مع امكان الجمع بينهما بسعة الوقت وليس من الحكمة اضاءة الموجود في طلب المفقود بضيق الوقت (المستحب) لانه يلزم من مراعاة الترتيب وقوع الحاضرة ناقصة فيتمتع به حكم السكاب فيسقط بضيق الوقت المستحب الترتيب ولا يعود بعد دخوله (في الاصح) مثاله لو اشتغل بقضاء الظهر بقع العصر أو بعضه في وقت التغير فيسقط الترتيب في الاصح والعبرة بضيقه عند الشروع فلو شرع في الوقتية متذكرا للفائنة وأطالها حتى ضاق الوقت لا يجوز الا أن يقطعها ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسئلة مجالها فتذكر عند ضيق الوقت حازت الوقتية ولو تعددت الفائنة والوقت يسع بعضها مع الوقتية سقط الترتيب في الاصح كما أمرنا الله لانه ليس الصواب الى هذا البعض من الفوائض أولى منه الا شر كافي الفسخ (و) الثاني (النسيان) لانه لا يقدر على الاتيان بالفائنة مع النسيان لا يكاف الله نفسه الا وسعها ولانه لم يصير وقتها موبوءا بعدم تذكرها فلم تجتمع مع الوقتية (و) الثالث (اذا صارت الفوائض الحقيقية أو الحكمية (سنة) لانه لو وجب الترتيب فيها لوقعوا في حرج عظيم وهو مدفوع بالنقص والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح لان الكثرة بالدخول في حد التكرار وروى بدخول وقت السادسة لان الزائد على الخمس في حكم التكرار ومثال الكثرة الحكمية سنن ذكرها الصلاة خمس مرات متتدا كرافائنة لم يقضها حتى خرج وقت السادسة من المؤديات متتدا كرا وكما سقط الترتيب فيما بين الكثرة والحاضرة سقط فيما بين أنفسها على الاصح وقيدناها بكونها سائما (غير المترقاة لا بعد مسقطا) في كثرة الفوائض بالاجماع أما عندهما فظاهرا لقولها بأنه سنة ولانه فرض على عبده وهو من تمام وظيفة اليوم واليلة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عاينها من حيث الاوقات أو من حيث الساعات ولا مدخل للترتيب في ذلك بوجه (وان لم يترتب) مع العشاء والفجر وغيرهما كما بيناه (ولم يعد الترتيب) بين الفوائض التي كانت كثيرة (بعودها الى القلة) بقضاء بعضها لان الساقط لا يعود في أصح الروايتين وعليه الفتوى وترجيح عود الترتيب ترجيح بلا مرجح (ولا) يعود الترتيب أيضا (نفوت) صلاة (حديثه) أي جديدة تر كها (بعده) نسيان (ست قديمة) ثم تذكرها (على الاصح فيهما) أي الصورتين لما ذكرنا وعليه الفتوى ثم فرع على لزوم الترتيب في أصل الباب بقوله (فلو صلى فرضا إذا كرافائنة ولو) كانت (وترافسد فرضه فسادا موقوقا) يحتمل نقر الفساد ويحتمل رفعه بيده بقوله (فان) صلى خمس صلوات متتدا كرافي كلها ثلاث المتروكة وبقيت في ذمته حتى (خرج وقت الخامسة) مما صلاه بعد الماتروكة إذا كرافها (أي المتروكة) صحت جميعها) عند أبي حنيفة رحمه الله لان الحكم وهو المحبة مع العلة وهي الكثرة بقرتان والكثرة صفة هذا المجموع لان الفاسد في حكم الماتروك فكانت المتروكات ستا حكا واستندت الصفة الى أولها فخازت كلها كتجليل الزكاة بتوقف كونها فرضا على تمام الحلول وبتأخر بعض النصاب فاذا تم على نياته كان التجليل فرضا والا كان نفلا (فلا تبطل) الخمس التي صلاها متتدا كرافائنة (بقضاء) الفائنة (المتروكة بعده) أي بعد خروج وقت الخامسة لسقوط الترتيب مستندا (وان قضى) الفائنة (المتروكة قبل خروج وقت الخامسة) مما صلاها متتدا كرافها (بطل وصف) لا أصل (ما صلاها متتدا كرافائنة) قبلها أي قبل قضاءها (و) لا يبقى متصفا بأنه فرض بل (صار) الذي صلاه (نفلا) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهذه هي التي يقال فيها واحدة تفسد خمسا واحدة تصح خمسا فالماتروكة تفسد الخمس بقضاءها في وقت الخامسة من المؤديات بتقرير الفساد والسادسة من المؤديات تصح الخمس قبلها وفي الحقيقة خروج وقت الخامسة هو الصحيح لها ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقتية وتأديتها فيه غالباً أقيم ذكر أدائها مقام ذلك (واذا كثرت الفوائض يحتاج لتعيين كل صلاة) يقضيها التراحم الفروض والاقوات كقوله أصلي ظهر يوم الاثنين ثامن عشر جمادى الثانية سنة أربع وخمسين وألف وهذا فيه كافة (فان أراد تسهيل الامر عليه نوى أول ظهر عليه) أدرك وقتها ولم يصليها فاذا نواه كذلك فيما يصليها يصير أولاً فيصح بمنزل ذلك وهكذا (أو) أن شاء نوى (آخره) فيقول أصلي آخر ظهر أدركته ولم أصلي بعد فاذا فعل كذلك فيما يليه يصير آخرها انظروا

ويسقط بأحد ثلاثة أشياء ضيق الوقت المستحب في الاصح والنسيان وإذا صارت الفوائض ستا غير المترقاة لا بعد مسقطا ولا لزوم ترتيبه ولم يعد الترتيب بعودها الى القلة ولا يفوت حديثه بعد ست قديمة على الاصح فيهما فلو صلى فرضا إذا كرافائنة ولو فسد فرضه فسادا موقوقا فان خرج وقت الخامسة سائما صلاه بعد الماتروكة إذا كرافها لم يصح جميعها فلا تبطل بقضاء الماتروكة بعده وان قضى المتروكة قبل خروج وقت الخامسة بطل وصف ما صلاها متتدا كرافها وصار نفلا وإذا كثرت الفوائض يحتاج لتعيين كل صلاة فان أراد تسهيل الامر عليه نوى أول ظهر عليه أو آخره

قبله فيحصل التعيين ويخالف هذا ما قاله في الكفر في مسائل شتى انه لا يحتاج للتعين وهو الاصح على ما قاله في القنية من يقضى ليس عليه أن ينوي أول صلاة كذا أو آخر فينوي ظهرا على أو عصر أو نحوهما على الاصح انتهى وان خالفه تصحيح الزبلي فقد اتسع الامر باختلاف التصحيح فليرجع لاكثر فانه وسع والله رؤف رحيم واسع علم (وكذا الصوم) الذي عليه (من رمضان) اذا أراد قضاءه يفعل مثل هذا (على أحد تصحيحين مختلفين) فصحيح الزبلي لزوم التعيين وصحيح في الخلاصة عدم لزوم التعيين وان كان من رمضان واحد لا يحتاج للتعين (وبعد من أسلم بدار الحرب) فلم يصم ولم يصل ولم يركع وهكذا (بجهله الشرائع) أي الاحكام المشروعة غابت مدة جهله لان الخطاب انما يلزم بالعلم به أو بدليله ولم يوجد بخلاف المسلم بدار الاسلام وانزله زفرها كما يلزمه الايمان قلنا دليل وجود الصانع ظاهرة فلا يعذر بجهله ولا دليل عنده على وجود فرض الصلاة ونحوها فيعذره

باب ادراك القرينة

مع الامام وغيره (اذا شرع) المصلي (في) أداء (فرض) أو قضاءه (منفردا) أو في نفل وحضر جنازة يخشى فواتها أو مندور (فاقيمت الجماعة) في محل أدائه لا في غيره بان أحرم الامام لان حقيقة إقامة الشيء فيه لا مجرد الشروع في الإقامة فاذ لم يقم بسجدة (قطع) بتسليمه قائما (و) بعده (اقتدى) على الصحيح وقيل لا يقطع حتى يتم ركعتين من رباعية كالمقتدى الذي لا يخشى فوت جنازة قلنا القطع لا كمال اكمال وهو يحل الرقص ولأنه لو حلف لا يصلي لا يجنب ما دون الركعة والجنازة لا خلاف لها بالقضاء يجمع بين المصلحتين (ان لم يسجد لما شرع فيه) ولو غير رباعية (أو سجد) للركعة الاولى (في غير رباعية) بان كان في الفجر أو المغرب فيقطع بعد السجود بتسليمه لانه لو أضاف في الثانية ركعة أخرى تم الفرض وتفته الجماعة في الفجر ولا يتنفل بعدها مطلقا وفي المغرب لا أكثر حكم الكل فتفته الجماعة ولا يتنفل مع الامام فيها لمنع التنفل بالتيار ومخالفة الامام بإضافة رابعة (وان سجد) وهو (في رباعية) كالظهر (ضم ركعة ثانية) صيانة لا يؤدي عن البطلان وتشهد (وسلم لتصير) ركعتان له نافلتهم اقتدى بمقتضا لا حراز فضل الجماعة (وان صلى ثلاثا) من رباعية فاقبعت (انما) أربعا منفردا كالكامل أكثر وعن محمد يتمها جالس التنفل نفلا فيجمع بين ثواب النفل والفرض بالجماعة (ثم) بعد الاتمام (اقتدى متنفلا) ان شاء وهو أفضل لعدم التكرار (الافى العصر) والفجر لا يخشى عن التنفل بعدها وفي المغرب لا يخالف لانه صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في أهل ثم أدركت الصلاة فصلها الا الفجر والمغرب وقوله فصلها يعني نفلا لانه أمر به نصا الرحلي لم يصلها معه الظهر وأخبر بصلاهما في رحلهما فقال عليه السلام اذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما صلاة قوم فصلها معهما واجعلوا صلاتك كما هم سبعة أي نافلة كما في العناية (وان قام لثالثة) رباعية منفردا (فاقيمت) الجماعة (قبل سجوده) للثالثة (قطع قائما) لان القعود للتحليل وهذا قطع (بتسليمه) واحدة أو عاد الى القعود (في الاصح) وقال شمس الأئمة السرخسي انه لم يعد للقعود فسدت صلاته لانه لا بد له من القعود ولان المؤداة لم تقع فرضا وقال نفع الاسلام الاصح أنه يكبر قائما ينوي الشروع في صلاة الامام فيحصل الختم في ضمن شروعه في صلاة الامام وان شاء رفع يديه (وان كان) قد شرع (في سنة الجمعة فخرج الخطيب أو) شرع (في سنة الظهر فاقبعت) الجماعة (سلم) بعد الجلوس (على رأس ركعتين) كذا روى عن أبي يوسف والامام (وهو الاوجه) لجمعه بين المصلحتين (ثم قضى السنة) أو بعالمته كنهه منه (بعد) أداء (الفرض) مع ما بعده فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على وجه اكمل ولا يبطل والله مال شمس الأئمة السرخسي والبقالي وصحيح جماعة من المشايخ أنه يتم ما اربعها لثالثة واحدة قلت والا كمال حال اشتغال المرقى والمؤذنين بالتحسين أولى لانه ليس حالة استماع خطبة واليه بر شد لتعليل شمس الأئمة (ومن حضر و) كان (الامام في صلاة الفرض اقتدى به ولا يشغل عنه بالسنة) في المسجد ولو لم يفته شئ وان كان خارج المسجد وناف فوت ركعة اقتدى والاصلي السنة ثم اقتدى لا مكان جمعه بين الفضيلتين (الافى الفجر) فانه يصلي سنته ولو في المسجد بعيدا عن المصنف (ان أمن فوته) ولو بادره في التشهد وقوله صلى الله عليه وسلم اذا قمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة محمول على غير صلاة الفجر لما قدمه مناه في سنة الفجر والافضل فعلهما في البيت قال صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتي الفجر رأى سنته في بيته يوم سئل في رزقه ويقل المنازع

وكذا الصوم من رمضانين
على أحد تصحيحين مختلفين
وبعد من أسلم بدار الحرب
بجهله الشرائع

باب ادراك القرينة

اذا شرع في فرض منفردا
فاقيمت الجماعة قطع
واقتدى ان لم يسجد لما
شرع فيه أو سجد في غير
رباعية وان سجد في رباعية
ضم ركعة ثانية وسلم لتصير
الركعتان له نافلة ثم اقتدى
بمقتضا وان صلى ثلاثا
ثم اقتدى متنفلا الا في
العصر وان قام لثالثة
فاقيمت قبل سجوده قطع
قائما بتسليمه في الاصح وان
كان في سنة الجمعة فخرج
الخطيب أو في سنة الظهر
فاقيمت سلم على رأس
ركعتين وهو الاوجه ثم
قضى السنة بعد الفرض
ومن حضر والامام في صلاة
الفرض اقتدى به ولا
يشغل عنه بالسنة الا في
الفجر ان أمن فوته

بينه وبين أهله ويحتمل له بالآيمان والاحسان فعملهما أول طلوع الفجر وقبل بقرب الفريضة * وقال صلى الله عليه وسلم صلاة المرفع في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي هذا وفي بيت المقدس بخمس مائة صلاة (وإن لم يامن) فبوت الإمام باشتغاله بسنة الفجر (تركها) واقتدى لأن ثواب الجماعة أعظم من فضيلة ركعتي الفجر لأنها تفضل الفرض منفردا بسبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتي الفجر ضعفا واحدا منها (ولم تقض سنة الفجر إلا بفوتها مع الفرض) إلى الزوال وقال محمد رحمه الله تقضي منفردة بعد الشمس قبل الزوال فلا قضاء لها قبل الشمس ولا بعد الزوال اتفاقا وسواء صلى منفردا أو بجماعة (وقضى السنة التي قبل الظهر) في الصحيح (في وقته قبل) صلاة (شفعه) على المفتي به كذا في شرح الكنتر للعلامة المقدسي وفي فتاوى العتباتي المختار تقديم الثنتين على الأربع وفي مبسوط شيخ الإسلام هو الأصح لحدث عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان إذا فاتته الأربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين وحكم الأربع قبل الجمعة كالتقيد بالظهر ولا مانع عن التي قبل العشاء من قضاها بعد (ولم يصل الظهر جماعة بأدراك ركعة) أو ركعتين اتفاقا حتى لا يبره في حلقه ليصلينه جماعة (بل أدرك فضلها) أي فضل الجماعة اتفاقا ولو في التشهد (واختلف في مدرك الثلاث) من رابعة أو الثنتين من الثلاث فإذا حلف لا يصل الظهر والمغرب جماعة اختار شمس الأئمة أنه يجنب لأن لا كثر حكم الكل وعلى ظاهر الجواب لا يجنب لأنه لم يصلها بل بعضها بجماعة وبعض الشيء ليس بالشيء وهو الظاهر ولو قال عبده حران أدرك الظهر فإنه يجنب بأدراك ركعة لأن أدراك الشيء بأدراك آخره يقال أدرك أيامه أي آخرها كذا في الكافي وفي الخلاصة يجنب بأدراك في التشهد (ويقطع قبل الفرض) بمؤكده وغيره مقيما أو مسافرا (إن أمن فوت الوقت) ولو منفردا فإنه يشرع قبلها لقطع طمع الشيطان فإنه يقول من لم يطأ في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه والمنفرد في ذلك أحوج وهو أصح والاختلاف محظوظ لتكميل نقصها في حقنا أمان في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات إذا دخل في صلاته ولا طمع للشيطان فيها (والا) أي وإن لم يامن بأن يفوته الوقت أو الجماعة بالتفيل أو أزاله نجس قليل (فلا) يتطوع ولا يغسل لأن الاشتغال بما يفوت الأداء لا يجوز وإن كان يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل ثوبه واستقبال الصلاة لتكون صحيحة اتفاقا (ومن أدرك امامه راكعا فكبرو وقف حتى رفع الإمام رأسه) من الركوع أو لم يقف بل انحط بعد رجوعه فرفع الإمام رأسه قبل ركوع المأموم (لم يدرك الركعة) كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما فكان الشرط لأدراك الركعة اماما مشاركة الإمام في القيام أو جزء مما له حكم القيام وهو الركوع ولا يشترط تكبيرتان للإمام والركوع ولو كبر ينوي الركوع لا الافتتاح جازت ولغت نيته وإذا وجد الإمام ساجدا يجب مشاركته فيه فيخبر ساجدا وإن لم يحسب له من صلاته فلا ركع وحده ثم شاركه في السجدة تين لا تفسد صلاته ولا يحسب له ذلك وإن لم يشاركه إلا في الثانية بطلت صلاته والفرق أنه في الأولى لم يزد إلا ركوعا وزادته لا تنصرف في الثانية زاد ركعة وهي مفسدة ولو أدركه ساجدا لا يخبر واستقر قائما وقرأ أو جحد قبل فراغ الإمام من التشهد لا يكون معتبرا (وإن ركع) المقتدى (قبل امامه) وكان ركوعه (بعد قراءة الإمام ما تجوز به الصلاة) وهو آية (فأدركه امامه فيه) أي في ركوعه (صح) ركوعه وكره لو جحد المشاركة والمسابقة (والا) أي وإن لم يدرك الإمام أو أدركه لكن لم يكن قرا المفروض قبل ركوع المقتدى (لا) يصح ركوعه لكونه قبل أو أنه فيلزمه أن يركع بعده ثانيا وإن لم يفعل وانصرف من صلاته بطلت ولو سجد قبل امامه أن كان بعد رفع الإمام من الركوع ثم شاركه الإمام في السجود صح وإن كان قبل رفع الإمام من الركوع روى عن أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز له لأنه قبل أو أنه في حق الإمام فكذا في حقه لأنه تبع له ولو أطال الإمام السجود فرفع المقتدى ثم سجد والإمام ساجدا نوى الثانية والثالثة تسكون عن الأولى كما لو نأها ولم تكن له نية ترجيحاً للمتابعة وانوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فإن أدرك الإمام فيها صححت وعلى قياس المروي عن الإمام في السجود قبل رفع الإمام يجب أن لا يجوز له أن يكون قبل أو أنه كما تقدم (وكرهه من مسجداً أذن فيه) (أو في غيره) (حتى يصلي) لقوله صلى الله عليه وسلم

وإن لم يامن تركها ولم
تقضى سنة الفجر إلا بقوتها
مع الفرض وقضى السنة
التي قبل الظهر في وقته
قبل شفعه ولم يصل الظهر
جماعة بأدراك ركعة بل
أدرك فضلها واختلف في
مدرك الثلاث ويتطوع
قبل الفرض إن أمن فوت
الوقت والأفلا ومن أدرك
امامه راكعا فكبرو وقف
حتى رفع الإمام رأسه لم
يدرك الركعة وإن ركع قبل
امامه بعد قراءة الإمام
ما تجوز به الصلاة فأدركه
امامه فيه صح والألا وكره
نحو وجهه من مسجداً أذن
فيه حتى يصلي

لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق أو رجل يخرج لحاجة يريد الر كوع (الا اذا كان مقيم جماعة أخرى) كامام ومؤذن المسجد آخولانه تسكميل معني (وان خرج بعد صلاته منفردا لا يكره) لانه قد أحاب داعي الله صرة فلا يجب عليه ثانيا (الا) انه يكره خروجه (اذا أقيمت الجماعة قبل خروجه في الظهر) في (العشاء) لانه يجوز النفل فيهما مع الامام لثلاثتهم بخلاف الجماعة كالخارج والشعة وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التهم (فيقتدى فيهما) أي الظهر والعشاء (متنفلا) لدفع التهمة عنه ويكره جلوسه من غير اقتداء لمخالف الجماعة بخلاف الصبح والعصر والمغرب لانه لا يتنفل مع الامام فيها في ظاهرها رواية واتمامها ر بعا أولى من موافقته وروى فسادها بالسلام معه فيقتضى أربعاً كما لو نذر ثلاثاً يلزمه أربع (ولا يصلي بعد صلاة مثلها) هذا اللفظ الحديث قبل معناه لا يصلي ركعتان بقرأة وركعتان بغير قرأة وقيل نهوا عن الاعادة لطلب الآخر وقيل نهى عن الاعادة بمجرد تهم الفساد لدفع الوسوسة وقيل نهى عن تكرار الجماعة في المسجد على الهيئة الاولى أو عن ادعاده لفرأض مخافة الخلل في المؤدى

باب سجود السهو

من اضافة الحكم الى السبب والسهو الغفلة (يجب) لانه ضمان فائت وهو لا يكون الا واجبا وهو الصحيح وقيل يسن وجه الصحيح انه يرفع الواجب من قراءة التشهد والسلام ولا يرفع القعدة لانها ركن حتى لو سلم من غير اعادتها أول سلم صحت صلاته مع النقصان وأما السجدة الصليبية والتلاوة في كل يرفع القعود فيقتضى اعادته ويجب (سجدتان) لانه صلى الله عليه وسلم سجد سجدتين للسهو وهو جالس بعد التسليم وعمل به الا كبر من الصحابة والتابعين (بتشهد وتسليم) لما ذكرنا وياتي فيه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء على المختار (لترك واجب) بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان السنة لا ان الصلاة لا توصف بالنقصان على الإطلاق بترك السنة وأما الفرض فيقوت لفواته الاصل لا الوصف فلا يجزى بغيره (سهوا) بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان لما روينا والمتعمد لا يستحق الا التاغيط باعادة صلاته لخبر خلاها (وان تكرر) بالاجماع كترك الفاتحة والاطمئنان في الركوع والسجود والجلوس الاول وتأخير القيام لثلاثة بزيادة قدر ادا ركن ولو ساكنا (وان كان تركه) الواجب (عمدا ثم وجب) عليه (اعادة الصلاة) تغليظا عليه (لخبر) نقصها (فتكون مكملة وسقط الفرض بالاولى وقيل تكون الثانية فرضا فهي المسقطه) (ولا يسجد في) (الترك) (العمد للسهو) لانه أقوى (قبل الا في ثلاث) مسائل (ترك القعود الاول) عمدا (أو تأخير سجدة من الركعة الاولى) عمدا (الى آخر الصلاة) الثالثة (تفكره عمدا حتى شغله عن) مقدار (ركن) سئل فخر الاسلام البديعي كيف يجب بالعمد قال ذلك سجود العذر لسجود السهو (ويسن الاتيان بسجود السهو بعد السلام) في ظاهرها رواية وقيل يجب فعله بعد السلام وجه الظاهر ما روته (ويكتفي بتسليم واحدة) قاله شيخ الاسلام وعامة المشايخ وهو الا ضمن للاحتياط والاحسن ويكون (عن يمينه) لانه المعهود به يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره خصوصاً وقد قال شيخ الاسلام خواجه زاد لا يأتي بسجود السهو بعد التسليمين لان ذلك بمنزلة الكلام (في الاصح) وقيل تلقاء وجهه فربا بين سلام القاطع وسلام السهو قاله فخر الاسلام في الهداية وياتي بتسليمتين هو الصحيح ولكن علمت ان الاحوط بعد تسليم واحدة من فعله بعد تسليمين فكان الاعدل الاصح (فان سجد قبل السلام كره تنزيها) ولا يعيده لانه محتمل فيه فكان جائزا ولم يقل أحد بتكراره وان كان امامه براه قبل السلام تابعه كما يتابعه في قنوت رمضان بعد الركوع (وبسقط سجود السهو بطلوع الشمس بعد السلام في) صلاة (الفجر) وبخروج وقت الجمعة والعيد لقوات شرط الصحة (و) كذا يسقط لو سلم قبل (اجرارها) أي تغيير الشمس (في العصر) بخروجها عن المكره (و) يسقط (بوجود ما يمنع البناء بعد السلام) كحدث عمدا وعمل منافق لقوات الشرط (ويلزم المأموم) السجود مع الامام (بسهو امامه) لانه صلى الله عليه وسلم سجد وسجد القوم معه وان اقتدى به بعد سهوه وان لم يدرك الا ثانيا تهما لا يقضى الاولى كما لو تركتهما الامام أو اقتدى به بعدهما لا يقضيهما (لا بسهو) لانه لو سجد وحده كان مخالفا لامامه ولو تابعه الامام ينقلب التبع أصلا فلا يسجد أصلا قال صلى الله عليه وسلم الامام لكم ضامن برفع عنكم سهوكم وقرأتهم (وسجد المسبوق مع امامه) لا لزام متابعته (ثم يقوم لقضاء ما سبق به) واللاحق بعد اتمامه

الا اذا كان مقيم جماعة أخرى وان خرج بعد صلاته منفردا ويكره الا اذا أقيمت الجماعة قبل خروجه في الظهر والعشاء فيقتدى فيهما متنفلا ولا يصلي بعد صلاة مثلها

باب سجود السهو يجب سجدتان بتشهد وتسليم لترك واجب سهوا وان تكرروا وان كان تركه عمدا ثم وجب اعادة الصلاة لخبر نقصها ولا يسجد في العمد للسهو قبل الا في ثلاث ترك القعود الاول أو تأخير سجدة من الركعة الاولى الى آخر الصلاة وتكره عمدا حتى شغله عن ركن ويسن الاتيان بسجود السهو بعد السلام ويكتفي بتسليم واحدة عن يمينه في الاصح فان سجد قبل السلام كره تنزيها ويسقط سجود السهو بطلوع الشمس بعد السلام في الفجر واجرارها في العصر وبوجود ما يمنع البناء بعد السلام ويلزم المأموم بسهو امامه لا بسهوه وسجد المسبوق مع امامه ثم يقوم لقضاء ما سبق به

وينبغي أن يكتفى بالمسبوق بشد ما يعلم أنه لا سهو عليه وله أن يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر الشاهد في
مواضع خوف مضي مسددة المسح وخروج الوقت الذي عذر وجعة وعيد وجرح ومروا الناس بين يديه إلى
قضاء ما سبق به ولا ينظر سلامه (ولو سها المسبوق فيما يقضيه سجدة) أي السهو (أيضا) ولا يجزيه عنه
سجود مع الإمام وتكراره وإن لم يشرع في صلاة واحدة باعتبار أن صلاته كصلاتي حكمك لأنه منفرد فيما
يقضيه ولو لم يكن تأخير إمامه كفاه سجدة واحدة وان سلم مع الإمام مقارنا له أو قبله ساهيا فلا سهو عليه لأنه في حال
اقتدائه وان سلم بعده يلزمه السهو لأنه منفرد (لا) أي لا يسجد (اللاحق) وهو من أدرك أول صلاة الإمام
وفاته بأقرب بعد ركوع وغفلة وسبق حدث وخوف وهو من الطائفة الأولى لأنه كالمدرك لا يسجد عليه
السهو ولو سجد مع الإمام للسهو لم يجزه لأنه في غير آوانه في حقه فعله إعادة إذا فرغ من قضاء ما عليه ولا
تقصير صلاته لأنه لم يزد إلا سجدة في حال اقتدائه والمقيم إذا سها في باقي صلاته الأصح لزوم سجود السهو لأنه
صار منفردا حكمك وتصور الجلوس عشر مرات في ثلاث ركعات بالسهو وسجود التلاوة وهو ظاهر وسقط
في الأصل (ولا يأتي الإمام بسجود السهو في الجمعة والعبد) دفعا للفتنة بكثرة الجماعة وبطلان صلاة
من يرى لزوم المتابعة وفساد الصلاة بتركها (ومن سها) وكان اماما أو منفردا (عن القعود الأول من الفرض)
ولو علميا وهو الوتر (عاد اليه) وجوبا (مالم يستوقفا في ظاهر الرواية وهو الأصح) كافي التبيين والرهان
والفتح أصح في قوله صلى الله عليه وسلم إذا قام الإمام في الركعتين فأن ذكر قبل أن يستوي قائما فيجلس
وان استوى قائما فلا يجلس وسجد سجدة في السهو رواه أبو داود وفي الهداية والكنز أن كان إلى القيام
أقرب لا يعود والأعاد (و) إذا سها المقتدي (في حكمه) كالمقتفل (إذا قام) يعود ولو استتم قائما لحكم
المتابعة وكل نفل صلاة على حدة وقعودها فرض فيعود إليه وقيل لا يعود كالمفترض قال في التتارخانية
هو الصحيح (فإن عاد) من سها عن القعود (وهو إلى القيام أقرب) بأن استوى النصف الأسفل مع الخشاء
الظهر وهو الأصح في تفسيره (سجد للسهو) لترك الواجب (وان كان إلى القعود أقرب) بأن عاد ما استواء
النصف الأسفل (لا يسجد) سهو (عليه في الأصح) وعليه الأكثر (وان عاد) الساهي عن القعود الأول إليه
(بعد ما استتم قائما) يختلف التصحيح في فساد صلاته (وأرجحهما عدم الفساد لأن غاية ما في الرجوع إلى
القعدة زيادة قيام في الصلاة وهو وان كان لا يحل لكنه بالصحة لا يحل لأن زيادة مادون ركعة لا يفسد وقد
يقال أنه نقص لا كمال فانه أكمل لأنه لم يفعله إلا أحكام صلاته وقال صاحب البحر والحق عدم الفساد (وان
سها عن القعود الأخير عاد ما لم يسجد) لعدم استحقاقه من الفرض لإصلاح صلاته وبه وردت السنة
عاد صلى الله عليه وسلم بعد قيامه إلى الخامسة وسجد للسهو ولو قعد يسيرا فقام ثم عاد كذلك فقام ثم عاد فتم
به قدر التشهد صح حتى لو أتى بمناف صحت صلاته إذا بشرط القعود قدر التشهد مرة واحدة (وسجد
السهو) لتأخير فرض القعود (فان لم يعد حتى) (سجد) لازمة على الفرض (صار فرضه نفلا) برفع رأسه
من السجود عند سجدة وهو المختار للفتوى لا استحكام دخوله في النفل قبل اكمال الفرض وقال أبو يوسف
بوضع الجبهة لأنه سجود كامل ووجه المختار أن تمام الركعة بالانتقال عنه وثمرة الخلاف تظهر بسبق الحدث
حال الوضوء يبي عند سجدة لا عند أي يوسف (وضم سادسة إن شاء) لأنه لم يشرع في النفل قصد يلزمه تمامه
بل يندب (ولو في العصر) لأن النفل قبله فسد لا يكره فبالظن أولى (و) ضم (رابعة في الفجر) وسكت
عن المغرب لأنها تصير أربعا فلا ضم فيها (ولا كراهة في الضم فيما) أي صلاة الفجر والمغرب لأنه تعارض
كراهة التنفل بالبتيرة وكراهة الضم للوقت فتقاربا وصارا كالمباح (على الصحيح) لعدم القدح حال
الشروع كن صلى ركعة تهجد فطلع الفجر يتم شفعا بلا كراهة (ولا يسجد للسهو) لترك القعود في هذا
الضم (في الأصح) لأن النقصان بالفساد لا ينجبر بالسجود ولو أقتدي به أحد حال الضم ثم قطع لزمه ست
ركعات في التي كانت باعية لأنه المؤدى بهذه التحريمة وسقوطه عن الإمام للظن ولم يوجد في حقه بخلاف
ما إذا عاد الإمام إلى القعود بعد اقتدائه حيث يلزمه أربع ركعات لأنه إذا عاد جعل كان لم يتم (وان قعد)
الجلوس (الأخير) قدر التشهد (ثم قام) ولو عدا أو قرأ ركعة (عاد) للجلوس لأن مادون الركعة يجعل الفرض
(وسلم) فلو سلم قائما صح وترت السنة لأن السنة التسليم جالسا (من غير إعادة التشهد) لعدم وثلاثة بالقيام

ولو سها المسبوق فيما يقضيه
سجدة أيضا لا للاحق
ولا يأتي الإمام بسجود
السهو في الجمعة والعبد
ومن سها عن القعود الأول
من الفرض عاد اليه مالم
يستوقفا في ظاهر الرواية
وهو الأصح والمقتدي
كالمقتفل يعود ولو استتم
قائما فان عاد وهو إلى القيام
أقرب يسجد للسهو وان
كان إلى القعود أقرب
لا يسجد عليه في الأصح
وان عاد بعد ما استتم قائما
اختلف التصحيح في فساد
صلاته وان سها عن القعود
الأخير عاد ما لم يسجد وسجد
لتأخير فرض القعود
فان سجد صار فرضه نفلا
وضم سادسة إن شاء وفي
العصر ورابعة في الفجر ولا
كراهة في الضم فيما على
الصحيح ولا يسجد للسهو في
الأصح وأن قعد الأخير ثم
قام عاد وسلم من غير إعادة
التشهد

فان سجده لم يبطل فرضه
 وضم اليها اخرى لتصل
 الزائدتان له نافله وسجد
 للسهو في شفع التطوع علم
 بين شفع آخر عليه اسجد
 فان بني أعاد سجود السهو
 في المختار ولو سلم من عليه
 سهو فاقتهدي به غيره صحيح
 ان سجود للسهو والا فلا
 يصح وسجد للسهو وان
 سلم عامدا للقطع ما لم يتحول
 عن القبلة أو يتكلم أو يهيم
 بمصل رابعة أو ثلاثة أنه
 أتمها فسلم ثم علم انه صلى
 ركعتين أتمها وسجد للسهو
 وان طال تفكيره ولم يسلم
 حتى استيقن ان كان قد
 أدرك ركعتين وجب عليه سجود
 السهو والا فلا فصل في
 الشك في بطل الصلاة
 بالشك في عدد ركعاتها
 اذا كان قبل اكتمالها وهو
 أول ما عرض له من الشك
 أو كان الشك غير عادة فلو
 شك بعد سلامه لا يتغير الا
 ان يتقن بالترك وان كثر
 الشك عمل بغالب ظنه
 فان لم يغلب ظن أخذه
 بالقل

وقال الناطقي بعينه واذا مضى على نافلة الزائدة فالصحيح ان القوم لا يتبعونه لانه لا اتباع في البسطة
 وينتظرونه فعودا فان عاد قبل تقييده الزائدة بسجدة أتبعوه في السلام (فان سجد) سلموا للعمال و (لم
 يبطل فرضه) لوجود الخلو في الأخير (و ضم) استحبنا بوقيل وجوبا (اليها) أي الى الزائدة ركعة (أخرى)
 في المختار (انصير الزائدتان له نافله) ولا تنوب عن سنة الفرض في الصحيح لان المواظبة عليها بخبرية
 مبتدأة ولو اقتصدي به أحد يصلي سنة عند سجده لانه المأدب بهذه التحريم وعندهما ركعتين لانه استحس
 خوجه عن الفرض ولا قضاء عليه لو أفسد عند سجده كإمانه وقضي ركعتين عندهما وعليه الفتوى لان
 السقوط بعارض يخص الامام (وسجد للسهو) لتأخير السلام (ولو سجد للسهو في شفع التطوع علم بين شفعا
 آخر عليه استحبنا) لان البناء يبطل سجوده للسهو بلا ضرورة لوقوعه في وسط الصلاة (فان بني) نسخ لبقاء
 التحريم (و أعاد سجود السهو في المختار) وهو الأصح لبطلان الاول بما طرأ عليه من البناء وقيدها بالتطوع
 لان المسافر اذا نوى الإقامة بعد سجوده للسهو بيني تصحيح الفرض ويعيد سجود السهو لبطلان ذلك بالبناء
 (ولو سلم من عليه) سجود (سهو فاقتهدي به غيره صحيح ان سجد) الساهي (للسهو) لعوده لحرمة الصلاة لان
 خوجه كان وقفا ويتابعه المأدب في السجود ولا يعيده في آخر صلاته وان وقع في خلالها لانه آخر صلاته
 حكما وحقيقة لا مامه كما تقدم (والا) أي وان لم يسجد الساهي (فلا يصح) الاقتداء به لتبين خوجه من
 الصلاة حين سلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف خلافا لمحمد ورفقه بجملة اقتدائه عندهما
 لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي انتقاض الطهارة بقهقهته (وسجد للسهو) وجوبا (وان سلم عامدا)
 مريدا (للقطع) لان مجرد نية تغيير المشرع لا تبطل ولا تعتبر مع سلام غير مسحوق وهو ذكر في سجود السهو
 لبقاء حرمة الصلاة (ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم) لا بطلان التحريم في قول الخول لا يضره ما لم يخرج
 من المسجد أو يتكلم وسلام من عليه سجدة صليبه أو فرض منه تكرار يبطل لوجوده في حقيقة الصلاة
 وتقر بعبادته بمسبوبة في الأصل (توهم) الوهم رجحان جهة الخطا والظن رجحان جهة الصواب (مصل
 رابعة) فريضة (أو ثلاثة) ولو ترا (أنه أتمها فسلم ثم علم) قبل اتيانه بمناف (أنه صلى ركعتين) أو علم أنه
 ترك سجدة صليبه أو تلاويه (أتمها) بفعل ما تركه (وسجد للسهو) لبقاء حرمة الصلاة بخلاف السلام على ظن
 أنه مسافر أو نحوها كما تقدم (وان طال تفكيره) لتيقن المتروء (ولم يسلم حتى استيقن) المتروء (ان كان) زمن
 التفكير زائدا عن التشهد (قد أدرك ركعتين وجب عليه سجود السهو) لتأخيره واجب القيام للثالثة (والا)
 أي ان لم يكن تفكيره قد أدرك ركعتين (لا) يسجد كونه عفو أو فمصل في الشك في الصلاة والطهارة
 (تبطل الصلاة بالشك) وهو تساوي الأمرين (في عدد ركعاتها) كترده بين ثلاث وستين (اذا كان) ذلك
 الشك (قبل اكتمالها) كان أيضا (هو) أي الشك (أول ما عرض له من الشك) بعد بلوغه في صلاة ما وهذا
 قول أكثر المشايخ وقال غير الاسلام أول ما عرض له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل وذهب الامام
 السرخسي الى ان معناه ان السهو ليس عادة له وليس المراد أنه لم يسه قط فحكمه حكم من ابتدأه الشك
 فلذلك قال (أو كان الشك غير عادة له) فتبطل به لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك أحدكم في صلاته أنه كم
 صلى فليستقبل الصلاة وقد جعل على ما اذا كان أول شك عرض له لما سئل ذكره من الرواية الاخرى ولقدرته
 على اسقاط ما عليه بيقين كما لو شك أنه صلى أو لم يصل والوقت باق يلزمه أن يصلي (فلو شك بعد سلامه) أو
 فعوده قد در التشهد قبل السلام في عدد الركعات (لا يعتبر) شكه فلا شيء عليه جلالا له على الصلاح
 (الا ان) كان قد (تيقن بالترك) فبأقرب ما تركه ولو أخبره عدل بعد السلام انه نقص ركعة وعند المصلي أنه
 أتم لا يلتفت الى اخباره ولو أخبره عدل ان لا يعتبر شكه وعليه الاخذ بقوله ما ولو اختلف الامام والمؤمنون
 ان كان على يقين لا يأخذ بقوله ما ولا يأخذ به وان كان معه بعضهم أخذ بقوله (وان كثر الشك) تحري
 و (عمل) أي أخذ (بغالب ظنه) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك أحدكم فليترك الصواب فليتم عليه وجعل
 على ما اذا كثر الشك للرواية السابقة (فان لم يغلب له ظن) أخذ بالقل (لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سها
 أحدكم في صلاته فلم يدرك واحدة صلى أو ثنتين فليبين على واحدة فان لم يدرك ثنتين صلى أو ثلاثا فليبين على ثنتين
 فان لم يدرك ثلاثا صلى أو أربع فليبين على ثلاث وسجد وسجدتين قبل أن يسلم يعني للسهو فلما ثبت عندهم

كل الروايات الثلاث التي رويها في المسائل الثلاث سلكوا فيها طريق الجمع يحمل كل منها على محمل
 ينحصر عليه كافي فتح القدير (وقعد) وتشهد (بعد كل ركعة ظننا آخر صلاته) لئلا يصير تاركاً فرض
 القعدة مع تيسر طريق بوصلته إلى يقين عدم تركها وكذا كل قعود ظنه واجباً بعد (تمة) شك في
 الحدث وتيقن الطهارة فهو مستطهر وبالقلب محدث وشك في بعض وضوئه وهو أول ما عرض له غسل
 ذلك الموضع وإن كثر شكه لا يلتفت إليه وكذا الوشل أنه كبر لا افتتاح وهو في الصلاة أو أنه أصابته نجاسة
 أو أحدث أو مسح رأسه أم لا فإن كان أول ما عرض استقبل وإن كثر عصى وفي العتابة لو شل هل كبر قيل
 إن كان في الركعة الأولى بعده وإن كان في الثانية لا **باب سجود التلاوة**
 من إضافة الحكم إلى سببه وهو الأصل في الإضافة لأنها الاختصاص وأقوى وجوه اختصاص السبب
 بالسبب لأنه حادث به وشروطها الطهارة عن الحدث والخبث ولا يجوز لها التيمم بالأعذر واستقبال القبلة وشتر
 العزرة وركنها وضع الجبهة على الأرض وسفها الوجوب على الفور في الصلاة وعلى التراخي إن كانت غير
 صلاتية وحكمها سقوط الواجب في الدنيا ونيل الثواب في العقبى ثم شرع في بيان السبب فقال (سببه
 التلاوة على التالي) اتفاقاً (و) على (السامع في الصحيح) والسماع شرط عمل التلاوة في حقه فالأصح إذا تلاها
 ولم يسمع وجب عليه السجدة (وهو) أي سجود التلاوة (واجب) لأنه إما أمر صريح به أو تضمن استنبه كافي
 الكفار عنه أو أمثال الأنبياء وكل منها واجب (على التراخي) عند مجدد روايه عن الإمام وهو المختار وعند
 أبي يوسف وهو رواية عن الإمام يجب على الفور (إن لم تكن) وجبت بتلاوة (في الصلاة) لأنها صارت
 جزءاً من الصلاة لا بقضى خارجها فوجب فوراً فيها وغيرهاتجب موسعاً (و) لكن (كره تأخيرها) السجود
 عن وقت التلاوة في الأصح إذا لم يكن مكرهاً ولا نه بطول الزمان قد ينساها فيكره تأخيرها (تأخيرها) يجب
 السجود (على من تلاها) بكفايا الصلاة وليس مقتدياً بغير ركوع وسجود وتشهد للبحر فيها عن القراءة
 (ولو) تلاها (بالفارسية) اتفاقاً فهم أولم يفهم لكونها قرآناً من وجه (وقراءة حرف السجدة مع كلمة قبله أو
 بعده من آياتها) توجب السجود (كلايه) المقررة بتسامها (في الصحيح) وقيل لا يجب إلا أن يقرأ أو كبر آية
 السجدة وفي مختصر البحر لو قرأ أو سجد وسكت ولم يقرأ أو اقترب يلزمه السجدة (وآياتها) أربع عشرة آية (فوجب
 السجدة) (في الأعراف) عند قوله تعالى أن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسجدونه وله يسجدون
 (وفي الرعد) ولله يسجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وظلالهم بالغدو والآصال (والنحل) ولله يسجد
 ما في السموات وما في الأرض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون
 ما يؤمرون (والأعراف) أن الذين أوتوا العلم من قبله إذا نزل عليهم يخرون للأذن أن يسجدوا ويقولون سبحان
 ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولاً ويخرون للأذن أن يسجدوا ويخرون لربهم خشوعاً (وهو) أولئك الذين أنعم الله
 عليهم من النبيين من ذرية آدم ومن حملنا مع نوح ومن ذرية إبراهيم وإسماعيل ومن هدينا وأختبنا إذا
 اتخلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً (والنحل) ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض
 والشمس والقمر والنجوم والجن والإنس والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن من
 الله فخاله من مكرم أن الله يفعل ما يشاء (والفرقان) وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما
 تأمرنا وزادهم نفورا (والنمل) ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبث في السموات والأرض ويعلم ما يخفون
 وما يعلنون الله لا اله الا الله هو رب العرش العظيم وهذا على قراءة العامة بالتشديد وعند قوله تعالى الا
 بالسجدة وعلى قراءة السكسائي بالتخفيف وفي المجتبى قال الفراء انما تجب السجدة في النمل على قراءة
 السكسائي أي بالتخفيف وينبغي أن لا تجب بالتشديد لأن معناها من ثم الشيطان أن لا يسجدوا ولا يصح
 هو الوجوب على القراءتين لأنه كتب في مصحف عثمان رضي الله عنه كذا في الدراية (والسجدة) أنما يؤمن
 بآياتنا الذين إذا ذكروا سبحوا وسجدوا سجوداً بغيرهم وهو لا يستكبرون (وص) وظن داود أنه ما فتناه
 فاستغفر ربه وخر كما وأتاب ذغفر ناله ذلك وإن له عندنا ألقي وحسن ما أب وهذا هو الأولى مما قال
 الزيلعي تجب عند قوله تعالى وخر كما وأتاب ذغفر ناله ذلك وإن له عندنا ألقي وحسن ما أب وهذا هو الأولى مما قال
 (وحم السجدة) فإن استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون من قوله تعالى

وقعد بعد كل ركعة ظننا
 آخر صلاته

باب سجود التلاوة
 سببه التلاوة على التالي
 والسماع في الصحيح وهو
 واجب على التراخي إن لم
 تكون في الصلاة وكره
 تأخيرها تنزيهاً ويجب على
 من تلاها ولو بالفارسية
 وقراءة حرف السجدة مع
 كلمة قبله أو بعده من آياتها
 كلاً في الصحيح وآياتها
 أربع عشرة آية في الأعراف
 وفي الرعد والنحل والأسراء
 يهرم والحج والفرقان
 والنمل والسجدة وص وحم
 سجدة

ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه
تعبدون فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون وهذا على مذهبنا وهو
المروى عن ابن عباس ووائل ابن جبر وعنده الشافعي رحمه الله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون وهو
مذهب علي ومروى عن ابن مسعود وابن عمر ورجحنا الاول اخذنا بالا احتياط عند اختلاف مذاهب
الصحابة فان السجدة ولو وجبت عند قوله تعالى تعبدون فالتأخير الى قوله تعالى لا يسأمون لا يضرب ويخرج
عن الواجب ولو وجبت عند قوله تعالى لا يسأمون لكانت السجدة المرادة قبله حاصلة قبل وجوبها
وجوب سبب وجوبها فوجب نقصها في الصلاة لو كانت صلاتية ولا نقص فيما قلناه أصلاً وهذا هو
امارة التبحر في الفقه كذا في البحر عن البدائع ففيما قلته قبله في ص كذا والاول من التناقض وهذا
هو الوجه الذي وعدنا به (و) في (النجم) عند قوله أفن هذا الحديث تعجبون ونضحون ولا تبكون وأنتم
سامدون فاسجدوا لله واعبدوا (و) في اذا السماء انشقت عند قوله تعالى فاسجدوا لا يؤمنون واذا قرئ
عليهم القرآن لا يسجدون (و) في (اقرأ) باسم ربك عند قوله تعالى كلا لا تطعه واسجد واقترب ونذكر قاعدة
هذه الجمع أيضاً (و) يجب السجود على من سمع (التلاوة العربية) (وان لم يقصد السماع) فهم اول يفهم
مروى عن كبار الصحابة (الا) انه استثنى (الحائض والنفساء) فلا تجب عليهما ما يتلوهن ما سمعتهما شيئاً
وتجب بالسماع من غيرها ومن الجنب كما تجب على الجنب وسماعهما من كافر وصبي مميز (و) الا (الامام
والمقتدي به) فلا تجب عليهما بالسماع من مقتدي بالامام السامع او بالامام آخر وتجب على من ليس في الصلاة
بسماعه من المقتدي على الاصح (ولو سمعوها) أي المقتدون والامام (من غيره) أي غير المؤتم (سجدوا بعد
الصلاة) لتعقيل السبب وزوال المانع من فعلها في الصلاة (ولو سجدوا فيها لم تجزهم) لنعصانها (ولم تفسد
صلاتهم) لانها من جنسها (في ظاهر الرواية) وهو الصحيح (وتجب) السجدة (بسماع) القراءة باللغة
(الفارسية) ان فهمها على المقتد وهذا عندنا وما تجب عليه عند أي حنيفة وان لم يفهم معناها اذا اخبر
بانها آية سجدة ومبني الخلاف على أن الفارسية قرآن من كل وجه أو من وجه واحد ففهم تجب احتياطاً
(واختلاف التصحيح في وجوبها) على السامع (بالسماع من نائم أو مجنون) ذكر شيخ الاسلام أنه لا يجب لعدم
صحة التلاوة بقصد التمييز وفي التارخانية سمعها من نائم قبل تجب والتصحيح أنها لا تجب وفي الثانية الصحيح
هو الوجوب وفي الخلاصة سمعها من نائم لا تجب هو المختار ومن نائم الصحيح أنها تجب ومثله قاضيان واذا اخبر
انه قراها في نومه تجب عليه وهو الاصح وفي الهداية لا يلزمه هو الصحيح وقراءة السكران موحية عليه وعلى
السامع والا بكم والا صم وكاتب السجدة لا تجب برؤية من سجد والكتابة لعدم التلاوة والسماع (ولا تجب)
سجدة التلاوة (بسماعها من الطير) على الصحيح وقيل تجب وفي الحجة هو الصحيح لانه سمع كلام الله وكذا
الخلاف بسماعها من الفرد المعلوم (و) لا تجب بسماعها من (الصدى) وهو ما يشبه مثل صوتك في الجبال
والبحار ونحوها (وتؤدي بركوع أو سجود) كائنين (في الصلاة غير ركوع الصلاة) (غير) (سجودها)
والسجود افضل لانه يحصل قربة بتين صورة الواجب ومعناه بالركوع المعنى وهو الخفض وعواذ كانت
آخر تلاوته ينبغي ان يقرأ أو آيتين من سورة اخرى بعد قيامه منها حتى لا يصير بانها الركوع على السجود
ولو ركع بمجرد قيامه منها كره (ويجزئ عنها) أي عن سجدة التلاوة (ركوع الصلاة ان نواها) أي نودي ادائها
فيه نص عليه محمد لان معنى التعظيم فيها واحد وينبغي ذلك للامام مع كثرة القوم احوال المخافة حتى لا
يؤدي الى التخليط (ويجزئ عنها أيضاً) (سجودها) أي سجود الصلاة (وان لم ينوها) أي التلاوة (اذا لم ينقطع
قورا التلاوة) وانقطاعه (بأن يقرأ) أكثر من آيتين (بعد آية سجدة التلاوة بالاجماع) وقال شمس الأئمة
الجلو اني لا ينقطع الفور ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات وقال السكال ان قول شمس الأئمة هو الرواية في نفسه
مهم (اذا انقطع فور التلاوة صارت ديناً فلا بد من فعلها بنية فيما أتى لها بسجود أو ركوع خاص قال
الحق السكال بن الله امام رحمه الله تعالى فان قامت قد قالوا ان تاديت في ضمن الركوع هو القياس
والاستحسان عدمه والقياس هنا مقدم على الاستحسان فاستغنى بكشف هذا المقام والجواب أن هي ادهم
من الاستحسان ما خفي من المعاني التي ينط بها الحكم ومن القياس وما كان ظاهراً متبادراً فظهر من هذا

والنجم وان شئت واقرأ
ويجب السجود على من سمع
وان لم يقصد السماع الا
الحائض والنفساء والامام
والمقتدي به ولو سمعوها
من غيره سجدوا بعد
الصلاة ولو سجدوا فيها لم
يجزهم ولم تفسد صلاتهم
في ظاهر الرواية وتجب
بسماع الفارسية ان فهمها
على المقتد واختلاف
التصحيح في وجوبها بالسماع
من نائم أو مجنون ولا تجب
بسماعها من الطير
والصدى وتؤدي بركوع
أو سجود في الصلاة غير
ركوع الصلاة وسجودها
ويجزئ عنها ركوع الصلاة
ان نواها وسجودها وان لم
ينوها اذا لم ينقطع فوراً
التلاوة بأكثر من آيتين

ان الاستحسان لا يقابل بالقياس المحذور في الاصول بل هو اعم منه فقد يكون الاستحسان بالنقص وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذا كان قياساً نحو متبادر او ذلك الخ وهو القياس الصحيح فيسمى الخفي استحساناً بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت به ان معنى الاستحسان في بعض الصور وهو القياس الصحيح و يسمى مقابله قياساً باعتبار الشبه وبسبب كون القياس المقابل لما ظهر بالنسبة الى الاستحسان ظن محمد بن سلمة ان الصلابة هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة لا الركوع فكان القياس على قوله ان تقوم الصلابة وفي الاستحسان لا تقوم بل الركوع لان سقوط السجدة بالسجدة امر ظاهر فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لان السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فصحح ان القياس وهو الامر الظاهر هناك مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها فان القياس يابي الجواز لانه الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حينئذ من تقديم الاستحسان لا القياس لكن عامة المشايخ على ان الركوع هو القائم مقامها كذا ذكره محمد رحمه الله في الكتاب فانه قال قلت فان اراد ان ركع بالسجدة نفسها هل يجوز ذلك قال اما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلاة واما في الاستحسان فينبغي له ان يسجد وبالقياس نأخذ بهذا لفظ محمد وجه القياس ما ذكره محمد ان معنى التعظيم فيه ما وجد في حصول التعظيم بهما جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله اما اقتداء بمن عظم واما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز ووجه الاستحسان ان الواجب هو التعظيم بجهة مخصوصة وهي السجود بدليل انه لو لم يركع على الفور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع ان يقع عن السجدة لا يجوز ثم أخذوا بالقياس لقوة دليله وذلك لما روى عن ابن مسعود وابن عمر انهما كانا أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة ولم ير وعن غيره ما خالفه فلذا قدم القياس فانه لا ترجيح للخفي لحقائه ولا للظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح الى ما اقترن بهما من المعاني فحقى قوى الخفي أخذوا به أو الظاهر أخذوا به غير ان استقرهم أو حجب قلة قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الخفي المعارض له فلذا حصر وامواضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعا تعرف في الاصول هذا أحدها ولا حصر لمقابله اه (ولو سمع) آية السجدة (من امام فلم ياتم به) أصلا (أو اثم) به (في ركعة أخرى) غير الذي تلا الآية فيها وسجد له الامام (سجد) السامع سجودا (خارج الصلاة) لتحقيق السبب وهو التلاوة المأتمنة أو السماع من تلاوة صحيحة على اختلاف المشايخ في السبب وقوله (في الظاهر) متعلق بالمسئلة الأخيرة صولها مع الضماع وللصلاة عن الزائد وشارف في بعض النسخ الى أنها تسقط عنه بالاقتداء في غير ركعتيها بناء على أنها صلوة (وإن اثم) السامع (قبل سجود امامه لها سجدة معه) لوجود السبب وعدم المناع (فان اقتدى) السامع (به) اي بالامام (بعد سجودها) وكان اقتداؤها (في ركعتيها صار) السامع (مدركا لها) أي للسجدة (حكما) بادراك ركعتيها في صير مؤد لها حكما (فلا يسجد لها أصلا) باتفاق الروايات لانه لا يمكنه أن يسجد لها في الصلاة لما فيه من مخالفة الامام ولا بعد فراغها منها لانها صلوة (ولم تقض الصلاة خارجها) لان لها مزية فلا تنأدى بنقص وعليه التوبة لانه بتعمد تركها كالجمعة لقوات الشرط اذا لم تقض الصلاة بغير حيز ونفاس فاذا فسدت به فعلية السجدة خارجها البقاء مجرد التلاوة فلم تكن صلوة ولو أدائها فيها ثم فسدت لا يعيد السجدة لان المفسد لا يبطل جميع أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه والحائض تسقط عنها السجدة بالحيض كالصلاة وفي حكمها النفساء (ولو تلا) آية (خارج الصلاة فسجد) لها (ثم) دخل في الصلاة (أعاد) تلاوتها (فيها) أي في الصلاة في مجلسه (سجد) سجدة (أخرى) لعدم تبعيتها للخارجية لتوقه الصلوة (وان لم يسجد أولا) حين تلا أو سمع خارج الصلاة (كفته) سجدة (واحدة) وهي الصلاة عن التلاوتين لقوتها (في ظاهر الرواية) واذا تبدل المجلس بنحوه أكل لزم سجدة ثان وكذا اذا سجد في الصلاة ثم أعادها بعد سلامه يسجد أخرى في ظاهر الرواية لعدم بقاء الصلوة حكما (كن كررها) أي الآية الواحدة (في مجلس واحد) حيث تكفته سجدة واحدة سواء كانت في ابتداء التلاوة أو أثنائها أو بعدها للتداخل لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأها على أصحابه مرارا ويسجد مرة وهذا تدخل في السبب لا الحكم فتنبو عما قبلها وبعد ما لا يبق بالعبادات والتداخل

ولو سمع من امام فلم ياتم به
أو اثم في ركعة أخرى سجدة
خارج الصلاة في الظاهر
وان اثم قبل سجود امامه
لها سجدة معه فان اقتدى به
بعد سجودها في ركعتيها
صار مدركا لها حكما فلا
يسجد لها أصلا ولم تقض
الصلاة خارجها ولو تلا
خارج الصلاة فسجد ثم
أعاد فيها سجدة أخرى وان
لم يسجد ولا كفته واحدة
في ظاهر الرواية كن كررها
في مجلس واحد

في الحكم لا ينوب الا عن السابق لا اللاحق وهو الباقي بالعقوبات فالجهد بعد الشرب والزنا امرارا كاف
لها واذا عاد بعد عليه لانه لا يزح ولم ينزح بالاول (لا) في (محاسن) لعدم ما يقتضي التداخيل (و) يتبدل
المجلس بالانتقال منه بخطوات ثلاث في الصحراء والطريق (ولو كان مسديا) في الاصح بان يذهب ويبيده
السدي وبقية على أعواد مضروبة في الحائط والارض لا الذي يدرد ولا يسمى دواره باقى عليه السدي
وهو جالس أو قائم بمحل (و) يتبدل المجلس (بالانتقال من غصن) شجرة (الى غصن) منها في ظاهر الرواية
وهو الصحيح (و) يتبدل المجلس في (عوم) أى سباحة (في نهر أو) سباحة في (حوض كبير) ودياسة ودور
حول الرعي لا اختلاف المجلس وقوله (في الاصح) يرجع الى المسائل كلها (ولا يتبدل) مجلس السماع
والنلاوة (نوايا البيت) الصغير (و) لا يتبدل مجلس التلاوة ونوايا (المسجد ولو) كان (كبيرا) اجعة
الاقتداء مع اتساع الفضاء فيه (ولا) يتبدل مجلس التلاوة والسماع (بمسجد سفيته) كالمكانت واقفة (ولا)
يتبدل (بركعة) تكررت فيها التلاوة اتفاقا (و) لا يتبدل (بركعتين) عند أبي يوسف خلافا لمحمد وكذا
الخلافا في الشفع الثاني من الفرض اذا كررها فيه ويتكررها في الشفع الثاني من سنة الظهر يسجد
ثانيا (و) يتبدل بشرب (شربة أو) كل اقمطين ومشي خطوتين) في الصحراء بخلاف الاكثر منها (ولا) يتكلم
وقعود وقيام) بدون مشي في الصحراء (وركوب ونزول) كائن (في محل تلاوة) كما في الطائفة (ولا) يتبدل
المجلس (بمسجد ابته) اذا كررها (مصليا) لجعل المجلس متحدا ضرورة جواز الصلاة (و) يتكرر الوجوب
على السامع بتبدل مجلسه (والحال انه) قد اتحد مجلس الثاني (كان سمع تاليا يمكن) فذهب السامع ثم عاد
فسمعه يكررها تكرر على السامع السجود اجبا (و) لا يتكرر الوجوب على السامع (بعكسه) وهو اتحاد
مجلس السامع واختلاف مجلس الثاني بان تلا فذهب ثم عاد مكررا فسمعه المجلس أيضا فكفيه سجدة
(على الاصح) لان السبب في حقه السماع ولم يتبدل مجلسه (وكره ان يقرأ سورة ويذبح آية السجدة) منها لانه
يشبه الاستنكاف عنها (لا) يكره (عكسه) وهو ان يقرأ آية السجدة بالقرآن لانه مبادرة اليها (و) لكن
(نذبح ضم آية أو) ضم (اكثر) من آية (اليها) أى الى آية السجدة لرفع توهم التفضيل (ونذبح اخفاؤها)
يعنى استخف المشايخ اخفاءها (عن غير متأهب لها) شفقة على السامعين ان لم يتجهوا لها (ونذبح القيسام) لمن
تلاها سائلا (ثم السجود لها) روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها (و) نذبت ان (لا يرفع السامع) عند تلاوتها (رأسه
منها) أى السجدة (قبل) رفع رأس (تاليا) لانه الاصل في ايجابها فيمتنع في أدائها وليس هو حقيقة اقتداء
(و) لذا (لا يؤمر التالي بالتقدم ولا) يؤمر (السامعون) بالصطفاف فيسجدون) معه حيث كانوا (كيف
كانوا) قاله شيخ الاسلام (وشرط لاحتها) أن تكون (شرائط الصلاة) موجودة في الساجد الطهارة من
الحدث والخبث واستراة العورة واستقبال القبلة وتحريرها عند الاشتباه والنية (الا التحريم) فلا يشترط لان
التسكيب سنة فيها وفي التنازلانية عن الخفة ويستحب التالي او السامع اذا لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا
وأطعنا غفرا نكبر ربنا واليك المصير انتهى يعنى ثم يقضيها (وكيفيةها) أن يسجد سجدة واحدة (كثيرة) بين
تسكيبين) تسكيبا للوضع وتسكيبا للرفع (هما سنتان) كذا قال في مبسوط نحر الاسلام التسكيب ليس
بواجب وصححه في البدائع (بالرفع يد) اذا تحرر لها والتسكيب بالانحطاط (ولا تشهد) لعدم وروده (ولا
تسليم) لانه يستدعي سبق التحريم وهي معدومة وتسبجها مثل الصلاة سجدة ربي الاعلى ثلاثا وهو
الاصح وقال الكمال ينبغي أن يقال ذلك في غير النفل وفيه يقول ما شاء الله او ردك سجدة وجهي الذي خلقه
وصوره وشقي سمعه وبصره بحوله وقوته أو قوله اللهم كتب لي عندك بها أجرا وضعني بها وزرا واجعلها لي
عندك ذخرا وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما أثر من ذلك
فصل سجدة الشكر مكرهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قاله القنوري وقال الكمال وعند أبي حنيفة
وأبي يوسف ما دون الركعة ليس بقربة شرعا الا في محل النص وهو سجود التلاوة فلا يكون السجود في غيره
قربة انتهى وعن محمد عن أبي حنيفة أنه كرهه وروى عن أبي حنيفة أنه قال لا أراه شيئا ثم قيل انه لم يرد به
نفي شرعية قربة بل أراد نفي وجوبها شكرا لعدم احصاء نعم الله تعالى فتكون مباحة اولها شكرا
تأما ونعاما الشكر في صلاة ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة كذا في السيرة الكبرى

لا مجلسين ويتبدل المجلس
بالانتقال منه ولو كان
مسديا بالانتقال من
غصن الى غصن وعوم في
نهر او حوض كبير في
الاصح ولا يتبدل نوايا
البيت والمسجد ولو كبيرا
ولا يسجد سفيته ولا ركعة
وبركعتين وشربة أو كل
اقمطين ومشي خطوتين
ولا بان تكلم وقعود وقيام
وركوب ونزول في محل
تلاوته ولا يسجد ابته مصليا
ويتكرر الوجوب على
السامع بتبدل مجلسه وقد
اتحد مجلس التالي لا بعكسه
على الاصح وكره ان يقرأ
سورة ويذبح آية السجدة
لا عكسه ونذبح ضم آية أو
اكثر اليها ونذبح اخفاؤها
عن غير متأهب لها ونذبح
القيام ثم السجود لها ولا يرفع
السامع رأسه منها قبل
تاليها ولا يؤمر التالي
بالتقدم ولا السامعون
بالاصطفاف فيسجدون
كيف كانوا وشرط لاحتها
شرائط الصلاة الا التحريم
وكيفيةها ان يسجد سجدة
واحدة بين تسكيبين هما
سنتان بالرفع يد ولا تشهد
ولا تسليم
فصل سجدة الشكر
مكرهة عند أبي حنيفة
رحمه الله

وقال الاكثر انهم ليست بقربة عنده بل هي مكر وهيلة لا تثاب عليها وما روى انه عليه السلام كان يسجد
اذا رأى مبتلى فهو منسوخ (وقال) أي محمد وأبو يوسف في إحدى الروايتين (عنه هي) أي سجدة الشكر
(قربة تثاب عليها) لما روى الستة الا النسائي عن أبي بكره ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه امر
يسره أو بشر به خوساجدا (وهيئة) ان يكبر مستقبلا القبلة ويسجد في سجدة لله وبشكر ويسبح ثم يرفع
رأسه مكبرا (مثل سجدة التلاوة) بشرائطها (فائدة مهمة لدفع كل) نازلة (مهمة) ينبغي الاهتمام بتعليمها
وتعليمها (قال) الشيخ (الامام) حافظ الحق والملة والدين عبد الله بن أحمد بن محمد (النسفي في) كتابه (الكافي)
شرح الوافي (من قرأ أي السجدة كلها) وهي التي قصدت جمعها هذه الفائدة وتقرّب الامر مع حكم
السجود رجاء فضل الله الشكر يمدد الودود * (في مجلس واحد وسجد) بتلاوته (لكل) آية (منها) سجدة
كفاه الله تعالى (ما أهمه) من أمر دنياه وآخرته ونفسه عنه أيضا المحقق ابن المصمّم وغيره من الشراح
رحمهم الله

باب الجمعة

هي من الاجتماع بسكون الميم والقراء يضمونها وفي المصباح ضم الميم لغة الخجاز وفصحها لغة تميم واسكانها لغة
عقيل (صلاة الجمعة فرض عين) بالكتاب والسنة والاجماع ونوع من المعنى يكفر جاهد هذا ذلك وقال عليه
السلام في حديث واحد وأعلموا أن الله تعالى فرض عليكم الجمعة في يومى هذا في شهرى هذا في سنة ما في هذا في تركها
تأويلها واستحقاقا بحققها وله امام عادل أو جابر فلا جمع الله شمله ولا بارك له في أمره إلا فلا صلاة له إلا فلا
زكاة له إلا فلا صوم له إلا أن يتوب فن تاب تاب الله عليه * وقال صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع
متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه ومن يطبع الله على قلبه يجعله في أسفل درك جهنم والجمعة فرض
أكد من الظهر (على) كل (من اجتمع فيه سبعة شرائط) وهي (الذكورة) خروج به النساء (والحرية) خروج
به الارقاء (والاقامة) خروج به المسافر وان تكون الاقامة (عصر) خروج به المقيم بقربة لقوله عليه السلام
الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا أرבעه مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض وفي البخاري الا على
صبي أو مملوك أو مسافر ولقوله عليه السلام لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أنحى الا في مصر جامع أو
مدينة عظيمة ولم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر واجمع الا
في الأمصار دون القرى ولو كان لنقل ولو أحاد أو لأحد من الاقامة بمصر (أو) الاقامة (فيما) أي في محل (هو)
داخل في حد الاقامة بها) أي بالمصر وهو المكان الذي من فارق به بنية السفر يصير مسافرا ومن وصل اليه
يصير مقيما (في الاصح) كرمض المصر وفنائه الذي لم ينفصل عنه بغاوة كما تقدم ولا يجب على من كان
خارجه ولو سمع النداء من المصر سواء كان سواه قريبا من المصر أو بعيدا على الاصح فلا يعمل بما قيل
بخلافه وان صح (و) (الرابع) (الجمعة) خروج به المريض لما روينا والشيخ الكبير الذي ضعف للحق بالمريض
(و) (الامتناس) (الامن من ظالم) فلا تجب على من اختفى من ظالم ولحق به المفسد الخائف من الخدس كما جاز
له التيمم (و) (السادس) (سلامة العيين) فلا تجب على الاعشى عند أبي حنيفة خلافا لما اذا وجد قائدا يوصله
وهي مسألة القادر بقدره الغير (و) (السابع) (سلامة الرجلين) فلا تجب على المقعد لعجزه عن السعي اتفاقا
ومن العذر المطر العظيم واما البلوغ والعقل فليس خاصين فلذا لم يذكرهما (ويشترط لهجتها) أي صلاة
الجمعة (سنة اشياء) (الاول) (المصر أو فنائه) سواء صلى العيد وغيره لانه بمنزلة المصر في حق حوائج أهله
وتصح اقامة الجمعة في مواضع كثيرة بالمصر وفنائه وهو قول أبي حنيفة ومحمد في الاصح ومن لازم جواز
التعدد سقوط اعتبار السيق وعلى القول الضعيف المسانع من جواز التعدد قيل بصلاة أربع بعدد بنية
آخظه عليه وليس الاحتياط في فعلها لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما اطلاق جواز
تعدد الجمعة وبفعل الاربع مفسدة اعتقاد الجهة عدم فرض الجمعة أو تعدد المفروض في وقتها ولا ينبغي
بالاربعة اللحواس ويكون فعلها ما يها في منازلهم (و) (الثاني) من شروط الصحة ان يصلي بهم (السلامة) (الامن من ظالم)
اما فيما (أو نائبه) يعني من أمر ما قامة الجمعة لا تجز عن تقويتها بقطع الاطماع في التقدم وله الاستنابة وان
لم يصح له بها السلطان دلالة بعذر أو غيره محض أو غاب عنه واما اذا سلمه حديث فان كان بعد شروعه
في الصلاة فشكل من صلح اماما صحيح استخلافه وان كان قبل استوامه للصلاة بعد المنطبة فيشترط ان يكون

وقال لا هي قربة تثاب عليها
وهيئة تثاب مثل سجدة التلاوة
(فائدة مهمة) لدفع كل
مهمة قال الامام النسفي في
الكافي من قرأ أي السجدة
كلها في مجلس واحد وسجد
لكل منها كفاه الله ما أهمه
باب الجمعة

صلاة الجمعة فرض عين
على من اجتمع فيه سبعة
شرائط الذكورة والحرية
والاقامة بمصر أو فيما هو
داخل في حد الاقامة بها
في الاصح والصحة والامن
من ظالم وسلامة العيينين
رسالة الرجلين ويشترط
لهجتها سنة اشياء المصر أو
فنائمه والسلطان أو نائبه

الخليفة قد شهد الخطبة أو بعضها أيضا (و) الثالث (وقت الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا ماتت الشمس فصل بالناس الجمعة (فلا تصح) الجمعة (قبله وتبطل بخروجه) لقوات الشرط (و) الرابع (الخطبة) ولو بالفارسية من قادر على العربية ويشترط لصحة الخطبة فعلها (قبلها) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (بقصدها) حتى لو عطس الخطيب فحمد لعطاسه لا ينوب عن الخطبة (في وقتها) لما تكرر (وحضور أحد لسماعها) ولو كان أصم أو ناعما أو عبدا (من تنعقد بهم الجمعة) فيكفي حضور عبد أو هي بض أو مسافر ولو كان جنباً إذا حضر غيره أو تطهر بعد الخطبة تصح الجمعة به لاصي أو امرأة فقط ولا يشترط سماع جماعة فتصح الخطبة (ولو) كان الحاضر (واحدا) وروى عن الإمام وصاحبيه صحته وإن لم يحضره أحد (في) (ال) رواية الثانية عنهم يشترط حضور واحد في (الصحيح) ويشترط أن لا يفصل بين الخطبتين والصلاة بأكل وعمل قاطع واختلف في صحته بالذهب لمنزله لغسل أو وضوءه فله خمس شروط أوست لصحة الخطبة فليتنبه لها (و) الخامس من شروط صحة الجمعة (الأذان العام) كذا في الكنز لأنها من شعائر الإسلام وخصائص الدين فلزم إقامتها على سبيل الاشتهار والعموم حتى لو غلق الإمام باب قصره أو الحجل الذي يصلي فيه بالصباح لم يجز وإن أذن للناس بالدخول فيه صحت ولكن لم يقض حق المسجد الجامع فيه ولم يذكر في الهداية هذا الشرط لأنه غير من ذكر في ظاهر ال (رواية) وإنما هو رواية النوادر قلت اطاعت على رسالة العلامة ابن السكينة وقد قال فيها بعدم صحة الجمعة في قلعة القاهرة لأنها آتقل وقت صلاة الجمعة وأبست مصر على حديثها وأقول في المنع نظر ظاهر لأن وجه القول بعدم صحة صلاة الإمام بقصره اختصاصه به بدون العامة والعلية مفقودة في هذه القضية فإن القلعة وإن قفلت لم يختص الحاكم فيها بالجمعة لأن عند باب القلعة عدة جوامع في كل منها خطبة لا يفوت من منع من دخول القلعة الجمعة بل بقيت القلعة مفتوحة لا يرغب في طوعها للجمعة لو جودها فمما هو أسهل من التكلف بالصعود لها وفي كل محلة من المصر عدة من الخطيب فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالقلعة عن فعلها (و) السادس (الجماعة) لأن الجمعة مشتقة منها ولأن العلماء أجمعوا على أنها لا تصح من المفرد (و) اختل في تقدير الجماعة فعندنا (هم ثلاثة رجال) وإن لم يحضروا الخطبة وقد جازوا فانصرف من شهدا وصلى بهم الإمام جاز من غير إعادة الخطبة في ظاهر ال (رواية) وهم (غير الإمام) عند الإمام الأعظم ومحمد وقال أبو يوسف اثنتان سوى الإمام لمافي المثنى من معنى الاجتماع ولهما أن الجمع الصحيح إنما هو الثلاثة (ولو كانوا عبدا أو مسافرين أو مرضى) أو مختلطين لأنهم صلحوا للإمامة فيها فأولى أن يصحوا للاقتداء (والشرط) عند الإمام لا انعقاد أدائها بهم (بقاؤهم) محرمين (مع الإمام) ولو كان اقتداء بهم في حال ركوعه قبل رفع رأسه (حتى يسجد) السجدة الأولى (فان نفروا) أي وأفسدوا صلواتهم (بعد سجوده) أي الإمام (أتمها وحده جماعة) باتفاق أئمتنا الثلاثة وقال زفر يشترط دوامهم كالوقت التي تمامها (وإن نفروا) أو بعضهم ولم يبق إلا اثنتان من الرجال إذ لا عبادة بالنساء والصبيان الباقيين (قبل سجوده) أي الإمام (بطلت) عند أبي حنيفة لأنه يقول الجماعة شرط انعقاد الاداء وعندهما يتها وحده لأن الجماعة شرط انعقاد التسمية (ولا تصح) أي لا تنعقد الجمعة (بأمرأة أو صبي مع رجلين) لعدم صلاحية الصبي والمرأة للإمامة (وجاز للعبد والمرضى) والمسافر (أن يؤم فيها) بالاذن أو ضالة أو نياحة صريحا أو دلالة كما تقدم لأهلهم للإمامة وإنما سقط عنهم وجوبها تخفيفا ولما كان عند المصر مختلفا فيه على أقوال كثيرة ذكر الأصح منها فقال (المصر) عند أبي حنيفة (كل موضع) أي بلد (له مفت) يرجع إليه في الحوادث (وأمر) ينصف المظلوم من الظالم (وقاض) مقيمون بها أو أنما قال (ينفذ الأحكام ويقيم الحدود) احترازاً عن المحكم والمرأة وذكر الحدود يعني عن القصاص (و) الحال أنه موضع (بلغت ابنته) غدير (ابنة مني) وهذا (في ظاهر ال) رواية) قاله قاضيهان وعلمه الاعتماد (وإذا كان القاضي أو الأمير مفتيا أغنى عن التعبد) لأن المدار على معرفة الأحكام لا على كثرة الأشخاص (وجازت الجمعة بمنى في الموسم للخليفة وأمر الخناز) لأمر الموسم لأنه يلي أمر الحاج لا غير عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تصح بها لأنها قرية وقالان في الموسم (وصح) الاقتصار في الخطبة على (ذكر طائفة من الله تعالى) نحو تسبيحة أو تحميدة (أو تهليله أو تكبيرة لكن (مع الكراهة) لترك السنة عند الإمام وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وإقله قدر

و وقت الظهر فلا تصح
قبله وتبطل بخروجه
والخطبة قبلها بقصدها في
وقتها وحضور أحد لسماعها
من تنعقد بهم الجمعة ولو
واحدا في الصحيح والاذن
العام والجماعة وهم ثلاثة
رجال غير الإمام ولو كانوا
عبدا أو مسافرين أو
مرضى والشرط بقاؤهم مع
الإمام حتى يسجدان نفر
بعد سجوده أتمها وحده جماعة
وإن نفروا قبل سجوده
بطلت ولا تصح بأمرأة أو
صبي مع رجلين وجاز للعبد
والمرضى أن يؤم فيها
والمصر كل موضع له مفت
وأمر وفاض ينفذ الأحكام
ويقيم الحدود وبلغت ابنته
ابنة منى في ظاهر ال (رواية)
وإذا كان القاضي أو الأمير
مفتيا أغنى عن التعبد
وجازت الجمعة بمنى في الموسم
للخليفة أو أمير الخناز وصح
الاقتصار في الخطبة على
نحو تسبيحة أو تحميدة مع
الكره

التسليم الى قوله عبده ورسوله حمد وصلاته ودعاء للمسلمين والتسبيحة ونحوها لا تسمى خطبة وله قوله تعالى
 فاسمعوا لله وانصتوا لرسوله من غير فصل بين كونه ذكر اطوي ولا يسمى خطبة أولا ولقضية عثمان رضي الله عنه لما
 قال الحمد لله فار تج عليه ثم نزل وصلي بهم ولم ينكر عليه أحد منهم فكان اجامتهم (وسنن الخطبة) التي في
 ذات الخطيب والتي في نفس الخطبة (ثمانية عشر شيئا) بل يراى عليها من السنة أن يكون جالس الخطيب
 في محده عن يمين المنبر أو جهة لابس السواد أو البياض ومنها (الطهارة) حال الخطبة لأنها ليست صلاة
 ولا كشطرها وتأتي بل الأثر أنها في حكم الثواب كشطرها الصلاة هو الصحيح (وسنن العورة) للتوارث (و) كذا
 (الجالس على المنبر قبل الشروع في الخطبة والأذان بين يديه) سوى به التوارث (كلا قامة) بعد الخطبة
 (ثم قيامه) بعد الأذان في الخطبتين ولو قعد فيها أو في أحدهما أخرأوكره من غير عذر وان خطب مضطجعا
 أجزأ (و) إذا قام يكون (السيف بيساره متكما عليه في كل بلدة فحمت عنوة) ليرى بهم أنها فحمت بالسيف
 فإذا رجعت عن الاسلام فذلك باق بأيدي المسلمين بقا ولو نكره حتى ترجعوا الى الاسلام (و) يخطب
 بدونه أي السيف (في كل بلد) (فحمت صلحا) ومدينة الرسول فحمت بالقرآن فيخطب فيها بالسيف ومكة
 فحمت بالسيف (و) (يسن) (استقبال القوم بوجهه) كما استقبل النجاشي صلى الله عليه وسلم (و) (يسن)
 (بداءته بحمد الله) بعد التعوذ في نفسه سرا (والثناء عليه بما هو أهله) سبحانه (والشهادتان والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم والعظة) بالزجر عن المعاصي والتخويف والتحذير مما يوجب مقت الله تعالى
 وعقابه سبحانه (والثناء كبير) بمجابه النجاة (وقراءة آية من القرآن) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في
 خطبته واتقوا يوم ترجعون فيه الى الله ولا كثر على أنه يعوذ قبلها ولا يسمى إلا أن يقرأ سورة كاملة
 فيسمى أيضا (و) (يسن) (خطبتان) للتوارث الى وقتنا (و) (يسن) (الجالس بين الخطبتين) جلسة خفيفة
 وفاهر الر وابه مقدار ثلاث آيات (و) (يسن) (اعادة الحمد) (اعادة الثناء) (اعادة الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم) كائنة تلك الاعادة (في ابتداء الخطبة الثانية) وذكر الخلفاء الراشدين والعلمين مستحسن
 بذلك سوى التوارث (و) (يسن) (الدعاء فيها) أي الخطبة الثانية (للمؤمنين والمؤمنات) مكان الوعظ
 (بالاستغفار لهم) (الباء معني مع أي يدعو لهم بأحوال النعم ودفع النقم والنصر على الأعداء والمعافاة من
 الأهراس والأدواء مع الاستغفار) (و) (يسن) (أن يسمع القوم الخطبة) ويجهز في الثانية دون الأولى وان لم
 يسمع أجزأ كما في الدراية (و) (يسن) (تحفيف الخطبتين) قال ابن مسعود رضي الله عنه طول الصلاة وقصر
 الخطبة من فقه الرجل (بقدر سورة من طوال المفصل) كذا في معراج الدراية ولكن يراعى الحال بما هو
 دون ذلك فانه إذا جاهد كره وان قل يكون خطبة (ويكره التطويل) من غير قيمة بمن في الشئ لقصير
 الزمان وفي الصيف لضرب الرحام والحر (وترك شيء من السنن) التي بينها (ويجب) يعني يفترض (السعي)
 أراد الذهاب ماشيا بالسكينة والوقار لا الهز ولا لها تذهب بها المؤمن والمشي أفضل لمن يقدر عليه وفي
 العود منها وإن زاد ترك بالفظ السعي بالعبادة الأهم به في الآية وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه بقوله إذا
 أقميت الصلاة فلا تأتوها وأنت تسعون وأتوها تسعون وعليك السكينة فإدركتم فصبروا ومافاتكم فاقموا
 وأخو جه أجمد وقال ومافاتكم فاقضوا فيمذهب في الساعة الأولى وهو الأفضل ثم ما يليها وهكذا (للجمعة و)
 يجب معني يفترض (ترك البيع) وكذا ترك كل شيء يؤدي الى الاشتغال عن السعي إليها أو يخل به كالبيع
 ماشيا إليها لاطلاق الأهر (بالأذان الأول) الواقع بعد الزوال (في الأصح) لحصول الأعلام به لأنه لو انتظر
 الأذان الثاني الذي عند المنبر تفوته السنة ور بما لا يدرك الجمعة لبعدها وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني
 (وإذا أخرج الإمام فلا صلاة ولا كلام) وهو قول الإمام لأنه نص النبي عليه الصلاة والسلام وقال أبو يوسف
 وحمد ولا بأس بالكلام إذا أخرج قبل أن يخطب وإذا نزل قبل أن يكبر واختلاف في جلوسه إذا سكبت فجاء
 أي يوسف يباح وعند محمد لا يباح لأن السكر أهمل للاختلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا وله إطلاق
 الأهر وإذا أهر الخطيب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي سرا أو جازا للفتنة لئلا يهين ويحمد في
 نفسه إذا عطس على الصحيح وفي البناء يبيع بكرة التسبيح وقراءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم والسكينة إذا كان يسمع الخطبة وروى عن نعيم بن يحيى ان كان بعيدا من الإمام يقرأ القرآن وروى

وسنن الخطبة ثمانية عشر
 شيئا الطهارة وسنن العورة
 والجالس على المنبر قبل
 الشروع في الخطبة
 والأذان بين يديه كالأقامة
 ثم قيامه والسيف بيساره
 متكما عليه في كل بلدة
 فحمت عنوة وبدونه في بلدة
 فحمت صلحا واستقبال
 القوم بوجهه وبداءته
 بحمد الله والثناء عليه بما
 هو أهله والشهادتان
 والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم والعظة
 والثناء كبير وقراءة آية
 من القرآن وخطبتان
 والجالس بين الخطبتين
 واعادة الحمد والثناء والصلاة
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم في ابتداء الخطبة
 الثانية والدعاء فيها للمؤمنين
 والمؤمنات بالاستغفار لهم
 وان يسمع القوم الخطبة
 وتحفيف الخطبتين بقدر
 سورة من طوال المفصل
 ويكره التطويل وترك شيء
 من السنن ويجب السعي
 للجمعة وترك البيع
 بالأذان الأول في الأصح
 وإذا أخرج الإمام فلا صلاة
 ولا كلام

عنه أنه كان يحرك شفطيه وبقرا القرآن فمن فعل مثله ولا يشغل غيره بسماع تلاوته لا بأس به كالنظر في
الكتاب والسكينة وفيه خلاف وروى عن أبي يوسف أنه لا بأس به وقال الحسن بن زياد ما دخل العراف
أحد أفقه من الحكم بن زهير وان الحكم كان يجلس مع أبي يوسف يوم الجمعة وينظر في كتابه ويصيح بالقلم
وقت الخطبة (ولا يرسل ما ولا يشمت عاتسا) لا يشتمه بسماع واجب قال في الجمعة كان أبو يوسف رحمه الله
يكراه تشييت العاطس وذا السلام إذا خرج الإمام (حتى يفرغ من صلاته) لما قدمناه وليس منه الانذار
والنداء والخوف على أعمى ونحوه التردى في بئر أو خوف حية وعقرب لأن حق الأذى مقدم على الانصات
وحق الله والدعاء المستجاب وقت الإقامة يحصل بالقلب لا باللسان (وكره لحاضر الخطبة الأكل والشرب)
وقال السكال يحرم وإن كان أمره معروف أو تسبى أو أكل والشرب والسكينة انتهى يعني إذا كان يسمع لما
قدمناه ان كتابته من لا يسمع الخطبة غير ممتعة (و) كره (العيب والالتفات) فيجنب ما يجنبه في الصلاة
(ولا يسلم الخطيب على القوم إذا استوى على المنبر) لأنه يلجئهم إلى ما نهوا عنه والمرى من سلامه عندنا غير
مقبول (وكره) لمن يجب عليه الجمعة (الخروج من المصر) يوم الجمعة (بعد النداء) أي الأذان الأول وقبل
الثاني (مالم يصل) الجمعة لأنه شمله الأمر بالسعي قبل تحققة بالسفر وإذا خرج قبل الزوال فلا بأس به
بلا خلاف عندنا وكذا بعد الفراغ منها وإن لم يدركها (ومن لا الجمعة عليه) كبريى ومسا فرو رقيق وأمرأة
وأعمى ومقععد (ان أداها جاز عن فرض الوقت) لأن سوط الجمعة عنه للتحفيف عليه فإذا تحمل ما لم يكلف به
وهو الجمعة جاز عن ظهره كالمسافر إذا صام وكلام الشراح يدل على أن الأفضل لهم الجمعة غير أنه يستثنى منه
المرأة لمنه عن الجماعة (ومن لا عذر له) يمنع عن حضور الجمعة (لوصلي الظهر قبلها) أي قبل صلاة الجمعة
أنه قد ظهر له وجود وقت الأصل في حق الكافة وهو الظهر لكنه لما أمر بالجمعة (حرم) عليه الظهر وكان
أعقاده موقفا (فان سعى) أي هشى (اليها) أي إلى الجمعة (و) كان (الإمام فيها) وقت انفصاله عن داره لم
يتقها أو أقيم بعد ما سعى اليها (بطل ظاهره) أي وصفه وصار نقلا وكذا المعضدور (وان لم يدركها) في الأصح
وقيل إذا مشى خطوتين في البيت الواسع يبطل ولا يبطل إذا كان مقارنا للفراغ منها كما بعده أو لم تقم الجمعة
أصلا وقال لا يبطل ظهره حتى يدخل مع القوم وفي رواية حتى يقف حتى لو أفسد الجمعة قبل تمامها لا يبطل
ظهروه على هذه الرواية ويقع عصر المساد عليه لو كان أماما ولم يحضر الجمعة من اقتدى به في الظهر (وكره
للمعذور) كبريى ورقيق ومسا فر (والمسجون أداها الظهر بجماعة في المصر يومها) أي الجمعة ويرى ذلك
عن علي رضي الله عنه ويستحب له تأخير الظهر عن الجمعة فإنه يكره له صلاتها منفردا قبل الجمعة في الصحيح
(ومن أدركها) أي الجمعة (في التشهد أو) في (سجود السهو) وتشهد (أتم الجمعة) لما رويناه وما فاتكم فاقضوا
وهذا عندهما وقال محمدان أدركه قبل رفع رأسه من ركوع الثانية أتم الجمعة وإلا أتم ظهرا وفي العيد يفته
اتفاقا ويخير في الظهر والاختفاء وقال صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من
ظهوره ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينسك إذا
تكلم الخطيب لا يغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى رواه البخارى وقال صلى الله عليه وسلم ثلاثة يعصمهم
الله من عذاب القبر المؤذن والشهيد والمتوفى ليلة الجمعة (باب) أحكام العيدين

من الصلاة وغيرها سمي عيد لان الله تعالى فيه عوائد الاحسان الى عباده (صلاة العيدين واجبة) وليست
فرضا ورد نص الوجوب عن الامام في رواية وهي الأصح رواية ودرية وبه قال الاكثر وتسميتها في الجامع
الصغير سنة لأنه ثبت الوجوب بالمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة العيدين من غير ترك فتحجب
(على من يجب عليه الجمعة بشرائطها) وقد علمتها فلا بد من شرائط الوجوب جميعها وشرائط الجمعة (سوى
الخطبة) لأنها لما أخرجت عن الصلاة لم تكن شرطا لها بل سنة (فتصح) صلاة العيدين (بدونها) أي الخطبة
لكن (مع الاساءة) لترك السنة (كما) يكون مسيئا (لوقدمت الخطبة على الصلاة) لمخالفة فعل النبي صلى
الله عليه وسلم (ونذوب) أي استحباب لمصلي العيد (في) يوم (الفطر ثلاثة عشر شيئا أن يا كل) بعد الفجر قبل
ذهابه للمصلي شيئا حائوا كالسكر (و) نذوب (أن يكون ألما كقول عمر) ان وجد (و) أن يكون سده (وترأ) لما
روى البخارى عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحد يوم الفطر حتى يا كل تمرات ويا كلهن

ولا يردس - لا ما ولا يشمت
عاطسا حتى يفرغ من
صلاته وكره لحاضر الخطبة
الأكل والشرب والعيب
والالتفات ولا يسلم الخطيب
على القوم إذا استوى على
المنبر وكره الخروج من
المصر بعد النداء لم يصل
ومن لا الجمعة عليه ان أداها
جاز عن فرض الوقت ومن
لا عذر له لوصلي الظهر قبلها
حرم فان سعى اليها والامام
فيها بطل ظهره وان لم
يدركها وكره للمعذور
والمسجون أداء الظهر
بجماعة في المصر يومها ومن
أدركها في التشهد أو سجود
السهو أتم الجمعة
(باب العيدين)
صلاة العيدين واجبة على
من يجب عليه الجمعة
بشرائطها سوى الخطبة
فتصح بدونها مع الاساءة
كما لو قدمت الخطبة على
الصلاة ونذوب في الفطر
ثلاثة عشر شيئا أن يا كل
وان يكون ألما كقول عمر
وترأ

وتراولولم ياكل قبله الا باثم ولولم ياكل في يومه ذلك لم يبايعا قبا كذا في الدراية (و) نذب أي سسن أن
 (يغتسل) وتقدم أنه للصلاة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة وهذا نص
 على أنه يسن لغير الحاج يوم عرفة وفيه رد على ابن أمير حاج (ويستاك) لأنه مطلوب في سائر الصلوات
 وأعم الحالات (ويغتسل) لأنه عليه السلام كان يغتسل يوم العيد ولوم من طيب أهله (ويلبس أحسن
 ثيابه) التي يباح لبسها ويندب للرجال وكان للنبي صلى الله عليه وسلم جبة فنك يلبسها في الجمع والاعياد
 (ويؤدى صدقة الفطران وحجت عليه) لاهم النبي صلى الله عليه وسلم بأداء ثمن قبل خروج الناس إلى
 الصلاة (ويظهر الفرح) بطاعة الله وشكر نعمته ويختتم (ويظهر) (البشاشة) في وجهه من يلقاه من المؤمنين
 (وكثرة الصدقة) النافلة (حسب طاقتهم) زيادة عن عادته (والتبكر وهو سرعة الانتباه) أول الوقت أو قبله
 لإداء العبادة بنشاط (والابتكار) وهو المسارعة إلى المصلي لينال فضيلته والصف الأول (وصلاة الصبح في
 مسجد حبه) لقضاء حقه ويختص ذهابه لعبادة مخصوصة وفي قوله (ثم يتوجه إلى المصلي) إشارة إلى
 تقديم ما تقدم على الذهاب إلى المصلي (ماشيا) يسكون ووقار وغض بصبر روى أنه عليه الصلاة والسلام
 خرج ماشيا وكان يقول عند دخوله اللهم إني خرجت إليك مخرج العبد الذليل (مكبرا سرا) قال عليه
 السلام خير الذكر الخفي وخير الرزق ما يكتفي وعندهما جهر أو هو رواية عن الإمام وكان ابن عمر يرفع صوته
 بالكبير (ويقطع) أي التكبير (إذا انتهى إلى المصلي في رواية) جزم بها في الدراية (وفي رواية إذا افتتح
 الصلاة) كذا في الكافي وعليه عمل الناس قال أبو جعفر ربه ناخذ (ويرجع من طريق آخر) اقتداء
 بالنبي صلى الله عليه وسلم وتكبير للشهود (ويكره التنفل قبل صلاة العبد في المصلي) اتفاقا (و) في البيت
 عند عافتهم وهو الأصح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فصلي بهم العبد لم يصل قبلها ولا بعدها
 متفق عليه (و) يكره التنفل (بعدها) أي بعد صلاة العبد (في المصلي فقط) فلا يكره في البيت (على اختيار
 الجمهور) لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا
 فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين (و) ابتداء (وقت) صلاة العبد من ارتفاع الشمس قدر ربح أو
 ربحين (حتى تبيض الشمس عن الصلاة وقت الطلوع إلى أن تبيض ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي
 العيد حين ترفع الشمس قدر ربح أو ربحين فلو صلا قبل ذلك لا تكون صلاة عيد بل نفسلا محرما (إلى)
 قبيل (زوالها) أي الشمس كما ورد به الأثر (وكيفية صلاتهما) أي العبد (أن ينوي) عند أداء كل منهما
 (صلاة العيد) بقلبه ويقول بلسانه صلى صلاة العيد لله تعالى آمنا والمقتدى ينوي المتابعة أيضا (ثم يكبر
 للتخريم ثم يقرأ) الإمام والمؤتم (الثناء) سبحانك اللهم وبحمدك الخ لأنه شرع في أول الصلاة فيقدم على
 تكبيرات الزوائد في ظاهر الرواية (ثم يكبر) الإمام والقوم (تكبيرات الزوائد) سميت بها لأن يأتى على
 تكبيرات الأحرار والركوع يكره (ثلاثا) وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه ويسكت بعد كل تكبيرة
 مقدار ثلاث تكبيرات في روايته عن أبي حنيفة ثلاثا يشبهه على البعيد عن الإمام ولا يسن ذلك ولا ناس بأن
 يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (يرفع يديه) الإمام والقوم (في كل منها) وتقدم أنه سنة
 (ثم يتعوذ) الإمام (ثم يسمي سرا ثم يقرأ) الإمام (الفاتحة ثم) يقرأ (سورة ونذب أن تكون) سورة (سبح اسم
 ربك الأعلى) تماما (ثم يركع) الإمام ويتبعه القوم (فاذا قام للثانية ابتداء بالبسملة ثم بالفاتحة ثم بالسورة)
 ليؤلى بين القراءتين وهو الأفضل عندنا (ونذب أن تكون) سورة هل أتاك حديث (الغاشية) رواه
 الإمام أبو حنيفة برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة يسبح اسم ربك الأعلى
 وهل أتاك حديث الغاشية ورواه مرة في العيدين فقط (ثم يكبر) الإمام والقوم (تكبيرات الزوائد ثلاثا
 ويرفع يديه) الإمام والقوم (فيها تكافى) الركعة (الأولى وهذا) الفعل وهو الموالاة بين القراءتين والتكبير
 ثلاثا في كل ركعة (أولى) من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة (و) من تقديم تكبيرات الزوائد في
 الركعة الثانية على القراءة لا ثواب مسعود رضي الله عنه وموافقة جمع من الصحابة له قولاً وفعلًا وسلامته
 من الاضطراب وانما اختير قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم رضي لا متى ما رضيته ابن أم عبد (فان قدم
 التكبيرات) في الركعة الثانية (على القراءة مجاز) لأن الخلاف في الأولوية لا الجواز وعدمه ولذا لو كبر الإمام

ويغتسل ويستاك ويتطيب
 ويلبس أحسن ثيابه
 ويؤدى صدقة الفطران
 وحجت عليه ويظهر الفرح
 والبشاشة وكثرة الصدقة
 حسب طاقتهم والتبكر وهو
 سرعة الانتباه والابتكار
 وصلاة الصبح في مسجد حبه
 ثم يتوجه إلى المصلي ماشيا
 مكبرا سرا ويقطعه إذا انتهى
 إلى المصلي في رواية وفي
 رواية إذا افتتح الصلاة
 ويرجع من طريق آخر
 ويكره التنفل قبل صلاة
 العبد في المصلي والبيت
 وبعدهما في المصلي فقط
 على اختيار الجمهور ووقت
 صلاة العبد من ارتفاع
 الشمس قدر ربح أو ربحين
 إلى زوالها وكيفية صلاتهما
 أن ينوي صلاة العبد ثم
 يكبر للتخريم ثم يقرأ الثناء
 ثم يكبر تكبيرات الزوائد
 لا يرفع يديه في كل منها
 ثم يتعوذ ثم يسمي سرا ثم يقرأ
 الفاتحة ثم سورة ونذب أن
 يكون سبع اسم ربك
 لا على ثم يركع فاذا قام
 للثانية ابتداء بالبسملة ثم
 الفاتحة ثم بالسورة ونذب
 أن تكون الغاشية ثم يكبر
 تكبيرات الزوائد ثلاثا
 يرفع يديه فيها كما في الأولى
 هذا أولى من تقديم
 تكبيرات الزوائد في
 الركعة الثانية على
 القراءة فان قدم التكبيرات
 على القراءة مجاز

ثم يخطب الامام بعد الصلاة
خطبتين يعلم فيهما احكام
صدقة الفطر ومن فاتته
الصلاة مع الامام لا يقضيها
وتؤخر بعد الزوال الغد فقط
واحكام الاضحية كالقن
الكنه في الاضحية يؤخر
الاكل عن الصلاة ويكبر
في الطريق جهرا ويعلم
الاضحية وتكبير التشرية
في الخطبة وتؤخر بعد الزوال
ثلاثة ايام والتعريف ليس
بشيء ويجب تكبير التشرية
من بعد معرفة الى عصر
العيد مرة فوكل فرض
أدى بجماعة مستحبة على
امام مقيم
(قوله بسبح الخ) وروي
واقترت جوهرة اه
(قوله كان غم الهلال الخ)
وكالمطر ونحوه كافي السراج
وكالمطر ونحوه كافي السراج
طهارة ولم يعلم الا بعد
الزوال كافي الثانية اه

زائد اعلم انما يتابعه المقتدى الى ست عشرة تسكيرة فان زاد لا يلزم متابعة لانه بعد ما يحظر بيقين
لجأ وزنه ما ورد به الا ثار واذا كان مسبوقا يكبر فيما فاته بقول أي حنيفة واذا سبق بركعة يبتدئ في قضائها
بالقراءة ثم يكبر لانه لو بدأ بالتكبير والى بين التكبيرات ولم يقل به أحد من الصحابة فموافق رأى الامام
على بن أبي طالب فكان أولى وهو مخصص لقولهم المسبوق يقضى أول صلاته في حق الاذكار وان أدرك
الامام راكعا أو قاعا أو تكبيرات الزوائد فقاما أيضا من فوت الركعة بشاركتها الامام في الركوع
والايكبر للاحوام قائما ثم ركع مشاركا للامام في الركوع ويكبر للزوائد مخفيا بلا وقع يد لانت الفاتت من
الذكر يقضى قبل فراغ الامام بخلاف الفعل والرفع حيث تزد سنة في غير محلها ويقوت السنة التي في محلها
وهي وضع اليدين على الركبتين وان رفع الامام رأسه سقطت عن المقتدى ما بقي من التكبيرات لانه ان أتى به
في الركوع لم ترك المتابعة المفروضة للواجب وان أدركه بعد رفع رأسه قائما لا ياتي بالتكبير لانه يقضى
الركعة مع تكبيراتها كذا في فتح القدير (ثم يخطب الامام بعد الصلاة خطبتين) اقتداء بفعل النبي صلى
الله عليه وسلم (يعلم فيهما احكام صدقة الفطر) لان الخطبة شرعت لاحلها فيه ذكر من تجب عليه ولكن تجب
وم تجب ومقدار الواجب وقت الوجوب ويجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة ويكبر في خطبة العيد بين
وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن لا ينبغي أن يجعل أكثر الخطبة التكبير ويكبر في خطبة عيد الاضحية
أكثر مما يكبر في خطبة الفطر كذا في فاضل الخافق ويبدأ الخطيب بالتحميد في الجمعة وغيرها ويبدأ بالتكبير في
خطبة العيد ويستحب أن يستفتح الأولى بتسعة تترى والثانية بسبع قال عبد الله بن مسعود وهو السنة
ويكبر القوم معه ويصليون على النبي صلى الله عليه وسلم في أنفسهم امتثالاً للآمر وسنة الانصاف (ومن
فاتته الصلاة) فلم يدركها (مع الامام لا يقضيها) لانها لم تعرف قربها الا بشرا اطلالاتهم بدون الامام أي السلطان
أو ما موره فان شاء انصرف وان شاء صلى نفلا والافضل أربع فكون له صلاة الضحى لما روى عن ابن
مسعود رضي الله عنه أنه قال من فاتته صلاة العيد صلى أربع ركعات بقرا في الأولى بسبع اسم ربك الأعلى
وفي الثانية والشمس وضحاها وفي الثالثة والليل اذا يغشى وفي الرابعة والضحى وروي في ذلك عن النبي صلى
الله عليه وسلم وعدا جميلا وثوابا جزيلا انتهى (وتؤخر) صلاة عيد الفطر (بعد الزوال) كأن غم الهلال وشهدوا
بعد الزوال أو صلوها في غم فظهر انها كانت بعد الزوال فتؤخر (الى الغد فقط) لان الاصل فيها أن
لا تقضى كالجسعة الا انارت كذا بما روينا من أنه عليه السلام أوجها الى الغد بعد زواله وأنه أوجها الى ما بعده
فبقي على الاصل وقيد العذر للحوال ان في الذكر اهة فاذا لم يكن عذرا لا تصح في الغد (واحكام) عيد (الاضحية
كالقن) وقد علمتها (الكنه في الاضحية يؤخر الاكل عن الصلاة) استحبابا فان قدمه لا يكره في المختار لانه
عليه السلام كان لا يطعم في يوم الاضحية حتى يرجع فيأكل كل من أضحيته فاذا قيل لا يستحب تأخير الاكل الا
لمن يضحي لياكل منها أولا (ويكبر في الطريق) ذاهبا الى المصلى (جهرا) استحبابا كما فعل النبي صلى الله
عليه وسلم (ويعلم الاضحية) فيبين من تجب عليه وم تجب وسن الواجب ووقت ذبحه والذابح وحكم الاكل
والصدق والمهنية والادخار (و) يعلم (تكبير التشرية) من اضافة الخاص الى العام (في الخطبة) لان
الخطبة شرعت له وينبغي للخطيب التسمية عليها في خطبة الجمعة التي يليها العيد (وتؤخر) صلاة عيد الاضحية
(بعد الزوال) ان في الكراهة وبلا عذر مع الكراهة لمخالفة المأثور (الى ثلاثة ايام) لانها مؤقتة بوقت الاضحية فيما
بين الارتفاع الى الزوال ولا تصح بعدها (والتعريف) وهو التشبه بالواقفين بعرفات (ليس بشيء) معتبر فلا
يستحب بل يكره في الصحيح لانه اختراع في الدين ولا ينبغي ما يحصل من رعا العامة باحتسابهم واختلاطهم
بالنساء والاحداث في هذا الزمان ودور المفسدة مقسوم (ويجب تكبير التشرية) في اختيار الاكل قوله
تعالى واذا ذكروا الله في أيام معدودات (من بعد) صلاة (بخر عرفة الى) عقب (عصر العيد) لانه قناد الاجماع
على الاقل وياتي به (مرة) بشرط أن يكون (فور كل) صلاة (فرض) شمل الجمعة وخروج النفس والوتر
وصلاة الحنافة والعيد اذا كان الفرض (أدى) أي صلى ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها وهي
الثمانية (بجماعة) خرج به المنفرد باع من ابن مسعود رضي الله عنه ليس التكبير أيام التشرية على
الواحد والاثنين التكبير على من صلى بجماعة (مستحبة) خرج به جماعة النساء فيجب (على امام مقيم

عصر) لا مسافر ومقيم بقريه (و) يجب التكبير على (من اقتدى به) أي بالامام المقيم (ولو كان) المقتدى
(مسافراً أو قريباً أو أُنثى) تبع الامام والمرأة تخفض صوتها دون الرجال لانه عورة وعلى المسبوق التكبير
لانه مقتدى بخبره فيكبر بعد فراغه ولو تابع الامام ناسي لم تفسد صلاته وفي التلبية تفسد ويبعد المحرم
بالتكبير ثم بالتلبية ولا يفتقر التكبير لظاهرة التكبير الامام (عند أبي حنيفة رحمه الله) لما رويناه (وقالا)
أي أبو يوسف ومحمد رحمه الله (يجب) التكبير (فرد كل فرض على من صلاه ولو) كان منفرداً أو
مسافراً أو قروياً (لانه تبسع المكتوبة من بخير عرفه) (الي) عقب (عصر) اليوم (الخامس من يوم عرفة)
فيكون الى آخر أيام التشريق (وبه) أي بقولهما (يعمل وعليه الفتوى) اذ هو الاحتياط لان الايمان بما ليس
عليه أولى من ترك ما قيل انه عليه الا لم يرد كبر الله في الأيام المعلومات والمعدودات وعدم وجدان ذكر
سوى التكبيرات في أيام التشريق والامامان من المعلومات والمعدودات لان المعلومات عشر الحجية
والمعدودات أيام التشريق وقيل المعلومات أيام النحر والمعدودات أيام التشريق سميت معدودات لقلة
وهكذا روي عن أبي يوسف انه قال اليوم الاول من المعلومات واليومان الاوسطان من المعلومات
والمعدودات (ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العيدين) كذا في مبسوط أبي الليث لتوارث المسلمين ذلك
وكذا في الاسواق وغيرها (والتكبير) هو (أن يقول الله أكبر الله أكبر) فهم امرتان (لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر والله الحمد) لما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الغداة يوم عرفة ثم أقبل على أصحابه
بوجهه فقال خير ما قلنا وقالت الانبياء قبلنا في يومنا هذا أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر
والله الحمد ومن جعل التكبيرات ثلاثاً في الاول لا ثبت له ويزيد على هذا ان شاء فيقول الله أكبر كبيراً والحمد
لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب
وحده لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخاضين له الذين ولو كره الكافرون اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى
أصحاب محمد وعلى أزواج محمد وسلم تسليماً كثيراً كذا في مجمع الروايات شرح القندوري

باب صلاة الكسوف والخسوف والأفراع

(سن ركعتان كهيئة النفل للكسوف) من غير زيادة فلا يركع ركوعين في كل ركعة بل ركوع واحد لما
رواه أبو داود أنه عليه السلام صلى ركعتين فطال فيهما القيام ثم انصرف وانجلى الشمس فقال انما هذه
الآيات يخوف الله تعالى بها عباده فاذا رأيتها فصلوا كما حدى صلاة صليتموها من المكتوبة قال السكال
وهي الصبح فان كسوف الشمس كان عند ارتقاعها قيد ربعين وفي السنة اثنا عشر ركعة في كل ركعة
للكسوف ولا جماعة فيها الا (بامام الجماعة أو أُموراً السلطان) دفعا للفتنة فيصليهما (بلاذان ولا اقامة ولا
جهر) في القراءة فيهما عنده خلافا لهما (ولا خطبة) باجماع أصحابنا لعدم أمره صلى الله عليه وسلم بالخطبة
(بل ينادي الصلاة جامعة) ليجمعهم (وسن تطويلاً) يعني سورة البقرة قال السكال وهذا مستثنى من
كراهة تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفاً للسنة لان المسلمين استيعاب الوقت بالصلاة
والدعاء فاذا خفف احدهما طول الاخرى ليمضي على الخسوف والخسوف الى انجلاء الشمس (وسن) تطويل
ركوعهما وسجودهما) لما روي أن الشمس انكسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام فلم يكذب
بركع ثم ركع فلم يكذب بركع ثم رفع فلم يكذب بركع ثم رفع فلم يكذب بركع ثم رفع فلم يكذب بركع ثم رفع فلم يكذب
الخطبة وصححه (ثم يدعو الامام) لان السنة تأخير عن الصلاة (بما السامستقبل القبلة ان شاء أو) يدعو قائماً
مستقبلاً للناس) قال شمس الأئمة الحلواني (وهو أحسن) من استقبال القبلة ولو اعتمد قائماً على عصا أو
قوس كان أفضلاً ولا يصعد المنبر للدعاء ولا يخرج (و) اذا دعا (بؤمنون على دعائه) ويستقرن كذلك
(حتى يكمل انجلاء الشمس) كما ورد (وان لم يحضر الامام صلوا) أي الناس (فرادي) ركعتين أو أربعاً
منازلهم (كم) اداء صلاة (الخسوف) فرادي لان القمر خسف من ارضه الذي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل
البناء انه صلى الله عليه وسلم جمع الناس له دفعا للفتنة وكسوف القمر ذهاب ضوؤه والخسوف ذهاب دأثره
والخطبة أعم (و) كالصلاة فرادي للصلاة (الظلمة لها ثلثة نهاراً والريح الشديدة) ايلا كان أو نهاراً (والفرع)
بالزلزال والصواعق وانتشار الكواكب والضيء المائل ليلاً والثلج والامطار الدائمة وعجوم الاثمار

عصر ومن اقتدى به ولو
كان مسافراً أو قريباً أو أُنثى
عند أبي حنيفة رحمه الله
وقالا يجب فور كل فرض
على من صلاه ولو منفرداً أو
مسافراً أو قروياً الى عصر
الخامس من يوم عرفة وبه
يعمل وعليه الفتوى ولا
باس بالتكبير عقب صلاة
العيدين والتكبير ان
يقول الله أكبر الله أكبر
لا اله الا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد

باب صلاة الكسوف
والخسوف والأفراع
سن ركعتان كهيئة النفل
للكسوف بامام الجماعة أو
أموراً السلطان بلاذان
ولا اقامة ولا جهر ولا خطبة
بل ينادي الصلاة جامعة
وسن تطويلاً وتطويل
ركوعهما وسجودهما ثم
يدعو الامام بما السامستقبل
القبلة ان شاء أو قائماً
مستقبلاً للناس وهو
أحسن ويؤمنون على دعائه
حتى يكمل انجلاء الشمس
وان لم يحضر الامام صلوا
فرادي كالكسوف والظلمة
الثلاثة نهاراً والريح
الشديدة والفرع

قوله والفرع كالزلزلة
والريح الشديدة والظلمة
اه طيطاوي

والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزع والاهوال لانها آيات مخوفة للعباد لتركو المعاصي ويرجعوا الى طاعة الله تعالى التي بها فوزهم وصلاتهم وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه الصلاة
 نسأل الله من فضله العفو والعافية بحمد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم **(باب الاستسقاء)**
 هو طلب السقيا أي طلب العباد السقي من الله تعالى بالاستسقاء والتضرع والثناء وشرع بالكتاب والسنة
 والاجماع (له صلاة) جائزة بلا كراهة وليست سنة لعدم فعل عمر رضي الله تعالى عنه لها حين استسقى لانه
 كان أشد الناس اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع
 الصحابة ولو ثبت صلاته فيها لاشتهر نقله اشتهاراً واسعاً ولم يتركها عمر رضي الله عنه وتركه لم يتركها عليه وقد
 ورد شاذاً صلاته صلى الله عليه وسلم للاستسقاء فقلنا يجوزها (من غير جماعة) عند الامام كما قال ان صلوا
 وحسداً فلا بأس به وقال أبو يوسف ومحمد صلى الله عليه وسلم فيهما ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كالعبد لما رواه ابن
 عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيهما ركعتين كصلاة العبد في الظهر بالقراءة والصلاة
 بلا أذان واقامة قال شيخ الاسلام فيه دليل على الجواز وعندنا يجوز ولو صلوا جماعة تسكن ليس بسنة (وله
 استغفار) لقوله تعالى فقلت استغفر واربعاً كان غفارا يرسل السماء عليهم مدرارا (ويستحب الخروج
 له) أي للاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات ولم ينقل أكثر منها ولا يخرجون (مسألة في ثياب خلقة غسيلة) غير
 مرقعة (أو مرقعة) وهو أولى اظهرها الصفة كونهم (متدللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسين رؤسهم
 مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم) ويجددون التوبة ويستغفرون للمسلمين ويردون المظالم
 (ويستحب اخراج الدواب) بالولادها ويستنون بينها يحصل ظهور الفخيج بالحاجات (و) خروج (الشيوخ
 الكبار والاطفال) لان نزول الرحمة بهم قال صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم رواه
 البخاري وفي خبر لولا شرب الخمر وشرب الخمر وشرب الخمر وشرب الخمر وشرب الخمر وشرب الخمر وشرب الخمر وشرب الخمر
 يخرجون للصلاة الا (في مكة وبيت المقدس) انهم (في المسجد الحرام والمسجد الأقصى يجتمعون) اقتداء
 بالسادف والخلف ولشرف المحل وزيادة نزول الرحمة به ولا شك (وينبغي ذلك) أي الاجتماع للاستسقاء
 بالمسجد النبوي (أيضا لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) وهذا أمر حلي اذا لا يستغاث وتستنزل
 الرحمة في مدينة المنورة بغير حضرته ومشاهدته في سادته للمسلمين وما أرسلناك الا رحمة للعالمين وهو المشفع
 في المذنبين في توسل اليه بصاحبيه ويتوسل بالجميع الى الله تعالى فلا مانع من الاجتماع عند حضرته
 وايقاف الدواب بباب المسجد لشفاعته (ويقوم الامام مستقبل القبلة) حاله دعائه (رافعا يديه) لما روى
 عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى عند أسجار الزيت قرينا من الزوراء
 قائما يدعوا رافعا يديه قبل وجهه لا يجاوز بهما رأسه انتهى ولم ينزل يجافي في الرفع حتى يدا يبيض ابطنيه
 ثم يحول الى الناس ظهره (والناس قعود مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه) بما ورد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ومنه ما نص عليه بان (يقول اللهم اسقنا غيثا) أي مطرا مغيثا بضم أوله أي منقذا من الشدة
 (هنيئا) بالممد والهمز أي لا ينقصه شيء أو ينفي الحيوان من غيره ضرر (هنيئا) بفتح أوله أو بالممد والهمز أي محمود
 العاقبة والهنى النافع ظاهر أو المرى النافع باطنا (هنيئا) بضم الميم وبالفتح أي آتيا بالربيع وهو الزيادة
 من المراجعة وهو الخصب بكسر أوله ويجوز فتح الميم هنا أي ذاربع أي غدا أو بالوحدة من اربيع البعير كل
 اربيع أو الفوقية من رعت المساشية اكملت ماشاء والمقصود واحد (غدقا) أي كثير الماء والخير أو قطره
 كبار (مجللا) بكسر اللام أي سائر الافق لعمومه والارض بالنبات كجبل القرس (سحبا) بفتح السين المهملة
 وتشديد الحاء أي شديد الوقعة بالارض من سحج سحى (طبعا) بفتح أوله أي يطبق الارض حتى يعمها (دثما)
 إلى انتهاء الحاجة اليه (و) يدعوا ايضا بكل (ما شبهه) أي أشبه الذي ذكرناه مما يناسب المقام (سرا أو جهرا)
 وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اسقنا غيثا مغيثا فاعا غير ضارعا جلا غير آجل اللهم اسق عبادك
 ومهاجلك وانشر رحمتك واحي بلدك الميت اللهم أنت الله لا اله الا أنت الغني ونحن الفقراء انزل علينا الغيث
 واجعل ما نزلت لنا قوة وبلاغاً الى حين فاذالمطر وقلوا استجبوا بالالههم صبيانا فاعوا واذ طلب رفعه عن
 الا ما كن قالوا اللهم دعونا لا علمنا اللهم على الا يكام والظراب وبظنون الاودية ومنابت الشجر (وليس

(باب الاستسقاء)

له صلاة من غير جماعة وله
 استغفار ويستحب الخروج
 له ثلاثة أيام مشاة في ثياب
 خلقة غسيلة أو مرقعة
 متدللين متواضعين
 خاشعين لله تعالى ناكسين
 رؤسهم مقدمين الصدقة
 كل يوم قبل خروجهم
 ويستحب اخراج الدواب
 والشيوخ الكبار والاطفال
 وفي مكة وبيت المقدس
 في المسجد الحرام والمسجد
 الأقصى يجتمعون وينبغي
 ذلك أيضا لاهل مدينة
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ويقوم الامام مستقبل
 القبلة رافعا يديه والناس
 قعود مستقبلين القبلة
 يؤمنون على دعائه يقول
 اللهم اسقنا غيثا مغيثا
 هنيئا هنيئا هنيئا
 سحبا طيبا دثما وسرا
 سرا أو جهرا وليس

قوله يجاه سيدنا محمد صلى
 الله عليه وسلم ختم به ما ورد
 توسلوا بجاهي فان جاهي
 عند الله عظيم وليكون
 مصليا عليه صلى الله عليه
 وسلم في الدعاء وهو من
 محققات الاجابة والله
 سبحانه وتعالى أعلم اه
 طحطاوي

قوله باب صلاة الخوف من إضافة ٩٤ التي إلى شرطه باعتبار عدم جوازها بدونه أو إلى سببه باعتبار الترخيص وفي شرح السيد عن

طاشية المؤلف أنها من
إضافة التي إلى شرطه نظرا
إلى الكيفية المختصة
هذه الصفة بشرطها العدو
ومن قال إن سببها الخوف
نظرا إلى أن سبب أصل
الصلاة الخوف هو الخطر

فيه قلب رداء ولا يحضره ذي

باب صلاة الخوف

هي جائزة بحضور عدو

وبخوف غرق أو خوف وإذا

تنازع القوم في الصلاة

خلف امام واحد فيجعلهم

طائفتين واحدة بإزاء

العدو ويصلي بالآخرى

ركعة من الثانية وركعتين

من الرابعة أو المغرب

وتنصى هذه إلى العدو

مشاة وجاءت تلك فصلى

بهم مابق وسلم وحده

فذهبوا إلى العدو ثم جاءت

الاولى وانما بلا قراءة

وسلموا ومضوا ثم جاءت

ان شاءوا صلوا مابق بقراءة

وان اشتد الخوف صلوا

ركبانا فرادى بالإيماء إلى

إى جهة قدر أو لم تجز بلا

محضور عدو ويستحب

حمل السلاح في الصلاة

عند الخوف وان لم يتنازعا

في الصلاة خلف امام واحد

فلا فضل صلاة كل طائفة

بامام مثل حالة الامن

باب أحكام الجنائز

يسن توجيحه المحتضر على

يمينه وجاز الاستلقاء وترفع

رأسه قليلا ويلقن بذكر

الشهادة عنده من غير الخاف

ولا يؤمر بها

فيه (أي الاستسقاء) (قلب رداء) عند أبي حنيفة وأبي يوسف في رواية عنه وماروا محمد مجمل على التناول
ولا يخطب عند أبي حنيفة لأنها تتبع للصلاة بالجماعة ولا جماعة عنده وعندهما يخطب لكن عند أبي يوسف
خطبة واحدة وعند محمد خطبتين (ولا يحضره) أي الاستسقاء (ذمي) انتهى عمر رضي الله عنه ولا يكون
من فعله وحدهم أيضا لاحتمال أن يسقوا فقد يفتن به ضعفاء العوام

باب صلاة الخوف
(هي) أي صلاته بالصيغة العادية (جائزته بحضور عدو) لوجود المبيع وان لم يشتد الخوف (وبخوف غرق)
من سبيل (أو خوف) من نار (أو تنازع القوم في الصلاة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين) ويقوم
(واحدة بإزاء) أي مقابل (العدو) للخراسة (ويصلي) الامام (ب) الطائفة (الآخرى ركعة من) الصلاة
(الثانية) الصبح والمقصود بالسفر (و) يصلي بالاولى المذكورة (ركعتين من الرابعة أو المغرب) لان
الشفع شرط لسطرها فلو صلى بها ركعة وبالثانية ثنتين بطلت صلاته ما لا تصرف كل في غيراونه (وتنصى
هذه) الطائفة (إلى) جهة (العدو ومشاة) فان ركبوا أو مشوا وغير جهة الاضطفاف بمقابلة العدو بطلت
(وجاءت تلك) الطائفة التي كانت في الخراصة فأخروا مع الامام (فصلى بهم مابق) من الصلاة (وسلم)
الاقام (وحده) تمام صلاته (فذهبوا إلى) جهة (العدو) مشاة (ثم جاءت) الطائفة (الاولى) ان شاءوا
(و) ان ارادوا (اتموا) في مكانهم (بلا قراءة) لانهم لاحقون فهم خلف الامام حكما لا يقرؤن (وسلموا ومضوا)
إلى العدو (ثم جاءت) الطائفة (الآخرى) ان شاءوا صلوا مابق (في مكانهم لقراغ الامم ويقضون) بقراءة (لانهم
مسبقون لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على هذه الصفة وقد ورد في صلاة الخوف روايات
كثيرة وأصحها ست عشرة رواية مختلفة وصلها النبي صلى الله عليه وسلم اربع وعشرين مرة وكل ذلك جائز
والاولى والا قرب من ظاهر القرآن هو الوجه الذي ذكرناه (وان اشتد الخوف) فلم يثبت كنهوا بالهجوم
(صلوا ركبانا) ولومع السبب لمطوبين لضرورة لا طالبين لعدمها في حقهم (فرادى بالإيماء إلى) أي جهة
قدروا (اذ لا يصح الاقتداء لاختلاف المكان الا أن يكون رديفا لمامه) ولم تجز (صلاة الخوف) بلا حضور
عدو (حتى لو ظنوا سوادا عدوا وتبين بخلافه) أعادوها دون الامام (ويستحب حمل السلاح في الصلاة عند
الخوف) وقال الامام مالك والشافعي رحمهما الله تعالى بوجوبه للاسرا قلنا هو لئلا يدب لانه ليس من أعمال
الصلاة (وان لم يتنازعا) أي القوم (في الصلاة خلف امام واحد) فلا فضل صلاة كل طائفة (مقتدين
بامام) واحد فتذهب الاولى بعد اتمامها ثم تجيء الاخرى فتصلي بامام آخر (مثل حالة الامن) للتوقي عن
المشي وخوفه كذا في فتح القدير وهو حسي ونعم الوكيل

باب أحكام الجنائز
جمع جنازة بالفتح والكسر الميت والسرير وقال الأزهري ولا تسمى جنازة حتى يشهد الميت عليه مكفنا
(يسن توجيحه المحتضر) أي من قبله من الموت (على يمينه) لانه السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره لانه
أيسر لمعالجته (و) لكن (ترفع رأسه قليلا) ليصير وجهه إلى القبلة دون السماء (و) يسن أن (يلقن)
وذلك (بذكر) كلمة (الشهادة عنده) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله فانه ليس مسلم
يقولها عند الموت الا نجيته من النار ولقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل
الجنة أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو فاسقا يوت على الايمان يدخل الجنة ولو بعد طول العذاب وانما
اقتصرنا على ذكر الشهادة تبعاً للعديد الصحيح ولذا قال في المستصفى وغيره ويلقن الشهادتين لا اله الا الله
محمد رسول الله مع عملان الاول لا تقبل بدون الثانية لانه ليس الا في حق الكافر وكلامنا في تلقين المؤمن
ولهذا قال شيخ الاسلام ابن حجر وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضا لان المقصد موته على الاسلام ولا
يسمى مسلماً الا بهما مردود بانه مسلم وانما المراد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب واما
الكافر فيلقنهما قطعاً مع اشهد لوجوبه اذ لا يصير مسلماً الا بهما انتهى فتذكر الشهادة عند المسلم
المحتضر (من غير الخاف) لان الحال صعب عليه فاذا قالها مرة ولم يتسكك بعدها حصل المراد (ولا يؤمر بها)
فلا يقال له قل لانه يكون في شدة فربما يقول لا جوابا لغير الامر فيظن به خلاف الخبر وقالوا انه اذا ظهر
منه ما يوحي بالكفر لا يجزم بكفره جملة على انه زال عقله واختار بعضهم زوال عقله عند موته لهذا الخوف
ومما ينبغي ان يقال له على جهة الاستنباط استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه

وآلهة في القبر مشرع
وقيل لا يلحق وقيل لا يؤمر
به ولا ينهى عنه ويستحب
لاقرباء المحتضر وجيرانه
الدخول عليه ويتلون عنده
سورة يس واستحسن
سورة الرعد واختلافوا في
اخراج الخائض والنفساء
من عنده فاذا مات شد لحياه
وعرض عيناه ويقول
مغمضه باسم الله وعلى مله
رسول الله اللهم يسر عليه
أمره وسهل عليه ما بعده
واسعد بقاءك واجعل
ما خرج اليه خيرا مما خرج
عنه وبوضع على بطنه
حديدة لئلا ينتفخ وتوضع
يده بحجبيه ولا يجوز
وضعهما على صدره وتركه
قراءة القرآن عنده حتى
يغسل ولا بأس باعلام
الناس بموته ويجعل بجواره

قوله فاذا مات الخ ويقال
عنده حينئذ سلام على
المرسلين والحمد لله رب
العالمين مثل هذا فليعمل
العاملون وعند غير مكذبون
كما في ابن أبي عمير طحاوي

سبحانه لا اله الا هو الحي القيوم لانه قد يستضر بدكر ما يشعرونه محتضر وأما الكافر فيه وهو من المماري
البحاري عن أنس رضي الله عنه قال كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فمرض فأتاه النبي صلى
الله عليه وسلم بعوده فوجد عند رأسه فقال أسلم فنظر إلى أبيه فقال له أطع أبا القاسم فأسلم فخرج النبي صلى
الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذي أنقذه من النار (وتلقينه) بعد ما وضع (في القبر مشرع) حقيقة
قوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم شهادة أن لا اله الا الله أخرجه الجماعة الا البخاري ونسب إلى أهل
السنة والجماعة (وقيل لا يلحق) في القبر ونسب إلى المعتزلة (وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه) وكيفية أنه يقال
يا فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه في دار الدنيا بشهادة أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله ولا شك
أن اللفظ لا يجوز استراحه عن حقيقة الابدليل فيجب تعيينه بقوله موتاكم حقيقة وفي صاحب السكافي
فائدته مطلقا ممنوع نعم الفائدة الأصلية منتفية ويحتاج إليه لتثبيت الجنان للسؤال في القبر قال الحق ابن
الهام وحمل أكثر مشايخنا إياه على المجازي من قرب من الموت صباه على أن الميت لا يسمع عندهم وأورد
عليهم قوله صلى الله عليه وسلم في أهل القليب ما أتتم بأسمع منهم وأجابوا بآثاره من ومن عاتشه رضي الله
عنها وآثاره بانه خصوصية له وآثاره بانه من ضرب المثل ويشكل عليهم ما في مسلم أن الميت يسمع قرع نعالهم
إذا انصرفوا وتمتع القدير بقلبك يمكن الجمع فيلحق عند الاحتضار لصريح قوله فانه ليس مسلم بقوله
عند الموت الأنفحة من النار ومجلا بحقيقة موتاكم لتثبيته للسؤال في القبر لما روى سعيد بن منصور وسمرقون
حبيب وحكيم بن عمار قالوا إذا سوي على الميت قبره وانصرف الناس كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره
يا فلان قل لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربنا الله وربي الاسلام ونبي محمد صلى الله عليه وسلم اللهم
أنى أتوسل اليك بحبيبك المصطفى أن ترحم فاقى بالموت على الاسلام والايمان وان تشفع فينا نبيلك عليه
أفضل الصلاة والسلام (ويستحب لاقرباء المحتضر) وأصدقائه (وجيرانه الدخول عليه) للقيام بحقه
وتذكيره وتجرعه وسقيه الماء لأن العطش يغلب لشدة الترع حينئذ ولذلك يأتي الشيطان كما ورد بهما زلال
ويقول قل لا اله الا الله حتى أسقيك نعوذ بالله منه وذكرون فضل الله وسعة كرمه ومحسنون ظنه بالله
تعالى الخبر مسلم لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله أن يرجوه ويعفو عنه وخبر الصحاح قال الله تعالى
أنا عبد ظنن عبد بنى (ويتلون عنده سورة يس) للامر به وفي خبر ما من مريض يقرأ عنده سورة يس الا
مات ريانا وأدخل قبره ريانا (واسم حسن) بعض المتأخرين قراءة (سورة الرعد) لقول جابر رضي الله عنه
فانها تروى عليه خروج روحه (واختلفوا في اخراج الخائض والنفساء) والجانب (من عنده) وجهه الاخراج
امتناع حضور الملائكة بحالها حائض أو نفساء كما ورد ويحضر عنده طيب (فاذا مات شد لحياه) بعصاة
عريضة تعهما وتربط فوق رأسه تحسبنا وحفظ الفم (ومغمض عيناه) للامر به في السنة (ويقول مغمضه باسم
الله وعلى مله رسول الله) صلى الله عليه وسلم (اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده واسعد بقاءك) مثل
واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه (قاله السكافي) يشوب (وبوضع على بطنه حديدة لئلا ينتفخ)
وهو مروي عن الشعبي والحديث يدفع النفخ لسرفيه وان لم يوجد في موضع على بطنه شيء ثقيل وروى البيهقي
أن أنسا مري بوضع حديد على بطن مولاه مات (وتوضع يده بحجبيه) إشارة لتسليمه الأمر به (ولا يجوز
وضعهما على صدره) لانه ضيق أهل الكتاب وتلين مفاصله وأصابه بان يرد ساعده لعضده وساقه لعضده
ونفذه لبطنه ويردها ملينة ليسهل غسله وأذراجه في الكفر (وتكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل)
تنزيها للقرآن عن نجاسة الحدث بالموت أو الخبث فانه نزول عن المسلم بالغسل تذكره بحال بخلاف الكافر
(ولا بأس باعلام الناس بموته) بل يستحب لتكثير المصلين عليه لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم
نعي لأصحابه الخاشعي في اليوم الذي مات فيه وأنه نعي جعفر بن أبي طالب وزيدين طارته وعبد الله بن رواحة
وقال في النهاية أن كان عالما أو زاهدا أو من يتبرك به فقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق
لخنارته وهو الأصح اه وكثير من المشايخ لم يروا بأسا بان يؤذن بالخنارته وروى أقارب وأصدقائه حقه لكن
لا على جهة التفتيح والافراط في المدح (وإذا نعي مريته) (يجعل بجواره) (اكرامه) (لأن الحديث) (ويعجلوا
به فانه لا ينبغي لحقيقة مسلم أن تجلس بين ظهراني أهله والعصاف عن وجوب التجميل الاحتياط قال

بعض الأطباء ان كثير من من يموت بالسكتة ظاهرا يدفنون أحياء لانه يعسر ادراك الموت الحقيقي بها
 الاعلى أفضل الأطباء فيبتعن التأخير فيها الى ظهور اليقين بخواتمها وقد مات النبي صلى الله عليه وسلم
 في يوم الاثنين فحرقه ودفن في جوف الليل من ليلة الاربعاء (في موضع كمامات) الكفاف للجفافة اذا اتقن
 موته (على سرير حجر) أي من غير اخفاء لذكره الزمخشره وتعظيم الميت ويكون (وترا) ثلاثا أو خمسا ولا يزداد
 عليه قاله الزبلي وفي الكافي والنهاية أو سبعة أو لا يزال وكيفية أن يدار بالحجر حول السرير (ويوضع)
 الميت (كيف اتفق على الاصح) قاله شمس الأئمة السرخسي وقيل عرضا وقيل الى القبلة (ويستعورته)
 ما بين سرتيه الى ركبته قاله الزبلي والنهاية هو الصحيح وفي الهداية يكتب في يستعورته الغليظة هو الصحيح
 تبسرا وهو ظاهر الزاوية وليلطالان الشهوة (ثم) بعد استعورته العورة بأدخال الساتر من تحت الثياب (جود عن
 ثيابه) ان لم يكن خنثى وتغسل عورته بخرقه ملفوفة تحت الساتر ومن فوقه ان لم توجد خرقه (و) بعده
 (وضئ) يمد أبوجه وي مسح رأسه (في الصحيح) الا أن يكون صغيرا يعقل الصلاة فلا يوضأ (بلا مضغضة
 واستنشاق) للتعسور وي مسح وجهه وأنفه بخرقه عليه عمل الناس (الا أن يكون جنيا) أو حائضا أو نفساء فيكف
 غسل فيه وأنفه تقيما للطهارة (و) بعد الوضوء (صب عليه ماء غلي) قد مر ج (بسد أو حوض) أشنان غير
 مطحون مبالغة في التنظيف وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل بنية المحرم الذي وقصته دابته
 بماء وسدر (والا) أي وان يوجد (ف) الغسل (بالقراح وهو الماء الخالص) كاف ويسخن ان تبسرا لانه
 أبلغ في التنظيف (ويغسل رأسه) أي شعر رأسه (و) شعر (لحيته بالخطم) نبت بالعراق طيب الريحانة
 يعمل عمل الصابون في التنظيف وان لم يكن فالصابون وان لم يكن به شعر لا يتكف بهذا (ثم) بعد تنظيف
 الشعر والبشرة (يجمع) الميت (على يساره فغسل) شقه الايمن ابتداء لان البسداء بالماء من سنة (حتى
 يصل الماء الى ما) أي الجنب الذي (يلي الخت) بالخاء المعجمة (منه) أي الميت (ثم) يجمع (على يمينه)
 فيغسل (كذلك) حتى يصل الماء الى سائر جسده (ثم) يجلس الميت (مسنداً اليه) ثلاثا يسقط (ومسح
 بطنه) مسحاً رقيقاً الخرج فضلاته (وما خرج منه غسلة) فقط تنظيفاً (ولم يغسله) ولا وضوءه لانه ليس
 بناقض في حقه (ثم ينشف بشوب) كمالا فتدل كفاؤه والنية في تغسله لا سقاط الفرض عنا حتى انه اذا
 وجد غير يقا يحرك في الماء بنية غسلة لهذا لا لعمدة الصلاة عليه وادائهم لفقد الماء ثم وجد بعد الصلاة عليه
 بالتييم غسل وصلى عليه ثانياً والنتيجة الذي تعذر رمسه يصب عليه الماء ويغسله أقرب الناس اليه والا
 فاهل الامانة والورع ويستترمالا يبتغي اظهاره ويكره ان يكون جنياً أو بها حيض ويستحب الغسل من
 تغسله وتقدم (و) بعد تشييعه يلبس القميص ثم تبسط الاكفان (يجمع الخنوط) هو عطرهم كب من
 أشياء طبية ولا بأس بسائر أنواعه غير الزعفران والورس للرجال (على رأسه ولحيته) روي ذلك عن علي
 وأنس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (و) يجعل (الكافور على مساجده) سواء فيه المحرم وغيره فيطيب
 ويغطي رأسه ليطر الدود عنها وهي الجبهة وأنفه ويدها وركبته وقدماه وروى ذلك عن ابن مسعود رضي الله
 عنه فتخص بزادة اكرام (وليس في الغسل استعمال القطن في الزايات الظاهرة) وقال الزبلي لا بأس
 بان يجعل القطن على وجهه وان يحشي به مخارقه كالدر والقبيل والاذنين والأنف والفم انتهى وفي
 الظهيرة واستقيم عامة المشايخ جعله في دبره وقبيله (ولا يقص ظفره) أي الميت (و) لا شعره ولا يبرج
 شعره) أي شعر رأسه (ولحيته) لانه لازمة وقد استغنى عنها (والمرأة تغسل زوجها) ولو معتدة من رجعي أو
 ظهار منها في الاظهر أو ايلاد لخل مسه والنظر اليه ببقاء العدة فلو ولدت عقب موته أو انقضت عدها من
 رجعي أو كانت مبانة أو حرمت بردة أو رضاع أو صهره لا تغسله (بخلافه) أي الرجل فانه لا يغسل زوجته
 لا نكاحا ولا ذماً (و) وجد امرأته تغسلها بجميعها وليس عليه غرض بصهره عن ذراعيها لاف الاجنب
 وهو (كام الولد) والمدة والقنة (لا تغسل سبيلها) وتيممه بخرقه (ولو ماتت امرأة مع الرجل المحرم
 وغيرهم) يموها كعكسه (وهو موت رجل بين النساء وكن محارمه يمينه) بخرقه (تلف على يد الميت الاجنب
 حتى لا يمس الجسد ويغرض بصهره عن ذراعي المرأة ولو بجوزا) وان وجد ذور حرم حرم الميت ذكر كان
 أو أنثى (بلا خرقه) لجواز مس اعضاء التيمم المحرم بلا شهوة كالنظر اليها مناله (وكذا الخنثى المشكل بين

فيوضع كمامات على سرير
 حجر وترا ويوضع كيف
 اتفق على الاصح ويستتر
 عورته ثم جرد عن ثيابه
 ووضئ في الصحيح بلا
 مضغضة واستنشاق الا أن
 يكون جنياً أو صب عليه
 ماء على مسدر أو حوض
 والا فالقراح وهو الماء
 الخالص ويغسل رأسه
 ولحيته بالخطم ثم يجمع
 على يساره فيغسل حتى
 يصل الماء الى ما يلي الخت
 منه ثم على يمينه كذلك
 ثم يجلس مسنداً اليه ومسح
 بطنه وما خرج منه غسلة
 ولم يغسله ثم ينشف
 بشوب ويجعل الخنوط على
 رأسه ولحيته والكافور
 على مساجده وليس في
 الغسل استعمال القطن
 في الزايات الظاهرة ولا
 يقص ظفره وشعره ولا
 يبرج شعره ولحيته والمرأة
 تغسل زوجها بخلافه كام
 الولد لا تغسل سبيلها ولو
 ماتت امرأة مع الرجل
 يموها كعكسه بخرقه
 وان وجد ذور حرم حرم بلا
 خرقه وكذا الخنثى المشكل

بين

قوله وي مسح فيه وأنفه قال في
 الفتح وغيره استحباب بعض
 العلماء أن يلف الغسل
 على أصابعه خرقه وي مسح
 بها أسنانه ولسانه وشفته
 ومخبريه وسرتيه عمل كما عليه
 الناس اليوم اه طحاوي

معتسرا في الأصح ومن لا مال له فسكرته على من تارسته نفقته وان لم يوجد من تجب عليه نفقته ففي بيت المال فان لم يعط عجزا أو ظمنا فعلى الناس ويسأل له التجهيز من لا يقدر عليه غيره وكفن الرجل سبعة قميص وازار ولفافه مما يلبسه في حياته وكفاية ازار ولفافه وفصل البياض من القطن وكل من الازار واللفافه من القطن الى القدم ولا يجعل لقميصه كم ولا دخريص ولا حبيب ولا تكف أطرافه وتكره العمامة في الأصح ولف من يساره ثم يمينه وعقدان خفيف انتشارا وتزاد المرأة في السنة خمارا لوجهها وخوقة لربط ثديها وفي الكفاية خمارا ويجعل شعرها خفيفتين على صدرها فوق القميص ثم الخمار فوقه تحت اللفافه ثم الخوقة فوقها وتجرم الا كفان وتراقيل ان يدرج فيها وكفن الضرورة ما يوجد

غوله ولا بأس بتقبيل الميت لماروي الخزازي عن عائشة رضي الله عنها قالت أقبل أبو بكر على فرسه من مسكنه بالسبخ حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة فتيمم النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسجى ببرد حبرة فسكرته عن وجهه ثم كسب عليه فقبله ثم بكى ولم يفعل ذلك الا قدوة به

صلى الله عليه وسلم اه طحاوي

في ظاهر الرأية وقيل يجعل في قبض لا يمنع وصول الماء اليه (ويجوز للرجل والمرأة تغسيل صبي وصبيته لم يشتموا) لانه ليس لأعضائهم ما حكم العورة وعن أبي يوسف أنه قال أكره أن يغسلهما الا جنبى والمحبوب كالتفعل (ولا بأس بتقبيل الميت) للمحبة والتبرك توديعا خالصة عن محذور (وعلى الرجل تجهيز امرأته) أى تكفينها ودفنها عند أبي يوسف لو كانت معتسرة وهذا التخصيص مختار صاحب المعنى والمحيط والظاهرية اه وبارزهم أبو يوسف بالتجهيز لمقام أى (ولو) كان الزوج (معتسرا) وهى موسرة (فى الأصح) وعليه الفتوى وقال محمد ليس عليه تكفينها لا تقطاع الزوجية من كل وجه (ومن) مات (ولا مال له فسكرته على من تارسته نفقته) من أقارب به واذا تعدد من وجبت عليه النفقة فالسكن على قدر صيراثهم كالنفقة ولو كان له مولى وخاله فعلى معتقه وقال محمد على خالته (وان لم يوجد من تجب عليه نفقته ففي بيت المال) تكفينه وتجهيزه من أموال التركات التى لا وارث لها (فان لم يعط) بيت المال (عجزا) فليس له من الأموال (أو ظمنا) بمنعه صرف الحق المستحق وجهته (فعلى الناس) القادرين (و) يجب أن (يسأل له) أى للميت (التجهيز من) علم به وهو (لا يقدر عليه) أى التجهيز (غيره) من القادرين بخلاف الحى اذا عرى لا يجب السؤال له بل يسأل بنفسه ثوبا لقدرته عليه واذا فضل عنه شئ صرف بالسكينة وان لم يعرف كفن به آخر والا تصدق به ولا يجب على من له ثوب فقط تكفين ميت ليس عنده غيره واذا أكل الميت سبعه فالسكن لمن تبرع به لاوارث الميت واذا وجد أكثر البدن أو نصفه مع الرأس غسل وصلى عليه والا لا والتكفين فرض وأما عدد أثوابه ففي على ثلاثة أقسام سنة وكفاية وضرة الاول (و) هو (كفن الرجل سنة) ثلاثة أثواب (قميص) من أصل العنق الى القدمين بلا دخريص وكفن (وازار) من القرن الى القدم (و) الثالث (لفاقة) تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلى فيها الميت وتربط من أعلاه وأسفله ويؤخذ السكفن (مما) كان (يلبسه) الرجل (فى حياته) يوم الجمعة والعيدين ويحسن للحديد يشتموا فكفان المولى فانهم يتراورون فيما بينهم ويتفاخرون بحسن أكتافهم ولا يغالى فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغالوا فى السكفن فانه يسلب سرىها وكفن صلى الله عليه وسلم فى ثلاثة أثواب بعض ميمونة بفتح السين وبالضم قرية باليمن (و) الثانى كفن (كفاية) للرجل (ازار ولفافه) فى الأصح مع قلة المال وكثرة الورثة هو أولى وعلى القلب كفن السنة أولى (وفضل البياض من القطن) لماروينا والخلق الغسيل والجديد فيه سواء (وكل من الازار واللفافه) الميت يكون (من القرن) يعنى شعر الرأس (الى القدم) مع الزيادة لربط (ولا يجعل لقميصه كم) لانه الحاجة الحى (ولا دخريص) لانه لا يشغل اللحي ليتسع الاسفل للمشى فيه (ولا حبيب) وهو الشق المنزل عن الصدر لانه الحاجة الحى ولو كفن فى قميص حتى قطع حبيبته ولبنته وكبه (ولا تكف أطرافه) لعدم الحاجة اليه (وتكره العمامة فى الأصح) لانها لم تكن فى كفن النبي صلى الله عليه وسلم واستحسنها بعضهم لماروي ان ابن عمر رضي الله عنهما كان يعمله ويجعل العذبة على وجهه (و) تبسط اللفافه ثم الازار فوقها ثم يوضع الميت مقمصا ثم يعطف عليه الازار و (لف) الازار (من) جهة (يساره) ثم من جهة (يمينه) ليكون اليمين أعلى ثم فعل باللفافه كذلك اعتبارا بحالة الحياة (وعقد) السكفن (ان خفيف انتشاره) صيانة للميت عن الكشف (وتزاد المرأة) على ما ذكرناه للرجل (فى) كفنها على جهة (السنة خمارا لوجهها) ورأسها (وخوقة) عرضها ما بين الشدى الى السرة وقيل الى الركبة كيلا ينتشر السكفن بالفخذ وذوقت المشى بها (لربط ثديها) فسهنة كفنها درع وازار وخوقة ولفافه (و) تزاد المرأة (فى) كفن (الكفاية) على كفن الرجل (خمارا) فيكون ثلاثة خمار ولفافه وازار (ويجعل شعرها خفيفتين) وتوضعان (على صدرها فوق القميص ثم) بوضع (الخمار) على رأسها ووجهها (فوقه) أى القميص فيكون (تحت اللفافه) ثم تربط (الخوقة فوقها) لئلا تنتشر الا كفان وتعطف من اليسار ثم من اليمين (وتجرم الا كفان) للرجل والمرأة جميعا تجمر (وتراقيل ان يدرج) الميت (فيها) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا جرت الميت فاجروا وترا ولا تزد على خمس ولا تنسج الجفازة بصوت ولا نار ويكره تجمير القبر (وكفن الضرورة) للمرأة (لرجل) جل يكتفى فيه بكل (ما يوجد) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فسكرتم عليه غفر الله له أربعين كبيرة ومن كفنه كساءا الله من السندس والاستبرق ومن حفر له قبرا حتى يجنه فسكنا أسكنه مسكنا

فصل في الصلاة عليه فرض كفاية وأركانها التكبيرات والقيام وشرائطها السلام الميث وطهارته وتقدمه وحضوره أو حضوره أكثر بدنه أو نصفه مع رأسه وكون المصلي ٩٨ عليها غير راكب بلا عذر وكون الميث على الأرض فإن كان على دابة أو على أيدي الناس لم

حسني يبعث نور دبا على غسل الموقى فانه من غسل ميتا غفر له سبعون مغفرة لو قسمت مغفرة منها على جميع الخلق لوسعتهم قلت ما يقول من يغسل ميتا قال يقول غفرانك يا رجن حتى يفرغ من الغسل
فصل الصلاة عليه ككفنه ودفعه وتجهيزه (فرض كفاية) مع عدم الانفراد بالخطاب بها ولو امرأة (وأركانها التكبيرات والقيام) لسكن التكبير الأول شرط باعتبار الشروع بهار كن باعتبار قيامها مقام ركعة كباقي التكبيرات كما في المحيط (وشرائطها) ستة أوها (اسلام الميث) لانها شفاععة وليست لكافر (و) الثاني (طهارته) وطهارة مكانه لانه كالامام (و) الثالث (تقدمه) أمام القوم (و) الرابع (حضوره) أو حضوره أكثر بدنه أو نصفه مع رأسه (والصلاة على الجاشي كانت بمشهد كرامة له ومجزة لاني صلى الله عليه وسلم (و) الخامس (كون المصلي عايم غير راكب) وغير قاعد (بلا عذر) لان القيام فيها ركن فلا يترك بلا عذر (و) السادس (كون الميث) موضوعا (على الأرض) لسكونه كالامام من وجبه (فان كان على دابة أو على أيدي الناس لم تجز الصلاة على المختار الا) ان كان (من عذر) كما في التبيين (وسننها) أربع الأولى (قيام الامام بجذاه) صدر (الميث ذكر اركان الميث) أو اثني (لانه موضع القلب ونورا لايمن) (و) الثانية (الثناء بعد التكبير الأول) وهو سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره وجاز قراءة الفاتحة بقصد الثناء كذا نص عليه عندنا وفي البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى على جنازة فقرا بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا انه من السنة وصححه الترمذي وقد قال أئمتنا بان مراعاة الخلاف مستحبة وهي فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى فلما منع من قصد القراءة بها نحو وجب من الخلاف وحق الميث (و) الثالثة (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) التكبير (الثانية) اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الى آخره (و) الرابعة (من السنن) (الدعاء للميت) ولنفسه وجماعة المسلمين (بعد) التكبير (الثالثة ولا يتعين له) أي الدعاء (شي) سوى كونه بامور الآخرة (و) لكن (ان دعاء المأثور) عن النبي صلى الله عليه وسلم (فهو أحسن وأبلغ) لرجاء قبوله (ومنه ما حفظ عوف) بن مالك (من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم) لما صلى معه على جنازة (اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار) وسلم بعد الرابعة من غير دعاء في ظاهر الرواية ولا يرفع يديه في غير التكبير الأول ولو كبر الامام خمسالم يسمع ولكن ينتظر سلامه في المختار ولا يستغفر لجنون وصبي ويقول اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا أجرا وذخرا واجعله لنا شافعا مشفعا
فصل في الصلاة على السلاطين احق بصلاة ثم نائبه ثم القاضي ثم امام الحى ثم الولي قوله غفر له سبعون مغفرة المراد التكبير كما قيل به في نظائره والمراد ان لا يبق عليه من الذنوب شيء وذلك دليل رضا الله تعالى على فاعله اه طحاوى وهو قوله النخبة هي ما عدل وقت الحاجة وهو معنى قولهم في تفسيرها خير ابا قيا اه طحاوى

تجز الصلاة على المختار الا من عذروا سننها قيام الامام بجذاه الميث ذكر اركان الميث أو اثني (لانه موضع القلب ونورا لايمن) (و) الثانية (الثناء بعد التكبير الأول) وهو سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره وجاز قراءة الفاتحة بقصد الثناء كذا نص عليه عندنا وفي البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى على جنازة فقرا بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا انه من السنة وصححه الترمذي وقد قال أئمتنا بان مراعاة الخلاف مستحبة وهي فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى فلما منع من قصد القراءة بها نحو وجب من الخلاف وحق الميث (و) الثالثة (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) التكبير (الثانية) اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الى آخره (و) الرابعة (من السنن) (الدعاء للميت) ولنفسه وجماعة المسلمين (بعد) التكبير (الثالثة ولا يتعين له) أي الدعاء (شي) سوى كونه بامور الآخرة (و) لكن (ان دعاء المأثور) عن النبي صلى الله عليه وسلم (فهو أحسن وأبلغ) لرجاء قبوله (ومنه ما حفظ عوف) بن مالك (من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم) لما صلى معه على جنازة (اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار) وسلم بعد الرابعة من غير دعاء في ظاهر الرواية ولا يرفع يديه في غير التكبير الأول ولو كبر الامام خمسالم يسمع ولكن ينتظر سلامه في المختار ولا يستغفر لجنون وصبي ويقول اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا أجرا وذخرا واجعله لنا شافعا مشفعا
فصل في الصلاة على السلاطين احق بصلاة ثم نائبه ثم القاضي ثم امام الحى ثم الولي قوله غفر له سبعون مغفرة المراد التكبير كما قيل به في نظائره والمراد ان لا يبق عليه من الذنوب شيء وذلك دليل رضا الله تعالى على فاعله اه طحاوى وهو قوله النخبة هي ما عدل وقت الحاجة وهو معنى قولهم في تفسيرها خير ابا قيا اه طحاوى

وهو أن المقصود الدعاء لليت ودعوته مستجابة روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث دعوات مستجابات دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة والد الولد رواه الطيالسي والبيهقي وأبو داود من قريب عبد الله بن علي الصحيح والقرين مقدم على المعتق فان لم يكن ولي فالزوجه ثم الخيران (ولن له حق التقدم أن يأذن غيره) لأن له ابطال حقه وان تعدد فللثاني المنع والذي يقدمه الا كبر أو في من الذي يقدمه الأصغر (فان صلى غيره) أي غير من له حق التقدم بلا إذن ولم يقتضيه (أعاده) هو (أن شاء) لعدم سقوط حقه وان نادى الفرض بها (ولا) يعيد (مع) أي مع من له حق التقدم (من صلى مع غيره) لأن التنفل بها غير مشروع كما لا يصلي أحد عليها بعده وان صلى وحده (ومن له ولاية التقدم فيها حق) بالصلاة عليها (من أوصى له الميت بالصلاة عليه) لأن الوصية باطلة (على المقتضى به) قاله الصدر الشهيد وفي نوادر ابن رستم الوصية جائزة (وان دفن) وأهيل عليه التراب (بالصلاة) لا مراقتضى ذلك (صلى على قبره) وان لم يغسل (للسقوط شرط طهارته لحرمته) وشبهه وتعاد لو صلى عليه قبل الدفن بلا غسل لفساد الأولى بالقدرة على تغيبه قبل الدفن وقبل تنقلب صحفة التحقيق العجز ولو لم يهل التراب بخروج في غسل ويصلي عليه (الملم يتسبح) والمعتبر فيه أكبر الرأى على الصحيح لاختلافه باختلاف الزمان والمكان والاشياء واذا كان القوم سبعة يقدم واحد اما ما وثلاثة بعده واثنان بعدهم وواحد بعدهما لان في الحديث من صلى عليه ثلاث صفوف غفر له وخبرها آخرها لانه ادعى الاجابة بالتواضع (واذا اجتمعوا) بالافراد بالصلاة لكل منها اولي وهو ظاهر (و يقدم الا فضل الا فضل) ان لم يكن سبق (وان اجتمعوا) ولو مع السبق (وصلى مرة) واحدة صح وان شاء جعلهم صفواً يعرضوا يقوم عندهم افضلهم وان شاء (جعلها) أي الجنائز صفواً ولا يمايلي القبلة بحيث يكون صدر كل واحد منهم (قدام الامام) محاذي له وقال ابن أبي ليلى يصلي على رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه هكذا راجت وقال أبو حنيفة هو حسن لان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه دفنوا هكذا والوضع للصلاة كذلك قال وان وضعوا رأس كل واحد محاذ رأس الآخر فحسن وهذا كله عند الثقات في الفضل فان لم يكن ينبغي أن لا يعدل عن المحاذاة فلذا قال (وراعي الترتيب) في وضعهم (فيجعل الرجل يمايلي الامام ثم الصبيان بعدهم) أي بعد الرجال (ثم الجنائز ثم النساء) ثم المراتقات ولو كان السكك رجالاً روى الحسن عن أبي حنيفة بوضع افضلهم واسنهم يمايلي الامام وهو قول أبي يوسف والحرم مقدم على العبد وفي رواية الحسن اذا كان العبد أصلي قدم ولو (دفنوا بقبر واحد) لضرورة (وضعوا) فيه (على عكس هذا) الترتيب فيقدم الا فضل الا فضل الى القبلة والاكثر قرأنا وعلمنا كما فعل في شهادة أحد (ولا يقتدى بالامام من) سبق ببعض التكبيرات و (وحده بين تكبيرتين) حين حضر (بل ينتظر تكبير الامام) فيدخل معه اذا كبر عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف تكبير حين يحضرو بحسب له وعندهما يقتضى الجميع ولا يحسب له تكبير اخره كالمسبوق بركعات (ويوافق) أي المسبوق امامه (في دعائه) لو علمه بسماعه على ما قاله مشايخ بل ان السنة أن يسمع كل صف ما يليه (ثم يقتضى) المسبوق (مافاته) من التكبيرات (قبل رفع الجنائز) مع الدعاء ان امن رفع الجنائز والا كبر قبل وضعها على الاكتاف متتابعاً انقاعاً عن بطلانها بذهابها (ولا ينتظر تكبير الامام من حضر تحريمته) فيكبر ويكون مدركا ويسلم مع الامام (ومن حضر بعد التكبير) الرابعة قبل السلام فاته الصلاة (عندهما) وفي الصحيح (لانه لا وجه الى أن يكبر وحده) كما في البرازية وغيرها وعن محمد انه يكبر كما قال أبو يوسف ثم يكبر ثلاثا بعد سلام الامام قبل رفع الجنائز وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وغيره فافقد اختلاف الصحيح كما ترى (وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة وهو) أي الميت (فيه) كراهية تنزيهه في رواية ورجمها للحق ابن الهمام وتحريم في أخرى والعلة فيه ان كان خشية التلوين فنهى تحريمه وان كان شغل المسجد بمسلمين له فتنة في الرواية قوله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له وفي رواية فلا أجوله (أو) كان الميت (خارجاً) أي المسجد مع بعض القوم (و) كان (بعض الناس في المسجد) أو عكسه ولو مع الامام (على المختار) كافي الفتاوى الصغرى خلافاً لما أورده النسفي من ان الامام اذا كان خارج المسجد مع بعض القوم لا يكره بالاتفاق لما علمت من الكراهة على المختار (تنبيه) تكره صلاة الجنائز في الشوارع وارضى الناس (ومن استهل) أي وحده منه حال

ولن له حق التقدم ان يأذن
غيره فان صلى غيره اعادها
ان شاء ولا معه من صلى
مع غيره ومن له ولاية
التقدم فيها الحق فمن
أوصى له الميت بالصلاة
عليه على المفتي به وان دفن
بالصلاة صلى على قبره وان
لم يغسل مالم يتسبح واذا
اجتمعوا الجنائز لا افراد
بالصلاة لكل منها اولي
ويقدم الا فضل الا فضل
وان اجتمعوا وصلى مرة
جعلها صفواً ولا يمايلي
القبلة بحيث يكون صدر
كل قدام الامام ورأى
الترتيب فيجعل الرجل
يمايلي الامام ثم الصبيان
بعدهم ثم الجنائز ثم النساء
دفنوا بقبر واحد وضعوا
على عكس هذا ولا يقتدى
بالامام من وحده بين
تكبيرتين بل ينتظر تكبير
الامام ويوافق في دعائه ثم
يقتضى مافاته قبل رفع
الجنائز ولا ينتظر تكبير
الامام من حضر تحريمته
ومن حضر بعد التكبير
الرابعة قبل السلام فاته
الصلاة في الصحيح وتكره
الصلاة عليه في مسجد
الجماعة وهو فيه او خارج
وبعض الناس في المسجد
على المختار ومن استهل

تتمى وغسل وصلى عليه وان لم

١٥٠

يستعمل غسل في المختار وادرج في خرقه ودفن ولم يصل عليه كغصني سبي مع احد ابويه الا ان

يستعمل احدهما او هو ولم
يستعمل احدهما معه وان
كان الكافر قريب مسلم
غسله كغسل خرقه نجسة
وكفنه في خرقه واقامه في
حفرة او دفعه الى اهل
ملته ولا يصل على باغ
وقاطع طريق قتل حالة
الحاربة وقاتل بالخنق غيلة
ومكابر في المصر لئلا بالسلاح
ومقتول عصية وان غسلا
وقاتل نفسه يغسل ويصل
عليه ولا على قاتل احد
ابويه عمدا

فصل في غسل الجنين
اربعة رجال وينبغي حملها
اربعة من خطوة بيد مقدمها
الايمان على عينية ثم مقدمها
الايسر على يساره ثم يجثم
بالايسر عليه ويستحب
الاسراع بها بالخبث وهو
ما يؤدى

قوله وان لم يتم خلقه فيغسل
وان لم يراع فيه السنة
وبهذا يجمع بين من اثبت
غسله وبين من نقاه فن اثبت
ارادا الغسل في الجملة ومن
نقاه اراد الغسل السراعي
فيه وجه السنة والمتبادر منه
انه ظهر فيه بعض خلق واما
اذ لم يظهر فيه خلق أصلا
فالظاهر انه لا يغسل ولا
يسمى له دم حشره وسحره
اه طيطاوى

قوله لئلا باللام بمعنى في
وجمل نائب فاعل ليسن
والمعنى ان السنة في حملها
ان يحمله ارباعا او
اه طيطاوى

ولادته حياة بحر صكة او صوت وقد خرج أكثره وصدره ان ينزل برأسه مستقيما وسريته ان يخرج برجليه
منكوسا (سمى وغسل) وكفن كما علمته (وصلى عليه) وورث ويورث لماعن جابر برفعه الطفل
لا يصل عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستعمل بشهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين عند الامام وقالا يغسل
قول النساء فيه الا لام في الميراث اجابا لانه لا يشهد الرجال وقول القابلة مقبول في حق الصلاة
عليه وأمه كالقابلة اذا اتهمت بالعدالة وفي الظاهر يرية ماتت واضطررب الولد في بطنها يشق ويخرج
لا يسع الا ذلك كذا في شرح المقدسي (وان لم يستعمل غسل) وان لم يتم خلقه (في المختار) لانه نفس من
وحده (وادرج في خرقه) وسمى (ودفن ولم يصل عليه) ويحشران بان بعض خلقه وذكر في المسبوط قول
أخوان نفخ فيه الروح حشر والا فلا كذا في شرح المقدسي (كغصني) أو محزون بالغ (سبي) أي أسر (مع
أحد ابويه) من دار الحرب ثم مات لاتبعية له في أحكام الدنيا وتوقف الامام في أولاد أهل الشرك وعن محمد أنه
قال فيهم أي أعم لم أن الله لا يعذب أحدا بغير ذنب (الأن سلم أحدهما) للحكم بسلامه بالتبعية له (أو) يسلم
(هو) أي الصبي اذا كان يعقله لان اسلامه صحيح باقراره بالوحدانية والرسالة او صدق بوصف الايمان ولا
يشترط ابتداء الوصف من نفسه اذ لا يعرفه الا الخواص (أو لم يسب أحدهما) أي أحد ابويه (معه) للحكم
باسلامه لاتبعية السابى أو دار الاسلام حتى لو سرق ذمى صغيرا فخرجته لدار الاسلام ثم مات يصل عليه وان بقي
خبا يوجب تخليصه من يده أي بالقيمة (وان كان الكافر قريب مسلم) حاضر ولاولى له كافر (غسله) المسلم
(كغسل خرقه نجسة) لا يراعى فيه سنة التغميل لانه سنة عامة في بني آدم ليكون حجة عليه لا تطهره اليه حتى
لو وقع في ماء نجسه (وكفنه في خرقه) من غير مراعاة كفن السنة (واقامه في حفرة) من غير وضع كالخيفة
مرعاة لحق القرابة (او دفعه) القريب (الى اهل ملته) ويتبع جنازته من بعده وفيه اشارة الى ان المرتد
لا يمكن منعه احد لغسله لانه لا مله له فيلحق كجيفة كالب في حفرة والى ان الكافر لا يمكن من قريبه المسلم
لانه فرض على المسلمين كفناه ولا يدخل قبره لان الكافر تنزل عليه اللعنة والمسلم محتاج الى الرحمة
خصوصا في هذه الساعة (ولا يصل على باغ) اتفاقا وان كان مسلما (و) لا على (قاطع طريق) اذا (قتل) كل
منهم (حالة الحاربة) ولا يغسل لان عليا رضى الله عنه لم يغسل البغاة واما اذا قتلوا بعد ثبوت يد الامام عليهم
فانهم يغسلون ويصل عليهم (و) لا يصل على (قاتل بالخنق غيلة) بالكسر لا غيلة يقال قتله غيلة وهو ان
يخذه فيذهب به الى موضع فيقتله والمراد اعم كالخنقة في منزل لسعيه في الارض بالفساد (و) لا على
(مكابر في المصر لئلا بالسلاح) اذا قتل في تلك الحالة (و) لا يصل على (مقتول عصية) اهانة لهم وزحوا
لغيرهم (وان غسلا) كالبغاة على احدى الروايتين لا يصل عليهم وان غسلا (وقاتل نفسه) عمدا الا لشدة
وجع (يغسل ويصل عليه) عن ابي حنيفة ومحمد وهو الاصح لانه مؤمن مذنب وقال ابو يوسف لا يصل
عليه وكان القاضي الامام على السعدي يقول الاصح عندي انه لا يصل عليه وان كان خطا او لوجع يصل
عليه اتفاقا وقاتل نفسه اعظم وزرا وانما من قاتل غيره (ولا) يصل على (قاتل أحد ابويه عمدا) ظمنا اهانة له
(فصل) في حملها ودفنها (يسن لحملها) حمل (اربعة رجال) تكريمه له وتحفيظا وتحياسنا عن تشبيهه بحمل
الاممعة ويكره حمل على ظهر ودابة بلا عذر والصغير يحمله واحد على يديه ويتداوله الناس كذلك
بايديهم (وينبغي) لكل واحد (حملها) اربعين خطوة يبدأ (الحامل) بمقدمها الايمن (فيضعه) (على يمينه)
أي على عاتقه الايمن ويمنها أي الجنازة ما كان جهة يسار الحامل لان الميت يلقى على ظهره ثم يضع مؤخرها
الايمن عليه أي على عاتقه الايمن (ثم) يضع (مقدمها الايسر على يساره) أي على عاتقه الايسر (ثم) يجثم
ب(الجانب) (الايسر) بحملها (عليه) أي على عاتقه الايسر فيكون من كل جانب عشر خطوات لقوله صلى الله
عليه وسلم من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة ولقول ابي هريرة رضى الله عنه من
حمل الجنازة بجوانبها الاربع فقد قضى الذي عليه (ويستحب الاسراع بها) لقوله صلى الله عليه وسلم اسرعوا
بالجنازة فأي ما دون الخبث كما في رواية ابن مسعود رضى الله عنه فان تلك صالحة فخيرة تقدمونها اليه وان تلك
غير ذلك فشر تضعونها عن رقابكم وكذا يستحب الاسراع بتجهيزه كله (بالخبث) بخناه وجمعة وهو حديثين
متمين حديثين ضربا من الله ودون العنق والخطوة فسيح فيمشون به دون ما دون العنق (وهو ما يؤدى

الى اضطراب الميت
والمشي خلفها افضل من
المشي امامها كفضل صلاة
الفرس على النفل ويكره
رفع الصوت بالذكر
والجلوس قبل وضعها
ويحضر القبر نصف قامة او
الى الصدر وان زيد كان
حسنا ولا يشق الا في
ارض رخوة من قبل القبلة
ويقول واضممه بسم الله
وعلى مله رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويوجه الى القبلة
على جنبه الايمن وتقبل
العقدة ويسوي اللبن عليه
والقصص ويكره الآجر
والخشب وان يسجد قبرها
لاقبره ويهال التراب

قوله فليس يصح لان
الكفن مسته النار ويقبل
الميت بالماء الحار واجب
ان النار تمس الماء بخلاف
الآجر كما هو ظاهر جوي
وبان الآجر يهال النار
فيكره في القبر للنساء
بخلاف الغسل بالماء الحار
فانه يقع في البيت فلا يكره
كما لا يكره الآجر فيه بخلاف
القبر ويحمل ما ذكره
يجاب عن الكفن اه
طحاوي

الى اضطراب الميت) فذكره للازدراء به واتعاب المتبعين (والمشي خلفها افضل من المشي امامها كفضل صلاة الفرض على النفس) لقول علي والذي بعث محمد بالحق ان فضل المشي خلفها على المشي امامها كفضل المكتوبة على التطوع فقال أبو سعيد الخدري أباي يثني قول أم بشير سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فغضب وقال لا والله بل سمعته غير مرة ولا اثنين ولا ثلاث حتى عدس بها فقال أبو سعيد اني رأيت أبا بكر وعمر عيشان امامها فقال علي رضي الله عنه يغفر الله لهما القدر سمعنا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سمعته وانهما والله خير هذه الامة ولاكنهما كرها ان يجتمع الناس ويتضايقوا فاحدا ان يسبلا على الناس ولقول أبي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشي خلف جنازة ابنه ابراهيم خافيا ويكره ان يتقدم الكل عليها او يتفردوا وحده متقدما ولا يباس بالركوب خلفها من غير اضطرار غيره وفي السنن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركب يسير خلف الجنازة والمشي امامها قري بياضها عن يمينها وعن يسارها (ويكره رفع الصوت بالذكر) والقرآن وعليهم الصمت وقولهم كل حتى سيموت ونحو ذلك خلف الجنازة بدعة ويكره اتباع النساء الجنازة وان لم تنزحنا شجة فلا يباس بالمشي معها ولا يكره بقلبه ولا يباس باليكاء بدع في منزل الميت ويكره النوح والصياح وشق الجريد ولا يقوم من حرت به جنازة ولم يرد المشي معها والا حرم به منسوخ (ويكره) الجلوس قبل وضعها لقوله عليه السلام من تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع (ويحضر القبر نصف قامة او الى الصدر وان زيد كان حسنا) لانه ابلغ في الحفظ (ويحذر) في الارض صلبة من جانب القبلة (ولا يشق) بحفرة في وسط القبر بوضع فيها الميت (الا في ارض رخوة) فلا يباس به فيها ولا يتخذ التابوت ولو من حديد ويدور في التراب لقوله صلى الله عليه وسلم الجدلنا والشق لغيرنا ويدخل الميت في القبر (من قبل القبلة) كما أدخل النبي صلى الله عليه وسلم ان أمكن فتوضع الجنازة على القبر من جهة القبلة ويحمله الاخذ من مسكة بل حال الاخذ ويضعه في القبر الشريف القبلة وهو اولى من السبل لانه يكون ابتداء بالأس أو يكون بالرجلين (ويقول واضممه) في قبره كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقوله اذا أدخل الميت القبر (بسم الله وعلى مله رسول الله) قال شمس الأئمة السرخسي أي باسم الله وضعناك وعلى مله رسول الله سلمناك وفي الظهيرية اذا وضعوه قالوا باسم الله وبالله وفي الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم) ولا يضر دخول وتر او شفع في القبر بقدر الكفاية والسنة لو تروا ان يكونوا اقرباء امناء صلحاء وذو الرحم المحرم اولى بادخال المرأة ثم ذوالرحم غير المحرم ثم الصالح من مشايخ جيرانها ثم الشهابان الصالحان ولا يدخل أحد من النساء القبر ولا يخرج جفن الرجال ولو كانوا اجانب لان مس الاجنسي لها محال عند الضرورة جائر في حياتها فكذلك بعد موتها (ويوجه الى القبلة على جنبه الايمن) بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث أبي داود البيت الحرام قبلكم احياء وأمواتا (وتقبل العقدة) لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لسيرة وقدماته ابن اطلق عقدر أسه وعقد رجليه ولانه آمن من الانتشار (ويسوي اللبن) بكسر الباء الموحدة واحدة لينة بوزن كلمة الطوبى التي (عليه) أي على اللحد اتقاء لوجنه عن التراب لما روي انه عليه الصلاة والسلام جعل على قبره اللبن وروى عن من قصب بضم الطاء المهمل الحزمة ولا منافاة لا مكان الجمع بوضع اللبن منصوصا ثم اكمل بالقصص وقال محمد في الجامع الصغير (ويستحب) (القصب) واللبن وقال في الاصل اللبن والقصب فسدل المذكور في الجامع على انه لا يباس بالجمع بينهما واختلف في القصب المنسوج ويكره القاء القصب في القبر وهذا عند التوحدان وفي محل لا يوجد الا الصخر فلا كراهة فيه فقولهم (وكره) وضع (الآجر) بالماء المحرق من اللبن (والخشب) محمول على وجود اللبن بلا كفاية والا فقد يكون الخشب والآجر موجودين ويقدم اللبن لان الكراهة لكونهما اللذان لا يحكم بالزينة ولذا قال بعض مشايخنا نعم يكره الآجر اذا أريد به الزينة اما اذا أريد به دفع أذى السباع أو شيء آخر لا يكره وما قيل انه لأس النار فليس يصح (ويستحب) (أن يسجد) أي يستتر (قبرها) أي المرأة سترها الى أن يسوي عليها اللحد (لا) يسجد (قبره) لان عليا رضي الله عنه لم يقوم بقدر دفنوا ميتا وفسطوا على قبره ثم باخذه وقال انما يمنع هذا بالنساء اذا كان لضرورة دفع حرام مطر أو يلج عن الدخيلين في القبر فلا بأس به (ويهال التراب) ستراله ويستحب أن يحشي ثوبا لئلا ياله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى

القبر فخشي عليه التراب من قبل رأسه ثلاثاً (ويستحم القبر) ويكره ان يزيد فيه على التراب الذي خرج منه
 ويجعله من تقاع الارض قدر شبر أو أكثر بقايل ولا بأس برش الماء حفظاً له (ولا يربح) ولا يخصص
 انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تربيع القبور وتخصيصها (ويحرم البناء عليه للزينة) لما روينا (ويكره)
 البناء عليه (للاحكام بعد الدفن) لانه للبقاء والمآل والبقاء والمآل قبل الدفن فليس يقبر وفي النوازل لا بأس
 بتطيينه وفي الغيابة وعليه الفتوى (ولا بأس) أيضاً (بالكتابة) في جرحين به القبر ووضع (عليه لئلا يذهب
 الاثر) فيحترم للعلم بصاحبه (ولا يمتحن) وعن أبي يوسف أنه كره ان يكتب عليه واذا خربت القبور فلا بأس
 بتطيينها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم من يقبر ابنه ابراهيم فقرأ في حجره فمسه وقال من عمل عملاً
 فيه ثبته عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خفف الرياح وقطر الأمطار على قبر المؤمن كفارة
 لذنوبه (ويكره الدفن في البيوت لاختصاصها بالانبياء عليهم الصلاة والسلام ويكره
 ولا كبير في البيت الذي مات فيه فان ذلك خاص بالانبياء عليهم السلام بل يدفن في مقابر المسلمين (ويكره
 الدفن في) الاماكن التي تسمى (الفساق) وهي كبيت معقود بالبناء يسع جماعة قياماً ونحوه لمخالفتها السنة
 (ولا بأس بدفن أكثر من واحد) في قبر واحد (الاضرورة) قاله قاضيان (ويحجز بين كل اثنين بالتراب)
 هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الغزوات ولو لم يلبس الميت وصار تراباً جازد في غيره في قبره
 ولا يجوز كسر عظامه ولا تحويها ولو كان ذمياً ولا ينش وإن طال الزمان وأهل الحرب فلا بأس بنشهم
 ان احتجج اليه (ومن مات في سفينة وكان البر بعد أو خيف الضرر) به (غسل وكفن) وصلى عليه (وألقي في
 البحر) وعن الامام أحمد بن حنبل رحمه الله ينقل ليرسب وعن الشافعية كذلك ان كان قريباً من دار
 الحرب والاشد بين لوحين ليقذفه البحر فيدفن (ويستحب الدفن في) مقبرة (محمل مات به أو قتل) لما روى
 عن عائشة رضي الله عنها قالت حين زارت قبر أخيه عبيد الرحمن وكان مات بالشام وحمل منها لو كان
 الاصر فيك الى مائة ثلث ولدفنتك حيث مات (فان نقل قبل الدفن قدر ميل أو ميلين) ونحو ذلك (لا بأس
 به) لان المسافة الى المقابر قد تبلغ هذا المقدار (وكره نقله لا كثر منه) أي أكثر من الميادين كذا في الظاهر به
 وقال شمس الأئمة السرخسي وقول محمد في الكتاب لا بأس ان ينقل الميت قدر ميل أو ميلين بيان ان النقل
 من بلد الى بلد مكره قاله قاضيان وقد قال قبله لومات في غير بلده يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر
 لا بأس به لما روى أن يعقوب صلوات الله عليه مات بمصر ونقل الى الشام وسعد بن أبي وقاص مات في
 ضبيعة على أربعة فراسخ من المدينة ونقل على أعناق الرجال الى المدينة قلت يمكن الجمع بان الزيادة
 مكرهه في تغيير الرأفة أو خشيتها أو تنقي بانتفاها لمن هو مثل يعقوب عليه السلام أو سعد رضي الله عنه
 لانهما من احياء الدارين (ولا يجوز نقله) أي الميت (بعد دفنه) بان أهمل عليه التراب وأما قبله فتخرج
 (بالاجماع) بين ائمتنا طالت مدة دفنه أو قصرت للنهي عن نشه والنش حرام حقاً لله تعالى (الا ان تكون
 الارض مخصوبة) فيخرج لحق صاحبها ان طلبه وان شاء سواها بالارض وانتفع بها زراعة أو غيرها (أو
 أخذت) الارض (بالشفعة) بان دفن فيها بعد الشراء ثم أخذت بالشفعة لحق الشفيع فيتحيز كما قلنا (وان
 دفن في قبر حفره غيره) من الاحياء بارض ليست مملوكة لا أحد (ضمن قيمة الحفر) وأخذ من تركته والاخذ
 بيت المال أو المسلمين كما قدمناه فان كانت المقبرة واسعة يكره ذلك لان صاحب القبر يستوحش بذلك وان
 كانت الارض ضيقة جازأى بالاكرهه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله لان أحد من الناس لا يدري بأي أرض
 يموت وهذا كمن بسط بساطاً ومضى في أي سجادة أو المجلس فان كان المكان واسعاً لا يصلي ولا
 يجلس عليه غير موافق كان المكان ضيقاً جازاً لغيره ان رفع البساط ويصلي في ذلك المكان أو يجلس ومن
 حفر قبر نفسه قبل موته فلا بأس به ويؤثر عليه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز والريبع بن خثعم وغيرهما
 (ولا يخرج منه) لان الحق صار له وحرمته مقدمة (وينبش) القبر (لشاع) كثوب ودرهم (سقط فيه)
 وقيل لا ينبش بل يحفر من جهة المتاع ويخرج (وينبش) (لشكفن معصوب) لم يرض صاحبه الا باخذ
 (ومال مع الميت) لان النبي صلى الله عليه وسلم أباح نبش قبر أبي رغال لذلك (ولا ينبش) الميت (بوضعه غيره
 القبلة أو) وضعه (على يساره) أو جعل رأسه موضع رجله ولو سوى اللين عليه ولم يهل التراب نزع اللين

ويستحم القبر ولا يربح
 ويحرم البناء عليه للزينة
 ويكره للاحكام بعد الدفن
 ولا بأس بالكتابة عليه لئلا
 يذهب الاثر ولا يمتحن
 ويكره الدفن في البيوت
 لاختصاصها بالانبياء عليهم
 الصلاة والسلام ويكره
 الدفن في الفساق ولا بأس
 بدفن أكثر من واحد
 للضرورة ويحجز بين كل
 اثنين بالتراب ومن مات
 في سفينة وكان البر بعيداً
 وخيف الضرر غسل وكفن
 وألقي في البحر ويستحب
 الدفن في محمل مات به
 أو قتل فان نقل قبل
 الدفن قدر ميل أو ميلين
 لا بأس به وكره نقله لا كثر
 منه ولا يجوز نقله بعد دفنه
 بالاجماع الا ان تكون
 الارض مخصوبة أو أخذت
 بالشفعة وان دفن في قبر
 حفره غيره ضمن قيمة الحفر
 ولا يخرج منه وينبش المتاع
 سقط فيه ولا شكفن
 معصوب ومال مع الميت
 ولا ينبش بوضعه غير القبلة
 أو على يساره
 قوله وأما قبله أي قبل
 ما ذكر من أهالة التراب
 عليه وظاهره انه يخرج ولو
 بعد تسوية اللين قبل
 الأهالة وهو الذي في الزي
 والمخوق قد تقدم عن
 البرازية والخلاصة ما يخالفه
 اه طيطاوي

وراعى السنة **تتمتع** قال كثير من متأخري أئمتنا رحمهم الله يكره الاجتماع عند صاحب الميت حتى ياتي اليه من يعزى بل اذا رجع الناس من الدفن فليتفرقوا ويشتهوا بامورهم وصاحب الميت بامرهم ويكره الجلوس على باب الدار للصبي فان ذلك عمل اهل الجاهلية ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وتكره في المسجد وتكره الضيافة من اهل الميت لانها شتمت في السرور وفي الشرور وهي بدعة مستحقة وقال عليه السلام لا عقر في الاسلام وهو الذي كان يعقر عند القبر بقرة أو شاة ويستحب لغير ان الميت والا بعد من أقاربه تهينة طعام لاهل الميت بشبعهم يومهم ولياتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لاهل الجعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم ويلع عليهم في الاكل لان الحزن يمنعهم فيصعب عليهم والله ملهم الصبر ومعوذ الاجر وتستحب التعزية للرجال والنساء الا لا يفتن لقوله صلى الله عليه وسلم من عزى أخاه بمصيبة كساه الله من خيل الكرام يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى مصابا فله مثل أجره وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى ثكلى كسى كسى برد في الجنة ولا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى أخرى

فصل في زيارة القبور
ندب زيارة الرجال والنساء على الاصح ويستحب قراءة بس لما ورد منه من دخول المقابر فقرأ بس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعدد ما فيها حسنات ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار وكره القعود على القبور لغير قراءة ووطؤها والنوم وقضاء الحاجة عليهم او قلع الحشيش والشجر من المقبرة ولا بأس بقلع الباس منها **باب أحكام الشهيد** المقتول ميت باحله عندنا والشهيد من قتله اهل الحرب قوله يسبح الله تعالى ومن هذا قالوا لا يستحب قطع الحشيش الرطب مطلقا اي ولو من غير حبسائه من غير حاجة افاده في الشرح عن قاضيان اه طعطاوي

فصل في زيارة القبور ندب زيارة الرجال والنساء **تتمتع** قال كثير من متأخري أئمتنا رحمهم الله يكره الاجتماع عند صاحب الميت حتى ياتي اليه من يعزى بل اذا رجع الناس من الدفن فليتفرقوا ويشتهوا بامورهم وصاحب الميت بامرهم ويكره الجلوس على باب الدار للصبي فان ذلك عمل اهل الجاهلية ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وتكره في المسجد وتكره الضيافة من اهل الميت لانها شتمت في السرور وفي الشرور وهي بدعة مستحقة وقال عليه السلام لا عقر في الاسلام وهو الذي كان يعقر عند القبر بقرة أو شاة ويستحب لغير ان الميت والا بعد من أقاربه تهينة طعام لاهل الميت بشبعهم يومهم ولياتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لاهل الجعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم ويلع عليهم في الاكل لان الحزن يمنعهم فيصعب عليهم والله ملهم الصبر ومعوذ الاجر وتستحب التعزية للرجال والنساء الا لا يفتن لقوله صلى الله عليه وسلم من عزى أخاه بمصيبة كساه الله من خيل الكرام يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى مصابا فله مثل أجره وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى ثكلى كسى كسى برد في الجنة ولا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى أخرى **باب أحكام الشهيد** المقتول ميت باحله عندنا والشهيد من قتله اهل الحرب قوله يسبح الله تعالى ومن هذا قالوا لا يستحب قطع الحشيش الرطب مطلقا اي ولو من غير حبسائه من غير حاجة افاده في الشرح عن قاضيان اه طعطاوي

باب أحكام الشهيد المقتول ميت باحله عندنا والشهيد من قتله اهل الحرب قوله يسبح الله تعالى ومن هذا قالوا لا يستحب قطع الحشيش الرطب مطلقا اي ولو من غير حبسائه من غير حاجة افاده في الشرح عن قاضيان اه طعطاوي

تسببها بآي آله كانت ولو بماء أو نار رموها بين المسلمين (أو) قتله (أهل البغي أو) قتله (قطاع الطريق) بآي آله كانت (أو) قتله (اللاصوص في منزله ليس لا ولو بمقتل) أو نهارا (أو وجد في المعركة) سواء كانت معركة أهل الحرب أو البغي أو قطاع الطريق (وبه أثر) كجرح وكسر وحرق وخروج دم من اذن أو عينين لا من فم وأنف ومخرج (أو قتله مسلم ظمنا) لا بجحد وقود (عمدا) لا خطأ (بجحد) يخرج به المقتول شبهة عمد بمقتل وشمل من قتله أبوه أو سيده (وكان) المقتول (مسلم بالغا خاليا من حيض ونفاس وجنابة ولم يرتث) أي ما صار خلقا في الشهادة كالشوب الخلق بوجود رفق من مرافق الحياة (بعد انقضاء الحرب) فيخلق بشهادة أحد في الحكم (فيكفر بدمه) أي مع دم من غير غسل لقوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بدمائهم فإنه ليس بكلمة تكلم في سبيل الله إلا تأتي يوم القيامة تدمي لونه لون الدم والرجح المسك (و) يكفر مع (ثيابه) لا امر به في شهادة أحد (ويصلي عليه) أي الشهيد (بالغسل) نص عليه تأكيذا وان علم مما سبق لأن النبي صلى الله عليه وسلم وضع حزة رضى الله عنه وحي برجل من الانصار فوضع الى جنبه فغسل عليه ثم رفع وترك حزة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة كما في مسند أحمد وصلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى بدر والصلاة على الميت لاظهار كرامته حتى اختص بها المسلم وحرم المنافق والشهيد أولى بهذه الكرامة (وينزع عنه) أي عن الشهيد (ماليس صالحا لا لكفن كالفرور والحشو) ان وجد غيره صالحا لا لكفن (و) ينزع عنه (السلاح والدرع) لما في أبي داود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل أحدان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدمائهم وثيابهم (ويراد) ان نقص ما عليه عن كفن السنة ليم (وينقص) ان زاد العدد (في ثيابه) على كفن السنة توفيرة على الورثة أو المسلمين (وكره نزع جبهها) أي ثيابه التي قتل فيم البقي عليه أثره (ويغسل) الشهيد عند الامام (ان قتل جنبا) لأن حنظلة بن الراهب استشهد يوم أحد وقال عليه السلام اني رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن أبي عامر بين السماء والأرض على المزن في صحائف الفضة قال أبو أسيد فذهبنا ونظرنا اليه فاذا برأسه يقطر ماء فارسى النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأته فاجبرته أنه خرج وهو جنب (أو صبيا أو مجنونا) لأن السيف كفي عن التغميل فيمن يوصف بذب ولا ذنب فلما لم يكن نافي معنى شهيد أحد (أو) قتل (حائضا ونفساء) سواء كان بعد انقطاع الدم أو قبل استمراره في الحيض ثلاثة أيام في الصحيح والمعنى فيهما كالجنب (أوارث) بالبناء للمجهول أي جل من المعركة رثيا أي جرحا وبدمه كذا في الصحيح وسمى مرتنا لأنه صار خلقا في حكم الشهادة بما كلف به من احكام الدنيا او وصل اليه من منافعها (بعد انقضاء الحرب) فسقط حكم الدنيا وهو ترك الغسل في غسل وهو شهيد في حكم الآخرة له الثواب الموعود بالشهادة ولو ارث (بان اكل أو شرب أو نام) ولو قليلا (أو قداوى) أو مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل (ويقدر على ادائها) اذا يلزمه بدون قدرة دفع العجز لا يغسل (أو نقل من المعركة) حيا لمرض (لأن خوف وطع الخيل) أو الدواب فإنه بهذا لا يكون مرتنا (أو أوصى) عطف على قوله كل سواء وصى بامر الدنيا أو الآخرة عند أبي يوسف قال محمد لا يكون مرتنا بوصيته بأمور الآخرة وقيل الخلاف في امور الدنيا وقال الفقيه أبو جعفر إنما يكون مرتنا اذا زادت الوصية على كلمتين اما بالكلمة أو بالكلمتين فلا تبطل الشهادة (أو باع أو اشترى أو تكلم بكلام كثير) بخلاف القليل فان من شهداء أحد من تكلم كسعد بن الربيع وهذا كله اذا كان بعد انقضاء الحرب (وان وجد ما ذكر) من الاكل ونحوه مع الجراحة وكان (قبيل انقضاء الحرب لا يكون) الشهيد (مرتنا) بذلك كذا قاله الكمال واذا اختلط قتلى المسلمين بقتلى الكفار أو موتاهم بموتاهم فان كان المسلمون أكثر يصلى عليهم وينوى المسلمين والا فلا الا من عرف انه من المسلمين ويخذه لهم مقبرة على حدة كذمة مانت حبل بمسلم

منزله ليلاولو بمقتل أو وجد في المعركة وبه أثر أو قتله مسلم ظمنا عمدا بمعدد وكان مسلما بالغنا خاليا من حيض ونفاس وجنابة ولم يرتث بعد انقضاء الحرب فيكفر بدمه وثيابه ويصلي عليه بالغسل وينزع عنه ما ليس صالحا لا لكفن كالفرور والحشو والسلاح والدرع ويراد وينقص في ثيابه وكره نزع جبهها ويغسل ان قتل جنبا أو صبيا أو مجنونا أو حائضا أو نفساء أوارث بقتل أو شرب أو نام أو قداوى أو مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل أو نقل من المعركة لا يخوف وطع السيف أو أوصى أو باع أو اشترى أو تكلم بكلام كثير وان وجد ما ذكر قبل انقضاء الحرب لا يكون مرتنا

كتاب الصوم

هو الامساك نهارا عن ادخال شيء عمدا او خطأ بطنا قوله كالفرور ادخلت الكف الحشف والقلنسوة بحسر والاشبه ان لا تنزع عنه السر او يل قهستاني اه طحطاوى

قوله ذكره اى الصوم عقبها وكثير من المؤلفين ذكر الزكاة بعد الصلاة وأخر الصوم ووجهه اقران الزكاة مع الصلاة في آيات كثيرة من الكتاب العزيز ولما في القهستاني افضل الاعمال بعد الزكاة الصوم اه طحطاوى

أواماله حكم الباطن وعن شهوة الفرج بنيت وسبب وجوب رمضان شهود خرمه وكل ١٥٥ يوم منه سبب لادائه وهو فرض أداء

وقضاء على من اجتمع فيه
أربعة أشياء الاسلام
والعقل والبلوغ والعلم
بالوجوب لمن أسلم بدار
الحرب أو السكون بدار
الاسلام ويشترط لوجوب
أدائه الصحة من مرض
وحيض ونفاس والاقامة
ويشترط لصحة أدائه ثلاثة
النية والخلوع بما فيه من
حيض ونفاس وعما يفسده
ولا يشترط الخلوع عن الجنابة
وركنه التكف عن قضاء
شهوتي البطن والفرج وما
الحق بهما وحكمه سقوط
الواجب عن الذمة والثواب
في الاخرة

فصل ينقسم الصوم
الى ستة أقسام فرض
واجب ومسنون ومنه وجوب
ونقل ومكروه أما الفرض
فهو صوم رمضان أداء
وقضاء وصوم الكفارات
والمنذور وفي الاظهر وأما
الواجب فهو قضاء ما أفسده
من نفل وأما المسنون فهو
صوم عاشوراء مع التاسع وأما
المندوب فهو صوم ثلاثة من
كل شهر ويندب كونها الايام
البيضاء وهي الثالث عشر
والرابع عشر والخامس عشر

قوله ينقسم الصوم الى ستة
اقسام اي اجالا وبال تفصيل
هي ثمانية لان الفرض اما
معين وهو صوم رمضان أداء
او غير معين وهو صومه
قضاء والواجب كذلك
فالمعين كالنذر المعين وغير

المعين كالنذر المطلق أفاده في الدر اه طحاوي

سواء أدخله (بطنا) من الغم أو الانف أو من جوارحه في الباطن تسمى الحائضة (أو) أدخله في (ماله) حكم
الباطن وهو الدماغ كدواء الامة (و) الامسالك نهارا (عن شهوة الفرج) شمل الجماع والانزال بعث
(بنية) لتمييز العباد عن العادقون أهله اختاروا عن الحائض والنفساء والكافر والمجنون واختصار
هذا الحديث الصحيح امسالك عن المفطرات ينوي الله تعالى بأذنه في وقته (وسبب وجوب رمضان) يعني
افتراض صومه (شهود خرمه) صالح للصوم (منه) أي من رمضان خرج الدليل وما بعد الزوال على ما قاله نفي
الاسلام ومن وافقه خلافا لشمس الاثمة ان السبب مطلق الوقت في الشهر (وكل يوم منه) أي من رمضان
(سبب لادائه) أي لوجوب أدائه ذلك اليوم لتفرق الايام فمن بلغ أو أسلم بالزمنه ما بقي منه لا ماضى ولا منقاة
بالجمع بين السببين ونقل السببية من المجموع للجزء الاول رعاية للعبارة (وهو) أي صوم رمضان
(فرض) عين (أداء وقضاء على من اجتمع فيه أربعة أشياء) هي شروط الافتراض والخطاب به وتسمى شروط
وجوب أحدها (الاسلام) لانه شرط للخطاب بفروغ الشريعة (و) ثانيها (العقل) اذ لا خطاب ببلونه
(و) ثالثها (البلوغ) اذ لا تكليف الاب (و) رابعها (العلم بالوجوب) وهو شرط (لمن أسلم بدار الحرب)
وانما يحصل له العلم الموجب باخبار رجلين عدلين أو رجل واحد مستورين أو واحد عدل وعندهما
لا تشترط العدالة ولا البلوغ والخبر وقوله (أو السكون) شرط لمن نشأ بدار الاسلام فانه لا عذر له بالجهل
(ويشترط لوجوب أدائه) الذي هو عبارة عن تفرغ الذمة في وقته (الصحة من مرض) لقوله تعالى فمن
كان منكم مريضا أو سافرا (و) الصحة أي الخلوع عن (حيض ونفاس) لما قدمناه (والاقامة) لما تلونا
(ويشترط لصحة أدائه) أي فعله ليكون أعم من الاداء والقضاء (ثلاثة) شرائط (النية) في وقتها السكلي يوم
(والخلوع بما فيه) أي ينافي صحة فعله (من حيض ونفاس) لما قدمناه (و) الخلوع عما يفسده بطلوعه عليه
(ولا يشترط لصحته) الخلوع عن الجنابة لقدرته على الازالة وضرورة حصوله بالوطر والنهار وليس العقل
والاقامة من شروط الصحة فان الجنون اذا طرأ وبقي الى الغروب صح صومه (وركنه) أي الصوم (الكف)
أي الامسالك (عن قضاء شهوتي البطن والفرج) (ع) ما الحق بهما مما سنده كره (وحكمه سقوط
الواجب) أي اللازم فرضا كان أو غيره (عن الذمة) بايجاب الله أو العبد (والثواب) تكريم الله (في
الاخرة) ان لم يكن منها عنة فان كان منها عنة كصوم النحر فكفكم الصحة والنحر وج عن العهد والاثم
بالاعراض عن ضيافة الله تعالى وحكمه مشروعية الصوم منها ان به سكون النفس الامارة باعراضها عن
الفضول لانه اذا جاعت شبع جميع الاعضاء فتقبض اليد والرجل والعين وباقي الجوارح عن حركاتها
واذا شبع النفس جاعت الجوارح بمعنى قويت على البطش والنظر وفعل ما لا ينبغي فيما يقبضها يصفو
القلب وتخلص المراقبة ومنها العطف على المساكين بالاحساس بالجموع لمن هو وصفه أبد فيحسن اليه
ولذا لا ينبغي الافراط في السجود لانه الحكمة المقصودة والاتصاف بصفة الملائكة ولا يدخل الربا في
صوم الفرض فصل في صفة الصوم وتنقسمه (ينقسم الصوم الى ستة اقسام) ذكرت مجملته ثم
مقصدة لكونه أوقع في النفس (فرض) عين (واجب ومسنون ومنه وجوب ونفل ومكروه) (أما) القسم الاول
وهو (الفرض فهو صوم) شهر (رمضان أداء وقضاء وصوم الكفارات) الظهار والقتل واليمين وسواء
الصيد وفدية الاذى في الاحرام لثبوت هذه بالقاطع من الأدلة سندنا واستنا والاجماع عليها (و) من هذا
القسم الصوم (المنذور) فهو فرض (في الاظهر) لقوله تعالى وليؤفوا نذوره من (وأما) القسم الثاني وهو
(الواجب فهو قضاء ما أفسده من) صوم (نفل) لوجوبه بالشروع وصوم الاعتكاف المنذور (وأما)
القسم الثالث وهو (المسنون فهو صوم عاشوراء) فانه يكفر السنة الماضية (مع) صوم (التاسع) لصومه
صلى الله عليه وسلم العاشر وقال لأن بقيت الى قابل لا صوم من التاسع (وأما) القسم الرابع وهو (المندوب
فهو صوم ثلاثة) أيام (من كل شهر) ليكون كصيام جميعه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها (ويندب كونها)
أي الثلاثة (الايام البيضاء وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) سميت بذلك لتكامل ضوء
الهلل وشدة البياض فيها لما في ابي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بان تصوم البيضا ثلاث

بالسنة كصوم داود عليه السلام وهو افضل الصيام واحببه الى الله تعالى واما النفل فهو ما سوى ذلك مما لم يثبت كراهيته واما المكر وهو قسمان مكر وتزيتها ومكر ومكرهما الاول كصوم عاشوراء منفردا عن التاسع والثاني صوم العيدين وايام التشريق وكره افراد يوم الجمعة وافراد يوم السبت ويوم النير وزاو المهرجانات الا ان يوافق عادة وكره صوم التوصل ولو يومين وهو ان لا يفطر بعد الغروب اصل حتى يتصل صوم الغد بالامس وكره صوم الدهر

فصل في ما لا يشترط تبييت النية وتعيينها فيه وما يشترط اما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية ولا تبييتها فهو اداء رمضان والنذر المعين زمانه والنفل فيصبح بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار على الاصح ونصف النهار من طلوع الفجر الى وقت الغروب والكبرى ويصح ايضا بطلاق النية وبنية النفل ولو كان مسافرا او مريض في الاصح

عشرة واربع عشرة وخمسة عشرة قال وقال هو كهية الدهر أي كصيام الدهر (و) من هذا القسم (صوم) يوم الاثنين و) يوم الخميس لقوله صلى الله عليه وسلم تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فاحب ان يعرض على وانما صام (و) منه (صوم ستمن) شهر (شوال) لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فاتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر (ثم قيل الافضل وصلها) لظاهر قوله فاتبعه (وقيل تقرئها) اظهار المخالفة أهل الكتاب في التشبيه بالزيادة على المفروض (و) منه (كل صوم ثبت طلبه والوعده عليه بالسنة) الشريفة (كصوم داود عليه) الصلاة (و) السلام وهو افضل الصيام واحببه الى الله تعالى لقول النبي صلى الله عليه وسلم احب الصيام الى الله صيام داود واحب الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يفطر يوما ويصوم يوما واه ابدا داود وغيره (و) اما القسم الخامس وهو (النفل) فهو ما سوى ذلك (الذي بيناه) أي صوم (لم يثبت) عن الشارع (كراهيته) ولا تخصيصه بوقت (و) اما القسم السادس وهو (المكر) وهو قسمان مكر وتزيتها ومكر وتزيتها الاول الذي كرهه تزيتها (كصوم) يوم عاشوراء منفردا عن التاسع) او عن الحادي عشر (والثاني) الذي كرهه تزيتها (صوم العيدين) الفطر والحج والاعراض عن ضيافة الله ومخالفة الامر (و) منه صوم (ايام التشريق) لور ودان النبي عن صيامها وهذا التقسيم ذكره المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله وقد صرح بحرمته صوم العيدين وايام التشريق في الهرهان (وكره افراد يوم الجمعة) بالصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون في صوم بصومه أحدكم رواه مسلم (و) كره افراد يوم السبت به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد أحدكم الاغتاء غنية أو عود شجرة فليضعه رواه أحمد وأصحاب السنن الا النسائي (و) كره افراد (يوم النير وزاو) أصله نور وزلكن لم يكن لمسلم يكن في أوزان العرب فوعول أبدلوا الواو ياء وهو يوم في طرف الربيع (أو) افراد يوم (المهرجانات) معرب ماهر كان وهو يوم في طرف الخريف لان فيه تعظيم أيام نبيها عن تعظيمها (الا ان يوافق) ذلك اليوم (عادته) لفوات علة الكراهية بصوم معتاده (وكره صوم التوصل ولو) واصل بين (يومين) فقط للنهي عنه (وهو) أي التوصل (أن لا يفطر بعد الغروب اصل حتى يتصل صوم الغد بالامس) وكره صوم الصمت وهو ان يصوم ولا يتكلم بشئ فعليه أن يتكلم بخير ويحاجة دعوت اليه (وكره صوم الدهر) لانه يضعفه أو يصير طبعه على العبادة على مخالفة العادة ولا تصوم المرأة نفلا بغير رضاز وجهها وله أن يفطرها لقيام حقه واحتياجه والله الموفق

فصل فيما لا يشترط تبييت النية وتعيينها فيه أو ما يشترط (و) فيه ذلك (أما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية) لما يصومه (ولا تبييتها) أي النية فيه (فهو اداء رمضان) (أو اداء النذر المعين زمانه) كقوله لله على صوم يوم الخميس من هذه الجمعة فاذا أطلق النية ليلته أو نهاره الى ما قبل نصف النهار صح ونحوه عن عهد النذور (و) اداء (النفل فيصح) كل من هذه الثلاثة (بنية) معينة معينة (من الليل) وهو الافضل وحقيقة النية قصده عازما بقلبه صوم غد ولا يخلو مسلم عن هذا في ليالي شهر رمضان الا ما نذر وليس النطق باللسان شرطاً وفي صيام من لم يبيت النية في كمال فتصح النية ولو نهارا (الى ما قبل نصف النهار) لان الشرط وجود النية في أكثر النهار احتياطاً وبه توجد في كل حكم لا أكثر وخص هذا بالصوم فخرج الحج والصلاة لانهما أركان فيشترط قرانها بالعقد على اداها ابتداء والا خلاً ببعض الاركان عنها فلم يقع عبادة والصوم ركن واحد وقد وجدت فيه وانما قلنا الى ما قبل نصف النهار تبعاً للجامع الصغير (على الاصح) احترازاً عن ظاهر عبارة القدوري وانما قال (ونصف النهار من) ابتداء (طلوع الفجر الى) قبيل (وقت الفجر الكبرى) لاعتدالها لان النهار قد يطلق على ما عند طلوع الشمس الى غروبها لغة وعند الزوال نصفه فيقوم شرط صحة النية بوجودها قبيل الزوال (ويصح أيضاً) كل من اداء رمضان والنذر المعين والنفل (بطلاق النية) من غير تقييد بصرف العيار به والنذر معتبر بايجاب الله تعالى (وبنية النفل) أيضاً (ولو كان) الذي نواه (مسافراً أو) كان (مريضاً في الاصح) من الروايتين هو اختيار نفي الاسلام وتشمس الأئمة وجمع وتلغى زيادة النية لانها مما لا تحملا المشقة التحقاً من الاعتذار له نظراً لما

ويصح أداء رمضان بنية

واجب آخر لمن كان صحيحا

معيما بخلاف المسافر فإنه

يقع عمنزاه من الواجب

واختلف الترجيح في المريض

إذا نوى واجبا آخر في

رمضان ولا يصح المنذور

المعين زمانه بنية واجب

غيره بل يقع عمنزاه من

الواجب فيه وأما القسم

الثاني وهو ما يشترطه تعين

النسبة وتبينها فهو قضاء

رمضان وقضاء ما أفسد

من نفل وصوم الكفارات

بأنواعها والنذر المطلق

كقوله ان شفي الله مريض

فصلى صوم يوم ففصل

الشفاء في فصل في فيما

ثبت به الهلال وفي صوم

الشك وغیره * ثبت

رمضان برؤية هلاله أو بعد

شعبان ثلاثين ان غم

الهلال ويوم الشك هو ما

يلى التاسع والعشر من

من شعبان وقد استوى

فيه طرف العلم والجهل

بان غم الهلال وكره فيه كل

صوم الا صوم نفل خرم به

بلا ترديد بينه وبين صوم

آخر وان ظهر أنه رمضان

أجزأ عنه ما صامه وان ردد

فيه بين صيام وفطر لا يكون

صائما وكره صوم يوم أو

يومين من آخر شعبان لا يكره

ما فوقهما ويأمر المقي

العامه بالتلوم

فلورجع عما نوى لئلا

لم يصرمائما قال في الهندية

ولونوى عن الليل ثم رجع

من نيته قبل طلوع الفجر

صح رجوعه في الصيامات

كلها لم يطعوا

(ويصح أداء رمضان بنية واجب آخر) هذا (إن كان صحيحا مقيما) لما أنه معيار فيصاب بالخطأ في الوصف كطلاق النية (بخلاف المسافر فإنه) إذا نوى واجبا آخر (يقع عمنزاه من) ذلك (الواجب) رواية واحدة عن أبي حنيفة لأنه صرفه إلى ما عليه وقال لا يقع عن رمضان (واختلف الترجيح في) صوم (المريض إذا نوى واجبا آخر) بصومه (في) شهر (رمضان) روى الحسن أنه عمنزاه واختاره صاحب الهداية وأكثر مشايخ بخاري لجزءه المقدور وقال نحر الاسلام وشمس الأئمة الصحيح أنه يقع صومه عن رمضان وفي الرهان وهو الأصح (ولا يصح) أي لا يسقط (المنذور المعين زمانه) بصومه (بنية واجب غيره بل يقع عمنزاه) النذر (من الواجب) الغابر للمنذور في الروايات كلها ويبقى المنذور بنية فبقية قضيه وقيد بانواجب آخر لأنه لو نوى نفلا وقع عن المنذور المعين كطلاق النية وروى عن أبي حنيفة أنه يكون عمنزاه (فيه) أي الزمن المعين (وأما القسم الثاني) وهو ما يشترط له تعين النية وتبينها (ليتأدى به) ويسقط عن المكلف (فهو قضاء رمضان وقضاء ما أفسد منه من نفل وصوم الكفارات بأنواعها) ككفارة اليمين وصوم التمتع والقران (والنذر المطلق) عن تقييد بزمان وهو ما علق بشرط ووجد (كقوله ان شفي الله مريض فصلى صوم يوم ففصل الشفاء) أو مطلق كقوله لله على صوم يوم لانها ليس لها وقت معين فلم تتأد الابنية بخصوصه معينة أو مقارنة لطلوع الفجر وهو الأصل وقد تمت عنه للضرورة ويشترط الدوام عليه فلا يرجع عما نوى لئلا يصير صائما ولو أفطر لأشئ عليه إلا القضاء لا تقطاع النية بالرجوع فلا كفارة عليه في رمضان إلا أن يعود إلى تجديد النية ويحصل مضيه فيه في وقتها تجديد الها ولا تبطل النية بقوله أصوم غدا إن شاء الله لأنه يعني الاستعانة وطلب التوفيق إلا أن يرد حقيقة الاستثناء * (فصل فيما ثبت به الهلال وفي صوم) يوم (الشك) وغيره (يجب كفاية التماس الهلال ليلة الثلاثين من شعبان) لأنه قد يكون ناقضا (ويثبت رمضان برؤية هلاله) لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فافطروا عدة شعبان ثلاثين فالأقال (أو بعد شعبان ثلاثين يوما) ان غم الهلال (بغير أو غبار وغيره بالاجماع) (ويوم الشك هو ما يلى التاسع والعشر من شعبان وقد استوى فيه طرف العلم والجهل) بحقيقة الحال (بان غم الهلال) أي هلال رمضان فاحتمل كمال شعبان ونقصه منه نظر إلى قوله صلى الله عليه وسلم الش - هر هكذا وهكذا وهكذا وخمس ايامه في المرة الثالثة يعني تسعة وعشر من وقوله وهكذا وهكذا أي من غير خمس يعني ثلاثين فالشك بوجوده كغيره في الثلاثين من رمضان هو أو من شعبان أو بغيره من رجب (وكره فيه) أي يوم (الشك) (كل صوم) من فرض وواجب وصوم ردد فيه بين نفل وواجب (الا صوم نفل خرم به) بلا ترديد بينه وبين صوم آخر) فإنه لا يكره تجديد الأمر إذا كان على وجه لا يعلم العوام ذلك ليعتادوا صومه ظنا منهم زيادته على الفرض وإذا وافق معتاده فصومه أفضل اتفاقا واختلفا في الأفضل إذا لم يوافق معتاده قيل الأفضل الفطر احترازا لظواهر النهي وقيل الصوم اقتداء بعلي وعائشة رضي الله عنهما فانهما كانا يصومانه (وان ظهر أنه) من (رمضان أخر أعنه) أي عن رمضان (ما صامه) بأي نية كانت إلا أن يكون مسافرا ونزاه عن واجب آخر كما تقدم وان ظهر من شعبان ونزاه فلا كان غير مضمون لدخول الاسقاط في عزه من وجه وكرهه الواجب للصورة انتهى كصلاته في أرض الغير وهو دون كراهته على أنه من رمضان لعدم التشبه وأما كراهية النفل مع التردد فلا نه ناول الفرض من وجه وهو أن يقول ان كان غدا من رمضان فعنه والا فطوع (وان ردد) الشخص (فيه) أي في يوم الشك (بين صيام وفطر) كقوله ان كان من رمضان فصائم ولا فطر (لا يكون صائما) لأنه لم يجزم بعزمه فان ظهرت رمضانته فضاها ثم شرع في بيان تقديم الصوم من غير شك على جهة الاحتياط فقال (وكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر يوم ولا يومين الا رجل كان يصوم صوما فيصومه متفق عليه والمراد به التقديم على قصد أن يكون من رمضان لان التقديم بالشئ على الشئ أن ينوى به قبل حينه وأوانه ووقته وزمانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدما عليه من فوائد شيخنا العلامة شمس الدين محمد الحلي رحمه الله (لا يكره) صوم (ما فوقهما) أي اليومين كالثلاثة فما فوقهما من آخر شعبان كما في الهداية (و) المختار أن (يأمر المقي العامة) بالنداء (بالتلوم) أي بالانتذار

يوم الشك ثم بالافطار اذا

ذهب وقت النية ولم يتبين
الحال ويصوم فيه المقتضى
والقاضي ومن كان من
الخوارج وهو من يمكن
من ضبط نفسه عن التردد
في النية وملاحظة كونه
عن الفرض ومن رأى هلال
رمضان أو افطر وحده
ورد قوله لزمه الصيام ولا
يجوز له الفطر بتيقنه هلال
شوال وان افطر في الوقتين
قضى ولا كفارة عليه ولو
كان فطره قبل ما رده
القاضي في الصحيح واذا كان
بالسما علة من غيم أو
غيبار ونحوه قبل خبر واحد
عدل أو مستور في الصحيح
وشهد على شهادة واحد
مثله ولو كان أنثى أو رقبعة
أو محدودا في قذف تاب
لرمضان ولا يشترط لفظ
الشهادة ولا الدعوى بشرط
لهلال الفطر اذا كان بالسما
علة الشهادة من حزين أو
حسوسين بلا دعوى

قوله لئلا يتهم بالعصيان علة
لقوله سراقا في الشرح
فان أفتاهم بالافطار بعد
التلوم فاذا خالف الى الصوم
اتهموه بالعصية تمسكا
منهم بما يروى من صام
يوم الشك فقد عصى أبا
القاسم وهو مشهور بين
العوام اه طحاوى
قوله ولا تقدم الدعوى قال
في الظهيرية هذا على قولهما
لما على قول الامام رضى
الله عنه فينبغي ان يشترط
الدعوى اه طحاوى

بلاية صوم في ابتداء (يوم الشك) بحافظة على امكان أداء الفرض بانشاء النية بظهور الحال في وقتها (ثم)
ياهر العامة (بالافطار اذا ذهب وقت) انشاء (النية) وهو عند مجيء النجوة الكبرى (ولم يتبين الحال)
حسب المادة اعتقاد الزيادة (ويصوم فيه) أى يصومه نفلا (المقتضى والقاضى) سر الخديث السرار لئلا يتهم
بالعصيان بارتكاب الصوم بما يروى من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم مخالفا لما أمر به من الفطر
(و) يصومه أيضا سرا (من كان من الخوارج وهو من يمكن من ضبط نفسه عن) الاضجاع وهو (الترديد
في النية و) عن (ملاحظة كونه) صائما (عن الفرض) ان كان من رمضان لخديث السرار وهو قوله صلى الله
عليه وسلم لرجل هل صمت من سرار شعبان قال لا قال فاذا افطرت فصم يوما مكانه وسرار الشهر بالفتح
والكسر آخره سمي به لاستتار القم فيه لانه لما كان معارضا بنهى التقدم بصيام يوم أو يومين حمل التقدم
على نية الفرض وخديث السرار على استحبابه نفلا لان المعنى الذى يعقل فيه ختم شعبان بالعبادة كما
يستحب ذلك في كل شهر (ومن رأى هلال رمضان) وحده (أو) هلال (الفطر وحده) ورد قوله أى رده
القاضى (لزمه الصيام) لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقدر آناهرا وقوله صلى الله عليه وسلم
صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون والناس لم يفطروا فوجب ان لا يفطر ولا فرق بين كون السماء
بعلة فلم يقبل لنفسه أو ردت بحجوها لا نفاده وفيه اشارة الى لزوم صيامه وان لم يشهد عند القاضي ولا
فرق بين كونه من عرض الناس أو الامام فلا يهر الناس بالصوم ولا بالفطر اذا رآه وحده ويصوم هو (ولا
يجوز له الفطر بتيقنه هلال شوال) برؤية منفرد المسار وبنا كذا في فتح القدير والتتارخانية عن المحيط
والخلاصة وفي الجوهر خلافة قال الامام يهرهم بالصوم برؤية وحده ولا يصليهم العبد ولا يفطر لا سرا
ولا جهر انتهى فاخذ بالا حتميات من المحلين وفي الحجة قال صاحب الكتاب اذا استيقن بالهلال يخرج
ويصلي العبد ويفطر لانه ثابت بالشرع وقد تبين كذا في التتارخانية (وان افطر) من رأى الهلال وحده
(في الوقتين) رمضان وشوال (قضى) لما تلو ناور وينا (ولا كفارة عليه) ولا على صديق للرأى ان شهد عنده
بهلال الفطر وصدقه فافطر لانه يوم عيد عنده فيكون شبهة ويرد شهادته في رمضان صار مكذبا شرعا (و)
بذلك لا كفارة عليه و (لو كان فطره قبل ما رده القاضى في الصحيح) لقيام شبهة وهي قوله صلى الله عليه
وسلم الصوم يوم تصومون وقيل يجب الكفارة فيهما للظاهر بين الناس في الفطر والحقيقة التي عنده في
رمضان (واذا كان بالسما علة من غيم أو غيبار ونحوه) كضباب وندى (قبل) أى القاضى بمجلسه (خبر
واحد عدل) هو الذى حسنته أكثر من سيئاته والعدالة ملزمة بحمل على ملازمة التقوى والمروعة (أو)
خبر (مستور) هو مجهول الحال لم يظهر له فسق ولا عدالة يقبل قوله (في الصحيح) ويأزم العدل ان يشهد
عند الحاكم في ليلة رؤيته كيلا يصحوا مفطرين ولا يخدرون ان تشهد بخبر اذن وليها لانه من فروض العين
(و) يقبل خبره (شهد على شهادة واحد مثله) لان العدد في الاصول ليس شرطاً فكذا في الفروع (و)
يقبل خبره (لو كان أنثى) أو رقبعة أو محدودا في قذف وقد (تاب) في ظاهر الرواية ثباتا (لرمضان) لانه
أمر ديني وخبر العدل فيه مقبول فاشبه رواية الاخبار (و) لهذا (لا يشترط لفظ الشهادة ولا) تقدم
(الدعوى) كمالا يشترطان في سائر الاخبار واطلق القبول كما في الهداية وقال كان الشيخ الامام أبو بكر محمد
ابن الفضل انما يقبل شهادة الواحد اذا فسرف قال رأته في وقت يدخل في السحاب ثم يغيب لان الرؤية في
مثل هذا تنفق في زمان قليل بخازان يفرد به اما يدون هذا التفسير لا يقبل لما كان التهمة انتهى كذا في
الحنيفة (و) تنبيه (لما كان قول الحساب محتملا فيه نظمه ابن وهبان فقال

وقول أولى التوقيت ليس بموجب * وقيل نعم والبعض ان كان يكثر

وقال ابن الشحنة بعد نقل الخلاف فاذا تنقوا أصاب أي حنيفة الا لئلا والشافعي أنه لا اعتماد على قول
المخمين في هذا (وشرط لهلال الفطر) أى لشهرته وثبوت غيره من الالهة (اذا كان بالسما علة) لفظ
(الشهادة) الحاصلة ((من حزين) مسلمين مكلفين غير محددين في قذف (أو حسوسين) لكن (بلا) اشتراط
تقدم (دعوى) على الشهادة كعقوبة الامة وطلاق الزوجة واذا رأى الهلال في الرستاق وليس هناك والى ولا قاض
فان كان ثقة مصوم الناس بقوله وفي الفطر ان أجبر عدلان برؤية الهلال وبالسما علة لا بان يفطر وبلا

واذا لم يكن بالسما علة

فلا بد من جمع عظيم
لرمضان والفطر ومقدار
الجمع مفوض الى رأى
الامام فى الاصح واذا تم
العدد بشهادة فرد ولم ير
هلال الفطر والسما معصية
لا يحل الفطر واختلف
الترجيح فيما اذا كان
بشهادة عدلين ولا خلاف
فى حل الفطر اذا كان
السما علة ولو ثبت رمضان
بشهادة الفرد وهو سائر
الاخصى كالقصر ويشترط
لبقية الالهة شهادة رجلين
عدلين أو حو حرتين غير
محدودين فى قذف واذا
ثبت فى مطلع قطر لم سائر
الناس فى ظاهر المذهب
وعليه الفتوى ولا عبرة
برؤية الهلال نهارا سواء
كان قبل الزوال أو بعده
وهو الية المستقبلة فى
المختار

باب ما لا يفسد الصوم
هو اربعة وعشرون شيا
مالواكل او شرب او جامع
ناسيا وان كان للناسى
قدرة على الصوم بذكره
به من رآه ياكل وكره عدم
تذكره وان لم يكن له قوة
فلاولى عدم تذكره وانزل
بنظر او فكر وان ادام
النظر والفكر
قوله لم سائر الناس فى
سائر اقطار الدنيا اذا ثبت
عندهم الرؤية بطريق
موجب كان يحمل اثنان
الشهادة او يشهد على
حكم القاضى او يستفيض
الخبر بخلاف ما اذا اخبر
ان اهل بلدة كذا او لانيه
حكايه لم يطعوا

دعوى ولا حكم للضرورة (واذا لم يكن بالسما علة فلا بد) للشبوت (من) شهادة (جمع عظيم لرمضان والفطر)
وغيره الان المطالع متحد فى ذلك المحل والموانع منتفية والابصار سليمة والهمم فى طلب رؤية الهلال مستقيمة
فالتفرد فى مثل هذه الحالة يوهم الغلط فوجب التوقف فى رؤية القليل حتى يراه الجمع الكثير لافرق فى
ظاهرا واية بين اهل المصر ومن ورد من خارج المصر (ومقدار) عدد (الجمع) العظيم قبل اهل المحلة وعن
ابى يوسف خمسون كالتسامة وعن خلف بن سماعة يبلغ قليل وقال الباقى الالف بخارى قليل وقال الكمال
الحق ما روى عن محمد وابى يوسف ان العبرة بتواتر الخبر وصحة من كل جانب اه وفى التجنيس عن محمد ان
اهم القلة والكثرة (مفوض الى رأى الامام) وهو الصحيح وفى البرهان (فى الاصح) لان ذلك يختلف باختلاف
الاقوات والاماكن وتتفاوت الناس صدقا (واذا تم العدد) أى عدد رمضان ثلاثين (بشهادة فرد) برؤيته
(ولم ير هلال الفطر) ذلك و (السما معصية لا يحل الفطر) اتفاقا على ذكره شمس الائمة ويعز ذلك
الشاهد كذا فى الدرر وفى التجنيس اذا لم ير هلال شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوما آخر وقال الزيايى
والاشبه ان يقال ان كانت السما معصية لا يفطرون لظهور غلطه وان كانت مستقيمة يفطرون لعدم ظهور
الغلط (واختلف الترجيح) فى حل الفطر (فيما اذا كان) ثبوت رمضان (بشهادة عدلين) وتم العدد ولم ير
هلال شوال مع الصحوة صحيح فى الدراية والخلاصة والبرازية حل الفطر لان شهادة الشاهدين اذا قبلت كانت
بمنزلة العيان وفى مجموع النوازل لا يفطرون وصحة كذلك السيد الامام الاجل ناصر الدين لان عدم الرؤية
مع الصود دليل الغلط فتبطل شهادتهما (ولا خلاف فى حل الفطر اذا) تم العدد (كان بالسما علة ولو)
وصلية (ثبت رمضان بشهادة المفرد) العدل كالعدين اتفاقا على التحقيق (وهللال الاخصى) فى الحكم
(كالقصر) فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم مع الصحوة على ظاهر الرواية وهو الاصح لما
تعلق به من نفع العباد خلافا لما روى عن ابى حنيفة انه كهل لال رمضان وهى رواية النوادر وصحة فى
التحفة والمذهب ظاهر الرواية (ويشترط) فى الشبوت (لبقية الالهة) اذا كان بالسما علة (شهادة رجلين
عدلين أو) شهادة (حو حرتين غير محدودين فى قذف) (والا بجمع عظيم) (واذا ثبت) الهلال (فى) بلدة
(ومطلع قطر) ها (لم سائر الناس فى ظاهر المذهب وعليه الفتوى) وهو قول أكثر المشايخ فيما زم قضاء
يوم على اهل بلدة صاموا تسعة وعشرين يوما العموم الخطاب صوموا لرؤيته وقيل يختلف ثبوته باختلاف
المطالع واختاره صاحب التجريد وغيره كما اذا زالت الشمس عند مقدم وغربت عند غروبهم فالظهور على
الاولين لا المغرب لعدم انعقاد السبب فى حقهم (تنبيه) ثبوت رمضان وشوال بالدعوى بخبر وكالة
معلقة به فيذكر المذهب عليه فيشهد الشهود بالرؤية فيقضيه عليه ويثبت محيى رمضان ضمنا لان اتساع
محى الشهر مجرد الايدخل تحت الحكم وان لم يصوم بمجرد الاخبار ولا يشترط الاسلام فى اخبار الجمع
العظيم لان التواتر لا يبالى فيه بكثرة الناقلين فضلا عن فسقهم أو ضعفهم ذكره الكمال (ولا عبرة برؤية
الهلال نهارا سواء كان) قدر رؤى (قبل الزوال أو) رؤى (بعده وهو الية المستقبلة) لقوله صلى الله عليه وسلم
صوموا لرؤيته الخ فوجب سبق الرؤية على الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عيشية كل
شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم (فى المختار) من المذهب (باب) فى بيان (ما لا يفسد الصوم
وهو اربعة وعشرون شيا) تقر به الاتحاديون بالمرقة منها (مالواكل) (الصائم) (أو شرب أو جامع) (أو جامع بينها
(ناسيا) اصومه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فانه هور زق ساقه الله اليه فلا
قضاء عليه والجماع فى معناها فان تذكر نزع من فورده فان مكث بعده فسد صومه فان حرك نفسه ولم ينزع
أو نزع ثم أوج لزمته الكفارة ولو نزع خشية طلوع الفجر فامنى بعد الفجر والنزع ليس علمه شى لعدم
الجماع ضرورة ومعنى (وان كان للناسى قدرة على) اتسام (الصوم) الى الليل بلا مشقة ظاهرة كشاب قوى
(بذكره به من رآه ياكل و) ان ترك (كره عدم تذكره) فى المختار كذا فى الفتح وقيل من رأى غيره فى
رمضان ياكل ناسيا لا يخبره لان باكله هذا لا يفسد صومه واذا ذكر للناسى وهو ياكل فقبل له اكل الصائم
فلم يتذكر يلزمه القضاء فى المختار (وان لم يكن له قوة فلاولى عدم تذكره) لما فيه من قطع الرزق والاطف
به سواء كان شيخا أو شابا (أو أنزل بمنظر) الى فرج امرأه لم يفسد (أو فكر وان ادام النظر والفكر) حتى

أنزل لأنه لم يوجد منه صورة الجماعة ولا معناه وهو الانزال عن مباشرة ولا يلزم من الحرمة الإفطار وفعل
 المرأتين بل أنزل منهما لا يفسد أو أدهن لم يفسد صومه كما لو اغتسل ووجد برد المساء في كبده (أو اكتمل
 ولو وجد طعمه) أي طعم التكحل (في حلقه) أو لونه في براقه أو ختمته في الأصح وهو قول الأكثر وسواء كان
 مطبعا أو غيره وتفيد مسألة الاكتمال ودهن الشارب الا أنه لا يكره للصائم شم رائحة المسك والورد
 ونحوه مما لا يكون جوهرام متصلا كالذخا فانهم قالوا لا يكره الا كتمال بحال وهو شامل للطيب وغيره ولم
 يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب ولو وضع في عينيه لبنا ودواء مع الدهن فوجد طعمه في حلقه لا يفسد
 صومه اذا عبرة بما يكون من المسام ولو لم يلمع نحو عذبة من بوطه بخيط ثم أخرجه لم يفطر أو أدخل أصبعه في
 فرجه ولم يكن مبلوا بآء أو دهن لم يفسد على المختار (أو احتجم) لم يفسد لأنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو
 محرم واحتجم وهو صائم (أو اغتاتب) وحديث أفطر الحاجم والمحجوم مؤول بذهاب الآخر (أو نوى الإفطار ولم
 يفطر) لعدم الفعل (أو دخل حلقه دخان بلا صنع) لعدم قدرته على الامتناع عنه فصار كبليل بقي في فيه
 بعد المضغمة لدخوله من الأنف اذا طبق النعم وفيما ذكرنا إشارة الى أنه من أدخل بصنعه دخانا حلقه بآء
 صورة كان الإدخال فسد صومه سواء كان دخان عنبر أو عودا أو غيره ما حتى من تخمر بخور فاقوا ما إلى
 نفسه واشتم دخانه ذكر الصومه ففطر لا مكان الفجر زعن ادخل المفطر جوفه ودهاغه وهذا مما يغفل
 عنه كثير من الناس فليتنبه له ولا يتوهم أنه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بين هواء الطيب وبين
 المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله وسنذكر حكم الكفارة بشره (أو) دخل حلقه
 (غبار ولو) كان (غبار) دقيق من (الطاحون أو) دخل حلقه (ذباب أو) دخل (أثر طبع الادوية فيه) أي
 في حلقه لأنه لا يمكن الاحتراز عنها فلا يفسد الصوم بدخولها (وهذا ذكر الصومه) لما ذكرنا (أو أصبح جنبا
 ولو استمر) على حالته (يوما) أو أياما (بالجنبه) لقوله تعالى فلا تنباشي وهن لا تستلزام جواز المباشرة الى قبيل
 الفجر وقوع الغسل بعده ضرورة وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصيام واغتسل وأصوم
 (أو صب في احليله ماء أو دهن) لا يفطر عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فيما اذا وصل الى المثانة اماما
 دام في قصبة الذكر لا يفسد بالاتفاق ومنه الخلاف على منفذ الحق من المثانة وعدمه والاظهار أنه لا يفسد
 له وانما يجتمع البول في المثانة بالترشح كذا قوله الاطباء قاله الزياحي (أو خاض نهر فدخل الماء أذنه)
 لا يفسد للضرورة (أو حلت أذنه بعد فخرج عليه درن) مما في الصماخ (ثم أدخله) أي العود (مرارا الى
 أذنه) لا يفسد صومه بالاجماع كما في البراز بقوله وصول المفطر الى الدماغ (أو دخل) يعني نزل من رأسه
 ووصل (أنفه مخاط فاستنشقه بعد ما ابتلعه) لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من فيه فادخله وابتلعه ان كان لم
 ينقطع من فيه بل متصل كالخيط فتدلى الى الذقن فاستشربه لم يفطر وان انقطع فاحسنه وأعاد ففطر كذا
 في الفتح وقال أبو جعفر اذا خرج البراق على شفته ثم ابتلعه فسد صومه وفي الطائفة ترطب شفته براقه عند
 الكلام ونحوه فابتلعه لا يفسد صومه وفي الحجة سئل ابراهيم عن ابتلعه بالغمس قال ان كان أقل من مل ففيه
 لا ينقض اجسا عاوان كان مل ففيه ينقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض (وينبغي القضاء
 الخامة حتى لا يفسد صومه على قول الامام الشافعي) كما نبه عليه العلامة ابن الشحنة ليكون صومه صحيحا
 بالاتفاق لقدرة على مجها (أو ذرعه) أي سببه وغلبه (القي) ولو لملا فاه لقوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه
 القي وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاء عمدا فليقض (و) كذا لا يفطر لو (عاد) ما ذرعه (بغير صنعه
 ولو لم لا) القي (في الصحيح) وهذا عند محمد لأنه لم يوجد صورة الإفطار وهو لا يتلعه لأنه لا يتغذى
 به عادة (أو استقاء) أي تعمدا خواجه وكان (أقل من مل) على الصحيح (وهذا عند أبي يوسف وقال محمد
 يفسد وهو ظاهر الرواية) ولو أعاد في الصحيح (لا يفسد عند أبي يوسف كما في المحيط لعدم الخروج حكا حتى
 لا ينقض الطهارة وقال الكمال وهو المختار عند بعضهم لعدم الخروج شرعا وقال محمد يفسد وهو ظاهر
 الرواية ورواية عن أبي يوسف لا تطلق مارينا (أو كل ما بين أسنانه) مما بقي فيه من مخوره (وكان دون
 المسحاة) لأنه تبع لريقه وهذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه عادة أو يتعسر وقال الكمال من المشايخ من جعل
 الفاصل بين القليل والكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة بالريق أو لا يحتاج الاول قليل والثاني كثير

أو اكتمل ولو وجد طعمه
 في حلقه أو احتجم أو اغتاتب
 أو نوى الإفطار ولم يفطر أو
 دخل حلقه دخان بلا
 صنعه أو غبار ولو غبار
 الطاحون أو ذباب أو أثر
 طبع الادوية فيه وهو ذكر
 لصومه أو أصبح جنبا ولو
 استمر يوما بالجنبه أو صب
 في احليله ماء أو دهن أو
 خاض نهر فدخل الماء
 أذنه أو حلت أذنه بعد
 فخرج عليه درن ثم أدخله
 مرارا الى أذنه أو دخل
 أنفه مخاط فاستنشقه عمدا
 وابتلعه وينبغي القضاء
 الخامة حتى لا يفسد صومه
 على قول الامام الشافعي
 أو ذرعه القي أو عاد بغير
 صنعه ولو لم لا ففيه في الصحيح
 أو استقاء أقل من مل
 على الصحيح أو كل ما بين أسنانه
 وكان دون المسحاة

القضاء

وهو اثنان وعشرون شيئا
اذا فعل الصائم شيئا منها
طائها متعمدا غير مضطر
لزمه القضاء والكفارة

وهي الجماع في أحد السبلين

على الفاعل والمفعول به

والاكل والشرب سواء فيه

ما يتغذى به أو يتداوى به

وابتلاع مطرد دخل الى فيه

وأكل اللحم النقي الا اذا

دودوا كل الشحم في اختيار

الفقيه أبي الليث وقصيد

اللحم بالاتفاق وكل

الحنطة وقضيهما الا أن يعضغ

قصة فتلاشت وابتلاع

سمسمه أو نحوها من خارج

فيه في المختار وكل الطين

الارمني مطلقا والطين

غير الارمني كالطفل ان

اعتاد كله وقليل الملح في

المختار وابتلاع بزاق زوجته

أو صديقه لا غيرهما أو كله

عمدا بعد غيبة أو حجمة

أو مس أو قبله بشهوة

قوله ميتا النيسة فان نوى

نهارا ثم أفطر فلا كفارة

لشبهة خلاف الشافعي

رضي الله عنه فإنه لا يجوز

الصوم بنيسة من النهار

ويشترط أيضا التعمين فان

الامام الشافعي شرطه كذا

في تحفة الاخبار وقال ان

نوى نهارا أو فطر فعليه

الكفارة أفاده السيد اه

طحاوي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

قوله ومنه أكل اللحم النقي

وهو حسن لان المانع من الحكم بالافطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك مما يجري
بنفسه مع الريق لا فيمات بعد في ادخاله لانه غير مضطر فيه انتهى (أومضغ مثل سمسمه) أي قدرها وقد
تناولها (من خارج) حتى تلاشت ولم يجد لها طعما في حلقه (كذا في الكافي وقال الكمال وهذا حسن
جدا فليكن الاصل في كل قليل مضغه انتهى

باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء

(وهو اثنان وعشرون شيئا) تقريرا (اذا فعل) المكلف (الصائم) ميتا النيسة في أداء رمضان ولم يطرأ ما يبيح
الفطر بعده كمرض أو قبله كسفر وكان فعله (شيئا منها) أي المفسدات (طائها) احترازا عن المكره ولو
اكرهته زوجته في الاصح كما في الجوهره وبه يفتي فلا كفارة ولو حصلت الطوائع في أثناء الجماع لانها
بعد الافطار مكرها في الابتداء (متعمدا) احترازه عن الناسي والخطيئ (غير مضطر) اذا المضطر لا كفارة
عليه (لزمه القضاء) استندرا كالمصلحة الفائتة (و) لزمه (الكفارة) لسكالك الجنابة (وهي الجماع في أحد
السبلين) أي سبل آدمي (على الفاعل) وان لم ينزل (و) على (المفعول به) والدبر كالقبيل في الاصح
لسكالك الجنابة بخلاف الحد لانه ليس زنا حقيقة (و) كذا (الاكل والشرب) وان قل (سواء فيه) أي المفطر
(ما يتغذى) أي يربي ويقام البدن (به) أي الغذاء وهو بالغبين والذال المجتمعين اسم للذات المأكولة غذاء
قال في الجوهره واختلاف في معنى التغذي قال بعضهم أن يسيل الطبع الى أكله وتنقض شهوة البطن به
وقال بعضهم هو ما يعود نفعه الى اصلاح البدن وفائدته فيما اذا مضغ لقمة ثم أخرجه ثم ابتلعها فعلى القول
الثاني تجب الكفارة وعلى الاول لا تجب وهذا هو الاصح لانه باخراجه تعافى النفس كما في المحيط وعلى
هذا الورق الحبشي والحشيشة والقطاط اذا أكله فعلى القول الثاني لا تجب الكفارة لانه لا نفع فيه للبدن
وربما يضره ولا ينقص عقله وعلى القول الاول تجب لان الطبع يسيل اليه وتنقض شهوة البطن اه
قلت وعلى هذا البدعة التي ظهرت الآن وهو الدخان اذا شربه في لزوم الكفارة نسأل الله العفو والعافية
اه وبأكل ورق كرم وقشر بطيخ طري وكافور ومسل تجب الكفارة واذا صار ورق الكرم غليظا لا تجب
(أو يتداوى به) كالاشربة والطبايع السليمة تدعولتناول الدواء لاصلاح البدن فشرع الزجر عنه (و) منه
(ابتلاع مطر) وثلج وبرد (دخل الى فيه) لا مكان الفخر زعنه يسير طبق الفم (و) منه (أكل اللحم النقي) ولو
من ميتة (الا اذا دود) لخروج جسه به عن الغذائية (و) منه (أكل الشحم في المختار كذا في التجنيس وهو
(اختيار الفقيه أبي الليث) رحمه الله ولا خلاف في قديده كذا في الفتح (و) كذا (قصيد اللحم بالاتفاق) للعادة
بأكله (و) منه (أكل) حجب (الحنطة وقضيهما) لما ذكرنا (الا أن يعضغ قصة) أو قدرها من جنس ما وجب
الكفارة (فتلاشت) واستهلك بالعضغ فلم يجد لها طعما فلا كفارة ولا فساد لصومه كما قدمناه (و) من
موجب الكفارة (ابتلاع) حبة حنطة أو ابتلاع (سمسمه أو) ابتلاع (نحوها) وقد تناولها (من خارج
فيه) وزوم الكفارة بهذا (في المختار) لانها ما يتغذى به والشعير المقل أو الأخصر المستخرج من سنبله اذا
ابتلعه عليه الكفارة لا الخاف (و) منه (أكل الطين الارمني مطلقا) أي سواء اعتاد كله أو لم يعتده لانه
يؤكل للدواء فكان افطارا كاملا (و) منه (أكل الطين غير الارمني) كالطين المسمى بالاطفل ان اعتاد
أكله (لا على من لم يعتده) (و) منه (أكل قليل الملح) لا الكثير (في المختار) وانه من الامتناعات بالجواب
واذا أكل كعوب قوائم الذرة لا رواية لهذه المسئلة قال الزندوستي عليه القضاء مع الكفارة (و) منه
(ابتلاع بزاق زوجته أو) بزاق (صديقه) لانه يتأذبه (لا تلزمه الكفارة بزاق) غيرهما (لانه يعافيه) (و) هما
يوجب الكفارة (أكله عمدا بعد غيبة) وهي ذكره أخاه بما يكرهه في غيبته سواء بالغه الحديث وهو قوله
سبي الله عليه وسلم الغيبة تفطر الصائم أو لم يبلغه عرف تأويله أو لم يعرفه افتناه صفت أول رفته لان الفطر
بالغيبة يخالف القياس لان السيد بش مؤول بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الحجمة فان بعض
العلماء أخذ بظاهرها مثل الازاعي واجهد (أو) بعد (حجمة أو) أكله بعد (مس أو) أكله بعد (قبله بشهوة

فيه انهم اعتبروا في وجوب الكفارة بأكل ورق الاشجار الاعتبار وعدمه بعدمه فيقتضاه ان يعتبر الاعتبار في هذه الاشياء ايضا لوجوب
الكفارة والافسار الفرق أفاده السيد اه طحاوي

المذهب وان عرف تاويله وجبت عليه الكفارة وتجب الكفارة على من طأعت مكرها

فصل في الكفارة وما تسقطها عن الذمة تسقط الكفارة بطريقين او فاس او مرض مبيح للفطر في يومه ولا تسقط عن من سوفريه كرها بعد زومها عليه في ظاهر الرواية والكفارة تحسر برقبته ولو كانت غير مؤمنة فان عجز عنه

صام شهرين متتابعين ليس فيه ما يوم عيب ولا أيام التشريق فان لم يستطع الصوم اطعم ستين مسكينا يغذيهم ويعشيم غدا وعشاء مشبعين او غداين او عشاءين او عشاء وسحورا او يعطى كل فقير نصف صاع من براودقيقه او سويقه او صاع تمر او شعير او قيمته وكفت كفارة واحدة عن جماعة وكل متعد في أيام لم يتخلله تكفير ولو من رمضان على الصحيح فان تخال لا تسكت كفارة واحدة في ظاهر الرواية

باب ما يفسد الصوم من غير كفارة

قوله صام شهرين متتابعين ولو ثمانية وخمسين يوما ولو بالليل والافستين يوما ولو قد وعى النحر بر آخر الاخير لزمه العتق واتم يومه ندبوا قضاء افطر فان افطر ولو بعذر غير الخبز استأنف

او اكله (بعد مضاجعة) او مباشرة فاحشة (من غير انزال) طائانه افطر بالمس والقلم له كفته الكفارة الا اذا تناول حديثا واستغنى فقيمها فافطر فلا كفارة عليه وان اخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة قاله الكمال عن البسائع (او) اكله بعد (دهن شارب طائانه افطر بذلك) لانه متعدد ولم يستدل بظنه الى دليل شرعي فلزمته الكفارة وان استغنى فقيمها فافته بالفطر بدهن الشارب او تناول حديثا لانه لا يعتد بفتوى الفقيه ولا بتاويله الحديث ههنا لان هذا لا يشبهه على من له سمية من الفقه نقلة الكمال عن البسائع قلت لكن يخالفه ما في قاضيهان وكذا الذي اكله او دهن نفسه او شارب شرا كل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستغنى فاقى له بالفطر فحينئذ لا تزمه الكفارة اه فعلى هذا يكون قولنا (الا اذا افته فقيه) شاملا لمصلحة دهن الشارب والمراد بالفقيه متبع لمجتهد كالخنا بانه وبعض اهل الحديث ممن يرى الحجامة مةطرة فلا كفارة عليه لان الواجب على العاقل الاخذ بقول المفتي فتعصير الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطأ في حقها كذا في البرهان (او) الا اذا (سمع) المجتهد او المجامع (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم (ولم يعرف تاويله على المذهب) لان قول الرسول لا يكون ادنى درجة من قول المفتي فهو اولى باثبات العذر لمن لم يعرف تاويل (و) لذا (ان عرف تاويله وجبت عليه الكفارة) لان انتفاء الشبهة (وتجب الكفارة على من طأعت رجلا مكرها) على وطئها لان سبب الكفارة جنابة افساد الصوم لا نفس الواقع وقد تحقق من جانبها بالمتكبرين من الفعل كما لو علمت بطولع الفجر فكنت زوجه او هو غير عالم به

فصل في الكفارة وما يسقطها عن الذمة بعد الوجوب (تسقط الكفارة) التي وجبت بارتكاب مقتضيها (بطريقين او فاس او) طرو (مرض مبيح للفطر) بان يكون بخير صنع من وجبت عليه قبل وجود العذر (في يومه) اي يوم الافساد الموجب للكفارة لانها انما تجب في صوم مسحق وهو لا يتجزأ بنبوتها وسقوطها فتعفى كفت الشبهة في عدم استحقاقه من اوله بعروض العذر في آخره واما اذا كان المريض يصنعه كأن يروح نفسه او القها من جبل او سطح فالتحتم انما لا تسقط الكفارة عنه قاله الكمال وفي جميع العلوس اعجب نفسه في شيء او عمل حتى اجهده العطش فافطر كفر لانه ليس بمسافر ولا مريض وقيل بخلافه وبه اخذنا الباقين (ولا تسقط) الكفارة (عن سوفريه كرها) كما لو سافر باختياره (بعد زومها) عليه في ظاهر الرواية لان العذر لم يجزى عن من قبل صاحب الحق (والكفارة تحسر برقبته) ليس بها عيب فوات منهفة البطش والمشي والكلال والنظر والعقل (ولو كانت غير مؤمنة) لا طلاق النص (فان عجز عنه) اي التحريم بعد عدم ملكها او ملك ثمنها (صام شهرين متتابعين ليس فيه ما يوم عيب ولا) بعض (ايام التشريق) للتمسك عن صيامها (فان لم يستطع الصوم) لمرض او كبر (اذع ستين مسكينا) او فقيرا ولا يشترط اجتماعهم والشرط ان يغذيهم ويعشيم غدا وعشاء مشبعين (وهذا هو الاصل) لدفع حاجة اليوم بحملته (او) يغذيهم (غداين) من يومين (او) يعشيم (عشاءين) من ليلتين (او عشاء وسحورا) بشرط ان يكون الذين اطعمهم ثانياهم الذين اطعمهم اوله حتى لو غدى ستين ثم اطعم ستين غيرهم لم يجز حتى يعيد ولا طعام لاحد الا فرقتين ولو اطعم فقيرين يومين او اجزاء لانه يتجدد الحاجة بكل يوم يصير بمنزلة فقير آخر والشرط اذا اباح الطعام ان يشبعهم ولو تجزأ البر من غير ادم والشعب لا بد من ادم معه لحشونته واكمل الشبعان لا يكفي ولو استوعب مثل الجائع (او يعطى كل فقير نصف صاع من براودقيقه او) من (سويقه) اي البر (او) يعطى كل فقير (صاع تمر او) صاع شعير (او زبيب) او يعطى (اي قيمة النصف من البر او الصاع من غيره من غير المنصوص عليه ولو في اوقات متفرقة لحصول الواجب وكفت كفارة واحدة عن جماعة وكل) عمد (متعدد في ايام) كثيرة (لم يتخلله) اي الجماع والا كل عمد (تكفير) لان الكفارة لا تزجر وبواحدة يحصل (ولو) كانت الايام (من رمضان على الصحيح) للتداخل بقدر الامكان (فان تخال) التكفير بين الوطنين والا كاتين (لا تسكت) كفارة واحدة في ظاهر الرواية لعدم حصول الجزع بعوده

ويظهرها الوصل بعد طهرها من الحيض حتى لو لم تحل تسكتا نكاحا كره السيد اه طهطاوي

إذا حل الصائم أرزاً أو عجيناً أو دقيقاً أو ملحاً كثيراً دفعه أو طيناً غير أرمني لم يعتدأ كله أو نواة ١٣ أو قطناً أو كغداً أو سفيراً حلاً ولم يطبخ أو

جوزة رطبة أو ابتلع حصاة
أو حديد أو تراباً أو حجراً أو
احتقن أو استعط أو أوجر
بصب شيء في حلقه على
الصحيح أو قطر في أذنه دهناً
أو ماء في الأصح أو دواوى
بأنفة أو آمة بدواء وصل
إلى جوفه أو دماغه أو دخل
حلقه مطراً أو ثلج في الأصح
ولم يتلعه بصنع أو أظفر
خطاً بسبق ماء المضمضة
إلى جوفه أو أظفر مكرها
ولو بالجماع أو أكرهت على
الجماع أو أظفرت خوفاً على
نفسها من أن تمرض من
الخدمة أمة كانت أو
منكوحه أو صب أحد في
جوفه ماء وهو نائم أو أكل
عمداً بعداً كله ناسياً ولو علم
الخبر على الأصح أو جامع
ناسياً ثم جامع عمداً أو أكل
بعد ما نوى نهاراً ولم يبيت
نيتاً أو أصبح مسافراً فتوى
الاقامة ثم أكل أو سافر
بعد ما أصبح مقيماً كل أو
أمسك بلانية صوم ولأنه
فطر أو شجر أو جامع شاكاً
في طوع الفجر وهو طالسع
أو أظفر بظن الغروب
قوله بأنه ناسياً متعلق
بقوله فطره أي إن الاشتباه
استند إلى القياس أي
دليل القياس لأن القياس
فطره بأنه ناسياً والنص
وهو قوله صلى الله عليه وسلم
فليت صومه مخالف
للقياس فوجدت الشبهة
الشرعية بالنظر للقياس
فالقياس في صفة الصوم
فلم ينق الصوم حتى يفسد
بالأظفار أم لم يطحواوى

وهو سبعة ونسوت شيئاً تقرر بما هو (إذا أكل الصائم) في أداء رمضان (أرزا) نياً (أو عجيناً أو دقيقاً) على
الصحيح إذا لم يخلط بسم أو دبس أو لم يبل بسكر دقيق حنطة وشعير فان كان به لزمت الكفارة (أو) أكل
(ملحاً كثيراً دفعه أو) أكل (طيناً غير أرمني) (لم يعتدأ كله) لأنه ليس دواء (أو) أكل (نواة أو قطناً) أو ابتلع
رقيقه متغيراً بخضرة أو صفرة من غسل الأبريسم ونحوه وهو ذا كراصومه (أو) أكل (كغداً) ونحوه مما
لا يؤكل عاد (أو سفيراً حلاً) أو نحو من الثمار التي لا تؤكل قبل النضج (ولم يطبخ) ولم يبلج (أو جوزة رطبة) (أو)
ليس لها لب أو ابتلع اليابسة بها لا كفارة عليه ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة لأنها تؤكل عادة مع القشر
و يعض اليابسة مع قشرها وصل المضمضة إلى جوفه اختلج في لزوم الكفارة (أو ابتلع حصاة أو حديداً)
أو نحاساً أو ذهباً أو فضة (أو تراباً أو حجراً) ولو زمر دالم تلزمه الكفارة لقصور الجناية وعليه القضاء لصورة
الفطر (أو احتقن أو استعط) الرأية بالفتح فيهما الحقة صب الدواء في الدبر والسعوط صب في الأنف (أو)
أوجر (أو فسره بقوله) بصب شيء في حلقه (على الصحيح) متعلق بالاحتقان وما بعده وهو احتراز عن
قول أبي يوسف بوجوب الكفارة وجه الصحيح أن الكفارة موجبة لافطار صورة ومعنى والصورة
الاتساع كما في الكافي وهي منعدمة والنفع المجرد عنها بوجوب القضاء فقط (أو قطر في أذنه دهناً) اتفاقاً
(أو) أظفر في أذنه (ماء في الأصح) لوصول المفطر دماغه بفعله فلا عبرة بصلاح البدن وعدمه فاضحان
وحقه السكال وفي المحيط الصحيح أنه لا يفار لأن الماء يضر الدماغ فأنعدم المفطر صورة ومعنى (أو دواوى
جائفة) هي جراحة في البطن (أو آمة) جراحة في الرأس (بدواء) سواء كان رطباً أو يابساً (ووصل إلى جوفه)
في الحاشية (أو دماغه) في الآمة على الصحيح (أو دخل حلقه مطراً أو ثلج في الأصح) ولم يتلعه بصنعه (وأنما
سبق إلى حلقه بذاته) (أو أظفر خطاً بسبق ماء المضمضة) أو الاستنشاق (إلى جوفه) (أو دماغه) لوصول المفطر
محلّه والمرفوع في الخطأ الأثم (أو أظفر مكرها ولو بالجماع) من زوجته على الصحيح وبه يقتضى وانتشار الآلة
لا يدل على الطواعية (أو أكرهت على) تمسكينها من (الجماع) لا كفارة عليه وعليه الفتوى ولو طأوعته بعد
الاتساع لأنه بعد التمسك (أو أظفرت) المرة (خوفاً على نفسها من أن تمرض من الخدمة أمة كانت أو
منكوحه) كما في التتارخانية لأنها أظفرت بعذر (أو صب أحد في جوفه ماء وهو) أي الصائم (نائم) لوصول
المفطر إلى جوفه كالوشرب وهو نائم وليس كالناسي لأنه تؤكل ذبيحته وذاهب العقل والنائم لا تؤكل ذبيحتهما
(أو أكل عمداً بعداً كله ناسياً) لقيام الشبهة الشرعية نظر إلى فطره قياساً على ناسياً ولم تنتف الشبهة (ولو
علم الخبر) وهي قوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه (على الأصح) لأنه
خير واحد لا يوجب العلم فوجب العمل به وهو القضاء دون الكفارة في ظاهره وأية وصحة قاضحان (أو)
جامع ناسياً ثم جامع عمداً) أو أكل عمداً بعد الجماع ناسياً المأذ كرنا (أو أكل) وشرب وجامع عمداً (بعد
ما نوى) من شئاً نيتاً (نهاراً) كنه بقوله (ولم يبيت نيتاً) عند الإمام قال النسفي لا يجب التكفير بالافطار
إذا نوى الصوم من النهار لشبهة عدم صيامه عند الشافعي رحمه الله وينبغي على هذا أن لم يعين الفرض
فيما لا يسل (أو أصبح مسافراً) وكان قد نوى الصوم ليلاً ولم ينقض عزمه (فتوى الاقامة ثم أكل) (لأنه لم يزل
الكفارة وإن حرم أكله) (أو سافر) أي أنشأ السفر (بعد ما أصبح مقيماً) ناوياً من الليل (فأكل) في حالة السفر
و جامع عمداً لشبهة السفر وإن لم يحمل له الفطر فان رجع إلى وطنه فحاجة نسفها فأكل في منزله عمداً أو قبل
أنفصاله عن العمران لزمت الكفارة لا تنقاض السفر بالرجوع (أو أمسك يوماً كاملاً) بلانية صوم ولا
نية فطر (أو شجر) أي أكل السجور بفتح السين اسم لما كثر في السجور وهو السدس
الآخر من الليل (أو جامع شاكاً في طوع الفجر) قيد في الصورتين (وهو) أي والحال أن الفجر (طالع)
لا كفارة عليه للشبهة لأن الأصل بقاء الليل وبأنه أتم ترك التمسك مع الشك لأنهم حنانه الأفطار وإذا لم
يتبين له شيء لا يجب عليه القضاء أيضاً بالشك لأن الأصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك وروى عن أبي
حنيفة أنه قال إن شاء بالأكمل مع الشك إذا كان يبصره عملاً أو كانت الليلة مقمرة أو متخيمه أو كان في مكان لا يتبين
فيه الفجر لقوله عليه السلام دع ما يربك إلى ما لا يربك (أو أظفر بظن الغروب) أي غلبه الظن لا مجرد
الشك لأن الأصل بقاء النهار فلا يكفي الشك لا سقاط الكفارة على إحدى الرويتين بخلاف الشك في

طلوع الفجر عملا بالأصل في كل محل (و) كانت (الشمس) حال فطره (باقية) لا كفارة عليه لما ذكرنا وما
لوشك في الغروب ولم يتبين له شيء في لزوم الكفارة وإيمان واختارنا لفقه أي جعفر لم ومها وإذا غلب
على ظنه أنها لم تغرب فافطر عليه الكفارة سواء تبين أنه أكل قبل الغروب أو لم يتبين له شيء لأن الأصل بقاء
النهار وغلبة الظن كاليمين (أو أنزل بوطء ميتة) أو بهيمة لقصور الجنبانية (أو) أنزل (بتفخيد) أو بتبطين
أو عبت بالكف (أو) أنزل من (قبله أو لمس) لا كفارة عليه لما ذكرنا (أو أفسد صوم غير أداء رمضان)
بجماع أو غيره لعدم هتكت حرمة الشهر (أو وطئت وهي نائمة) أو بعد طهر والجنون عليها وقد نوت ليلا فسد
بالوطء ولا كفارة عليها لعدم جنسيتها حتى لو لم يوجد مفسد صومها ذلك اليوم لأن الجنون الطارئ
ليس مفسد الصوم (أو قطرت في فرجها على الأصح) لشبهه بالحقنة (أو أدخل أصبعه مباولة بماء أو دهن
في دبره) أو استنجد فوصل الماء إلى داخل دبره أو فرجها الداخل بالماء الغة فيه والحد الفاصل الذي يتعلق
بالوصول إليه الفساد قدر الحقيقة وقبلما يكون ذلك ولو خرج سره فغسله ان نشئه قبل أن يقوم ويرجع
لمحله لا يفسد صومه لزوال الماء الذي اتصل به (أو أدخلته) أي أصبعها مباولة بماء أو دهن (في فرجها الداخل
في المختار) لما ذكرنا (أو أدخل قطنة) أو خرقه أو خشية أو سحرا (في دبره أو) أدخلته (في فرجها الداخل
وغيبها) لأنه تم الدخول بخلاف ما لو بقي طرفه خارجا لأن عدم تمام الدخول كعدم دخول شيء بالبرة (أو
أدخل دخانا بصنعها) متعمدا إلى جوفه أو دماغه لوجود الفطر وهذا في دخان غير العنبر والعود وفيهما
لا يبعد لزوم الكفارة أيضا بالنفع والتسدي والى وكذا الدخان الحادث شر به وابتدع بهذا الزمان كما قدمناه (أو
استقاء) أي تعمدا آخرجه (ولو دون ملء الفم في ظاهره) أو به (لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم ومن استقاء
عمدا فليقض) (وشرط أبو يوسف رحمه الله) أن يكون (ملء الفم وهو الصحيح) لأن مادونه كعدمه حكمًا حتى
لا ينقض الوضوء (أو أعاد) بصنعها (مأذرة) أي عليه (من التي هو كان ملء الفم) وفي الأقل منه وإيمان في
الفطر وعدمه بإعادته (وهو ذا كر) لعمومه إذ لو كان ناسيا لم يفسد صومه (أو أكل ما) بق من صومره
(بين أسنانه) وكان قدر الجمصة لا مكان الاحتراز عنه بالكفة (أو نوى الصوم نهارا بعد ما) كل ناسيا قبل
الإجماعية) الصوم (من النهار) كما ذكرته في حاشيتي على الدرر والغرر (أو أغنى عليه) لأنه
نوع مرض (ولو) استوعب (جميع الشهر) يقضي بمنزلة النوم بخلاف الجنون (لأنه لا يقضي
اليوم الذي حدث فيه الانغماس وحده في ليلته) لوجود شرط الصوم وهو النية حتى لو تبين عدمها
لزمه الأول أيضا (أو جن) جنونا (غير جميع الشهر) بأن أفاق في وقت النية نهارا لأنه لا يخرج في قضاء
مادون شهر (و) لأن استوعبه شهرا (لا يلزمه قضاءه) ولو حكما (بأفاقته ليلًا) فقط (أو نهارا بعد فوات وقت
النية في الصحيح) وعليه الفتوى لأن الليل لا يصام فيه ولا فيما بعد الزوال كما في مجموع النوازل والمجتبى
والنهاية وغيرها وهو مختار شمس الأئمة وفي الفتح يلزمه قضاءه بأفاقته فيه مطلقا (فصل يجب على
الصحيح وقيل يستحب) (المسالك بقية اليوم على من فسد صومه) ولو بعد شتم زوال (وعلى حائض ونفساء
طهرتا بعد طوع الفجر) ومسافر أقام ومريض برئ ومجنون أفاء (وعلى صبي بلغ وكافر أسلم) لحرمة الوقت
بالقدر الممكن (وعليهم القضاء الأخيرين) الصبي إذا بلغ والكافر إذا أسلم لعدم الخطاب عند طوع
الفجر عليهم ما علمت الخلاف في أفاقه المجنون (فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب) (كره
للصائم سبعة أشياء ذوق شيء) لما فيه من تعريض الصوم للفساد ولو ذوقه على المذهب (و) كره (مضغ العلك)
عذر) كالمراة إذا وجدت من مضغ الطعام لصبيها كقطرة لحبض أما إذا لم تجد بدا منه فلا بأس بمضغها
لعميانته الولد واختلف فيما إذا خشي الغيب لشراعا كقول يذاق ولراة ذوق الطعام إذا كان زوجها سائيا
الخلق لتعلم ما هو عليه وإن كان حسن الخلق فلا يحل لها وكذا الآلة ظلمت وكذا الأسير (و) كره (مضغ العلك)
الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف مع الريق العلك هو المصطكى وقيل اللبان وهو الكندر لأنه يتم
بالإفطار بمضغه سواء المرأة أو الرجل قال الإمام علي رضي الله عنه أياك وما يسبق إلى العقول أنك كرهه وإن

الأصح أو أدخل أصبعه مباولة بماء أو دهن في دبره أو أدخلته في فرجها الداخل في المختار أو أدخل قطنة في دبره أو فرجها الداخل وغيبها أو أدخل دخانا بصنعها أو استقاء ولو دون ملء الفم في ظاهره الرواية وشرط أبو يوسف رحمه الله ملء الفم وهو الصحيح أو أعاد ما ذكره من القي وكان ملء الفم وهو ذا كر أو كل ما بين أسنانه وكان قدر الجمصة أو نوى الصوم نهارا بعد ما كل ناسيا قبل الإجماعية من النهار أو أغنى عليه ولو جمع الشهر لأنه لا يقضي اليوم الذي حدث فيه الانغماس أو حدث في ليلته أو جن غير ممتد جميع الشهر ولا يلزمه قضاءه بأفاقته ليلًا أو نهارا بعد فوات وقت النية في الصحيح (فصل يجب على من فسد صومه وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طوع الفجر وعلى صبي بلغ وكافر أسلم وعليهم القضاء الأخيرين) فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب كره للصائم سبعة أشياء ذوق شيء ومضغ علك عذر ومضغ العلك قوله أو أدخل أصبعه مباولة الخ فلو لم تكن مباولة لا يجب القضاء أفاده السند والظاهر أن الإدخال لا يفسد إلا إذا وصل إلى محل الحقيقة اه طحاوي قوله لأنه يتم بالافطار علة الكراهة أي ولا يجوز الوغوف مواقف التهمة قال صلى الله عليه وسلم من كذب يومئذ بالله واليوم الآخر فلياقف مواقف التهمة اه طحاوي

كان عندك اعتذاره وفي غير الصوم يستحب للنساء وكره للرجال الا في خلوة وقيل يباح لهم (و) كره له
 (القبلة والمباشرة) الفاحشة وغيرها (ان لم يؤمن فيها على نفسه الانزال أو الجماع في ظاهر الرواية) لما فيه
 من تعريض الصوم للفساد بمباشرة الفعل ويكره التعميل الفاحش بضم شفتها كما في الظهيرية (و) كره
 له (جمع الريق في الفم) قصد (تم ابتلاعه) تحاشيا عن الشبهة (و) كره له فعل (ما ظن انه يصنع عنه) عن
 الصوم (كالقصد والحجامة) والعمل الشاق لما فيه من تعريض الصوم للفساد (وتسعة أشياء لا تذكر للصائم) وهي
 وان علمت بالمفهوم ساخ ذكرها للدليل (القبلة والمباشرة مع الامن) من الانزال والوقوع لما روي عن عائشة
 رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويباشر وهو صائم رواه الشيخان وهذا ظاهر الرواية
 وعن محمد انه كره الفاحشة وهي رواية الحسن عن الامام لانها لا تخلو عن فتنة وفي الخلوة وقيل ان
 المباشرة تذكره وان امن على الصحيح وهي ان يمس فرجه فرجها (ودهن الشارب) بفتح الدال على انه مصدر
 ويضمها على اقامة اسم العين مقام المصدر لانه ليس فيه شيء ينافي الصوم (والسكك) لانه عليه الصلاة
 والسلام اكحل وهو صائم (والحجامة) التي لا تضعفه عن الصوم (والفصد) كالحجامة وذكر شيخ الاسلام
 أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطر (و) لا يكره له (السواك آخر النهار بل هو سنة كاوله) لقوله
 عليه الصلاة والسلام من خير خلال الصائم السواك وفي السكاية كان النبي صلى الله عليه وسلم يستاك أول
 النهار وآخر وهو صائم وفي الجامع الصغير للسيوطي السواك سنة فاستاكوا أي وقت شئتم ولقوله صلى الله
 عليه وسلم صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بلا سواك وهي عامة لوصفها بصفة عامة تصليق بعصر
 الصائم كما في الفتح (و) لا يكره (لو كان رطبا) أخضر (أو مبلولا بالماء) لا طلاق مار وينا (و) لا يكره له
 (المضمضة و) لا (الاستنشاق) وقد فعلهما (الغير وضوء و) لا (الاعتسالة و) لا (التلفف بثوب مبتل) قصد
 ذلك (للتبرد و) دفع الحر (على المقتي به) وهو قول أبي يوسف لان النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه
 الماء وهو صائم من العطش أو من الحر رواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبل الثوب ويلفه عليه
 وهو صائم ولان هذه عوننا على العبادة وفعالته الطيبة وكرهها أبو حنيفة لما فيه من اظهار الخجرف
 اقامة العبادة (و) يستحب له ثلاثة أشياء السحور (ل قوله صلى الله عليه وسلم تسحروا فان في السحور بركة
 حصول التقوى به وزيادة الثواب ولا يكفر منه لا خلافة عن المراد كما يفعله المترفون (و) يستحب
 (تأخير) لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث من أخلاق المرسلين تعجيل الإفطار وتأخير السحور ووضع اليدين
 على الشمال في الصلاة (وتعجيل الفطر في غير يوم غيم) وفي الغيم يحتاط بحفظ الصوم عن الفساد والتعجيل
 المستحب قبل استفعال النجوم ذكره قاضيان والبركة ولو بالماء قال صلى الله عليه وسلم السحور بركة فلا
 تدعه ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين رواه أحمد رحمه الله
 فصل في العوارض (جمع عارض المرض والسفر والركاء والحبل والرضاع والجوع والعطش
 والحرم بها يباح الفطر فيجوز (لمن خاف) وهو مرضي (زيادة المرض) بكرة وكيف لو صام والمرضى معنى
 يوجب تغير الطبيعة الى الفساد ويحدث أولا في الباطن ثم يظهر أثره وسواء كان لوجع عين أو جراحة أو
 صداع أو غيره (أو) خاف (وطء البرء) بالصوم جائزه الفطر لانه قد يقضى الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه
 والغاوى اذا كان يعلم يقينا أو بظن الغلبة الظن القتال بكونه بازاء العدو ويخاف الضعف عن القتال وليس
 مسافرا له الفطر قبل الحرب ومن له نوبة حمى أو عادة حيض لا بأس بفطره على ظن وجوده فان لم يوجد
 اختلاف في لزوم الكفارة والأصح عدم لزومها عليهم وكذا أهل الرستاق لو سمعوا الطبل يوم الثلاثاء
 فظنوه عيداف ففطروا ثم تبين أنه لغيره لا كفارة عليهم (و) يجوز الفطر (لحامل ومرض خاف) على نفسها
 (نقصان العقل أو الهلاك أو المرض) سواء كان (على نفسها أو ولدانها) كان (أو رضاعا) ولها شرب الدواء
 اذا أخبر الطبيب أنه يمنع استطلاق بطن الرضيع وفطره لهذا العذر لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله وضع
 عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحسبي والمرضع الصوم ومن قيد بالمسنة متاجرة للرضاع فهو مردود
 (والخوف المعتبر) لا باحة الفطر طريق معرفته أمران أحدهما (ما كان مستندا) فيه (لغلبة الظن) فانها
 بمنزلة اليقين (بتجربة) سابقة والثاني قوله (أو أخبر طبيب) مسلم حاذق عدل بداهة كذا في البرهان وقال

والقبلة والمباشرة ان لم يامن
 فيهما على نفسه الانزال أو
 الجماع في ظاهر الرواية وجمع
 الريق في الفم ثم ابتلاعه
 وما ظن أنه يصنعه كالفصد
 والحجامة وتسعة أشياء لا
 تذكر للصائم القبلة
 والمباشرة مع الامن ودهن
 الشارب والسكك والحجامة
 والفصد والسواك آخر
 النهار بل هو سنة كاوله
 ولو كان رطبا أو مبلولا بالماء
 والمضمضة والاستنشاق
 لغير وضوء والاعتسالة
 والتلفف بثوب مبتل
 للتبرد على المقتي به ويستحب
 له ثلاثة أشياء السحور
 وتأخير وتعجيل الفطر
 في غير يوم غيم
 فصل في العوارض
 لمن خاف زيادة المرض أو
 بقاء البرء والحامل ومرض ضع
 خافت نقصان العقل أو
 الهلاك أو المرض على نفسها
 أو ولدانها أو رضاعا
 والخوف المعتبر ما كان
 مستندا لغلبة الظن بتجربة
 أو أخبار طبيب

قوله يصلون على المتسحرين
 أي الله برحمته والملائكة
 تستغفر لهم أو برادها
 العطف وهو في كل ما
 يناسبها طحاوي

الكمال مسلم حاذق غير ظاهر الفسق وقبل عدائه شرط (و) جاز الفطر (من حصل له عطش شديد أو
 جوع) مفطر (يخاف منه الهلاك) أو نقصان العقل أو ذهاب بعض الحواس وكان ذلك لا باتعاب نفسه
 أو لو كان به تلزمه الكفارة وقبل لا (وليسافر) الذي أنشأ الله فرق قبل طبع الفجر إذا لم يباح له الفطر
 بإنشائه بعدما أصبح صائماً بخلاف ما لو حل به مرض بعده فله (الفطر) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً
 أو على سفر فعدة من أيام أخر ولم يمار ونياه (وصومه) أي المسافر (أحب أن لم يضمره) لقوله تعالى وان
 تصوموا خير لكم (و) هذا إذا (لم تكن عامة رفقة مفطرين ولا مشركين في النفقة) فان كانوا مشركين
 أو مفطرين فلا فضل فطره (أي المسافر) (موافقة للجماعة) كما في الجوهرة (ولا يجب الإيصاء) بكفارة
 ما فطره (على من مات قبل زوال عذره) بمرض وسفر ونحوه كإتقاده من الأعداء المبيحة للفطر لقوات
 أدراك عدة من أيام أخر (و) أن أدركوا العدة (قضاها ما قدره) (و) أن لم يقض الزمهم الإيصاء
 (بقدر الإقامة) من السفر (والهجرة) من المرض وزوال العذر اتفاقاً على الصحيح والخلاف فيمن نذر أن
 يصوم شهراً إذا برأ ثم برأ أو ما يلزمه الإيصاء بالطعام لجميع الشهر عندهما وعند محمد قضى ما صح فيه (ولا
 يشترط التتابع في القضاء) لا طلاق النص (لكن المستحب التتابع وعدم التأخير عن زمان القدرة مسارعة
 إلى الخبر وبراءة الذمة) (تنبه) أربعة متتابعة بالنص أداء رمضان وكفارة الظهار والقتل واليمين
 والمخير فيه قضاء رمضان وفدية الحلاق لا ذى برأس المحرم والمتعة والقران وحزاء الصبي وثلاثة لم تذكر في
 القرآن وثبتت بالإخبار صوم كفارة الإفطار عند في رمضان وهو متتابع والتطوع مخير فيه والنذر وهو
 على أقسام أمان ينذر أياماً متتابعة معينة أو غير معينة بخصوصها ومنه ما لم ينذر إلا عتق كاف وهو متتابع
 وإن لم ينص عليه إلا أن يصرح بعدم التتابع في النذر (فإن جاء رمضان آخر) ولم يقض الفائت (قدم)
 الأداء (على القضاء) شرعاً حتى لو نواه عن القضاء لا يقع إلا عن الأداء كإتقاده (ولا فدية بالتأخير إليه)
 لا طلاق النص (ويجوز الفطر لشخص) (ويجوز فدية) (سمى فائلاً لأنه قرب إلى الفداء أو فدية قوته) ويجوز عن
 الأداء (ونذرهما الفدية) وكذا من عجز عن نذر الأبد لا غيرهم من ذوى الأعداء (أن كل يوم نصف صاع من
 بر) أي قيمته بشرط دوام عجز الفاني والفانية إلى الموت ولو كان مسافراً ومات قبل الإقامة لا تجب عليه
 الفدية بفطره في السفر (لكن نذر صوم الأبد فضيع عنه) لا شغل باله بالمعيشة بفطره وفدية للتيقن بعدم
 قدرته على القضاء (فإن لم يقدر) من تجوز له الفدية (على الفدية لعسيرة يستغفر الله سبحانه ويستقبله)
 أي يطلب منه العفو عن تقصيره في حقه (و) لا تجوز الفدية إلا عن صوم هو أصل بنفسه لا بدل عن غيره
 حتى (لو وجبت عليه كفارة بين أو قتل) أو ظهار أو افطار (فلم يجد ما يكفر به من عتق) وطعام وكسوة (وهو
 شيخ فأن أول يصم) حال قدرته على الصوم حتى صار فانياً (لا تجوز له الفدية) لأن الصوم ههنا بدل عن غيره
 وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير إلى الصوم إلا عند العجز عما يكفر به من المال فأن أوصى بالتكفير
 فممن الثلث ويجوز في الفدية الأباحة في الطعام اكلتان مشبعتان لليوم كما يجوز التلييل بخلاف صدقة
 الفطر فإنه لا بد فيها من التلييل كالكفاة أعلم أن ما شرع بالفظ الطعام أو الإفطار يجوز فيه التلييل والأباحة
 وما شرع بالفظ إلا بقاء أو الأداء يشترط فيه التلييل ويجوز (للتطوع) بالصوم (الفطر بلا عذر في رواية) عن
 أبي يوسف قال الكمال واعتقادي أنها أوجه لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل النبي صلى
 الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني اذن صائم ثم أتى في يوم آخر فقلنا يا رسول الله
 أهدي ألبنا حبيس فقال أرنيه فقلنا أصبحت صائماً فاكل وزاد الناسي ولكن أصوم يوماً مكانه وصحح هذه
 الزيادة أبو محمد عبد الحق وذكر الكرمي وأبو بكر أنه ليس له أن يفطر إلا من عذر وهو ظاهر الرواية لما روى
 أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان مفطراً قليلاً كل وإن كان صائماً
 فليصل أي فليدع قال القرطبي ثبت هذا الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ولو كان الفطر جائزاً كان
 الأفضل الفطر لأجابه الدعوة التي هي السنة وصححه في المحيط أعلم أن إفساد الصوم والصلاة بالأعذار بعد
 الشرع فيهما نكلاً مكره وليس بحرام لأن الدليل ليس قطعي الدلالة وإن لم يكن القضاء وإذا عارض عذر
 أبج للتطوع الفطر اتفاقاً (والضيافة عذر على الظاهر للضيف والمضيف) فيمسا قبل الزوال لا بعده إلا أن

ولمن حصل له عطش شديد
 أو جوع يخاف منه الهلاك
 والمسافر الفطر وصومه
 أحب أن لم يضمره ولم تكن
 عامة رفقة مفطرين ولا
 مشركين في النفقة فان
 كانوا مشركين أو مفطرين
 فلا فضل فطره موافقة
 للجماعة ولا يجب الإيصاء
 على من مات قبل زوال
 عذره وقضوا ما قدره على
 قضائه بقدر الإقامة والهجرة
 ولا يشترط التتابع في
 القضاء فان جاء رمضان
 آخر قدم على القضاء ولا
 فدية بالتأخير إليه ويجوز
 الفطر لشخص فان عجز
 فانية ونذرهما الفدية بكل
 يوم نصف صاع من بر كن
 نذر صوم الأبد فضيع
 عنه فان لم يقدر على الفدية
 لعسيرة يستغفر الله سبحانه
 ويستقبله ولو وجبت عليه
 كفارة بين أو قتل فلم يجد
 ما يكفر به من عتق وهو
 شيخ فأن أول يصم لا تجوز له
 الفدية ويجوز للتطوع
 الفطر بلا عذر في رواية
 والضيافة عذر على الظاهر
 للضيف والمضيف
 قوله فضيع وكذا لو افطر
 أياماً مع القدرة فان القضاء
 غير متأثره فالتقديم
 بالمضيف اتفاقاً فيما يظهر
 أم تطوعاً

يكون في عدم فطره بعد عتقه وفي لاحد الا بون لا غيرهما للثأ كد ولو حادف شخص بالطلاق لم يفطرن فلا اعتماد على أنه يفطر ولو بعد الزوال ولا يحتمل له رعاية حق أخيه (وله البشارة بهذه الفائدة الخلية) قال في التمهيد والمنزلة رجل أصبح صائماً تطوعاً فدخل على أخ من اخوانه فسأله أن يفطره لئلا يفسد ففطره لئلا يفسد النبي صلى الله عليه وسلم من أفطر لحق أخيه يكتب له ثواب صوم ألف يوم ومتى قضى يوماً يكتب له ثواب صوم ألفي يوم ونقله أيضاً في التمارخانية والمحيط والمبسوط (واذا أفطر) المتطوع (على أي حال) كان (عليه) (القضاء) لا خلاف بين أصحابنا في وجوبه صيانة للمصطفى عن البطلان (الاذا شرعاً) (بالصوم) (في) خمسة أيام يومى العيدين وأيام التشريق فلا يلزمه قضاءها بأفسادها في ظاهر الرواية) عن أبي حنيفة رحمه الله لأن صومها مأمور بنقضه ولم يجز اتصافه لأنه بنفسه الشروع ارتكب المنهي للأعراض عن ضيافة الله تعالى فأمر بقطعه وعن أبي يوسف ومحمد عليه الصلاة والسلام يعني وإن وجب الفطر وفيما ذكرنا إشارة إلى قضاء نفل الصلاة الذي قطعه بشروعه عند نحو الطلوع كما تقدم والله الموفق بمنه الاعظم للدين الاقوم

باب ما يلزم الوفاة به

من مندور الصوم والصلاة وغيرهما (اذ انذر شيئاً) من اقربيات (لزمه الوفاة به) لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه واه البخاري والاجماع على وجوب الايقاع به وبه استدلل القائلون بافتراضه ونذر من باب ضرب وفي لغة قتل والمندور يلزمه (اذا اجتمع فيه) (أي المندور) (ثلاثة شروط) أحدها (أن يكون من جنسه واجب) بأصله وإن حرم ارتكابه لوصفه كصوم يوم النحر (و) الثاني (أن يكون مقصوداً) لذاته لا لغيره كالوضوء (و) الثالث (أن يكون) (ليس واجباً) قبل نذره بإيجاب الله تعالى كالصلاة الخمس والتور وقد زيد شرط رابع أن لا يكون المندور محالاً كقوله لله على صوم أمس اليوم اذ لا يلزمه وكذا لو قال يلزمي اليوم أمس وكان قوله بعد الزوال ثم فرغ على ذلك بقوله (فلا يلزم الوضوء بنذره) ولا قراءة القرآن لكون الوضوء ليس مقصوداً لذاته لأنه شرع شرطاً لغيره كعمل الصلاة (ولا سجدة التلاوة) لأنها واجبة بإيجاب الشارع (ولا عيادة المريض) اذ ليس من جنسها واجب وإيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى اذ لا يتبعه لا ابتداءً وهذا في ظاهر الرواية وفي رواية عن أبي حنيفة قال ان نذر أن يعود من رمضان يوم صم نذره وان نذر أن يعود فلان لا يلزمه شيء لأن عيادة المريض قريبة قال عليه السلام عائد المريض على بخارف الجنة حتى يرجع وعبادة فلان بعينه لا يكون معنى القرية فيه مقصود الا نذر بل هي اعانة حتى فلان فلا يصح التزامه بالنذر وفي ظاهر الرواية عيادة المريض وتشييع الجنازة وان كان فيه معنى حق لله تعالى فالله مقصود حق المريض والميت والنذر انما يلزم بنذره ما يكون مشروفاً حقاً لله تعالى مقصوداً (ولا) يصح نذر (الواجبات) لأن ايجاب الواجب محال (بنذرها) لما بينا (ويصح) (النذر) (بالعتق) يعني الاعتاق لا افتراض النحرير في الكفارات نصاً (والاعتكاف) لأن من جنسه واجب وهو القعدة الأخيرة في الصلاة فاصل المكشتم هذه الصفة له نظر في الشرع والاعتكاف انتظام للصلاة فهو كالخالس في الصلاة فلذا يصح نذره والحج ماشياً لأن من قرب من مكة يلزمه ماشياً فالمشي بصفة مخصوصة له نظير في الشرع ويصح نذر العبد والمرأة الاعتكاف ولا سيد الزوج المنع فيقضيانه بعد العتق والابانة وليس للولي منع المكاتب (و) كذا يصح نذر (الصلاة غير المفروضة والصوم) والتصدق بالمال والذبح اظهروا جنسها مشروفاً على الاضحية (فان نذر) مكلف (نذراً) بشئ مما يصح نذره وكان (مطلقاً) غير مقيد بوجود شيء كقوله لله على أن نذر الله على صلاة ركعتين (أو مطلقاً بشرط) يريد كونه كقوله ان رزقني الله غلاماً فعلى اتمام عشرة مساكين (ووجد) الشرط (لزمه الوفاة به) لما تلو نذره وينا وأما اذا علق النذر بما لا يريد كونه كقوله ان كذا زيد الله على عتق رقبة ثم كلمه فانه بخير بين الوفاء بما نذره من العتق وبين كفارة يمين على الصحيح وهو المفتى به لقوله صلى الله عليه وسلم كفارة الذكارة اليمين وحمل على ما ذكرناه (وصح نذر صوم) يومى (العيدين وأيام التشريق) لأن المنهي عن صومها يحقق تصور الصوم منها ضرورة والنهي لغيره لا ينافي المشروعية فصح نذره (في المختار) وفي رواية لا يصح لأنه نذر بمعصية قلنا المعصية بمعنى الاعراض عن ضيافة الله تعالى فلا يمنع المحبة من حيث ذاته (و) لذلك (يجب فطرها) (امثالاً) (للاهي) (لثأ)

قوله وفيما ذكرنا أي من قوله لأنه بنفسه الشروع ارتكب المنهي عنه الخ اه طحاوي

قوله يحقق تصور الصوم منه ضرورة وذلك لأنه اذا كان المنهي عنه لا يتصور من الشخص لا يكون للنهي عنه وجه لأنه ليس في مقدوره فلا يقال للمحبوب لا تزن ولا للاعبي لا تبصر لعدم تاني الفعل المنهي عنه منهاج اه طحاوي

يصوم بصومه ما مضى عن ضيافة الكرم (و) يجب (قضاؤها) لصحة النذر باعتبار الأصل (وإن صامها
أجزأه) الصيام عن النذر (مع الحرمة) الحاصلة بالأعراض عن ضيافة الله تعالى (والغنية تعين الزمان و)
تعين (المكان و) تعين (الدرهم و) تعين (الفقر) لأن النذر واجب الفعل في الذمة من حيث هو قربة
لا باعتبار وقوعه في زمان ومكان ووقت وقيمة لتعديله للتقدير به أو التأجيل إليه (فيجزئه صوم) شهر (رجب عن
نذره صوم شعبان) لوجود السبب وهو النذر والقربة لتقدير النفس لا بوقوعه في شهر بعينه وفي تجديله نفع
له بتحصيل ثواب قد يفوت بموته أو طر ومائع قبل مجيئ الوقت وإن كان بإضافته قصد التخفيف حتى لو مات
قبل مجيئ ذلك الوقت لا يلزمه شيء فأعطيه ما مقرر من صومه (ويجزئه صلاة ركعتين) فأكثرا إذا صلي المنذور
(بصر) مثلا وقد كان (نذرا دأهما) أي صلاتهما (بمكة) أو المسجد النبوي أو الأقصى لأن الصحة باعتبار
القربة لا المكان لأن الصلاة تعظم الله تعالى بحمى مع البدن وفي هذا المعنى الامكنة كلها سواء ان تفاوت
الفضل (و) يجزئه (التصدق بدرهم) لم يعينه له (عن درهم بعينه له) أي للتصدق والمنذور (و) يجزئه
(الصرف لزيد الفقير بنذره) أي مع نذره الصرف (لعمرو) لأن معنى عبادة الصدقة سد خلة المحتاج أو
إخراج ما يجري به الشئ عن ملكه ابتغاء وجه الله وهذا المعنى حاصل بدون مراعاة زمان ومكان وشخص
خلاف لفرقة بقوله بالتعدين (تنبه) قال النبي صلى الله عليه وسلم صلاة في بيت المقدس تعدل ألف
صلاة فيما سواه من المساجد سوى المسجد الحرام ومسجدي هذا وصلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة
في بيت المقدس وصلاة في المسجد الحرام تعدل ألف صلاة في مسجدي هذا قلت ولا يخفى فضل بالبيعة
التي كانت مسجدا في زمنه صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدي هذا ولو لم
يكن صليها ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام قاله النسائي في أخبار المدينة كذا في ترتيب
أقسام الخمسة لاسخاوى رحمه الله وروى البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة في
مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام فإنه يزيد عليه مائة ألف صلاة وفي حديث
وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام رواه البيهقي وهذا
دليل لأهل السنة والجماعة أن لبعض الامكنة فضيلة على البعض وكذا الأمانة ولما سئل صلى الله عليه
وسلم عن أفضل صلاة المرأة فقال في أشد مكان من بيتها ظلمة فعلى هذا ينبغي أنها إذا التزمت الصلاة في
المسجد الحرام بالنذر فصلت في أشد مكان من بيتها ظلمة فخرج عن موجب نذرها على ما يقوله زفر رحمه الله
(وإن علق) الناذر (النذر بشرط) كقوله إن قدم زيد فلله علي أن أتصدق بكذا (لا يجزئه عنه ما فعله قبل
وجود شرطه) لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجوده وانما يجوز الاداء بعد وجود السبب الذي علق النذر
به والله المنان بفضل

باب الاعتكاف

هو لغة البث والذوام على الشيء وهو متعد فصدره العكف ولازم فصدره العكوف فالمعنى الخبيس
والمنع ومنه قوله تعالى والهدى معكوف ومنه الاعتكاف في المسجد لأنه حبس النفس ومنعها والالزام
على الشيء بطريق المواظبة ومنه قوله تعالى يعكفون على أصنامهم وشرعا (هو الإقامة بنبته) أي دينته
الاعتكاف (في مسجد تقام فيه الجماعة بالفصل للصلوات الخمس) لقول علي وحديثه رضي الله عنهما لا
اعتكاف إلا في مسجد جماعة ولأنه انتظار الصلاة على أكمل الوجوه بالجماعة (فلا يصح في مسجد لا تقام فيه
الجماعة للصلاة) في الأوقات الخمس (علي المختار) وعن أبي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد
الجماعة والنقل يجوز وهذا في حق الرجال (والمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها وهو محل عينته) المرأة (للصلاة
فيه) فإن لم تعين لها محلا لا يصح لها الاعتكاف فيه وهي ممنوعة عن حضور المساجد والركن البيت والشرط
المسجد المخصوص والنية والصوم في المنذور والاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من حيض ونفاس في
المنذور لا شترط الصوم له ولا شترط الطهارة من الجنابة لصحة الصوم معها ولو في المنذور روي عنه النذر في
المنذور والنشاط الداعي إلى طلب الثواب في النقل وحكمه سقوط الواجب ونيل الثواب إن كان واجبا
والأقال الثاني وسنذكر محاسنه وأما صفة فقديتها بقوله (والاعتكاف) المطلوب شرعا (على ثلاثة أقسام
واجب في المنذور) تخيرا أو تعليقا (وسنة) كفاية (مؤكدة في العشر الأخير من رمضان) لا اعتكافه صلى

وقضاؤها وإن صامها
أجزأه مع الحرمة والغنى
تعين الزمان والمكان
والدرهم والفقر فيجزئه
صوم رجب عن نذره صوم
شعبان ويجزئه صلاة
ركعتين بمصر نذرا دأهما
بمكة والتصدق بدرهم عن
درهم بعينه له والصرف
لزيد الفقير بنذره لعمرو وإن
علق النذر بشرط لا يجزئه
عنه ما فعله قبل وجود
شرطه

باب الاعتكاف
هو الإقامة بنبته في مسجد
تقام فيه الجماعة بالفصل
للصلوات الخمس فلا يصح
في مسجد لا تقام فيه الجماعة
للصلاة على المختار والمرأة
الاعتكاف في مسجد بيتها
وهو محل عينته للصلاة فيه
والاعتكاف على ثلاثة
أقسام واجب في المنذور
وسنة مؤكدة في العشر
الأخير من رمضان

قوله وشرعا هو الإقامة هذا
معنى اللازم وقد جعل
الاعتكاف في المسجد من
المتعدي والظاهر أنه إن
اعتبر فيه حبس النفس
بأن من المتعدي وإن
اعتبر فيه البث والإقامة
يكون من اللازم اه
طحاوى

ومستحب فيما سواه
والصوم شرط لصحة المنذور
فقط وأقله نفل مدة يسيرة
ولو كان ماشيا على المفتي به
ولا يخرج منه الاحتياج
شرعية أو طهية أو
ضرورة كانه دام المسجد
وأخرج ظالم كرها وتفرق
أهله وخوف على نفسه أو
مناعة من المكابرين
فيدخل مسجد غيره من
ساعته فإن خرج ساعة بلا
عذر فسد الواجب وانتهى
به غيره وأكل المعتكف
وشربه ونومه وعقده البيع
لما يحتاجه لنفسه أو عياله
في المسجد وكره احضار
المبيع فيه وكره عقدهما كان
للتجارة وكره الصمت ان
اعتقده قربة وحرم الوطء
ودواعيه

قوله وكره الصمت الخ سئل
الامام عن بيانه فقال ان
يصوم ولا يكلم أحدا ولم
يبق صوم الصمت قربة في
شريعته فإنه منهي عنه
أه طحاوي

الله عليه وسلم العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف أزواجه بعده لأنه صلى الله عليه وسلم لما
اعتكف العشر الاوسط أتاه جبريل عليه السلام فقال ان الذي تطلب أملا يبعي ليله القدر فاعتكف
العشر الاخير وعلى هذا ذهب الأكثر الى أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فمنهم من قال في ليلة
احدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين وفي الصحيح التسوية في العشر الاواخر والتسوية في كل وتر
وعن أبي حنيفة أنها في رمضان ولا يدري أى ليلة هي وقد تقدم وقد تأخر وعندهما كذلك الا أنها معينة
لا تقدم ولا تأخر والمشهور عن الامام أنها تدور في السنة كما قدمناه في احكامها الى ما ذكرنا هنا طلبا
لزيادة الثواب وقيل في أول ليلة من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين وقال زيد بن ثابت ليلة أربع وعشرين
وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأجاب أبو حنيفة عن الأدلة المفيدة لكونها في العشر الاواخر بأن المراد
في ذلك رمضان الذي التمسها عليه السلام فيه ومن علامتها أنها ليلة سابعة لا حارة ولا قارة تطلع الشمس
صبيحتها بلا شعاع كأنها طشت وانما أخفيت ليختبئ في طلبها فينال بذلك أجرا يختبئ في العبادة كما أخفى
الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من قيامها بغتة والله سبحانه وتعالى أعلم (و) القسم الثالث (مستحب
فيما سواه) أى في أى وقت شاء سوى العشر الاخير ولم يكن من ذورا (والصوم شرط لصحة) الاعتكف
(المنذور) ولا نذر الا بالنطق لأنه من متعلقات اللسان بخلاف النية فإن محلها القلب (فقط) وليس شرطاً
في النفل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه ومبني النفل على المساهلة
وروى الحسن أنه يلزمه الصوم لتقديره عليه باليوم كالمندور أقله يوم للصوم (و) لكن المعتكف أن أقله نفلا
مدة يسيرة غير محدودة فيحصل بمجرد المكث مع النية (ولو كان) الذي نواه (ماشيا) أى ما راغب جالس
في المسجد ولولاه وهو حيلة من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يجعله طريقا فإنه
لا يجوز (على المفتي به) لأنه متبرع وليس الصوم من شرطه وكل جزء من الليث عبادة مع النية بل انضمام
الى آخر ولذا لم يلزم النفل فيه بالشروع لانتهائه بالخروج (ولا يخرج منه) أى من معتكفه فيشمل المرأة
المعتكفة بمسجد بيتها (الاحتياج شرعية) كالجمعة والعيدين فيخرج في وقت يمكنه ادراكها مع صلاحيتها
قبلها ثم يعود وان أتم اعتكافه في الجامع صبر وكره (أو) حاجة (طهية) كالبول والغائط وازالة نجاسة
واغتسال من جنابة واحتلام لأنه عليه السلام كان لا يخرج من معتكفه الاحتياج للانسان (أو) حاجة
(ضرورة) كانه دام المسجد وأداء شهادة تعينت عليه (وأخرج ظالم كرها وتفرق أهله) لفوات ما هو
المقصود منه (وخوف على نفسه أو مناعة من المكابرين) فيدخل مسجد غيره من ساعته يريد أن لا يكون
خروجه الا يعتكف في غيره ولا يشتغل الا بالذهاب الى المسجد الا نحو (فإن خرج ساعة بلا عذر) معتبر
(فسد الواجب) ولا يتم عليه به ويبطل بالانغماء والجنون اذا دام أيامه الا اليوم الاول اذ انقضى وقته في المسجد
ويبقى ما عداه بعد زوال الجنون والانغماء وان طال الجنون استحسننا وقال ان خرج أكثر اليوم فسد
والأفلا (وانتهى به) أى بالخروج (غيره) أى غير الواجب وهو النفل اذ ليس له حصة (وأكل المعتكف
وشربه ونومه وعقده البيع لما يحتاجه لنفسه أو عياله) لا تكون الا (في المسجد) لضرورة الاعتكف حتى
لويخرج لهذه الاشياء يفسد اعتكافه وفي الظهيرة وقيل يخرج بعد الغروب الا كل والشرب (وكره
احضار المبيع فيه) لان المسجد محرر عن حقوق العباد فلا يجعله كذلك (وكره عقدهما كان للتجارة) لأنه
منقطع الى الله تعالى فلا يشتغل بأمور الدنيا ولهذا كره الجنابة ونحوها فيه وكره غير المعتكف البيع
مطلقا (وكره الصمت ان اعتقده قربة) لأنه منهي عنه لأنه صوم أهل الكتاب وقد نسخ وأما اذا لم يعتقده
قربة فيه ولكنه حفظ لسانه عن النطق بما لا يقبى فلا بأس به ولكنه يلزم قراءة القرآن والذكر
والحديث والعلم ودراسته وسير النبي صلى الله عليه وسلم وقصص الانبياء عليهم السلام وحكاية الصالحين
وكتابة أمور الدين وأما التكلم بغير خير فلا يجوز لغير المعتكف والكلام المباح مكره باكل الحسنات كما
تأكل النار الخطب اذا جلس في المسجد لذلك ابتداء (وحرم الوطء ودواعيه) لقوله تعالى ولا تباشروهن
وانتم عاكفون في المساجد فانطق به اللبس والقبلة لان الجماع محظور فيه فيتعدي الى دواعيه كإتيان الاحرام
والظهار والاستبراء بخلاف الصوم لان التكف عن الجماع هو الركن فيه والخطير يشبث ضمنا كى لا يفوت

الركن فلم يتعد الى دواعيه لان ما شئت بالضرورة يقدر بقدرها (وبطل) الاعتكاف (بوطئه وبالاتزال بدواعيه) سواء كان عامداً أو ناسياً أو مكرهاً ليلاً أو نهاراً لان له حالة مذكرة كالصلاة والحج بخلاف الصوم ولو أمني بالنسيان أو بالنظر لا يفسد اعتكافه (ولزمته الليالي أيضاً) أى كإلزامه الايام (ينذر اعتكاف ايام) لان ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل فيما بارأها من الليالي ويدخل الليالي الاولى فيدخل المسجد قبل الغروب من أول ليلة ويخرج منه بعد الغروب من آخر ايامه (ولزمته الايام ينذر الليالي متتابعة وان لم يشترط المتابعة في ظاهر الرواية) لان معنى الاعتكاف على المتتابع وتأثيره ان ما كان متفرقا في نفسه لا يجب الوصل فيه بالالتصيص وما كان متصل الاجزاء لا يجوز تفرقه بالالتصيص (ولزمته ليلتان ينذريومين) فيدخل عند الغروب كما ذكرنا لان المثنى في معنى الجمع فيلحق به هنا احتياطاً (وصحنية النهر) جمع نهار (خاصة) بالاعتكاف اذا نوى تخصيصه بالايام (دون الليالي) اذا نذر اعتكاف دون شهر لانه نوى حقيقة كلامه فتعمل نيته كقوله نذرت اعتكاف عشرين يوماً ونوى بياض النهار خاصة منها صحت نيته (وان نذر اعتكاف شهر) معين أو غير معين (ونوى الشهر خاصة أو الليالي خاصة لا تعمل نيته الا ان يصرح بالاستثناء) اتفاقاً لان الشهر اسم لمقدر يشتمل على الايام والليالي وليس باسم عام كالعشرة على مجموع الاحاد فلا ينطلق على ما دون ذلك العدد أصلاً كما لا ينطلق العشرة على الخمسة مثلاً حقيقة ولا مجازاً أما لو قال شهراً بالنهر دون الليالي لزمه كإقال وهو ظاهر واستثنى فقال الا لليالي لان الاستثناء تسكلم بالباقي بعد الثبوت فكأنه قال ثلاثين نهاراً ولو استثنى الايام لا يجب عليه شئ لان الباقي الليالي المجردة ولا يصح فيها لما فاتتها شرطه هو الصوم هذا من فتح القدير بعناية المولى النصير (والاعتكاف مشروع بالكتاب) لما نزلنا من قوله تعالى ولا تأثروا بهن وأنتم عاكفون في المساجد فلا ضافة الى المساجد المختصة بالقرب وترك الوطء المباح لاجله دليل على أنه قرب (والسنة) لما روى أبو هريرة وعائشة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى وقال الزهري رضي الله عنه عجباً من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل الشئ ويتركه وما ترك الاعتكاف حتى قبض وأشار الى ثبوته بضرب من المعقول فقال (وهو من أشرف الاعمال اذا كان عن اخلاص) لله تعالى لانه منتظر للصلاة وهو كالمصلي وهي حالة قرب وانقطاع ومحاسنها لا تحصى (ومن محاسنها ان فيه تفرغ القلب من أمور الدنيا) بشغله بالاقبال على العبادة متجرداً لها (وتسليم النفس الى المولى) بتفويض أمرها الى عزير جنابه والاعتماد على كرمه والوقوف ببابه (وملازمة عبادته) والتقرب اليه ليقرّب من رحمة كما أشار اليه في حديث من تقرب الى ملازمة القرار (في بيته) سبحانه وتعالى واللائق بمالك المنزل اكرام تزييله تفضلاً ورحمة واحساناً منه ومنة لا لتجاء اليه (والخصم بحضنه) فلا يصل اليه عدوه بكيد وقهره لقوة سلطان الله وقهره وعزير يقاومه ونصره ترى الرعايا يحسبون أنفسهم على باب سلطانهم وهو فردهم ويجهدون في خدمته والقيام أدلة بين يديه لقضاء ما رزقهم فيعطى عليهم باحسانه ويحميهم من عدوهم بعزة قدرته وقوة سلطانه وقد نسه على حصول المارد وأزال حجاب الوهم وأماط الغطاء وأظهر الحق بفيض العطاء بما أشار اليه بقوله (وقال) الاستاذ العارف بالله تعالى الامام المجتهد (عطاء) بن أبي رباح التابعي تلميذ ابن عباس رضي الله عنهما أحد مشايخ الامام الاعظم رحمه الله قال أبو حنيفة ما رأيت أفضح من حصاد ولا أجمع للمؤمن من عطاء من أبي رباح أكثر رواية الامام الاعظم أبي حنيفة عن عطاء بن عباس وابن عمر وأباهريرة وأبوسعيد وجابر وعائشة رضي الله عنهم توفي سنة خمس عشرة ومائة وهو ابن ثمانين سنة كذا في اعلام الاخبار قال رحمه الله تعالى ونفعنا ببركته ومداً (مثل المعتكف مثل رجل يختلف) أى يتردد ويقف (على باب) ملك أو وزير عظيم أو امام عظيم الحاجة) يقدر على قضائها إعادة (فالمعتكف يقول) لسان حاله ان لم ينطق بذلك لسان قاله (لا أبرح) قائماً بباب مولاي سائلاً منه جميع ما ربي وكشف ما نزل بي من السكر وبصار ما حجبني لذلك أعز أخواني بل عين قرائي (حتى يغفر لي) ذنوبي التي هي سبب بعدى ووزول مصائبى ثم يفيض بمنته على بما يليق باهليته وكرمه اكرام من التجأ الى منيع حوزة وحماية حرمه وهذه اشارة الى أن العبد الجامع لهذه

وبطل بوطئه وبالاتزال بدواعيه ولزمته الليالي أيضاً ينذر اعتكاف ايام ولزمته الايام ينذر الليالي متتابعة وان لم يشترط المتابعة في ظاهر الرواية ولزمته الليالتان ينذر يومين وصحنية النهر خاصة دون الليالي وان نذر اعتكاف شهر ونوى الشهر خاصة أو الليالي خاصة لا تعمل نيته الا ان يصرح بالاستثناء والاعتكاف مشروع بالكتاب والسنة وهو من أشرف الاعمال اذا كان عن اخلاص ومن محاسنها ان فيه تفرغ القلب من أمور الدنيا وتسليم النفس الى المولى وملازمة عبادته في بيته التحصن بخصته وقال عطاء مثل المعتكف مثل رجل يختلف على باب عظيم الحاجة فالمعتكف يقول لا أبرح حتى يغفر لي قوله وما ترك الاعتكاف أى في العشر الاواخر حتى قبض أى الا عند الماروى أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاخير من رمضان فرأى خياماً وقباً في المسجد مضروبة فقال لمن هذا قالوا هذا عائشة وهذا حفصة وهذا السوداء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أترون الير بهذا فامر بان تنزع قبته فنزعته ولم يعتكف فيه ثم قضى في شوال اه طحطاوى

وهذا ما تيسر العاجز الحقير
بعناية مولاه القسوى
القدير الحمد لله الذى هدانا
لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن
هدانا الله وصلى الله على
سيدنا ومولانا محمد خاتم
أنبياءه وعلى آله وصحبه
وذريته ومن والاه ونسأل
الله سبحانه وتعالى أن
يجعله طائفاً لوجهه الكريم
وأن ينفع به النفع العظيم
ويجزل به الثواب الجسيم

قوله في منتصف شهر
ربيع الاول أى فى مثل
أيام بدائه كما ذكره فى
الشرح فمدة التيميم ستة
أشهر ونصف ابتداءً من
شعبان وآخرها نصف
ربيع الاول وعلم أن
بين انتهاء المتن والشرح
الكبير أربع عشرة عامًا
وبين الكبير والصغير نحو
من سبع سنين ونصف
اه طحطاوى

قوله ومغصوب ليس عليه
بينة فلوله بينة تجب لما
مضى در قال فى تحفة
الاخيار وينبغى أن يجرى
هنا ما يأتى من محمد
من أنه لا زكاة فيه لأن
البينة قد لا تقبل فيه اه
طحطاوى

المسائل واقف موقف العبد الذليل بباب مولاه عار بأعين الاعمال ونسبة الفضائل متوجهاً إليه سبحانه
بأعظم الوسائل ماذا كفى الافتقار لمجاهد الدعاء والمسائل مطر حاسى أعتاب باب الله تعالى من تيجها
شفاعته غدا عنده بما وعد به وهو لكل خير كافل (وهذا ما تيسر) من انتخاب الشرح واختصاره التيسير
كتيسير المتن وشرحه (للعاجز الحقير) ولم يكن إلا (بعناية مولاه القوي القدير الحمد لله الذى هدانا لهذا
وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم أنبياءه وعلى آله وصحبه وذريته ومن
والاه ونسأل الله سبحانه وتعالى) (أن يجعله) وشرحه ومختصره هذا عملاً
(خالصاً لوجهه الكريم) (وأن ينفع به) وبالشرح وهذا المختار منه للتيسير (النفع العظيم) ويجزله به (وهمها
(الثواب الجسيم) وأن يتعنا به صبراً ومعنا وقوتنا وجميع حواسنا وأن يجتهد بالصالحات أعمالنا وأن يغفر
لنا ولوالدينا ومشايقنا وأصحابنا وأخواننا وذريتنا وأن يستر عيوبنا ويرزقنا ما نقر به عيوننا ساطعاً وما لا
آمنين * وكان ابتداء هذا المختصر من الشرح فى أو آخر جادى الاخرى واختتامه بأوائل رجب الحرام سنة
أربع وخمسين بعد الألف وكان ابتداء جميع الشرح الاصلى فى منتصف ربيع الاول سنة خمس وأربعين
وختم جمعه فى المسودة بختام شهر رجب الحرام بذلك العام * وكان انتهاء تأليف متنه فى يوم الجمعة المبارك
رابع عشر جادى الاولى سنة اثنتين وثلاثين وألف وكان الفراغ من تبيض الشرح المسمى بامداد الفتاح
شرح نور الايضاح ونجاة الارواح فى منتصف شهر ربيع الاول سنة ست وأربعين وألف وعدد
أوراقه ثلثمائة وستون ورقة ومبلغ عدد مختصره هذا مائة وخمسة وأربعون ورقة هى هذه المسودة المبيضة
بتوفيق الله عبده الذليل الراغب فى فضله الجزيل اذا حشره وعليه عربته وأسأله قبوله خدمة لجناب حبيبته
المصطفى صلى الله وسلم عليه وزاده فضلاً وشرفاً لديه قال كاتبه مؤلفه حسن الشربلالى عفا الله عنه ثم
انى أردت اتمام العبادات الخمس بالحق الزكاة والخمس بما جمعت مختصره فقلت

كتاب الزكاة

هى تملك مال مخصوص لشخص مخصوص فرضت على حرم مسلم مكلف مالكاً لخصاً من نقد ولونيرا أو حلياً
أو آنية أو ما يساوى قيمته من عروض تجارة فارغ عن الدين وعن حاجته الاصلية نام ولونير أو شرط
وجوب أدائها الحول على النصاب الاصلى وأما المستفاد فى أثناء الحول فيضم الى محاسبته ويركى
بتمام الحول الاصلى سواء استقيم بتجارة أو ميراث أو غيره ولو تجل ذونصاب لستين صح وشرط صحة أدائها
نية مقارنة لأدائها للفقير أو وكيله ولعزل ما وجب ولو مقارنة حكمية كما لو دفع بلانية ثم نوى والمال قائم بيد
الفقير ولا يشترط علم الفقير انها زكاة على الاصح حتى لو أعطاه شيئاً أو ماله هبة أو قرضاً ونوى به الزكاة صح
ولو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة سقط عنه فرضها * وزكاة الدين على أقسام فانه قوى ووسط وضعيف
* فالقوى وهو بدل القرض ومال التجارة اذا قبضه وكان على مقر ولو ماله سائراً وعلى جاحد عليه بينة زكاة لما
مضى وبراخى وجوب الاداء الى أن يقبض أربعين درهماً فغيره درهم لأن مادون الخمس من النصاب
عقولاً زكاة فيه وكذا فيما زاد بحسابه * والوسط وهو بدل ما ليس للتجارة كمن ثياب البذلة وعبد الخدمة
ودار السكنى لا تجب الزكاة فيه مالم يقبض نصاباً ويعتبر الماضى من الحول من وقت لزومه لخدمة المشتري
فى صحيح الرواية * والضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصالح عن دم العمد
والدية وبدل الكفاية والسعاية لا تجب فيه الزكاة مالم يقبض نصاباً ويحول عليه الحول بعد القبض وهذا
عند الامام وأوجباً عن المقبوض من الديون الثلاثة بحسابه مطلقاً * واذا قبض مال الضمان لا تجب زكاة
الستين الماضية وهو كالتى ومغصود ومغصوب ليس عليه بينة ومال ساقط فى البحر ومسدقون فى مغارة
أو دار عظيمة وقد نسي مكانه وما خوذ مصادرة ومودع عنده من لا يعرف ودين لا بينة عليه ولا يجوز عن الزكاة
دين أبرئ عنه فقير بذمتها وصح دفع عرض ومكسب وموزون عن زكاة النقدين بالقيمة وان أدى من عين
النقدين فالمتبر وزنه ما أداء كما اعتبر وجوباً وتضم قيمة العرض الى الثمن والذهب الى الفضة قيمة
ونقصان النصاب فى الحول لا يضران كل فى طرفيه فان تملك عرضاً بنية التجارة وهو لا يساوى نصاباً وليس له
غيره ثم بلغت قيمته نصاباً فى آخر الحول لا تجب زكاة لذلك الحول ونصاب الذهب عشر ونسباً لآل ونصاب

الفضة مائة درهم من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل وما زاد على نصاب وبلغ خمساً كاه
بجسمه وما غلب على النفس فكذلك من النقيدين ولازكاة في الجواهر والملائي الآن يقال كها بنيسة
التجارة كسائر العروض ولو تم الخول على مكيل أو موزون فعلا سعره أو رخص فادى من عينه ربع عشره
أخوه وإن أدى من قيمته تعتبر قيمته يوم الوجوب وهو تمام الخول عند الإمام وقال يوم الأداء لمصرفها ولا
يضمن الزكاة مفرط غير متلف فهل كالمال بعد الخول يستقط الواجب وهل لك البعض حصته ويصرف
المالك إلى العدة فإن لم يجاوزها فالواجب على حاله ولا تؤخذ الزكاة جبراً ولا من تركه إلا أن يوصى بها
فتكون من ثلثه ويجوز أبو يوسف الحيلة لدفع وجوب الزكاة وكرهاً في ردهم الله تعالى

باب المصروف

هو الفقير وهو من يملك ما يبلغ نصاباً ولا قيمته من أي مال كان ولو صح كسبه وتسبباً والمسكين وهو من لا شيء
له والمساكين والمدينون الذي لا يملك نصاباً ولا قيمته فاضلاً عن دينه وفي سبيل الله وهو من قطع الغزاة أو الحاج
وإن السبيل وهو من له مال في وطنه وليس معه مال والعامل عليها يعطى قدر ما يسعه وأعوانه ولا يركى الدفع
إلى كل الأصناف وله الاقتصار على واحد مع وجود باقي الأصناف ولا يصح دفعها للفقير وغنى يملك نصاباً
أو ما يساوي قيمته من أي مال كان فاضلاً عن حوائجه الأصلية وطفله غني وبني هاشم ومواليهم واختار
الطحاوي جواز دفعها لبني هاشم وأصل المزكي وفرعه وزوجته ومملوكه ومكاتبه ومعتق بوعضه وكفن ميت
وقضاء دينه وثمن قن يعتق ولو دفع بغيره لمن ظنه مصرفاً فظهر بخلافه أجزأه الآن أن يكون عبده ومكاتبه وكره
الأغنياء وهو أن يفضل الفقير نصاباً بعد قضاء دينه وبعدها على كل فرض من عياله دون نصاب من
المدفع إليه والأفلا بكره * ونذهب أغنياءه عن السؤال وكره نقلها بعد تمام الخول لبلد آخر غير قريب
وأحوج وأورع وأنفع للمسلمين بتعليمه والأفضل صرفها للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه ثم
لغيره ثم لاهل محله ثم لاهل حرفته ثم لاهل بلده * وقال الشيخ أبو حفص السكيت رحمه الله لا تقبل صدقة
الرجل وقرابته مما يرجح حتى يبدأ بها فيسدا حاجتهم

باب صدقة الفطر

تجب على كل مسلم مكلف مالاً لنصاب أو قيمته وإن لم يعمل عليه الخول عند طلوع فجر يوم الفطر ولم يكن
للفجاء فارغ عن الدين وحاجته الأصلية وحوائج عياله والمعتبر فيها الكفاية لا التقدير وهي مسكنه وأثاثه
وشبابه وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء وإن كانوا أغنياء يخرجها
من مالهم ولا تجب على الخدي في ظاهراً وأية واختار أن الجدة كالأب عند فقده أو فقيرة وعن مالك لخدمته
ومدبره وأم ولده ولو كفاراً لا عن مكاتبه ولا عن ولده الكبير وزوجته وعن مشترك وأبق الأبعد عوده وكذا
المعتصوب والماسور وهي نصف صاع من بر أو دقيق أو سويق أو صاع تمر أو زبيب أو شعير وهو ثمانية
أرطال بالعراق ويجوز دفع القيمة وهي أفضل عند وجدان ما يحتاجه لأنها أسرع لقضاء حاجة الفقير وإن كان
زمن شدة الحاجة والشعير وما يؤكل أفضل من الدراهم وقت الوجوب عند طلوع فجر يوم الفطر فإن
مات أو أفتقر قبله أو أسلم أو غنى أو ولد بعد ذلك لا يلزمه ويستحب أخواجه قبل الخروج إلى المصلى وصح
لوقدم أو آخر أو التاخر مكرره ويدفع كل شخص فطرته لفقير واحد واختلاف في جواز تقريق فطرة واحدة
على أكثر من فقير ويجوز دفع ما على جماعة أو أحد على الصحيح والله الموفق للصواب

كتاب الحج

هو زيارة بقاع مخصوصة بفعل مخصوص في أشهر وهي شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة فرض مرة على
الغفور في الأصح وشروط فرضيته ثمانية على الأصح الإسلام والعقل والبلوغ والحرية والوقت والقدرة على
الزاد ولو بمكة بنفقة وسط والقدرة على الرحلة بغير نفقة أو على شق محمل بالمال أو التجارة لا بالراحة والاعارة
لغير أهل مكة ومن حوله إذا أمكنهم المشي بالقدم والقوة بلا مشقة ولا فلا بد من الرحلة مطلقة أو تلك
القدرة فاضلة عن نفقته ونفقة عياله إلى حين عوده وعياله لا بد منه كالنزل وأثاثه وآلات المحترفين وقضاء الدين
ويشترط العلم بفرضية الحج لمن أسلم بدار الحرب أو الكون بدار الإسلام * وشروط وجوب الأداء خمسة على

قوله وقال الشيخ الخ والمعتبر
في الزكاة فقرء مكان المال
وفي الوصية مكان الموصى
وفي الفطرة مكان المؤدى
عند حجده وهو الأصح لأن
رؤسهم تبسع لرأسه دراهم
طحاوي

الاصح صحة البدن وزوال المسانع الحمى عن الذهاب للحج وأمن الطريق وعدم قيام العدة وخروج محرم ولو
 من رضاع أو مصاهرة مسلم مأمون عاقل بالغ أو زوج لأمرأة في سفر والعبرة بغلبة السلامة برأويحرا على
 المنقبي به ويصح أداء فرض الحج باربعة أشياء للحر الاحرام والاسلام وهما شيطان ثم الايمان بركبته
 وهما الوقوف بحرم ما يعرفات لحظة من زوال يوم التاسع الى فجر يوم النحر بشرط عدم التجمع قبله محرم
 والركن الثاني هو أكثر طواف الافاضة في وقته وهو ما بعد طلوع فجر النحر * وواجبات الحج انشاء
 الاحرام من الميقات ومسا الوقوف بعرفات الى الغروب والوقوف بالزدلفة فيما بعد فجر النحر وقبل طلوع
 الشمس ورمي الجمار ونزع القارن والتمتع والحاقي وتخصيصه بالحرم وأيام النحر وتقديم الرمي على الحلق
 ونحر القارن والتمتع بينهما وابقا طواف الزيارة في أيام النحر والسعي بين الصفا والمروة في أشهر الحج
 وحصوله بعد طواف معتمديه والمشي فيه لمن لا عذر له وبداءة السعي من الصفا وطواف الوداع وبداءة كل
 طواف بالبيت من الحجر الأسود والتماس فيه والمشى فيه لمن لا عذر له والطهارة من الخدين وستر العورة
 وأقل الاشواط بعد فعل الاكثر من طواف الزيارة وترك المخطورات كلبس الرجل المخطط وستر رأسه
 ووجهه وستر المرأة وجهها والرفث والفسوق والجحدال وقتل الصيد والاشارة اليه والدلالة عليه وسنن الحج
 منها الاغتسال ولو لحائض ونفساء أو الوضوء إذا أراد الاحرام وليس أزار ورداء جديدين أو بضعين والتطيب
 وصلاته ركعتين والاكثر من التلبية بعد الاحرام فبعلمها صوتته متى صلى أو عل شرفاً أو هبط وادياً أو لقي ركباً
 وبالأشجار وتسكرها كلها أخذ فيها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال الجنة وصحبة الانبياء
 والاستعاذة من النار والغسل لدخول مكة ودخولها من باب المعلاة ثم اراوا التكبير والتحليل تلقاء البيت
 الشريف والدعاء بما أحب عند رؤيته وهو مستجاب وطواف القدوم ولو في غير أشهر الحج والاضطباع فيه
 والرمي ان سعي بعسده في أشهر الحج والمهرولة فيما بين الميادين الأخضرين للرجال والمشى على هينة في باقي
 السعي والاكثر من الطواف وهو أفضل من صلاة النفل للآفاق والمخطبة بعد صلاة الظهر يوم سابع
 الحجة بمكة وهي خطبة واحدة بلا جلوس يعلم المناسك فيها والخروج بعد طلوع الشمس يوم التروية من
 مكة لمنى والمبيت بها ثم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة الى عرفات فيخطب الامام بعد الزوال قبل
 صلاة الظهر والعصر بمجموعة جمع تقديم مع الظهور بخطبتين يجلس بينهما والاحتجاج في التضرع والخشوع
 والبكاء بالدموع والدعاء للنفس والوالدين والاخوان المؤمنين بما شاء من أمر الدارين في الجمعين والدفع
 بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات والنزول بزدلفة من ثهما عن بطن الوادي بقرى جبل قنح
 والمبيت بها ليلة النحر والمبيت بمنى أيام منى بجميع أسعته وكره تقديم ثقله الى مكة اذ ذاك ويجعل منى عن
 يمينه ومكة عن يساره حالة الوقوف لرمي الجمار وكونه راكباً حالة رمي جمره العقبة في كل الايام وما شيا في
 الجمره الاولى التي تلي المسجد والوسطى والقيام في بطن الوادي حالة الرمي وكون الرمي في اليوم الاول فيما
 بين طلوع الشمس وزوالها وفيما بين الزوال وغروب الشمس في باقي الايام وكره الرمي في اليوم الاول
 والرابع فيما بين طلوع الفجر والشمس وكره في الياالي الثلاث وضع لان الياالي كلها تابعة لما بعده من
 الايام الا ليلة التي تلي عرفة حتى صبح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة العيد وليالي رمي الثلاث فانها تابعة
 لما قبلها والمباح من اوقات الرمي ما بعد الزوال الى غروب الشمس من اليوم الاول وما بعده اعلنت اوقات
 الرمي كلها جوازاً وكرهاً واستحباً باوص السنة هدى المفرد بالحج والا كل منه ومن هدى التطوع والتمتع
 والقران فقط ومن السنة الخطبة يوم النحر مثل الاولى يعلم فيها بقية المناسك وهي ثالثة خطب الحج وتحجيل
 النفر اذا أراد من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر وان أقام بها حتى غربت الشمس من
 اليوم الثاني عشر فلا شئ عليه وقد أساء وان أقام منى الى طلوع فجر اليوم الرابع لزمه رميه ومن السنة
 النزول بالمحصب ساعة بعد ارتفاعه من منى وشرب ماء زمزم والتضلع منه واستقبال البيت والنظر اليه قائماً
 والصعب منه على رأسه وسائر جسمه وهو لما شرب به من أمور الدنيا والآخرة ومن السنة التزام الماتزم وهو
 أن يضع صدره ووجهه عليه والتشبث بالاستار ساعة داعياً بما أحب وتقبيل عتبة البيت ودخوله بالادب
 والتعظيم ثم لم يبق عليه الا عظم القربان وهي زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فيمنع من عند خروجه

قوله ودخولها من باب
 المعلاة وفي نسخ المعلى وهي
 الاولى وترك الحاج ذلك في
 هذه الايام اه طيطاوى

قطرات من الدمع فانه دليل القبول ويبلغ في الدعاء مع قوة جلاء الاجابة ولا يقصر في هذا اليوم اذ لا يمكنه
تدراكه سيما اذا كان من الاقفاق والوقوف على الرحلة افضل والقائم على الارض افضل من القاعد فاذا
غربت الشمس افاض الامام والناس معه على هينهم واذا وجد فرجة يشرع من غير ان يؤذي احدا
ويتحرر عما يفعله الجاهلة من الاشتداد في السير والازدحام والاباء فانه حرام حتى ياتي من دلفه فينزل
بقرب جبل قزح ويرتفع عن بطن الوادي توسعة للدارين ويصلي بها المغرب والعشاء باذان واحد واقامة
واحدة ولو تطوع بينهما او شاغل أعاد الاقامة ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة وعليه اعادته ما لم يطلع
الفجر ويسن المبيت بالمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغسل ثم يقف والناس معه والمزدلفة
كلها موقف الابطن محسرو يقف محجتها في دعائه ويدعو الله ان يتم امراده وسؤله في هذا الموقف كما
أتمه لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فاذا أسفر حدها افاض الامام والناس قبل طلوع الشمس فيما أتى الى منى
وينزل بها ثم ياتي بحجرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصي الخنزف ويستحب أخذ
الجوار من المزدلفة أو من الطريق ويكره من الذي عند الجحرة ويكره الرمي من أعلى العقبة لا يذاته الناس
ويلتقطها التقاطا ولا يكسر حجر اجارا ويغسلها ليتيمن طهارتها فانها مقامها قربة ولورمي بخمسة اجزاء وكره
ويقطع التلبية مع أول حصاة يرميها وكيفيته الرمي ان ياخذ الحصاة بطرف ابهامه وسببته في الاصبع لانه
أسبر وأكثرا هانة للشيطان والمسنون الرمي باليد اليمنى ويضع الحصاة على ظهر رجليه ويستعين بالمسحجة
ويكون بين الرمي وموضع السقوط خمسة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو محل وثبتت أعادها وان سقطت
على سنها ذلك اجزاء وكبر بكل حصاة ثم يذبح المفرد بالحج ان أحبه ثم يخلق أو يقصر والخلق أفضل ويكني
فيه ربع الرأس والتقصير ان ياخذ من رؤس شعره مقدار الائتلة وقد حل له كل شيء الا النساء ثم ياتي مكة
من يومه ذلك أو من الغداة بعده فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة أشواط وحل له النساء وأفضل هذه
الأيام أوها وان أخره عنها زمه شاة لثاخير الواجب ثم يعود الى منى فيقيم بها اذا زالت الشمس من اليوم
الثاني من أيام النحر رمي الجمار الثلاث ببدا بالجمرة التي تلي مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات ماشيا يكبر
بكل حصاة ثم يقف عندها داعيا بما أحب حامدا لله تعالى مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه
في الدعاء ويستغفر لوالديه واخوانه المؤمنين ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك ويقف عندها داعيا بما
جرة العقبة راكبا ولا يقف عندها فاذا كان اليوم الثالث من أيام النحر رمي الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك
واذا اراد ان يتجمل نقر الى مكة قبل غروب الشمس وان أقام الى الغروب كره وليس عليه شيء وان طلع الفجر
وهو بمنى في الرابع من ربه الرمي وجاز قبل الزوال والا فضل بعده وكره قبل طلوع الشمس وكل رمي بعده رمي
ترمي ماشيا تندعو بعده والارا كبا لتذهب عقبه بلا دعاء وكره المبيت بغير منى ليا الى الرمي ثم اذا حل الى
مكة نزل بالمحصب ساعة ثم يدخل مكة ويطوف بالبيت سبعة أشواط بلا رمل وسعي ان قدمه ما وهذا طواف
الوداع ويسمى أيضا طواف الصدر وهذا واجب الاعلى أهل مكة ومن أقام بها ويصلي بعده ركعتين ثم ياتي
زعم فيشرب من مائها ويستخرج الماء منها بنفسه ان قدر ويستقبل البيت ويتصلع منه ويتنفس فيه
مرا را ويرفع بصره كل مرة ينظر الى البيت ويصلي على جسده ان تيسر والاعصم به وجهه ورأسه وينوي
بشر به ماشاء * وكان ابن عباس رضي الله عنهما اذا شربه يقول اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا
وشفا من كل داء وقال صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شربه له * ويستحب بعد شربه ان ياتي باب الكعبة
ويقبل العتبة ثم ياتي الى الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود والباب فيضع صدره ووجهه عليه ويتشبث باستار
الكعبة ساعة يتضرع الى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي
جعلته مباركا وهدى للعالمين اللهم كما هديتني له فتقبل مني ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني
العود اليه حتى ترضى عني برحمتك يا أرحم الراحمين * والملتزم من الاماكن التي يستجاب فيها الدعاء مكة
المشرفة * وهي خمسة عشر موضعا نقلها الكمال بن الهمام عن رسالة الحسن البصري رحمه الله بقوله في
الطواف وعند الملتزم وتحته الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا وعلى المروة وفي السعي
وفي عرفات وفي منى وعند الجحرة اثنان تنهي والجحرات ترمي في أربعة أيام يوم النحر وثلاثة بعده كما تقدم وذكرنا

استجابته أيضا عند رؤية البيت المكرم ويستحب دخول البيت الشريف المساركة ان لم يؤذ احد او يتبع
 ان يقصد مصلي النبي صلى الله عليه وسلم فيه وهو قبل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه
 وبين الجدار الذي قبل وجهه قبل ثلاثة أذرع ثم يصلي فاذا صلى الى الجدار يضع خده عليه ويستغفر الله
 ويحمده ثم ياتي الاركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء * ويلزم الادب ما استطاع
 بظاهره وباطنه وانسب البلاطة الخضراء التي بين العمودين مصلي النبي صلى الله عليه وسلم وما تقوله العامة
 من ان العروة الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لا أصل لها والمسار الذي في وسط البيت
 يسمى سرية الدنيا كشف أسدهم عورته وسرته ويضعها عليه فعل من لا عقل له فضلا عن علم كما قاله
 السكال * واذا أراد العود الى أهله ينبغي ان ينصرف بعد طوافه للوداع وهو يمشي الى ورائه ووجهه الى
 البيت باكيا أو متباكيا متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد ويخرج من مكة من باب بني
 شيبة من الثنية السفلى والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل غير انها لا تكشف رأسها وتسدل على وجهها
 شيئا تحت عيdan كالقبة تمنع مسه بالغطاء ولا ترتفع صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا تهزل في السعي بين الميادين
 الأخضرين بل تمشي على هيئتها في جميع السعي بين الصفا والمروة ولا تخلق وتقصير وتلبس الخيط ولا تراجم
 الرجال في استلام الحجر وهذا تمام سجد الفردوس والتمتع في الفضل والقرآن أفضل من التمتع
 فصل في القرآن هو ان يجمع بين احرام الحج والعمرة فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني أريد العمرة
 والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلي فاذا دخل مكة بدأ بطواف العمرة سبعة أشواط يرمي في الثلاثة
 الاول فقط ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا ويقوم عليه داعيا مكبرا مهلا مليا مصليا على
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم يهبط نحو المروة ويسعي بين الميادين فيتم سبعة أشواط وهذه أفعال العمرة والعمرة
 سنة ثم يطوف طواف القدوم للحج ثم يتم أفعال الحج كما تقدم فاذا رمي يوم النحر جرة العقبة وجب عليه ذبح
 شاة أو سبع بدنة فاذا لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل محيى يوم النحر من أشهر الحج وسبعة أيام بعد الفراغ من
 الحج ولو بمكة بعد مضي أيام التشريق ولو فرقه اناز
 فصل في التمتع هو ان يحرم بالعمرة فقط من المقات فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني أريد
 العمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلي يدخل مكة فيطوف طواف التلبية بول طوافه ويرمي فيه ثم
 يصلي ركعتي الطواف ثم يسعي بين الصفا والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم سبعة أشواط ثم يخلق
 رأسه أو يقصر اذا لم يسق الهدى وحل له كل شيء من الجماع وغيره ويستمر حللا وان ساق الهدى لا يتحلل من
 عمرته فاذا جاء يوم التروية يخرج بالحج من الحرم ويخرج الى منى فاذا رمي جرة العقبة يوم النحر لزمه ذبح شاة أو
 سبع بدنة فان لم يجد صام ثلاثة أيام قبل محيى يوم النحر وسبعة اذ رجوع كالقارن فان لم يصم الثلاثة حتى جاء
 يوم النحر تعين عليه ذبح شاة ولا يجزئه صوم ولا صدقة
 فصل في العمرة سنة وتصح في جميع السنة وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق وكيفية ان يحرم
 لها من بمكة من الحل بخلاف احرامه للحج فانه من الحرم * وأما الا فاقى الذي لم يدخل مكة فيحرم اذا قصد بها
 من المقات ثم يطوف ويسعي لها ثم يخلق وقد حل منها كما بيناه بحمد الله * وتنبه * وأفضل الايام يوم عرفة
 اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه صاحب معراج الدراية بقوله وقد صح عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق جمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكره
 في تجريد الصحاح بعلامة الموطأ وكذا قاله الزيلعي شارح السكز * والمجاوزه بمكة مكرهة عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى لعدم القيام بحقوق البيت والحرم وثني الكراهة صاحباه رجهما الله تعالى

باب الطوافات

هي على قسمين جنابة على الاحرام وجنابة على الحرم والثانية لا تختص بالحرم وجنابة المحرم على أقسام منها
 ما هو بحسب دماؤه ما هو بحسب صدقة وهي نصف صاع من بر ومنها ما هو بحسب ذلك ومنها ما هو بحسب القيمة وهي
 سبعة الصيدونية عدد الخرافة عدد القاتلين المحرمين * فالتى توجب دماؤه ما لو طيب محرم بالسبع عضوا أو
 خضب رأسه بجناء أو اذهن بزيت وشحوه أو لبس مخيطا أو ستر رأسه بغير ما كمالا أو شق راسه أو حنطه أو

قوله ويسعى أيضا طواف
 الصدر بفتح الدال الرفع
 ومثله الصدر يسكون
 الدال اه طعناوى

قوله ثم يطوف الخ فان أتى
 بطوافين متواليين ثم سعى
 سبعين لهما جاز وأساء ولا
 دم عليه فان وقف القارن
 بعرفة قبل أكثر الطواف
 لها بطلت عمرته وقضيت
 ووجب دم الرض وسقط
 دم القارن اه طعناوى

أحد بطيه أو عانته أو وقته أو قص أظفار يديه ورجليه بمجلس أو يد أو رجل أو ترك وأحبا ما تقدم بيانه وفي أخذ شاربه حكومته والتي توجب الصدقة بنصف صاع من بر أو قيمته هي ما لو طيب أقل من عضو أو لبس مخيط أو غطى رأسه أقل من يوم أو حلق أقل من ربع رأسه أو قص ظفرا أو كذا الكل ظفر نصف صاع إلا أن يبلغ المجموع دما فينقص ما شاء منه كخمسة متفرقة أو طواف للقدم أو الصدر أو اليد أو ثوب شاة ولو طواف جنباً أو ترك شوطاً من طواف الصدر وكذا الكل شوطاً من أقله أو حصاة من إحدى الحجارة وكذا الكل حصاة فيما لم يبلغ رمي يوم إلا أن يبلغ دما فينقص ما شاء أو حلق رأس غيره أو قص أظفاره أو أن تطيب أو لبس أو حلق بعد تخيير بين الذبح أو التصدق بثلاثة أصوع على ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام * والتي توجب أقل من نصف صاع فهي ما لو قتل قلة أو حادثة فيتم صدق بما شاء * والتي توجب القيمة فهي ما لو قتل صبيداً فيقومه عدلان في مقتله أو قريب منه فإن بلغت هدياً فله الخيار أن شاء أشتره أو يبيعه أو يشتري طعاماً وتصدق به لكل فقير نصف صاع أو صاعاً عن طعام كل مسكين يوماً أو أن فضل أقل من نصف صاع تصدق به أو صاعاً يوماً وتجب قيمة ما نقص بقتل بشه الذي لا يطير به وشعره وقطع عضو لا يمنع الامتناع به وتجب القيمة بقطع بعض قوائمه وتنفير بشه وكسر بيضه ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع وأن صال لا شيء بقتله ولا يجوز الصوم بقتل الحلال صيد الحرم ولا بقطع خشيش الحرم وشجره الثابت بنفسه وليس مما يثبت به الناس بل القيمة وحرم رمي خشيش الحرم وقطعه إلا الأذن والسمكة

فصل في ولا شيء بقتل غراب وحداً وعقرب وفأرة وحية وكلب عقور وبغوض ونمل وبرغوث وقراد وسحفاة وما ليس بصيد

فصل في الهدى أدناه شاة وهو من الأبل والبقر والغنم وما جاز في النجاسات ما جاز في الهدايا أو الشاة تجوز في كل شيء إلا في طواف الركن جنباً ووطء بعد الوقوف قبل الحلق ففي كل منهما بدنة ونحو هدي المتعة والقران بيوم الفطر فقط ونحو ذبح كل هدي بالحرم إلا أن يكون تطوعاً وتعييب في الطريق فيحرق بمحله ولا يأكله بمنى وفقر الحرم وغيره سواء وتقدم بدنة التطوع والمتعة والقران فقط ويتصدق بحلاله وخطأه ولا يعطى آخر الجزاء منه ولا يركبه بلا ضرورة ولا يحلب لبنه إلا أن بعد المحل فيتصدق به وينضح ضرعه إن قرب المحل بالنقاخ ولو نذر حياشياً لم يركبه حتى يطوف للركن فإن ركب زال دما وفضل المشى على الركوب لا قدر عليه وقنا الله تعالى بفضلته ومن علمنا بابا بعد على أحسن حال إليه بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاختصاص تبعاً لما قال في الاختيار * لما كانت زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من أفضل القرب وأحسن المستحبات بل تقرب من درجته ما لم من الواجبات فإنه صلى الله عليه وسلم حرض عليها بالغ في النذب إليها فقال من وجد سعة ولم يزرني فقد جفائي * وقال صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي * وقال صلى الله عليه وسلم من زارني بعد مماتي فكا مني زارني في حياتي إلى غير ذلك من الأحاديث وما هو مقرر عند المحققين أنه صلى الله عليه وسلم حي برزق ممتع بجميع الملائكة والعبادات غير أنه يحجب عن أبصار القاصرين عن شريف المقامات * ولما رأينا كثرة الناس غافلين عن أداء حق زيارته وما ينال من الآثار من الكليات والجزئيات أحببنا أن نذكر بعض المناسك وأدائها ما فيه نبذة من الآداب تهيم بالفايدة الكتاب * فنقول ينبغي لمن قصد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم أن يكثر من الصلاة عليه فإنه يستجيبها وتبلغ إليه وفضلها أشهر من أن يذكر فإذ اعين حيطان المدينة المنورة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم هذا يوم نبيل ومهبط وحيت قام من على بالدخول فيه وأجعله وقاية لي من النار وأماناً من العذاب واجعلني من الفائزين بشفاعة المصطفى يوم المآب ويعتزل قبل الدخول أو بعده قبل التوجه للزيارة أن أمكنه ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه تعظيماً للقدم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدخل المدينة المنورة ماشياً إن أمكنه بلا ضرورة بعد وضع ركبه واطمئنانه على حشمه وأمتعته متواضعاً بالسكينة والوقار ملاحظاً لحالة المكان قائلاً بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد إلى آخره واغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك وفضلك ثم يدخل المسجد

قوله وما ليس بصيد
فليس بقتل جميع هوام
الأرض شيء لأنها ليست
بصيد ولا متولدة من
البسند ومثله الفراش
والذباب والوزغ والزنبور
والقنفذ والصمصر اه
طحاوي
قوله يوم المآب أي
المرجع إليه اه طحاوي
قوله بعد وضع ركبه أي
بعد استقراره من معونه
الركاب لم يعرف محلهم في
العود اه طحاوي

الشريف صلى الله عليه وسلم في حجة منتهى ركنين ويقف بحجته يكون محمود المنبر الشريف بحجته آمنه كنهه الامين
 فهو موقف النبي صلى الله عليه وسلم وما بين قبره ومنبره روضة من رياض الجنة كما أخبر به صلى الله عليه وسلم
 وسلم وقال منبري على حوضي فتسجدت شكر الله تعالى باده ركنين غير تحية المسجد شكر المواقف شكر الله
 تعالى ومن عليك بالوصول اليه ثم تدعو بما شئت ثم تنهض متوجهة الى القبر الشريف فتقف بمقدار أربع
 أذرع بعدد عن المقصورة الشريفة بغاية الادب مستديرة القبلة محاذي رأس النبي صلى الله عليه وسلم
 ووجهه الأكرم ملاحظا نظره السعيد اليك وسماعه كلامك ورده عليك سلاما وتأمينه على دعائك
 وتقول السلام عليك يا سيدي يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك
 يا نبي الرحمة السلام عليك يا شفيع الأمة السلام عليك يا سيد المرسلين السلام عليك يا خاتم النبيين
 السلام عليك يا من مل السلام عليك يا مدثر السلام عليك وعلى أصولك الطيبين وأهل بيتك الطاهرين
 الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا جزاك الله عنا أفضل ما جزى نبيا عن قومه ورسولا عن أمته
 أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة وأوصيت النجاة وجاهدت في سبيل الله
 حتى جهادته وأقت الدين حتى أتاك اليقين صلى الله عليه وسلم وعلى أشرف مكان تشرف بحول جسمك
 السكريم فيه صلاة وسلاما دائمين من رب العالمين عدما كان وعدما يكون بعلم الله صلاة لا تقضاء لا مدها
 يا رسول الله نحن وفدك وزوار حرمك تشرفنا بالجلوس بين يديك وقد حدثناك من بلاد شامعة وأمكنة بعيدة
 أنقطع السهل والوعر بقصد زيارتك لنفوز بشفاعتك والنظر الى ما تركت ومعاهدك والقيام بقضاء بعض
 حقك والاستشفاع بك الى ربنا فان الخطايا قد قصمت ظهرونا والاوزار قد أثقلت كواهلنا وأنت الشافع
 المشفع الموعود بالشفاعة العظمى والمقام المحمود والوسيلة وقد قال الله تعالى ولولأنهم أذنبوا لظلموا أنفسهم جازوك
 فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجود الله تبارك وتعالى وقد حدثناك ظالمين لا نفسنا مستغفرون لذنوبنا
 فاشفع لنا الى ربك واسأله أن يعيننا على سنتك وأن يحسن نافي زهر تلك وأن يورثنا حوضك وأن يسقينا
 بكاسك غير خزايا ولا ندامى الشفاعة الشفاعة الشفاعة يا رسول الله يقولها ثلاثا ربنا اغفر لنا ولأخواننا
 الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وتبلغه سلام من أوصالك به
 فتقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يتشفع بك الى ربك فاشفع له وللمسلمين ثم صلى عليه
 وتدعو بما شئت عند وجهه الكريم مستديرة القبلة ثم تحول قدر ذراع حتى تحاذي رأس الصديق أبي بكر
 رضي الله تعالى عنه وتقول السلام عليك يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك يا صاحب
 رسول الله وأمينه في الغار ورفيقه في الأسفار وأمينه على الأسرار جزاك الله عنا أفضل ما جزى أمانا عن
 أمة فيه فليد خلفته يا حبيب من خاف وسلك طريقه ومنها جنة خير مسلم وقالت أهل الردة والبسدة
 ومهدت الاسلام وشيدت أركانه فكنت خير امام ووصلت الارحام ولم تزل قائما بالحق ناصر الدين ولا هلك
 حتى أتاك اليقين سل الله سبحانه لنادوام حبك والخشوع حزنك وقبول زيارتنا السلام عليك ورحمة الله
 وبركاته ثم تحول مثل ذلك حتى تحاذي رأس أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فتقول السلام
 عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام السلام عليك يا مكسر الاصنام جزاك الله عنا أفضل
 الجزاء لقد نصرت الاسلام والمسلمين وفتحت معظم البلاد بعد سيد المرسلين وكفلت الأيتام ووصلت الارحام
 وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين اماما مريضا وهاديا مهديا جعت شملهم وأعنت فقيرهم وجبرت كسيرهم
 الاسلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم ترجع قدر نصف ذراع فتقول السلام عليك يا تحييي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ورفيقه ووزيريه ومشيريه والمعانين له على القيام بالدين والقائمون بعده بمصالح المسلمين
 جزاك الله أحسن الجزاء حدثنا كما نتوسل بك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لنا ويسأل الله ربنا
 أن يتقبل سعيينا ويحيي لنا على ماله ويميتنا عليه او يحسن لنا في زهرته ثم يدعوا لنفسه ولوالديه ولأوصائه
 بالدعاء لجميع المسلمين ثم يقف عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم كالاول ويقول اللهم انك قلت وقولك
 الحق ولولأنهم أذنبوا لظلموا أنفسهم جازوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجود الله تبارك وتعالى وقد حدثناك
 سامع من قولك طائعين أصر لك مستشفعين بنبيك اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولأبائنا وأمهاتنا وأخواننا الذين

قوله أبي بكر هو عبد الله
 ابن عثمان أسلم أبوه وصارت
 له محبة وتأنى بعد موت
 الصديق ولم يسجد
 الصديق لهم أصلا اه
 طبعهاوى

سابقونا بالايمن ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انزل رقيباً وحيم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سبحان ربنا رب العزة عما يصفون وسلم على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويريد ما شاء ويدعو بما حضره ويرى في الله بفضل الله ثم يأتي أسطوانة أبي لبابة التي ربط بها نفسه حتى تأب الله عليه وهي بين القبر والمنبر ويصلي ماشاء نفعاً لا ويؤوب الى الله ويدعو بما شاء ويأتي الروضة اذ يصلي ماشاء ويدعو بما أحب ويكثر من التسبيح والتكبير والثناء والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كانت به تبركاً بآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكان يده الشريفة اذا خطب لينال بركته صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ثم يأتي الاسطوانة الخنثاء وهي التي فيها بقية الخبز الذي من الى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر حتى نزل فاحتضنه فسكرن ويتسبب بماتقي من الانبياء والنبيين والامام كن الشريفة ويحتضن في احتضانه الى مدة قامته واغتنام مشاهدته الحضرة النبوية وزيارته في عموم الارواق ويستحب أن يخرج الى البقيع مع فياقي المشاهد والمزارات خصوصاً قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله عنه ثم الى البقيع الاخر فيزور العباس والحسين بن علي وبقية آل الرسول رضي الله عنهم ونزول أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه وابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعجمته صديقة والحباية والتابعين رضي الله عنهم وتزور شهداء اعدوان تيسر يوم الخميس فهو أحد من ويقول سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ويقرأ آية الكرسي والاحسان احدى عشرة مرة وسورة يس ان تيسر ويهدي ثواب ذلك لجميع الشهداء ومن يجوارهم من المؤمنين ربي يستجب ربنا ياتي مسجداً قبل يوم السبت أو غداً ويصلي فيه ويقول بسم الله باسمه بحسب ما صرخ المستصفيون يا غياث المستغيثين يا مفرج كرب المتركوبين يا محيي دعوة المضطربين صل على سيدنا محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك شريكه وكربة في هذا المقام يا سخنان يا منان يا كثير المعروف والا حسان دائم النعم يا أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمات

قوله و ابراهيم ابن النبي
صلى الله عليه وسلم وفي
مشهد رقية بنته صلى الله
عليه وسلم وعبد الرحمن بن
عسوق وسعيد ابن أبي
وقاص كلاهما من العشرة
المبشرين بالجنة وعبد الله
ابن مسعود وهو من أهل
الصحابة وأنفقهم بعد
الارادة اه طيطاري

حمد المان وفق لفقته الدين من اختاره من العلماء الاعلام فهم نجوم الهدى وانصار صلالة الاسلام وصلاة
وسلاما على سيدنا محمد سيد الانبياء وعلى آله واصحابه الذين عن الملة الخليفة السمعاء (و) (و) (و)
فقد تم بمؤنة ربنا الكريم الشتاح طبع الكتاب المسمى صرافى الفلاح شرح نور الايضاح للسلامة
الشيخ حسن بن محمد بن علي الشربلالي سقى الله ثراه بهجت رضوانه المنور الى فله دوره لقد نشر فيه من
در رقيه أى حنيفة النعمان فرائد ورائد فيه من بحوار المعاني فرائد وله دورى ان اسمه طابق مسماه
ووافق مذلوله ومعناه ولقد كان تكبر بر طبعه من أجل نعمة يشكرها الشاكرون وأنفس ما يتنافس
فيه المتنافسون على المواساة بالمتن مع بعض تقريرات السلامة الطيطاري وذلك على ثقة المستعدين
بمولاه الكريم الوهاب حنيفة المحترم (و) السيد محمد حسين الشهاب (و) بالعلوية العاصرة السليمة

الثابت بحسب ادارتها شارع الصناديقه أمام الازهر الشريف بمصر
المجتمعة ادارة المتوسلين بالنبي الخاتم (و) السيد محمد هاشم
الكتبي وأخيه السيد محمد هاشم (و) وكان انتهاء
طبعه الميمون وتمثيل شكلة الخريز المصون
أوائل شهر ذي القعدة الحرام من
عام سنة ١٣١٥ من هجرة
النبي عليه أفضل صلاة
وأزكى سلام
آمين



[illegible]

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٠٣	فصل في زيارة القبور	١١٧	باب ما يلزم الوفاة به الخ
١٠٣	باب أحكام الشهيد	١١٨	باب الاعتكاف
١٠٤	كتاب الصوم	١٢١	كتاب الزكاة
١٠٥	فصل في ضمة الصوم وتسميته	١٢٢	باب المصروف
١٠٦	فصل فيما لا يشترط تبييت النية وتعيينها فيه الخ	١٢٣	باب صدقة الفطر
١٠٧	فصل فيما يثبت به الهلال الخ	١٢٣	كتاب الحج
١٠٩	باب في بيان ما لا يفسد الصوم	١٢٤	فصل في كيفية تركه بغير أفعال الخ
١١١	باب ما يفسد الصوم ويوجب به الكفارة	١٢٦	فصل في القرآن الخ
١١٢	فصل في الكفارة وما يسقطها عن الذمة	١٢٦	فصل التمتع الخ
١١٢	باب ما يفسد الصوم ويرجى القضاء	١٢٦	فصل العمرة سنة
١١٤	فصل يجب الامتناع الخ	١٢٦	باب الجنائز
١١٤	فصل فيما يكره للصائم الخ	١٢٧	فصل ولا شيء يقتل
١١٥	فصل في العوارض	١٢٧	فصل المأوى
		١٢٧	فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم

شماره انش

DUE DATE

شماره انش

شماره انش

شماره انش

ع
١١٢٢
٢٩٤٩

مراقي الفلاح شرح نور الايمان

Date	No.	Date	No.
------	-----	------	-----